مجموعة من المؤلفين

الجولان السوري المنسي وموقعه في سورية المستقبل

أعمال ندوة مركز حرمون للدراسات المعاصرة
2 – 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016



مركز حرمون للدراسات المعاصرة
HARMOON CENTER
FOR CONTEMPORARY STUDIES

الجولان السوري المنسي وموقعه في سورية المستقبل

أعمال ندوة مركز حرمون للدراسات المعاصرة

2 – 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016

الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز حرمون للدراسات المعاصرة
الجولان السوري المنسي وموقعه في سورية المستقبل
أعمال ندوة مركز حرمون للدراسات المعاصرة
2 – 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016
مجموعة من المؤلفين
368 ص، 24 سم.
يشتمل على ببليوغرافيا وفهرس عام.

ISBN 978-605-226-000-5

العنوان بالإنكليزية
The Forgotten Golan and its Position in Syria's Future
A group of authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز حرمون للدراسات المعاصرة

الناشر

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
HARMOON CENTER FOR CONTEMPORARY STUDIES

هاتف
الدوحة، قطر: +974 44 885 996
غازي عنتاب، تركيا: +90 342 326 5112

صندوق البريد: 22663 الدوحة، قطر
27000 غازي عنتاب، تركيا

البريد الإلكتروني: info@harmoon.org
الموقع الإلكتروني: www.harmoon.org

الطباعة والتوزيع

ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع
Maysaloon for printing publishing and distribution

هاتف
الدوحة، قطر: +974 44 885 996
غازي عنتاب، تركيا: +90 342 326 5885

صندوق البريد: 22663 الدوحة، قطر
27000 غازي عنتاب، تركيا

البريد الإلكتروني: info@darmaysaloon.com
الموقع الإلكتروني: www.darmaysaloon.com

الطبعة الأولى
غازي عنتاب، أيار/ مايو 2017

الجولان السوري المنسي
وموقعه في سورية المستقبل

أعمال ندوة مركز حرمون للدراسات المعاصرة

2 – 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016

مجموعة من المؤلفين

مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
HARMOON CENTER
FOR CONTEMPORARY STUDIES

يقدم مركز حرمون للدراسات المعاصرة في هذا الكتاب أبحاث ندوة

الجولان السوري المنسي

وموقعه في سورية المستقبل

التي عُقدت بين الثاني والثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 2016

في مدينة إسطنبول التركية.

ويتوجه المركز بالشكر الجميل إلى الكتاب والباحثين والمفكرين

وإلى كل من أسهم في إغناء الندوة وصولاً إلى هذا الكتاب.

المحتويات

اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية: الجولان يحكم سورية........................... 9

الجولان يحكم سورية.. 11

الجلسة الأولى: الدور الإسرائيلي في المنطقة وتوافقه مع أدوار الأنظمة العربية المستبدة.. 21

دور إسرائيل الوظيفي ضمن استراتيجية السيطرة الإمبريالية 23

موقف «إسرائيل» من الثورة السورية وأثره في الموقف الدولي............ 37

بعدٌ إسرائيلي في الموقف الأميركي بشأن الثورة السوري..................... 51

أنماط الاستبداد العربي 59

تكامل الاستبداد والاحتلال.. 59

موقف إسرائيل من الثورة السورية 99

الجلسة الثانية: واقع الجولان المحتل وأهله 105

عن هوية أبناء الجولان السوري المحتل وعمقها الفلسطيني............. 113

الواقع الحالي للجولان المحتل بشريًّا وجغرافيًّا، والتغيرات التي قامت بها إسرائيل 127

سكان الجولان السوري بين التهجير والاحتلال 137

الـجولان والمياه 181

دراسة حول العلاقة بين الاحتلال ومصادر المياه 181

الجلسة الثالثة: شهادات من الجولان وعنه، ودور أهله في الثورة السورية .... (النازحون والواقعون تحت الاحتلال) 219

شهادات حول قضية الجولان 221

الجولان والثورة 229

الجولان والمياه 237

أوضاع أهالي الجولان النازحين ومشاركتهم في الثورة السورية 243
الثورة السورية ومقاومة الجولان المحتل 251
في تكوين الهوية: صناعة التقاليد والحداثة 265
اليوم الثاني
الجلسة الرابعة: استعمالات النظام السوري لقضية الجولان وفلسطين/ خطاب «الممانعة والمقاومة» 271
الجولان في السياسات الأسدية.............................. 273
الجلسة الخامسة: الجولان والقانون الدولي 295
الجولان في القانون الدولي 297
المكانة القانونية للجولان المحتل ومواطنيه السوريين في القانون الدولي... 309
الجلسة الختامية: التقرير الختامي لندوة الجولان السوري المنسي، وموقعه في سورية المستقبل 341
الملحقات 349
الملحق 1 349
الملحق 2 353
فهرس الأعلام والموضوعات 355

اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية

الجولان يحكم سورية

الجولان يحكم سورية

حازم نهار [1]

أولًا: مقدمة

أهمية هذه الندوة ومسوّغات عقدها

لماذا هذه الندوة؟

في ظل هذا الخراب، هل هناك أهمية أو وقت لمناقشة موضوع الجولان؟

في الحقيقة لو عدنا إلى البدايات، أي إلى أوائل عام 2011، عندما سُئل رأس النظام السوري عن احتمال حدوث ثورة ضده، فأجاب واثقًا: إن ذلك غير ممكن؛ بحكم كون نظامه ممانعًا، وأن الثورات حدثت في بلدان تخلت أنظمتها عن العداء لإسرائيل.

تأتي هذه الندوة في سياق إعادة المكانة إلى السياسة، من حيث كونها تنطلق من فهم الواقع؛ سعيًا إلى تغييره، بعد أن تاهت المعارضة السورية، ولم تناقش الأسئلة السياسية الكبرى، بعضها اشتغل في النواح والصراخ، واستخدم خطابًا ثوريًا ديماغوجيًا في الفضائيات، بدلًا من التفكير السياسي؛ وبعضها عمل على الكسب الموقّت لود الناس وتأييدهم، أكثر من العمل على استنفار عقولهم والتأثير فيها، فيما بعضها الآخر اشتغل بالأدوات التقليدية ذاتها، وانطلاقًا من الأرضية الثقافية السياسية المعتمدة لدى

---

[1] كاتب وباحث ومترجم سوري، المدير العام في مركز حرمون للدراسات المعاصرة. من مؤلفاته، مسرح سعد الله ونوس، والتأخر في المجتمع العربي وتجلياته التربوية في العائلة والمدرسة، ومسارات السلطة والمعارضة في سورية.

النظام السوري ذاتها، ليصبح شغله الشاغل احتقار البشر وآلامهم، وصولًا إلى تسويغ كل ما يتعلق بسلوك النظام السوري.

كان الجولان غائبًا عن النقاش والسياسة طوال السنوات الماضية، لكنه كان حاضرًا وقابعًا في خلفية المشهد السوري، وفي صلب السياسات الدولية والإقليمية تجاه الثورة السورية والنظام السوري. إنه نقاش متأخر، لكنه لازم وضروري إذا ما أردنا -حقًا- فهم ما يجري، والتأثير فيه لمصلحة سورية والشعب السوري وثورته.

ثانيًا: الجولان في مركز السياسة الخارجية لنظام الأسد الوظيفي

إن وجود سورية واستقرار النظام السياسي فيها كان قائمًا بصورة أساسية على الاستثمار في العلاقات الخارجية، لذلك من الضروري؛ كي نستطيع التعامل مع النظام السوري وسياساته وممارساته تجاه الثورة السورية في مساراتها كافة؛ أن نفهم موقع سورية والعلاقات الخارجية التي بناها خلال نصف قرن، التي شكلت دعامة أساسية لاستمراره واستقراره.

هناك جملة من العلاقات الخارجية للنظام، شكلت -خلال الأزمات التي مر فيها- طوق نجاته، كان آخرها قبل الثورة السورية ما بعد اغتيال رفيق الحريري، عندما قاطعته دول عدة، في مقدمها السعودية وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية؛ لتعيد هذه الدول في عام 2008 علاقاتها معه. وللمفارقة، كانت ثمة أصوات عالية -آنذاك- داخل المعارضة السياسية التقليدية، تتوقع انهيار النظام السوري في مواجهة الضغوط الدولية، على الرغم من أن أميركا كانت تعيد وتكرر أنها ليست في صدد تغيير النظام السوري، إنما تسعى إلى تغيير سلوكه فحسب.

أسئلة كثيرة تخطر في البال في هذا الصدد، منها مثلًا: هل يمكن أن يسمح العالم بتغيير النظام السوري من دون ضمان عدم انعكاس ذلك على استقرار الوضع اللبناني؟، فالنظام السوري قادر على خربطة الساحة اللبنانية خلال ساعات؛ وتغييره غير ممكن من دون ترتيب وضع جديد لـ "حزب الله"، ودوره في لبنان، وهذا يتطلب أخذ الدور الإيراني في المنطقة في الحسبان بالضرورة؛ ألم يكن من الركائز الأساسية التي استند

إليها النظام في اتباعه عنفًا همجيًا، لا خطوط حمرَ أمامه، معرفته بأن «إسرائيل» غيرُ راغبةٍ في تغييره؟.

في رأيي، ينبغي أن يمر هدف إسقاط النظام السوري بمحطة تكوين صورة العلاقات الخارجية الجديدة في سورية المستقبل، وهو ما لم يلق أي اهتمام جدي وحقيقي. وهذا معناه أن رحيل النظام السوري يفترض إعادة بناء العلاقات الخارجية لسورية، والدور الوظيفي لسورية في المنطقة، وفي القلب من كل ذلك مسألة الجولان والقضية الفلسطينية. هذا الأمر كان مفهومًا من جانب الدول الإقليمية و«إسرائيل» وروسيا وأميركا، وهو ما حكم مسار تعاطي هذه الدول مع الثورة السورية؛ ما يعني أن الجولان الذي لم يكترث له السوريون، وكان منسيًا في حياتهم، قد حكم مسار ثورتهم ومستقبلهم.

منذ انطلاق الثورة السورية، وأنا لا أتخيل أن تنتهي الأمور في سورية، ما لم يظهر إلى السطح مصير الجولان، لذلك؛ كنت أرى أن انتهاء ما بات يُعرف بـ «الأزمة» ليس رهنًا بالضحايا وكثرتهم بل بالقضايا المترتبة على رحيل النظام أو بقائه، ولعل أهمها قضية الجولان والعلاقات الخارجية للنظام السوري الجديد.

ثالثًا: الجولان وأهله في سياسات النظام السوري

قامت سياسة النظام السوري تجاه الجولان، طوال نصف قرن، على أربعة أعمدة رئيسة: الظلم، التجهيل، التهجير، المتاجرة؛ أي: ظلم أهله سياسيًا واقتصاديًا، وتجهيل السوريين بقضية الجولان وبأهله، وتهجيرهم من أماكن إقامتهم في ريف دمشق بعد انطلاق الثورة السورية، والمتاجرة بقضية الجولان داخليًا وخارجيًا؛ داخليًا لقمع المعارضين، وخارجيًا للمقايضة وابتزاز الآخرين ماليًا وسياسيًا.

في عام 1967 احتلت «إسرائيل» هضبة الجولان، ونزح أهلها باتجاه دمشق ودرعا، وهم لا يملكون شيئًا، وسكنوا طوال عقود في مناطق عشوائية (الحجر الأسود، مخيم اليرموك، الدحاديل، نهر عيشة، بوابة الميدان، جديدة الفضل، الطبالة والدويلعة،

السيدة زينب، الذيابية، القدم، العسالي، حي التضامن، شبعا ومخيم درعا للنازحين... إلخ)، ولم يتلقوا أي دعم، وعانوا مرارة الحياة وقسوتها، فضلًا عن غيابهم عن قراهم وبلداتهم، وتسوّلت السلطة باسمهم الأموال من دول عدة، ومن الأمم المتحدة، لكن من دون أن ينعكس ذلك في حياتهم، بل إنهم تعرضوا إلى تمييز مقيت، حتى إن كلمة «نازح» كانت تشير إلى نوع من الدونية. وبعد انطلاق الثورة في آذار/ مارس 2011 تعرض أهل الجولان إلى أضعاف مضاعفة من التنكيل والتشريد والقتل على يد السلطة الحاكمة، قياسًا على ما لاقوه من عدوتهم «إسرائيل»؛ فبيوتهم هُدِّمت وحُرقت، ونهبت أموالهم، وقُتل آلاف منهم، واعتُقل وعُذِّب المئات أيضًا، واضطر عشرات الآلاف منهم إلى النزوح من بيوتهم مرات عدة داخل بلدهم بسبب القصف الهمجي لنظام الممانعة، وهناك آلاف منهم في الأردن، بعضهم جرحى وبعضهم معوّقون.

كان معظم السوريين قبل عام 2011 يرى أن الجولان قد حُررت عام 1973، فعلى الرغم من تطبيل السلطة باسم الجولان والممانعة، إلا أنها نشرت التجهيل بقضية الجولان وأهلها، فكثيرًا ما صادفت في جامعة دمشق طلابًا يسألونني عما إذا كنت أذهب كل أسبوع إلى بلدتي، بوصفي من الجولان، ولم يكن كثير من السوريين يعرفون أن عدد أبناء الجولان في عام 2011 قد بات يزيد على 600 ألف مواطن سوري؛ أما أبناء الجولان تحت الاحتلال، وعددهم نحو عشرين ألفًا، فإنهم لم يكونوا بالنسبة إليه أكثر من مادة إعلامية للمزاودة والمتاجرة بقضيتهم، مانعًا -في الحصيلة- تشكّل مقاومة حقيقية من أهالي الجولان كله، بل إنه فعل واقعيًا كل ما يمكن أن يمنع تحريره، فلم يكن يريد من الجولان شيئًا سوى استخدام اسمه حجةً لقمع الحريات في الداخل.

رابعًا: الجولان محدِّد رئيس للموقف الإسرائيلي- الأميركي من الثورة السورية، ورحيل النظام السوري

هناك مجموعة من المحدِّدات والأهداف الإسرائيلية التي تتعلق بالموقف من النظام السوري والثورة السورية والجولان، منها:

1- لا شك في أن استمرار الصراع في سورية، يخدم مصالح «إسرائيل»، على المديين: القصير والمتوسط، فإذا ظلّ الجيش السوري منشغلًا في صراع طويل الأمد، ستكون قدرته على تهديد «إسرائيل» تهديدًا مباشرًا- أقل احتمالًا بصورة متزايدة.

2- لا تريد «إسرائيل» دعم انهيار نظام الأسد؛ ما قد يؤدي إلى حال من الفوضى، تمكِّن جماعات متطرفة من تحويل أنظارها نحو «إسرائيل»، ولا سيّما إذا استطاعت الاستيلاء على ما تبقى من مخزون الأسلحة الكيماوية السورية؛ لذلك، فإنه من المنطقي لإسرائيل، أن تفضل بقاء شيطانٍ ضعيفٍ تعرفه، على الريبة من ظهور شيطان لا تعرفه؛ فقوات الأسد المسلحة التقليدية، لا تمثل تهديدًا عسكريًا حقيقيًا لإسرائيل؛ حتى مع مساعدة من إيران وروسيا، وقد أثبت نظام الأسد أنه قابلٌ للتنبؤ والردع، بطرائق لم تثبتها الجماعات الجهادية، وهذا يعيد إلى الأذهان، ملاحظة المدير الأسبق للاستخبارات المركزية «ر. جيمس وولسي» حول انهيار الاتحاد السوفياتي، حين قال: «نعم، لقد قتلنا تنينًا كبيرًا، ولكننا نعيش اليوم في غابة مليئة بمجموعة متنوعة، ومذهلة، من الثعابين السامة، ومن نواح كثيرة، كان تتبّع التنين أسهل».

3- إن تورط "حزب الله" في الحرب السورية، يتجاوز قدراته، ويصب -في المدى الطويل- في مصلحة «إسرائيل»؛ فقد مُني "حزب الله" بخسائر كبيرة في سورية، إضافة إلى أن شرعيته السياسية والأيديولوجية قد تقوضت بصورة كبيرة، بسبب إرساله آلاف اللبنانيين للقتال والموت في سورية، وبسبب حقيقة أن تورطه في سورية، قد ألهم الميليشيات السُّنِّية التي تقاتله في سورية، شنَّ هجمات على أرضه، في وادي البقاع اللبناني، وعندما تتضح الأمور في سورية، قد يكون "حزب الله" قوة ضعيفة فحسب، لا تملك أي قدرة جدية على تهديد «إسرائيل» عسكريًّا.

4- من أهداف «إسرائيل» الرئيسة إنهاء أي مطالبة سورية بمرتفعات الجولان؛ فأي اتفاق مع «إسرائيل» بشأن استعادة مرتفعات الجولان، يتطلب ضمانات أمنية سورية، على طول الحدود، وهذا ما عاد ممكنًا بعد الهزائم العسكرية لنظام الأسد، واضطراره إلى سحب معظم قواته الجولان؛ من أجل الدفاع عن دمشق عام 2013. كذلك، مع عجز النظام السوري عن بسط سيطرته على أراضيه، يعني غياب حكومة فاعلة في دمشق، يمكن لإسرائيل أن تتخلى لها عن أرض الجولان التي احتلتها عام 1967.

وهذا ما يفسِّر عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية «بنيامين نتنياهو» في 17 نيسان/أبريل 2016، جلسة لمجلس الوزراء الإسرائيلي في هضبة الجولان للمرة الأولى منذ احتلاله قبل 49 عامًا، بهدف تأكيد أن «الجولان سيبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية»، وأن «إسرائيل» ترفض التخلي عنه في أي تسوية محتملة، وكشف نتنياهو في ذلك اللقاء عن أنه أبلغ «وزير الخارجية الأميركي أن «إسرائيل» لن تعارض تسوية سياسية في سورية، شرط ألّا تكون على حساب أمن دولة إسرائيل». فقد جاءت تصريحات نتنياهو تلك، لتخطر المجتمع الدولي بأن «إسرائيل» قادرة على تخريب مساعي أي حل في سورية، إذا رأت أنه سيضر بما أسماها نتنياهو «مصالحها الأمنية».

خامسًا: إعادة بناء الخطاب الممانع والتقدم خطوة في الطريق إلى الجولان

كان شعار «الممانعة» مرفوعًا خلال العقود الثلاثة الأخيرة من جانب فريقين رئيسين في المنطقة العربية: الأول؛ فريق الأنظمة «القومية»، وما يلحق بها من حركاتٍ اتخذت لنفسها لقب «المقاومة»، والثاني؛ فريق «اليسار»، بأصنافه الشيوعية والقومية.

تعامل **الفريق الأول** مع مفهوم «الممانعة» بوصفه دجاجة تبيض مالًا، ومصالحَ ومساعداتٍ وعلاقاتٍ ومقايضاتٍ. هكذا كان التعامل مع القضية الفلسطينية فعلًا، التي كانت بالنسبة إلى تلك الأنظمة «دجاجة من بيضها الثمين يأكلون» و«قميص عثمان الذي به يتاجرون» بحسب تعبير «نزار قباني.»

رفعت هذه الأنظمة شعارات «المقاومة» و«الممانعة»، ولكن ماذا كانت الحصيلة؟ لم تسترجع شبرًا واحدًا من الأرض المحتلة، بل على العكس، قضمت «إسرائيل» مزيدًا من الأراضي، كبرت «إسرائيل» عسكريًا واقتصاديًا في الوقت الذي تقزَّمت فيه دولنا. من المفارقة أنَّ من أنتج الهزيمة هو من يريد أن يمانع ويقاوم، تمامًا كمن يكلِّف الفاسدين بإصلاح الاقتصاد ومكافحة الفساد. ما قامت به الأنظمة «الممانعة» فعلًا هو بناء جيوش وأجهزة أمنية ضد شعوبها، وخطابات في الهواء، ومتاجرات في السر، وكم الأفواه، واعتقال المعارضين، وابتزاز شعوبها بخطاب الأمن القومي والمعركة مع الإمبريالية والصهيونية.

في كل مرة كان يُحشر فيها النظام السوري في الزاوية، تبرز إلى السطح قضية الجولان، في محاولة لستر عوراته المفضوحة بورقة «الممانعة والمقاومة». هكذا فعل تمامًا بعد اغتيال رفيق الحريري؛ إذ ذهب إلى الدفع باتجاه تشكيل منظمة لتحرير الجولان، فإذا بها تتحول على يديه، بعد مدة وجيزة، عندما خفَّت الضغوط الدولية، إلى منتدى خطابي فحسب.

كيف تكون «ممانعًا» في عرف النظام السوري؟ أن تملأ العالم صراخًا ضد أميركا و«إسرائيل»، فيما تعقد الصفقات معهما تحت الطاولة، وأن تسلم سلاحك (الكيماوي أو النووي) إلى من تملأ الدنيا صراخًا ضدهم، مقابل بقائك فحسب، فيما تستخدم ترسانتك الباقية لقتل واعتقال وتشريد شعبك، وأن تتحول إلى «بلطجي» ضد الجميع في الساحة الإقليمية والدولية، عدا أميركا و«إسرائيل» بالطبع، وألا تحرِّر شبرًا واحدًا من الأرض، بل تجعل تحريره أبعد فأبعد بحكم سياساتك «الحكيمة».

أما حركات «المقاومة» التي شُكِّلت برعاية النظام السوري، فلم تكن في الحقيقة أكثر من مذهبيات مغرقة في انغلاقها، وطاردة أو نافية لأي مشروع سياسي ديمقراطي لبناء الدولة، وهي في العمق مشروعُ تفتيتٍ للهويات الوطنية، بحكم كونها عنصرَ توتير دائم في مجتمعاتها قابلٍ في كل لحظة لإشعال الحروب الأهلية، وبحكم أنَّ قراراتها وممارساتها وولاءاتها تُصنع خارج دائرة الوطن، وبحكم اندراجها -أيضًا- أوراقَ لعب في أيدي أنظمة مستبدة تبيع وتشتري بها. إن حرب حسن نصر الله في سورية ضد

السوريين تجري باسم «المقاومة والممانعة»، وتعبيد الطريق المؤدية إلى تحرير الجولان والقدس.

أما **الفريق الثاني**، فإنَّه يضمُّ طيفًا واسعًا من «اليسار» المشوَّه الذي جعل الانتصارَ على الإمبريالية والصهيونية مهمته الأعلى والمقدسة، من دون ربطها بما تتطلبه من استحقاقات على مستوى البنية الداخلية؛ حتى باتت هذه المهمة «لوثة» تمنعه من رؤية أي شيء عداها؛ فعلى الرغم من عمق الهزيمة استمر رافعًا شعارات «الممانعة» و«المقاومة» من دون التفكير في الأسباب العميقة للهزيمة من أجل تجاوزها، لذا؛ لم تخدم شعاراته المرفوعة سوى تجذير الهزيمة وتوسيعها، وإلقاء استحقاقات حقوق الإنسان والديمقراطية إلى الهامش وظلَّ ينظر إليها بوصفها وسيلة لاختراق مجتمعاتنا، أو على الأقل تأجيلها لمصلحة التعبئة والتجييش.

يقولون: «الهزائم تعلِّم الأمم»، إلا أن هذا «اليسار» لا يتعلم أبدًا، وهو مستعدٌ لتكرار الهزائم إلى ما لا نهاية، بما أنه يعجز عن فهم البديهية التي تقول إن تحقيق الانتصار رهنٌ بتحديث الدولة ودمقرطة الحياة السياسية، أكثر مما هو رهنٌ بالوسائل العسكرية. ليس غريبًا -من ثم- أن يحتار قسم غير قليل من هذا اليسار، بعد انطلاق الثورة السورية، بين شيوعيته من جهة، وانتمائه الطائفي من جهة أخرى، ليصل في الحصيلة إلى ضفة القرار، فترك العنان لشيوعيته تغرد في فضاء «ممانعة» الإمبريالية ومحاربة طواحين الهواء، واتخذت طائفيته العميقة، المتسترِّة بلبوسِ علماني، قرارها في الوقوف ضد الثورة، واتهمها -بالشراكة مع النظام السوري- بالسلفية والتطرف والعمالة منذ اللحظات الأولى.

اختزل النظام السوري واليسار الأيديولوجي القضية الوطنية السورية، والهوية الوطنية السورية، والحياة السورية كلها، في الحرب ضد «إسرائيل». ولا يزال النظام وداعموه، على الرغم من الشرعية المقوَّضة على المستويات كافة، ومن خلفه "حزب الله" وإيران، يتاجرون بخطابهم الممانع، فقد بات الجولان/ والقضية الفلسطينية، بحكم الوعي الزائف، هما الطريق إلى الحصول على الشرعية لكل من لا شرعية له؟ بضع كلمات عن فلسطين والجولان كافية للحصول على الشرعية؛ وإن كان صاحبها كاذبًا أو مجرمًا.

يقينًا لا توجد قضية وطنية سورية من دون وجود الدولة الوطنية السورية، الدولة الديمقراطية، دولة المواطنة واحترام حقوق الإنسان؛ ولن تكون هناك خطوة حقيقية في اتجاه الجولان وفلسطين ما لم نقم بإعادة بناء الوعي بالقضية الوطنية، وما لم نسر حثيثًا نحو الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، فالقضية المركزية والحارة -منذ زمن- هي الديمقراطية وحقوق الإنسان قبل أي شيء آخر، والقضايا الأخرى، على أهميتها، بل مركزيتها، لا يمكن أن نتقدم فيها خطوة واحدة، قبل إنجاز هذه المهمة الحارة. إن نزع قضية الجولان وقضية فلسطين من أيدي المتاجرين بهما هو إحدى مهمات الثورة السورية.

هذه الرؤية لا تلتقي -بالتأكيد- مع المعنى السلبي لمفهوم «سورية أولًا» الذي يروِّج له بعضهم مقدمة للهرولة باتجاه «إسرائيل»، بوصفها أقصر الطرق إلى إسقاط النظام السوري، بل تلتقي مع مفهوم «سورية أولًا» الإيجابي الذي يرى أن سورية دولة وطنية ديمقراطية، هي مقدمة ضرورية ولازمة من أجل فلسطين والجولان، في آن معًا. إن إعادة التفكير والنظر في السياسة الخارجية ودور سورية في الإقليم، بعد رحيل النظام، مهمة أساسية لبناء سورية الجديدة، وكي تكون صائبة لا بدّ لها من التوافق مع حقائق التاريخ والجغرافيا والسياسة. كان الجولان سوريًا، وسيبقى سوريًا، حكم الجولان مسار ثورتنا، لكننا سنحكمه مستقبلًا مهما طال الزمن.

اليوم الأول

الجلسة الأولى

الدور الإسرائيلي في المنطقة وتوافقه مع أدوار الأنظمة العربية المستبدة

دور إسرائيل الوظيفي ضمن استراتيجية السيطرة الإمبريالية

سلامة كيلة [1]

مقدمة: عودة إلى البدهيات

ربما كان العنوان «تقليديًا»، و«متقادمًا»، و«عفا عليه الزمن»، وربما مستفزًا و«مزايدًا» أو من خطاب الممانعة. هكذا سيظهر عنوان البحث لكثير من «المعارضين» الذين «تطوروا» مع العولمة، فتبنوا خطاب الطغم المالية التي تعممها، ووجدوا في «الأعداء السابقين» أحباء وأصدقاء، كان جهلنا وتعصبنا يحوّلهم إلى «وحوش».

سبب هذا الانقلاب هو تأسيس حال «الصراع الغريزي» مع النظام بعد كل الاضطهاد الذي مارسه، والتدمير الممنهج للسياسة، وتوسيع السجون، إذ تحوّل إلى «الشرّ المطلق» كما يقال في الفلسفة. وبهذا، ووفقًا للمنطق الصوري، سيكون كل من هو ضد «خير عميم». بهذه الروحية استقبل خطاب العولمة الأشد عدائية تجاه الشعوب الذي تغطى بخطاب إعلامي عن الحرية والديمقراطية.

وإذا كان حزب البعث، مثل كل القوميين واليسار، يتخذ موقفًا واضحًا من الدولة الصهيونية، ويكرر ما يلخصه عنوان هذا البحث، حتى إن أحزابًا انشقت أو تأسست استنادًا إلى الموقف من القضية الفلسطينية، فقد أدى عنف النظام واستبداده الطويل إلى التحول إلى «التناقض الرئيس»، فباتت الديمقراطية هي المطلب الذي يتكرر لدى

[1] مواليد سنة 1955 في بيرزيت بفلسطين. درس العلوم السياسية في كلية القانون والسياسة جامعة بغداد. ينشط في العمل السياسي، ماركسي نقدي. منخرط في النشاط اليساري. أقام في دمشق منذ سنة 1981، سجن فيها بين 1992 و2000، وشارك في النشاط فيما سمي «ربيع دمشق»، وانخرط في الثورة الراهنة، ليعتقل ويطرد من سورية.
يكتب في الصحافة منذ أربعة عقود. أصدر حوالي أربعين كتابًا فكريًا وسياسيًا، تتناول مؤلفاته الواقع العربي والتاريخ ونقد الأحزاب والوضع الدولي، والماركسية كنظرية. يقيم الآن في القاهرة.

المعارضة. لكن مع نشوء «شعور عام» بـ «جبروت» النظام، ومن ثم؛ العجز عن إسقاطه، أخذت تنقلب الأمور، وبات يتأسس خطاب «جديد»، بعد التخلي عن الخطاب السابق بكليته، وجوهر هذا الخطاب هو النظام، والسؤال: «كيف يزول؟».

هذا الجو كان يسقط البدهيات، ويؤسس لخطاب جديد، معاكس تمامًا للخطاب المطروح. وإذا كانت بعض أطراف اليسار قد انشقت، أو تأسست انطلاقًا من «خيانة» النظام للقضية الفلسطينية، فقد باتت تؤسس الأوهام حول موقف النظام، انطلاقًا مما كان يقوله حزب البعث، قبل عقود من استلامه السلطة، من دون لمس التحولات التي جرت بعد تسلم حافظ الأسد السلطة، تحولات كانت لمستها حينئذ، لكنها قفزت عنها الآن. لقد بات النظام وحدويًّا، يقف مع تحرير فلسطين ضد أميركا والدولة الصهيونية، واشتراكيًّا أيضًا، وهي الشعارات التي كان يطرحها حزب البعث، وتطرحها هي كذلك.

لا شك في أن النظام ظلّ يكرر هذه الشعارات، وهو يقيم الاتصالات مع الدولة الصهيونية لإنهاء «الصراع»، والوصول إلى «السلام» أيضًا، ويحاول ترتيب العلاقة مع أميركا بعد أن ظهر أنها تتكسر، خصوصًا، وهو يعمم «اللبرلة» التي كانت تفترض الربط الحتمي معها. لكن ليس خطاب النظام هو من يحدِّد سياساته، أو يشير إلى مصالح الطبقة المسيطرة. فللخطاب مهمة التمويه والتزوير والتشويش، لا إعلان الحقيقة، وما يوضّح الحقيقة هو الحفر عميقًا في بنية النظام الاقتصادية السياسية. وهو ما لم يحدث، بل كانت الحاجة إلى شيطنة النظام تفرض الانشقاق العميق عنه، بالتخلي عما كان مشتركًا في البدء.

وربما تكون الأمور أوضح عندما نشير إلى حال «الصراع الغريزي» التي أوجدها «حقد» النظام على المعارضة، وبشاعة التصرّف تجاهها، وهي الحال التي استثارت كل ما يملك المنطق الصوري من ممكنات، لكي يجري تصديق خطاب النظام من دون الحاجة إلى تفكيكه من طرف، والانطلاق السريع إلى «عدوه» من طرف آخر. وهو ما فرض تبني خطاب العولمة كاملًا، والانزلاق إلى التبعية لـ «الغرب»، بوصفه ضد النظام كما كان في زمن سابق، أو كما بدا بنتيجة بعض الاختلافات؛ فعلى الرغم من مشاركة النظام في الحرب ضد العراق عام 1991 بلورت حلم أن تغزو أميركا

سورية، فالتخلص من النظام كان يحتاج إلى هذه الخطوة؛ نتيجة للشعور بالعجز الذاتي.

ذلك كله جعل النظر العدائي إلى الدولة الصهيونية خطيئة، والإشارة إلى السيطرة الإمبريالية شططًا، وربما «لا إنسانية». وفي الأحوال كلها هو تعبير عن «سوء فهم» لأميركا و«الغرب» والعولمة، وعدم تلمس التطور «الحضاري» الكبير الذي تعيشه الرأسمالية. لقد حظيت أميركا و«الغرب» عمومًا بحبٍّ غامر، وباتت الأم التي تحضننا. وهذا ما يجب أن يجعلنا نقبل سياساتها كلها، أن نعدّ سياساتها هي سياساتنا نحن، وأن نقتنع أنها نتاج «تفكيرنا»، وصدرت من ذاتنا.

لكن، البدهيات تبقى بدهيات، مهما تاه العقل، ومهما فرض «الغيظ» الشطط. وهي بدهيات وإنْ كانت جزءًا من خطاب النظام؛ إذ علينا كشف زيف هذا الخطاب لا زيف هذه البدهية؛ فقد كرَّر المعارضون كثيرًا أنه يحمي حدود الدولة الصهيونية في الجولان، وأنه أسهم في تدمير المقاومة الفلسطينية، بحصارها وتفكيكها، وأنه ظل يحاول التفاوض مع الدولة الصهيونية؛ من أجل تحقيق «السلام»، بعد أن بات يُعلن -بكل وضوح- أن «السلام الاستراتيجي» خياره الوحيد.

وربما كان الزيغ عن كل ذلك شكلَ من تقصّد «اختراع» وهم أنه في تناقض مع أميركا والدولة الصهيونية، أو لـ «استغلال» هذا «التناقض» الذي كان «من طرف واحد» هو ليس النظام، من أجل الاتكاء على تدخل أميركي يغيّر النظام، بمعنى أن الهدف هو «اختراع صديق»، ومن ثم تمثّل خطابه.

في الأحوال كلها سوف أعيد هنا تكرار البدهيات.

صور «الدولة اليهودية»

قبل الإشارة إلى فكرة «الدولة اليهودية» سأتناول الخطاب الذي جرى تعميمه لتسويغ وجود «دولة يهودية»، فهو الخطاب الذي حشد دعمًا عالميًا من الدول ومن الشعوب، وحشد قطاعات من اليهود الذين خضعوا لممارسات، هدفت إلى تخويفهم، ودفعهم إلى الرحيل نحو «أرض الميعاد».

لا شك في أن مشكلة أثيرت حول اليهود حديثي الدخول إلى أوروبا في القرون الوسطى؛ نتيجة امتلاك بعضهم المال ومداينة الإقطاعيين، وهو ما ظهر واضحًا في أدب «شكسبير» مثلًا، لكن يهود العصر الرأسمالي كانوا من المفقرين والمهمشين و«المعزولين»، لهذا انخرطوا في الحركات الثورية، بوصفهم جزءًا من الشعوب، لا يهودًا فحسب، لكن النظم كانت تحاول توظيف هذا التمييز ضدهم.

ومنذ بداية القرن العشرين بات الخطاب المتداول يشير إلى أن وضع اليهود، بوصفهم «شعبًا» مشرّدًا، يعيش أوضاعًا صعبة، يفرض أن تعمل «المدنية الأوروبية» على إعادته إلى «أرض وطنه»، أرض الميعاد، بحسب ما ورد في التوراة؛ في هذه الحال تحوّلت المسألة إلى «قضية إنسانية»، قضية شعب مشرّد بلا أرض، مضطهد ومنعزل، بينما وطنه في انتظار عودته منذ قرون طويلة، فهو أرض بلا شعب.

إذن؛ انطلق الخطاب من مسألة «إنسانية» بحت، وظل يركّز في هذا الأمر، خصوصًا بعد أن تعرّض يهود لمضايقات، تحولت إلى قضايا كبرى، ثم بعد حدوث «الهولكوست» الذي بات المبرّر «الشرعي» لوجود «الدولة اليهودية»، إذ يُظهر «الفعل الإنساني» للغرب الذي عمد إلى نقل اليهود إلى فلسطين، على الرغم من أن هذه العملية تخلصٌ من مفقرين من شعوب أوروبية، وإزاحتهم خارج الوطن، ومن ثم؛ تلافي ثورتهم. لكن ثمة هدف آخر وراء الأمر، سنشير إليه لاحقًا.

نقطة الربط بين اليهود وفلسطين قامت على التوراة، وباتت بحثًا في التاريخ، يوضّح معالم مرحلة من تطور التاريخ البشري، وفي ضوئه اختُرع مصطلح «الساميون»، ولقد تحقق الربط بلا تاريخية واضحة، بل بمنظور أيديولوجي يقتضي ذلك، فلا شك في

وجود «اليهود» في تاريخ المنطقة، وبحسب «إنغلز» في رسالة إلى «ماركس»، فإن التوراة «تجميع لعادات وتقاليد العرب (وبمعنى أعم الساميون)».

فالديانة اليهودية من نتاج المنطقة، شأنها في ذلك شأن الأديان الأخرى، ونشأت بين «قبائل» من المنطقة، هي «العبيرو»، وليس واضحًا أماكن استقرارها أو «دولتها» التي يشار في التوراة إليها، لكن لغتها لهجة كنعانية، وحرف هذه اللغة هو حرف ما زال يُتداول بوصفه حرفًا سريانيًّا.

لكن ما علاقة اليهود الغربيين بالأمر، ولا سيما بعد قرون طويلة من «الغياب»؟

هذه هي الهوة بين الخطاب الذي كان يؤسس لدولة نتيجة الحاجة إليها، والواقع الذي شهد تحولات كبيرة، وظهرت شعوب المنطقة في أطوار حضارية متتالية، كان نتاجها الوضع الذي نشأ العرب فيه، وهي الهوة التي كانت بحاجة إلى تزوير التاريخ، وتزييف الحقائق، لبناء رواية «متماسكة»، هدفها تحقيق الربط بين اليهود وفلسطين، على الرغم من أن كثيرًا من اليهود هم عرب، ويعيشون في بلدانهم العربية.

كل الشغل الذي اشتغله «مثقفون» في أوروبا، وعممه الإعلام الأوروبي يتمثل في تأكيد أن «وطن اليهود» هو فلسطين، وهي «أرض الميعاد»، وأن اليهود نتيجة تهجيرهم منها عاشوا مأساة فظيعة قرونًا طويلة، ولقد آن الأوان لكي تعيدهم أوروبا إلى بلادهم، هذا هو الحل الإنساني الذي هو جزء من «قيم الغرب».

«قيم الغرب»

هذه هي الصورة التي رُسمت، والخطاب الذي جرى الشغل عليه بجهد كبير؛ من أجل إقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين، وضمان دعم الشعوب الأوروبية لمشروع إقامة «دولة يهودية» في فلسطين؛ فلسطين التي صُوِّرت أرضًا بلا شعب؛ هذه هي لعبة الرأسمالية التي باتت بحاجة إلى الاستعمار والتوسّع، وإلى المرتزقة لتحقيق ذلك؛ إذ إنها احتلت وسيطرت بجيوش من الشعوب المستَعْمَرة.

فكرة «الدولة اليهودية»

عندما زحف نابليون بونابرت إلى الشرق سنة 1799، حمل معه فكرة إقامة «دولة يهودية» في فلسطين، لكن الفكرة سرعان ما تلاشت بعد هزيمته وانسحابه، لكنه حينما وضع دستور فرنسا لم يعد اليهود مواطنين؛ ما دفع هؤلاء إلى عقد مؤتمر كان هدفه التأكيد على فرنسيتهم.

إن الفكرة التي أثمرت هي تلك التي طرحها «بالمرستون»، وزير خارجية بريطانيا سنة 1840، وتحديدًا بعد هزيمة «محمد علي باشا»، وفرض اتفاق مذل عليه، حصره في حدود مصر (وفرض تدمير الصناعة، وفتح الأسواق وفق الاتفاق الموقع مع الدولة العثمانية سنة 1838، اتفاق يسمح للسلع الإنكليزية بغزو الدولة العلية)، حينئذ أعلن «بالمرستون» أنه تجب إقامة دولة يهودية في فلسطين، على الرغم من أنه لا النخب اليهودية ولا اليهود عمومًا كانت في هذا الوارد، ولا طرحت هذه الفكرة، ولم تفكر فيها أصلًا، إذ كانت منخرطة في بيئتها الأوروبية؛ انطلاقًا من أنها أوروبية (إنكليزية أو فرنسية أو ألمانية). وكانت البرجوازية «اليهودية» برجوازية إنكليزية أو فرنسية أو ألمانية... إلخ، وكذا بينما كان المفقرون (العمال والفئات الوسطى) جزءًا من الحراك الثوري في تلك البلدان، بمعنى آخر أنه حين كانت تفكّر وزارة المستعمرات الإنكليزية بـ «الدولة اليهودية»؛ كان اليهود ينخرطون في صراعات مجتمعاتهم، وكان «الغيتو» يتفكك لمصلحة تحوّل سكانه إلى مواطنين في مجتمع جديد، مجتمع كانت تبنيه البرجوازية التي بدأت بالتشكل.

ما كانت تهدف إليه إنكلترا هو الإجابة عن سؤال: كيف يمكن منع «توسعية» مصر بعد أن فُرض عليها تدمير مشروع التصنيع الذي بدأه «محمد علي باشا»؟

كانت إنكلترا الدولة الأولى في التطور الصناعي، وانتصار البرجوازية، وقد بدأت سياستها الاستعمارية؛ من أجل الاستحواذ على المواد الأولية والأسواق، وكان الوطن العربي جزءًا حيويًّا في مشروعها، يوازي استعمار الهند؛ لهذا، رفضت تطور مصر صناعيًا، وسعيها إلى توحيد المنطقة تحت سيطرتها؛ لأنها سوف تكون منافسًا، يحرمها الأسواق والمواد الأولية؛ وانطلاقًا من ذلك، وجدت أن إقامة «دولة يهودية» في فلسطين سيشكّل حاجزًا يمنع مصر من «التوسع»، ويجعل هذه الدولة الجديدة أداة بيدها في مواجهة المنطقة كلها. في الحقيقة كان الهدف -في جوهره- إقامة قاعدة عسكرية، تتغلّف بمجتمع مدني، وسوف يكون يهود أوروبا هم «مرتزقة الحرب» والمجتمع المدني، في آن معًا، وفي الوقت ذاته يُتخلص من وجودهم في بلدان أوروبا.

هذه هي الفكرة الجوهرية التي تبلورت في ذهن الرأسمالية الإنكليزية، لكنها كانت تحتاج إلى «موافقة» اليهود، هؤلاء الذين كانوا «في صف الثورة» في كل أوروبا، وضد الرأسمالية التي تريد دورهم في مشروع يخدم مصالحها.

منذ عام 1840 إلى عام 1897 تاريخ عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا، عملت إنكلترا على ثلاثة خطوط متوازية، تمثّل الأول في دفع برجوازيين إنكليزيين يهود إلى تبني المشروع، وتمويل كل نشاط من أجله، فظهر «روتشيلد» الرأسمالي الكبير. والثاني يتمثل بوجود «منظرين» يهود للمشروع، فبدأ الأمر مع «موسي هيس»، وتوسع وصولًا إلى «هيرتزل» الذي أخذ المشروع على محمل الجد، والثالث وضع اليهود في حال خوف من مجتمعاتهم، لكي يُدفعوا إلى الهجرة.

أنجزت هذه المرحلة تمامًا بنشوء الحركة الصهيونية على ضوء مؤتمر «بازل»، مع ميل ضعيف ليهود أوروبا إلى الهجرة إلى فلسطين، وغياب أي ميل لهجرة العرب اليهود، وتبلورت الفكرة في كتاب «دولة اليهود»، وتشكلت الحركة التي أخذت تنشط لجلب الدعم بمساعدة إنكلترا، لكن ذلك لم يكن كافيًا، فوجود الدولة العثمانية يمنع نقل الفكرة إلى واقع، وحين عُرض الأمر على السلطنة رُفض الأمر.

إن نشوء الإمبريالية أوائل القرن العشرين فرض الميل إلى السيطرة على البلدان التي لم تتطور بعد، وفرض نشوء الصراع بين الامبرياليات لتقاسم العالم، فكانت الحرب العالمية الأولى نتاجه، وفي مواجهة ألمانيا توافقت إنكلترا وفرنسا على تقاسم ما بقي

غير مستعمر من الوطن العربي (تركة الرجل المريض)؛ إذ كانت فرنسا قد احتلت الجزائر وتونس وجزءًا من المغرب، وإسبانيا المغرب، وإيطاليا ليبيا، وإنكلترا مصر والسودان، وميناء عدن وبعض مدن الخليج العربي، وفي هذا التوافق الإنكليزي-الفرنسي جرى تقاسم المشرق العربي (سورية ولبنان لفرنسا، والأردن والعراق لإنكلترا، وفلسطين تحت الاشراف الإنكليزي)، وتقسيمه إلى «دول» (اتفاق سايكس/ بيكو)، وكذلك التوافق على «إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين» (وعد بلفور)، ونُفذ هذا الوعد بإشراف إنكلترا، بعد احتلالها فلسطين نهاية الحرب العالمية الأولى، وبدعم مباشر منها. وما من شك في أن الربط بين تقسيم الشرق العربي ووعد بلفور يوضّح الرابط بين وجود الدولة الصهيونية، والوضع الذي يجب أن يُفرض على الوطن العربي.

ما يمكن استنتاجه -من ذلك كله- هو أن فكرة الدولة اليهودية لم تكن نتاج وعي «يهودي» ذاتي، ولا كانت التعبير عن الوعي الذي كان يتسرّب إلى يهود أوروبا، هؤلاء الذين كانوا ينخرطون في الحداثة، ويميلون إلى الثورية، بوصفها جزءًا من العمال والفئات الوسطى المفقرة التي كانت الرأسمالية الصاعدة تطحنها، وتدفعها إلى الفقر والتهميش؛ وحتى البرجوازية التي كانت من أصول دينية يهودية، لم تكن منتجة الفكرة، على الرغم من أن بعض أفرادها من حمل المشروع، بل إنه نتج عن منظور استراتيجي للبرجوازية الإنكليزية التي نشأت قبل غيرها من البرجوازيات الأوروبية، وأخذت تفكر في التوسع الخارجي بعد نصف قرن من نشوء الصناعة واكتمال التكوين الرأسمالي (أواسط القرن التاسع عشر). وإذا كان امتدادها «طبيعيًا» نحو الغرب (أميركا الشمالية)؛ نتيجة الهجرات البشرية منذ القرن السادس عشر، حيث فرضت هيمنتها، فقد أخذت منذ أواسط القرن التاسع عشر تضع المنظور الاستراتيجي للسيطرة (احتلال) على الشرق. ولقد احتلت الهند قبل احتلال المشرق العربي الخاضع للسلطنة العثمانية آنذاك، وكانت سنوات النصف الثاني من القرن العشرين سنوات البحث عن وراثة «تركة الرجل المريض».

ضمن هذا البحث كان منظور البرجوازية الإنكليزية يقوم على منع تطور المنطقة أولًا، ولهذا؛ واجهت محاولة «محمد علي باشا» لبناء الصناعة، وتحديث مصر والمشرق العربي، وبناء «إمبراطورية عربية»، المحاولة التي قامت بالتحالف مع فرنسا

قبل انتصار الرأسمالية فيها بصورة نهائية، وفي مسارها من أجل بناء الصناعة وتحقيق الحداثة، ومن ثم؛ كان منظورها يقوم على وضع استراتيجية بعيدة المدى؛ لضمان تكريس التخلف والتفكك في المنطقة، وهذا ما أفضى إلى تبلور فكرة وجود «دولة يهودية» في فلسطين تكون حاجزًا يفصل الشرق عن الغرب في الوطن العربي، ويقف عائقًا أمام «توسعية» مصر التي تقوم بذلك كلما حاولت النهوض؛ انطلاقًا من «شعور ذاتي» بأن نهوضها مرتبط بدورها العربي بالتحديد، وفي الوقت ذاته؛ يكون رادعًا لكل محاولة نهوض في الوطن العربي، ومن ثم؛ يحلّ محل الحاجة إلى استجلاب قوات من إنكلترا ذاتها.

ما يمكن قوله هنا؛ هو أن فكرة «دولة اليهود» فكرة استعمارية، أنتجتها البرجوازية الإنكليزية في إطار منظورها لاستعمار الشرق، ومن أجل ضمان تفكك الوطن العربي، وتخلفه؛ لكي يسهل نهبه والسيطرة عليه، ولقد جرى اختيار فلسطين؛ لأنها المفصل الرابط بين المشرق والمغرب، والحادّ من تمدد مصر شرقًا -وهي الحال الطبيعية لمصر عبر كل التاريخ السابق- هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة «سهولة» اختراع أسطورة تربط اليهود بفلسطين نتيجة الوجود التاريخي لليهود في المنطقة، هؤلاء اليهود الذين كان التفكير آنئذ محصورًا في التخلص منهم.

كان عدد اليهود في فلسطين محدودًا عند صدر قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1947، ومن ثم قيام الدولة الصهيونية في 15 أيار/ مايو سنة 1948؛ إذ احتلوا 6 في المئة من أرض فلسطين، على الرغم من أن الجزء الأكبر منهم أتى بعد تولي أدولف هتلر السلطة في ألمانيا عام 1933، وممارساته ضد اليهود الألمان، ومن ثم؛ أقيمت الدولة بدعم عسكري قوي ومباشر من الاحتلال الإنكليزي، وعبر تكريس نظم تابعة لها تحبط فلسطين في الأردن ومصر خصوصًا. أما الهجرات التالية؛ فقد جاءت نتيجة الضغط على اليهود العرب من الحركة الصهيونية عبر التفجيرات والقتل، وبعد أن فشل هذا الأمر من خلال النظم التي فرضت طرد هؤلاء إلى الدولة الصهيونية تحديدًا.

ولا شك في أن ذلك كله يوضّح أن ميل اليهود لم يكن إلى «العودة إلى أرض الميعاد»، بل كانوا يعتقدون أنهم جزء طبيعي من المناطق التي يقطنونها، وأن هذه البلدان هي بلدانهم، لذا؛ نقلوا عاداتهم وثقافتهم معهم عندما جرى ترحيلهم، أو اضطروا إلى الهجرة إلى فلسطين؛ بمعنى آخر؛ إن الدين لم يكن الرابط الذي يجمعهم، ولم يكن الأساس الذي يفرض عليهم العودة إلى «أرض الميعاد»، ومن ثم؛ كان التركيز على الدين لإيجاد هذا الرابط بينهم، ولربطتهم بـ «أرض الميعاد»، لكنه ليس تعبيرًا عن هويتهم بأي حال من الأحوال، وهذا ما كانوا وما زالوا يحسون به، فهوياتهم تتمثل بالثقافات التي عاشوها، واللغة التي تكلموها في بيئاتهم السابقة.

وكل ذلك يوضّح التناقض الكامن في «المشروع الصهيوني» بتشكيله الرأسمالي. فاليهودية غطاء توظيف يهود في مشروع رأسمالي للسيطرة والنهب، من خلال تحويل اليهود إلى مرتزقة في جيش إمبريالي، مهمته حراسة تخلف الوطن العربي وتفككه؛ وهذا يطرح السؤال حول المدى الممكن لبقاء «اللُحمة» التي يقيمها الدين قابلة للاستمرار، في ضوء استمرار حال التخويف التي حكمت اليهود من طرف، والروابط الأصلية التي تحكم هؤلاء من طرف آخر، وأزمة المشروع كليًّا من طرف ثالث.

المشروع الإمبريالي

أشرت إلى السبب الذي أوجد فكرة إقامة «دولة يهودية» في فلسطين، فلم يكن يتعلق الأمر بـ «حل إنساني» لوضع صعب يعيشه اليهود في أوروبا، هؤلاء الذين كانوا مادة المشروع في البدء، بل أتى بناءً على منظور استراتيجي حكم الرأسمالية الإنكليزية، ويقوم على السيطرة على الشرق العربي، وكان يحتاج إلى «مرتزقة» لبناء قاعدة عسكرية في فلسطين، بوصفها حاجزًا يقسم الوطن العربي، ويهيمن على طرفيه، وغُلفت هذه القاعدة العسكرية بـ «مجتمع مدني»؛ ليأخذ شرعية أبعد مما يمكن أن تأخذه قاعدة عسكرية عادية، انطلاقًا من «حق» «شعب» في «العودة إلى أرضه»، وفي «مشروعية» هذا الحق، من ثم؛ ينتقل النقاش من مشروعية وجود عسكري على أرض الغير إلى «مشروعية» وجود «شعب» على أرضه، وهذا يضمن بقاءً طويلًا - وربما أبديًا- لهذه القاعدة العسكرية من منظورها، وبذلك يضمن استمرار تفكك

الوطن العربي، وبقاءه متخلِّفًا، وتابعًا، وكذلك يضمن مواجهة كل محاولة لنهوضه، من خلال الدور العسكري للدولة الجديدة، التي تصبح مهددة بكل محاولة لبناء الصناعة، وتطوير القدرات العسكرية، وتحديث المجتمع. هذه المسائل التي تريد الرأسمالية منعها؛ لأنها تعني «الانشقاق» عن النمط الرأسمالي تحديدًا، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي السياسي، وليس الحصول على استقلال سياسي في ظل سيطرة اقتصادية للمراكز الإمبريالية، ولاقتصاد مفروض ينحكم بفعل تلك المراكز.

وربما يكون توضيح دور الدولة الصهيونية بصورة دقيقة مهمًا؛ لفهم الوضع القائم الآن، إذ إن المنظور الاستراتيجي الذي تشكّل بعد انتهاء الاستعمار بانسحاب إنكلترا وفرنسا، وبدء تقدم أميركا لتحلّ محلهما، ومن ثم؛ سيطرتها على الوطن العربي عمومًا بعد محاولة قصيرة لـ «الانشقاق» (1952/ 1970) -وكانت هي من رسمه- يقوم على قسم الوطن العربي إلى ثلاث مناطق كبيرة: المغرب العربي الذي كان حينئذ من «حصة» أوروبا. والخليج العربي الذي خضع للسيطرة الأميركية بسبب النفط، وبات منذ سنة 1980جزءًا من «الأمن القومي الأميركي»، بحسب مبدأ كارتر. و«الشرق الأوسط» الذي يضم بلاد الشام ومصر (وكان العراق إلى وقت قريب جزءًا منه)، وفي هذا التقسيم كانت مهمة الدولة الصهيونية إبقاء الشرق الأوسط مفككًا ومتخلفًا، لأن وحدة هذه المنطقة وتطورها تعنيان توحيد مجمل الوطن العربي، لأنها القلب فيه. وهو ما يسمح بأن يصبح قوة عالمية مؤثرة، ويمكن له أن يتطور اقتصاديًا، ويصبح مستقلًا بالمعنيين الاقتصادي والسياسي، وهذا هو النزوع «الطبيعي» الذي يحكم الشعب العربي؛ بحسب ما ظهر في العصر الحديث، وهو النزوع الذي تريد الدول الإمبريالية تحطيمه، كما فعلت مع تجربة محمد علي باشا (1820/ 1840)، وهنا يكمن دور الدولة الصهيونية تحديدًا كما سنلاحظ؛ إذ أوجدت كيانًا يؤدي الدور الذي يخدم مصالحها.

إذا كانت إنكلترا قد أقامت الدولة الصهيونية؛ فقد ورثتها أميركا، وبات مرتكز استراتيجيتها في المنطقة عمومًا، على الرغم من أنها عادت لوضع قواعد عسكرية في منطقة الخليج العربي؛ لكي تتحكم مباشرة بالنفط العالمي.، ولقد ظل الهدف الأميركي يتمثل في ضمان تفكك الوطن العربي، وتخلفه، وضمان السيطرة المستمرة

لشركاتها وسياستها، إذْ إنها تريد الأسواق لسلعها ونشاط رأسمالها، وتريد -أيضًا- نهب المواد الأولية، ومن أجل ضمان ذلك؛ فرضت نظمًا تابعة، وشكلت الاقتصاد المحلي اقتصادًا مفتوحًا، ليبراليًا، وعبر ذلك فرضت أن «يتخصص» في الخدمات والسياحة والعقارات والاستيراد والنشاط البنكي، مانعة كل ميل من بناء الصناعة أو تحديث الزراعة، بتدميرها وتحويل الأرض إلى عقار. وكان وجود الدولة الصهيونية يسهم في تكريس تلك النظم، بتطبيق سياسة الخصخصة وتعميم «اللبرلة»، وتنشيط عمليات النهب والسمسرة والفساد.

وكانت الدولة الصهيونية هي الحارس في ذلك كله.

الدولة الصهيونية والسيطرة الإمبريالية

لا بد -أولًا- من الإشارة إلى أن هذه الدولة ليست دولة «طبيعية»، لأنها ليست نتاج وجود مجتمعي، إنما نتيجة استجلاب مستوطنين من كل أصقاع العالم. ولهذا أشرت إلى أنها قاعدة عسكرية أُقيم عليها «مجتمع» ودولة، ولهذا السبب؛ كان واضحًا تضخُّم الحاجة إلى الجيش والسلاح، وإلى التوظيف في البنى التحتية، وهو ما كان يطرح مسألة التمويل التي أتت من رأسماليين يهود، وكذلك – وبالأساس – من الدول الاستعمارية، ثم من الإمبريالية الأميركية.

وعلى الرغم من نشوء الدولة، وتطور اقتصادها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات والعلوم وغيرها، لكنها ظلت بحاجة إلى التمويل؛ لأن حاجتها، بوصفها قاعدة عسكرية، واستمرار استجلاب المستوطنين وبناء المستوطنات، كانا يفوقان قدرتها الاقتصادية. صحيح أنها دولة صناعية وزراعية، إلا أنها ليست منافسة في السوق العالمي في كثير من السلع التي تنتجها، وهو ما فرض حصولها على حصص من السوق الأميركي في العالم، وتسهيل دخول سلعها إلى أميركا وأوروبا بشروط أقل مما يفرض السوق. إن نسبة التمويل والمساعدة الخارجية في الدخل القومي هي كبيرة -وصلت في سنوات سابقة إلى نصف الدخل القومي-، وسيكون كل ميل إلى تخفيض التمويل أو تقليص المساعدات كارثيًا على الدولة كلها.

إن هذا التكوين هو ما كان يجعلها «جزءًا عضويًا» من أميركا، ومرتكزًا لاستراتيجيتها في المنطقة كلها. على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية الأميركية - والرأسمالية عمومًا- أخذت تؤثر في القدرة على تقديم الدعم الكامل؛ ما جعلها تبحث عن ممول جديد، ربما يكون روسيا، ولا شك في أن التحولات العالمية الجارية سوف تؤثر في وضعها بكل تأكيد.

لكن سنلمس الدور الذي قامت به في العقود السابقة ضمن الاستراتيجية الإمبريالية، فقد شاركت في الحرب الإنكليزية- الفرنسية سنة 1956 ضد مصر عبد الناصر الذي كان يسير نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي، وكان تأميم قناة السويس خطوة مهمة في هذا السياق. لكن لأن أميركا كانت تريد انسحاب إنكلترا وفرنسا من المنطقة، ضغطت من أجل الانسحاب من الأرض المحتلة في سيناء وإنهاء الحرب، وما من شك في أن للاتحاد السوفياتي الدور الأهم هنا، إذ كان يدعم استقلال الشعوب ضد الإمبريالية، لكنها شنت حربًا عام 1967 ضد مصر وسورية؛ لهزيمة النظامين اللذين كانا يسعيان إلى تحقيق الاستقلال، ويتحالفان مع الاتحاد السوفياتي، وباتا في المعسكر المعادي للاستعمار؛ حينذاك احتلت سيناء من جديد، والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وإذا كانت قد أعادت سيناء مجردة من السلاح، فقد ضمت الجولان والقدس، وعملت على قضم الضفة الغربية التي لم تستطع ضمها؛ خشية التغيير الديمغرافي لمصلحة الفلسطينيين، ولهذا نجدها تقضم الأرض وتحاصر السكان.

ومن ثم؛ شنت حربًا على لبنان سنة 1982، وضربت المفاعل النووي العراقي في سنة 1981.

بهذا استطاعت أن تلعب دورًا في تفكيك الموجة الثورية التي بدأت عام 1952، وتنهي المقاومة الفلسطينية، وتفتح على استلام نظم تابعة لأميركا من جديد، ولقد فعلت ذلك ليس بدعم عسكري أميركي هائل فحسب، بل كذلك تحت الحماية السياسية التي كانت تمنع كل محاسبة لهذه الدولة التي تمارس الإرهاب والتمييز العنصري، ولا تخضع لأي قانون دولي.

من أجل تقدم سورية نريد تحرير فلسطين

رفعنا خلال الثورة شعار: «من أجل تحرير فلسطين نريد إسقاط النظام»، لكن لا بد من أن نكمل الجزء الآخر من الشعار: «من أجل تقدم سورية نريد تحرير فلسطين».

إن كل ما أشرت إليه يوضّح أن الدولة الصهيونية ليست «الحل الإنساني» لليهود، بل إن اليهود فيها هم أداة بيد الإمبريالية، هدفها حماية الوضع «الستاتيكي» للمنطقة، كما صاغته الإمبريالية ذاتها، فلا تقدمًا مسموحًا، ولا وحدة، ولا ديمقراطية، ولا استقلالًا حقيقيًا، لهذا؛ فإن كل ميل لتحقيق الحرية والديمقراطية، أو بناء صناعة وتحديث الاقتصاد، أو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير التعليم والعلوم عمومًا، وتجاوز البنى المخلَّفة التي جرى توارثها، ومن ثم؛ تكريسها من الإمبريالية؛ فكل ذلك هو ما فرض إقامة الدولة الصهيونية من أجل مواجهته ومنعه، وتدمير كل محاولة جادة باتجاهه.

كل ذلك يعني أن إسقاط النظام في أفق تطوير الاقتصاد، وتحقيق التنمية القائمة على بناء الصناعة والاقتصاد «المتمحور على الذات»؛ ومن أجل بناء دولة علمانية ديمقراطية، يفرض -بالضرورة- الصدام مع الدولة الصهيونية ومع الإمبريالية، ويقتضي إزالة هذه الدولة.

لا يظنن أحد بأنه يمكن تحقيق التطور والحداثة في ظل استمرار وجود الدولة الصهيونية، إذ إن كل مسار يهدف إلى ذلك سوف يصطدم -بالضرورة- بدور هذه الدولة، وهذا ما يجعل كل تفكير في التطور والحداثة، لا بد من أن يترافق مع موقف وتحضير لمواجهتها. وحده من يريد إسقاط النظام؛ لإحلال نظام مشابه، هو الذي لا يعد أنه في صدام معها، إذ يقبل أن يكون تابعًا في إطار المنظومة الإمبريالية، وملحقًا يفرض نهب المجتمع لمصلحته ومصالح الطغم المالية الإمبريالية.

إن تقدم الوطن العربي وتوحيده، وبناء اقتصاد مجتمع ومجتمع مدني حقيقي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، يفرض -بالضرورة- مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، ومن ثم؛ إنهاء هذه الدولة.

موقف «إسرائيل» من الثورة السورية وأثره في الموقف الدولي

ماجد كيالي[1]

«دعوا العرب ينتحروا بهدوء» [2]

«إذا لم يوجد استقرار -هنا- في سورية، فمن المستحيل أن يوجد استقرار في إسرائيل. ولا توجد طريقة، ولا أحد يضمن ما الذي سيحصل إذا -لا سمح الله- حصل أي شيء لهذا النظام» [3].

هذا هو ملخّص الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية، وهذه هي الرسالة الأولى التي خاطب فيها نظام الأسد إسرائيل، بعد اندلاع الثورة (2011). لكن قبل عرض هذه الورقة أودّ أن أعبّر عن تقديري لمركز «حرمون» على عقده هذه الندوة التي تناقش موضوعًا ظلّ محجوبًا أو مسكوتًا عنه في أوساط المعارضة السورية؛ ما يبطن موقفًا يفيد بتوخّي استرضاء الإدارة لأميركية، وتحييد إسرائيل. وفي اعتقادي فإن هذا الموقف خطأ سياسي وأخلاقي؛ لأنه -أولًا- يتأسّس على إدراكات مغلوطة لحقائق

---

(1) كاتب سياسي فلسطيني، من مواليد حلب (1954)، ومقيم في إسطنبول حاليًا، درس التاريخ في كلية الآداب في جامعة دمشق، حاصل على دبلوم في الدراسات الاجتماعية من أكاديمية العلوم الاجتماعية في صوفيا /بلغاريا، عمل في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية منذ العام 1970، وفي الإعلام الفلسطيني، وفي مركز الدراسات الفلسطينية بدمشق (1983 ـ 1988).

كتب دراسات وبحوثًا سياسية في الشؤون الفلسطينية والإسرائيلية، في مجلات: الفكر الاستراتيجي العربي ـ بيروت، شؤون عربية (القاهرة)، الدراسات الفلسطينية (بيروت)، وشؤون فلسطينية (رام الله)، والسياسة الدولية (القاهرة). ونشر مقالات وتعليقات أسبوعية حول القضايا العربية في عدد من الصحف العربية، وينشر حاليًا في صحف «الحياة» و«العرب» و«جيرون»، وصدر له عدد من الكتب: فلسطينيو 48 والانتفاضة، المشروع الشرق أوسطي، أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته، والتسوية وقضايا الحل النهائي، الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالياته، قيامة شعب، قراءة في دفتر الثورات العربية، وفلسطينيو سوريا، الثورة المجهضة، تحولات إسرائيل في عالم متغيّر، «فتح» 50 عامًا.. قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية.

(2) أليكس فيشمان، «يديعوت أحرونوت»، (12حزيران/يونيو2013).

(3) رامي مخلوف، «نيويورك تايمز»، (11أيار/ مايو 2011)

الصراعات السياسية، وللاستراتيجيات التي تنتهجها الدول التي تقوم على المصالح والمكانة والهيمنة، ولأنه -ثانيًا- ترك قضية وطنية محقّة، مثل قضية الجولان للنظام الذي يتاجر بها، أو يوظّفها لتعزيز شرعيته وتسويغ سياساته الأمنية والتسلّطية، وثالثًا؛ لأن التمسك بالحق السوري في الجولان مسألة مشروعة وعادلة من منظور القانون الدولي، والشرعية الدولية. رابعًا، لأن هذا الموقف يشمل، أيضًا، السكوت عن وجود إسرائيل، والنأي عن قضية فلسطين، كأن المعارضة السورية (أو معظمها) تعدّ نفسها غير معنية بهذا الصراع.

بديهي أن هذا الرأي لا ينطوي على دعوة المعارضة السورية لفتح جبهات أخرى، فهذا ليس بمقدورها، وليس مطلوبا منها، لكنه يفترض أنها معنيّة بتوضيح وجهة نظرها من هذا الأمر، من دون وضع قضية مقابل أخرى، لأن قضايا الحرية والعدالة والكرامة لا تتجزأ، وبحسبان دور إسرائيل في المنطقة، مثل دورها في ضمان بقاء النظام السوري؛ وهو ما سنأتي عليه تاليًا.

محدّدات الموقف الإسرائيلي

منذ بداية الربيع العربي وجدت إسرائيل نفسها في مواجهة واقع جديد، لم تعتد عليه، بعد أن كانت خبرت، منذ قيامها، ولأزيد من ستة عقود، العيش مع أنظمة استبدادية، استطاعت إضعاف دولها وتقييد مواطنيها، وتهميش مجتمعاتها وإخراجها من معادلات الصراع ضد إسرائيل؛ بناءً على ذلك، فإن موقف بنيامين نتنياهو (رئيس الحكومة الإسرائيلية) من الثورات العربية التي جاءت ردّة فعل على استعصاء التطوّر التدريجي والطبيعي والسلمي، في الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان العربية، لم يكن غريبًا، إذ عدّها بالنسبة إلى إسرائيل بمنزلة هزّة أرضية، تتطلب منها تعزيز أمنها[4].

---

[4] وفا، (10 أيلول/ سبتمبر 2011).

في هذا الإطار، يمكن الحديث عن ستة محدّدات وجّهت الموقف الإسرائيلي من ثورات «الربيع العربي»، وضمنها الثورة السورية، مع الآمال التي وعدت بها، وهي:

أولًا، إن هذه الثورات يمكن أن تمهّد، في حال نجاحها، لكسر احتكار إسرائيل لكونها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وذلك بعد أن استطاع الفلسطينيون في انتفاضاتهم كسر احتكارها لمكانة الضحيّة، ولا سيما أنها كانت تروّج دومًا لاستحالة الديمقراطية في البلدان العربية. ومعلوم أن محاولة إسرائيل الترويج لذاتها كدولة ديمقراطية محاطة بأنظمة تسلطية يضفي عليها نوعًا من العطف في الدول الغربية، ويسوّغ لها استخدام القوة لفرض هيمنتها بدعوى المحافظة على أمنها، كما يخفف من الضغط عليها بخصوص الاستجابة لحقوق الفلسطينيين. وبدهي أن يكون من فضائل الثورات الشعبية العربية المفترض حملها الآمال بالتحول إلى إقامة دولة المواطنين الأحرار والمتساوين وإقامة نظم الحكم الديمقراطية؛ الإسهام في كشف إسرائيل على حقيقتها بوصفها دولة استعمارية وعنصرية وعدوانية ودينية، وتبيّن واقعها بوصفها بمنزلة ظاهرة رجعية في المنطقة، ما ينهي الأسطورة التي طالما روّجتها هذه الدولة المصطنعة عن نفسها، بوصفها «واحة» للحداثة والديمقراطية والعلمانية في صحراء «الشرق الأوسط».

ثانيًا، إن هذه الثورات تعني حضور الشعب في مسرح التاريخ، بعد أن كانت المجتمعات العربية تعاني التهميش والحرمان من السياسة، بسبب الأنظمة التسلّطية التي تبدو متجبّرة في مواجهة شعوبها، وبالغة الهشاشة في مواجهة إسرائيل. وعليه؛ فقد كان من تداعيات الثورات الشعبية إدخال المجتمعات العربية في معادلات الحرب والسلام، وفي موازين القوى في الصراع الدائر مع إسرائيل، لأول مرة في تاريخ هذا الصراع، بعد أن كان هذا العامل مغيّبًا. ويتّضح من ذلك أن إسرائيل كانت مستفيدة من الوضع السابق الذي أتاح لها ابتزاز الأنظمة، والاستفراد بها، والتغطرس عليها، فضلًا عن أنه جلب لها تعاطف العالم بادعاء فرادتها في أنها دولة ديمقراطية في المنطقة.

ثالثًا: تبعًا للمتغيّرين المذكورين سابقًا؛ فإن هذه الثورات كانت تفتح على احتمالات تغير البيئة الأمنية التي اعتادتها إسرائيل، ما يضعها أمام واقع جديد لم تعتد عليه، سواء أتى ذلك بتهديدات أمنية، أو بتحديات بالوسائل السلمية.

معلوم أن إسرائيل، بقيامها واستمرارها وتطوّرها، شكّلت تحديًا للعالم العربي في المجالات المختلفة، أي في شكل النظام السياسي والإدارة الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وفي الأنموذج الذي قدمته، أنموذج متمثل بإقامة مجتمع من مهاجرين وفقًا لمبدأ المواطنة والنظام الديمقراطي، ويفيد ذلك بأنها لم تتفوق على العالم العربي بفضل قوتها العسكرية، أو باعتمادها على الولايات المتحدة فحسب، بحسب ما تعودّت الأنظمة العربية الترويج له؛ لتسويغ قصورها وإخفاقها في مواجهة التحدي الإسرائيلي في المجالات المذكورة، لذا؛ فإن تغيير هذا الواقع كان من شأنه خلق الأوضاع التي قد تحمل إمكانيات توفير الردود المطلوبة. وفي الحقيقة فقد كان من شأن التحوّل إلى الديمقراطية، وإرساء دولة المواطنين، أن يفضيا إلى انتهاج سياسات واضحة، عقلانية وواقعية، تُوازِن بين الحقوق والقدرات، وبين المأمول والممكن، في مجال الصراع مع إسرائيل.

رابعًا: وجدت إسرائيل في الثورات العربية فرصة سانحة لإثبات وجهة نظرها في أن أسباب الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة لا تنبع من وجودها واحتلالاتها، وإنما من الأنظمة التسلطية والفاسدة؛ وهذا يتوافق مع كلام تيار «المحافظين الجدد» وإدارة جورج بوش الابن (السابقة)، بأن مشكلة العالم العربي تنبع من الفقر والاستبداد والفساد والإرهاب، وليس من الاحتلال، فمثلًا يرى «شمعون بيريز» أن «الفقر والقمع في المنطقة غذّى الاستياء ضد إسرائيل، وكلما تحسّنت هذه الأوضاع لدى جيراننا، كان لدينا جيران أفضل.»[5] خامسًا: تغيّر البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل؛ ما سيكون له أثره الكبير في مكانتها في المنطقة، وفي تفاعلات النظام الإقليمي، وطريقة تعامل العرب مع إسرائيل، وفي رؤية إسرائيل لذاتها.

---

[5] هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، (30 آذار/مارس 2011).

كان من المنتظر-في حال نجاح الثورات العربية- تعزيز مكانة النظام العربي، وتأكيد دوره فاعلًا بين الفاعلين الإقليميين الآخرين (إيران وتركيا ولاسيما إسرائيل)، بعد أن كان في حال مريعة من الضعف والتشتت.

خامسًا: تأكيدها استمرار الاحتفاظ بهضبة الجولان تحت سيادتها، ورفض أي مطالبات بإعادتها إلى سورية تحت مبررات أمنية.

واضح أننا نتحدث عن الكيفية التي نظرت عبرها إسرائيل إلى الثورات العربية في حال نجاحها في تحقيق أهدافها، وهي النظرة السلبية القائمة على الحذر والقلق والتحريض والتخوف، ولعل ما يجدر الانتباه إليه أن إسرائيل في تخوفاتها من تداعيات الثورات العربية، كانت تنظر بقلق بالغ إلى ما يجري في سورية بالذات، بالنظر إلى الحدود المشتركة، ومكانة هذا البلد في معادلات الصراع العربيـ الإسرائيلي، وتأثيره الكبير في المشرق العربي.

وطبعًا فإن الأمور لم تأت على قدر الآمال التي وُضعت على الثورات العربية، مع النتائج الكارثية الحاصلة في معظم تجارب الربيع العربي (ربما باستثناء تونس)، لذا؛ فإن ما حصل يمكن عدّه ربحًا خالصًا لإسرائيل -أقله في المدى المنظور- في مجمل النقاط التي طرحناها.

على أي حال؛ فإن محصلة الموقف الإسرائيلي من ثورة السوريين يمكن تمثّلها في الجوانب الآتية:

1- مراقبة ما يجري، والحرص على عدم بروز تهديدات أمنية؛ من جراء الصراع السوري، وهذا ما واجهته إسرائيل مباشرة عبر غاراتها الجوية على بعض الأهداف، وعلى شاحنات السلاح إلى "حزب الله" في لبنان، ومن خلال فرض سيطرة على حدودها مع سورية، وعلى تحركات بعض الجماعات العسكرية الموجودة في تلك المنطقة، وظهر ذلك خصوصًا في دعمها لتدمير السلاح الكيماوي في سورية. وفي ذلك رأت صحيفة «هآرتس»، في واحدة من افتتاحياتها أن «الاتفاق الذي حقّقته الولايات المتحدة وروسيا؛ لنزع السلاح الكيماوي السوري، إذا ما نُفذ نصًا وروحًا،

ينطوي على فرصة كبرى لإسرائيل. فمخزونات غاز الأعصاب لدى نظام الأسد تعدّ تهديدًا استراتيجيًا على الجبهة الداخلية.»[6].

أما بخصوص الغارات الجوية، فقد اعترف بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية، صراحة بـ «أن إسرائيل قصفت عشرات المرات قوافل سلاح في سورية، مرسلة إلى حزب الله»[7].

2- انتهاج مبدأ عدم التدخل -رسميًا- في الصراع السوري، وتبني مقولة: «دع العرب يقتلون بعضهم»، على أساس أن هذا الصراع سيؤدي إلى إضعاف الأطراف جميعهم، ما يفيد إسرائيل عقودًا من الزمن. وكان الموقف أن التصارع في سورية -بمثل ما حصل في العراق- يمكن أن يضعف هذا البلد، وأن يستنزف طاقاته، بحيث تبقى إسرائيل هي الدولة الأكثر قوة واستقرارًا في المشرق العربي من المناحي كافة، ولا سيما بعد انتهاء التهديدات التقليدية.

3- غلبة وجهة نظر مفادها الإبقاء على النظام، لأن نظام الأسد (الأب والابن) حافَظَ على حدود هادئة معها طوال أربعة عقود، وأن النظام الذي تعرفه أفضل من الذي لا تعرفه، لذا؛ كان موقفها مبنيًا على أن هذا النظام سيكون ضعيفًا، لا حول له ولا قوة إذا بقي، وفي هذا الإطار، مثلًا، حذر رئيس الهيئة الأمنية والسياسية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، «الجنرال عاموس جلعاد»، من «أن سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد سيترتّب عليه حدوث كارثة، تقضي على إسرائيل، نتيجة لظهور إمبراطورية إسلامية في منطقة الشرق الأوسط بقيادة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسورية»[(8)].

---

(6) هآرتس، (16 أيلول/ سبتمبر 2013).

(7) الجزيرة نت، (7 حزيران/ يونيو 2016).

(8) المستقبل، نشرة الرصد الصحافي الصادرة عن مركز زيتونة (بيروت: 2013)

أما الرئيس السابق لجهاز الموساد الإسرائيلي، «أفرايم هليفي»؛ فرأى «أن التغيير في سورية قد لا يكون في مصلحة إسرائيل»[(9)]. أما المحلّل الإسرائيلي «ألوف بن» يرى أن «الميّزة الكبرى لنظام الأسد كانت في انعدام جرأته وميله للامتناع عن المخاطرات والمواجهات المباشرة. ردود فعله كانت متوقّعة ومنحت حرية عمل لإسرائيل، بلغت ذروتها في قصف المفاعل النووي الذي بُني في السرّ في الشمال الشرقي من سورية، في أيلول 2007. الأسد امتصّ القصف دون أن يردّ، بل استأنف بعد عدّة أشهر من ذلك محادثات السلام مع رئيس الوزراء في حينه إيهود أولمرت»[(10)].

التأثير الإسرائيلي في الموقف الأميركي

يبدو أن موقع سورية الجغرافي في المشرق العربي، وعلى الحدود مع إسرائيل، لعب دورًا كبيرًا في التدخّلات الخارجية فيها، سواء لمصلحة النظام أو لمصلحة المعارضة، وهذا أمر معروف، مع الفارق بين الجانبين، إذ تقف روسيا وإيران وراء النظام بكل إمكانياتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبصورة مباشرة وعملية، في حين لا يفعل «أصدقاء الشعب السوري» شيئًا من ذلك، باستثناء التعبير عن القلق، وإصدار البيانات والإدانات، مع وضع القيود على الثورة السورية وإمكانية تسلحها، وفق صيغة لا غالب ولا مغلوب، لا النظام ولا المعارضة، ما يعني إدامة الصراع، واستمرار عذابات ومعاناة السوريين.

سأقتصر هذا العرض على مناقشة تأثير إسرائيل في السياسة التي انتهجتها إدارة أوباما تجاه الصراع السوري، لاعتقادي بأن الولايات المتحدة هي الفاعل الرئيس، أو المقرر، في هذا الشأن، وأن الأطراف الأخرى تشتغل بناء على الفراغ الذي تتركه لهم في هذا الصراع، لكن ينبغي هنا التنبيه إلى أن دور إسرائيل من ناحية التأثير في موقف الولايات

(9) المستقبل، (14 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(10) هآرتس، (23 آذار/ مارس 2011).

المتحدة والموقف الدولي عامة، يكتنفه الغموض؛ إذ ليس له تجليات علنية، بخاصة مع معرفتنا بعمق التشابك في المصالح والسياسات وصناع القرار في الدولتين المذكورتين، وعلى الرغم من ذلك، فمن الواضح أن إسرائيل هي المستفيد الأول من كل ما يجري، ومن ضمنه استمرار الصراع السوري من دون أي حسم، واستقبالها ما يحصل بكثير من الاطمئنان، بحساب أنها باتت في محيط استراتيجي آمن لعقود، بعد تقوض البيئتين: الدولتية والمجتمعية في دول المشرق العربي (بخاصة العراق وسورية)، وبحكم استنزاف الدول الإقليمية الأخرى في الصراع السوري، ولا سيما إيران وتركيا.

لذا؛ على الرغم من الحديث عن الخلافات السياسية بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو في عدد من الملفات، إلا أن ذلك لا يغطي حقيقة أن هذه الإدارة خدمت إسرائيل أكثر من أي إدارة أميركية سابقة -وإن بطريقة غير مباشرة- وبالطرق السياسية، وليس بالطرق العسكرية. قد يبدو هذا الاستنتاج غريبًا في البداية، لكن التمعّن في الكيفية التي تتصرّف بها الإدارة الأميركية في المشرق العربي ربما يشرح ذلك.

والحاصل؛ فإن الإدارة الأميركية، بالسياسات التي انتهجتها في عهد أوباما في الشرق الأوسط، بدت كأنها تسلم العراق لإيران بعد انسحابها منه، بل إنها بدت كأنها تسهل على إيران تعظيم نفوذها في المنطقة، من اليمن إلى لبنان، مرورا بالعراق وسورية، من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن هذه الإدارة لم تقم بأي عمل لوقف تدهور الأوضاع في سورية، بل تركت النظام يوغل فيه قتلًا وتدميرًا. وبالنتيجة فإن أميركا «الأوبامية»، وإن كانت «تدير» ظهرها للمنطقة -كما يظن بعضهم- سهّلت وصول العراق وسورية إلى مرحلة الانفجار والخراب والتصدّع المجتمعي و«الدولتي»، ولا سيما مع تحول النظام فيهما إلى نوع من ميلشيا، ومع تعمق تبعيتهما لإيران، وظهور الجماعات الإسلامية المسلحة والمتطرفة مثل داعش والنصرة وأخواتهما، و"حزب الله" وكتائب أبو الفضل العباس وعصائب الحق وفاطميين و«زينبيين»، علاوةً على سكوتها عن التدخل الروسي في سورية.

لا يفيد هذا الكلام بأن الولايات المتحدة فعلت ما فعلته كرمى عيون إسرائيل فحسب، إذ فعلت ذلك خدمة لسياستها على المدى البعيد، ولا سيما سياسة عدم

التدخل، وترك الآخرين يتقاتلون، إدراكا منها أنه لا توجد قوة أو دولة غيرها يمكن أن تستثمر ذلك، وأن تستدعى بوصفها قوة ضبط وتحكّم في اللحظة الملائمة.

ويمكن تحديد التأثير الإسرائيلي في التعامل الدولي مع الثورة السورية بالآتي:

1 ـ الحرص على عدم تزويد جماعات المعارضة العسكرية بأسلحة نوعية، أو من وقوع هذا النوع من الأسلحة في أيديهم. يقول المحلل الإسرائيلي «انشل بابر»: «لمدة طويلة حذرت إسرائيل، على كل المستويات، الدبلوماسية والأمنية، من تزويد الثوار بالسلاح، بدعوى أن الوسائل القتالية المتطورة ستصل إلى ناشطين إسلاميين متطرفين، وستوجه في المستقبل ضد إسرائيل، وضد أهداف غربية. وأسهمت المعارضة الاسرائيلية التي قادها رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، في محادثاته مع زعماء الدول الغربية، في التردد المستمر في تسليح الثوار.»[11] أي: إن هذا ما حصل منذ البدايات؛ حتى بعد قيام النظام بالقصف الكيماوي في الغوطة.

2 ـ الترويج لفكرة مفادها أن الصراع في سورية من طبيعة طائفية، ما يخدم إسرائيل على المدى الطويل في تعميم خاصيتها، باعتبار نفسها دولة يهودية أي ذات طابع طائفي. ومعلوم أن إسرائيل تشتغل على هذا النحو بالتعامل مع الفلسطينيين من مواطنيها ليس بوصفهم عربًا، وإنما بوصفهم مسلمين ومسيحيين ودروزًا وبدوًا... إلخ. في هذا الإطار يمكن الحديث عن التصورات الإسرائيلية للمنطقة العربية التي كانت مراكز الأبحاث الإسرائيلية تصدرها، وتقوم على أن البلدان العربية لم تتأسس على أساس متجانس، وأنه ينبغي أن تقوم دول عدة في سورية، واحدة للمسلمين السنة، وثانية للعلويين، وثالثة للدروز، ورابعة للأكراد، وهذا ينطبق على العراق أيضًا.

ومن بين الخطط المعروفة -وكلها منشورة- يمكن التذكير بخطتين، كونهما أكثر شبهًا بالأحداث التي بتنا نعيشها في السنوات الخمس الماضية في سورية والعراق: الأولى هي «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات» (1982)، والثانية هي «استراتيجية جديدة لنتنياهو» (1996).

---

(11) هآرتس، (16 أيلول/ سبتمبر 2013).

الخطة الأولى أعدها «أوديد ينون»، من الخارجية الإسرائيلية، ونُشرت في مجلة المنظمة الصهيونية العالمية «كيفونيم»، وترجمها إلى الإنكليزية «إسرائيل شاحاك»، وإلى العربية «عصمت سيف الدولة»[12].

وقد انطلقت من أن «العالم العربي الإسلامي بمنزلة برج من الورق، أقامه الأجانب (فرنسا وبريطانيا في العشرينيات)»، وتضمنت الخطة تحليلًا لواقع الانقسامات في المجتمعات العربية، وهشاشة النظم القائمة، وإمكان الاستفادة من ذلك؛ لتقسيم البلدان العربية، ولا سيما مصر والعراق وسورية، وفقًا للخطوط الطائفية والمذهبية؛ وبدهي أن هذا يفضي إلى تأكيد وجهة نظر إسرائيل، وتقوية مكانتها دولةً يهودية في المنطقة.

أما **الخطة الثانية،** فهي بعنوان: «استراتيجية جديدة لنتنياهو»، وقد جاءت في شكل توصيات، أو خطة طريق لنتنياهو (في أول ولاية له عام 1996) تحثه على إجراء تغيير استراتيجي في إسرائيل والمنطقة، بالانقلاب على عملية التسوية، وعدم الإصغاء للإدارة الأميركية، بل الاستقلال عنها سياسيًّا واقتصاديًّا، وضمن ذلك؛ رفض مشروع «الشرق الأوسط الجديد»؛ لأنه يقوض شرعية إسرائيل؛ في رأي معدّي الخطة [13].

وبحسب هذه الخطة؛ فإن إسرائيل باستطاعتها أن تشكّل المنطقة بما يتلاءم ومصالحها، وتأكيد ذاتها دولة يهودية، وكانت الخطة اقترحت إزاحة صدام حسين عن حكم العراق، وتنفيذ عمليات عسكرية في لبنان، وإزالة ياسر عرفات، وانتقدت الدول العربية بذريعة أنها غير ديمقراطية. ومعلوم أن هذه الخطة أعدتها مؤسسة «الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة الأميركية»، وكتبها صانعو رأي بارزون، بمن فيهم «ريتشارد بيرل» و«دوغلاس فايث» و«دايفد وورمسر»، وهم من تيار «المحافظين الجدد».

---

(12) مراجعة الموقع الآتي:

http://www.ikhwanpress.com/Abhat%20wa%20Dirasates/Watika%20Zionist.pdf

(13) للمزيد مراجعة:

http://www.geocities.ws/nassershamali/new_page_40.html

جدير بنا التذكير بأن تيار «المحافظين الجدد» عبر عن هذه السياسات علنًا، وبجلافة في ما سُمي «مشروع القرن الأميركي»، الذي اشتغلوا فيه عبر تحكمهم بالإدارة الأميركية في عهد الرئيس بوش الابن (2001ـ 2009)، وبقوة نفوذهم في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع، ومراكز الدراسات الاستراتيجية، وكان أبرز هؤلاء «ريتشارد بيرل»، رئيس مجلس سياسة الدفاع في البنتاغون (مجلس استشاري)، و«بول وولفويتز» نائب وزير الدفاع في عهد بوش الابن، و«دوغلاس فايث» (وزارة الدفاع) و«روبرت كاجان»، و«زالمان خليل زاده» (البيت الأبيض)، و«وليام كريستول»، و«إليوت أبرامز» (مجلس الأمن القومي)، و«جون بولتون» (وزارة الخارجية). وكانت دعاوى هؤلاء تتركز على أهمية استغلال أميركا جبروتها العسكري لفرض ما تريد في العالم، ولا سيما في الشرق الاوسط، واستخدام الحرب الوقائية، والتدخلات العسكرية، وذلك بدعوى محاربة الارهاب ونشر الديمقراطية، وضمن ذلك؛ عمل هؤلاء في تطبيق آرائهم بخصوص العالم العربي، بدءًا من غزو العراق، ثم تفكيك جيشه وأجهزة دولته، وبعد ذلك، في فرض صيغة حكم طائفية فيه، وصولًا إلى تسليمه لإيران.

نستنتج من ذلك؛ أن ثمة تقاطع كبير بين التصورات الإسرائيلية والتصورات الأميركية في ما يخص الشرق الأوسط، وتحديدًا المشرق العربي، أي: إن المسألة لا تتعلق بفرض إسرائيل وجهة نظرها على الولايات المتحدة، فهي ليست بحاجة إلى ذلك، وإنما الأمر يتعلق بالتشابك الكبير في السياسة والتصورات وصناع القرار عند الطرفين، كما ذكرنا.

3 ـ أخيرًا تأتي الفكرة الأساسية، وهي ترك العرب يتصارعون بينهم، ويستنزفون قواهم، ويدمرون عمرانهم، وأنه لا حاجة لأي تدخل لوقف هذا المسار في المشرق العربي. ولعل توصيف المحلل الإسرائيلي «آموس هرئيل» كان الأكثر بلاغة في هذا الأمر، إذ يقول: «المعركة في سورية تجري بين معسكرين معاديين جوهريًا لإسرائيل. والاستنزاف المتبادل بينهما، من دون حسم في الأفق، مجدٍ لإسرائيل. إن عدم الاستقرار في سورية خطِر، وكذا احتشاد ناشطي الإرهاب من منظمات الجهاد العالمي على الحدود في الجولان مقلق، ولكنه لا يوازي المنفعة التي تنشأ من تآكل القدرة

العسكرية السورية، التقليدية وغير التقليدية، لا يوجد لإسرائيل أي سبب يدعوها إلى تمني انتصار أي من الطرفين الصقريين [14].

وكأن المحلل الإسرائيلي، «أليكس فيشمان»، أكثر صراحة وفجاجة في التعبير عن هذا الرأي، ففي مقالة عنوانها: «اتركوا العرب ينتحروا بهدوء»، كتب يقول: «لماذا يجب علينا -نحن- بسبب عدد من الجنرالات الذين لا يهدؤون، ورئيس حكومة متسرع الى الحرب، أن نمنحهم سببًا للاتحاد حول القاسم المشترك الوحيد بينهم، وهو كراهية إسرائيل؟ دعوهم ينتحرون في هدوء. إن السلاح الى لبنان خطِر، لكنه ليس تهديدًا وجوديًّا، فهو ليس القنبلة الذرية الإيرانية» [15].

من كل ذلك؛ يمكن الاستنتاج بأن إسرائيل ظلت تشتغل من الخلف، تاركة معالجة الملف السوري للإدارة الأميركية، خصوصا أن هذه المعالجة تتقاطع مع المصالح الإسرائيلية في شأن المحافظة على استقرارها وأمنها الآني والمستقبلي.

القصد أنه لا يمكن تفسير الموقف الأميركي بخصوص عدم حسم الصراع السوري، بتسامحها مع نظام قتل شعبه، ودمر عمرانه، وشرد ملايين منه، وسكوتها عن صعود النفوذ الإيراني فيها، وتركها الأمر لروسيا بمحض تغير الأولويات الأميركية، أو بالانكفاء وعدم التدخل في الصراعات العسكرية في الخارج، أو باحترام سيادة الدول، والانصياع إلى عدم توفر قرار في مجلس الأمن الدولي؛ لأنها فعلت على الضد من ذلك، في كثير من الحالات، وضمنها أخيرًا في ليبيا؛ ولو بالتدخل الجوي، وفي إدارة الصراع من الخلف.

أما بخصوص سيادة الدول، وتوفّر الإجماع في مجلس الأمن، فثمة في القانون الدولي مبدأ الحماية الإنسانية، بموجب قرار مجلس الأمن (2006/1674) الخاص بمبدأ حماية المدنيين، الذي يؤكد في المادة الثالثة منه أن «الاستهداف المتعمد للمدنيين يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني»، ويؤكد في مادته الرابعة أن

---

[14] هآرتس، (25 أيلول/ سبتمبر 2013).

[15] يديعوت أحرنوت، (12 حزيران/ يونيو 2013).

«المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية»، علمًا ان هذا القرار، في ديباجته، وفي مادته الثانية، يربط بين سيادة الدول واستقرارها والتزام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، أي إن السيادة باتت مقترنة بحقوق الإنسان، والمحافظة على أمن المواطنين، والاخلال بهذه العناصر يشكل خطرًا على الأمن الدولي؛ ما يستدعي تفعيل مبدأ الحماية للمدنيين.

لا يمكن هكذا فهم السياسة الأميركية في سورية من دون مراجعة ما فعلته في العراق منذ عام 2003، لجهة إلزامه بإيران، وتسهيل صعود نفوذها في المشرق العربي؛ فهذا ما أسس لما حصل لاحقًا، مع رعونة النظام الإيراني والسياسات التي انتهجها فيه، وقد نتج عن كل ذلك إثارة النعرة الطائفية – المذهبية في المشرق العربي، وشقّ المجتمع العراقي، وتقويض الدولة في العراق، وسيادة الميلشيات الطائفية – المذهبية المدعومة من إيران، على نحو ما نشهد الآن؛ هذا أولًا، وثانيًا، لا يمكن فهم ما يجرى من دون ملاحظة أن الولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها، إذ لا يوجد ما يؤثر فيها لا سياسيًا ولا أمينًا ولا اقتصاديًا، ولا من ناحية مكانتها الدولية، وهي تتفرّج على ما يحدث، من دون أن تدفع أي ثمن، ومن دون أن تتورّط مباشرة، إذ بحسب تعبير لبريجنسكي، في كتابه «بين عصرين" هي التي توزّع التناقضات، وهي -أيضًا- التي توزّع المكاسب، وضمنه بتشغيلها الآخرين وكلاء، والشاهد أن جميع الأطراف تتوجه إليها، أو تنتظر كلمتها النهائية، وفي المقدمة روسيا ذاتها.

ثمة تفسيران لهذه الـ "لا مبالاة"، أو لحال الفرجة الأميركية إلى ما يجري، أولهما، أن الولايات المتحدة تبدو مشغولة، باستنزاف القوى الأخرى التي تحاول مناكفتها، على الصعيدين: الدولي والإقليمي، وهذا يشمل روسيا وإيران وتركيا، وبعض الدول العربية، لذا؛ فهي في هذه الحال معنيّة بإضعاف هذه القوى وإنهاكها، وإبقائها في مواجهة بعضها، ولا سيما أنها لا تدفع شيئًا من كيسها نتيجة هذا الصراع، لا بشريًا ولا ماديًا، وهذه ليست إدارة ظهر، وإنما لعب وتورية، وليست إدارة صراع أو أزمة، وإنما استثمارًا في صراع أو في أزمة، مع إدراكها واقع قدرتها على التحكم، فهي التي تقرر الحسم ومتى؛ لأنها هي التي تملك المقدرة وأوراق القوّة.

وثانيهما، أن الصراع الجاري في هذه المنطقة، يؤدي إلى إضعاف دولها، وتصديع وحدة مجتمعاتها؛ ما يفيد إسرائيل، وهذا ما حصل، من العراق إلى لبنان، فباتت إسرائيل الدولة الأقوى والأكثر استقرارًا وقدرة على الحياة في المشرق العربي.

في هذا السياق، يجدر لفت الانتباه إلى أن كل التطورات، منذ غزو العراق عام 2003، وفسح الولايات المتحدة في المجال واسعًا لصعود النفوذ الإيراني في المنطقة، من العراق إلى لبنان، مرورًا بسورية، إنما يصبّ في هذه الاستراتيجية التي اضطلعت فيها إيران بدور كبير، ما يفسّر كل هذا التسامح معها، أي مع برنامجها النووي -بالقياس على العراق-، ومع تدخلاتها الميلشياوية الطائفية المسلحة -بالقياس على حالات أخرى- إن في العراق أو سورية ولبنان واليمن، فمع تأكيد خطورة دور إسرائيل، ينبغي التذكير بدور إيران التي باتت أكثر قوة خارجية، تقتحم المشرق العربي، أي أكثر من إسرائيل وتركيا، بحيث أضحت عاملًا داخليًا في عدد من دوله، علمًا أن ذلك لا يمكن أن يحدث من دون رضى الولايات المتحدة وإسرائيل، ولو ضمنيًا، لتساوقه مع مصلحتهما في إضعاف المشرق العربي، من مدخل شق وحدة مجتمعاته، أو لجهة إشغال إيران واستنزافها. وفي الحصيلة، فإن إيران هذه نجحت بالضبط حيث أخفقت إسرائيل، بإثارتها الانقسامات المذهبية في بلدان المشرق العربي، وتصديع وحدتها الجغرافية والمجتمعية، ليس بواسطة الميليشيات المسلحة فحسب، وإنما باسم الصراع ضد إسرائيل وفلسطين والمقاومة.

ربما ثمة من يعترض على التفسيرين المذكورين، لكن تفحّص الأمور عن كثب لا يفتح على تأويلات أخرى، إذ لا يمكن فهم سكوت الولايات المتحدة، أو لامبالاتها بكارثة نجم منها مصرع نحو نصف مليون سوري، وتشريد أكثر من عشرة ملايين منهم، كذلك نجم عنها تمدد روسيا وإيران في المشرق العربي بالوسائل العسكرية، أو بما بات يعرف باحتلال روسي وإيراني لسورية، علاوة الاحتلال الإيراني للعراق. وعلى الأقل فإن أحدًا لم يأت -حتى الآن- بكلام آخر يفسّر سياسة الـ «لا مبالاة» الأميركية، إذا تجاوزنا الكلام المبسّط عن الاستدارة الأميركية عن الشرق الأوسط إلى المنطقة الهندية ـ الصينية، أو الانكفاء الأميركي إلى الداخل.

بعدٌ إسرائيلي في الموقف الأميركي بشأن الثورة السوري

معن البياري[1]

هل من بعدٍ أو عاملٍ إسرائيليٍّ في الموقف الأميركي من الثورة السورية؟ إنْ وجد، ما درجة تأثيره وفاعليته؟ ما هذا الموقف؟ وما مقادير التأثير الإسرائيلية فيه؟

من اللافت أن التصريحات الإسرائيلية عن الشأن السوري -منذ أن انطلقت الثورة- شحيحة، إلى حدٍّ يجعلك تظن أن دولة الاحتلال لا تكترث لما يجري في سورية، أو أنها مطمئنةٌ إلى عدم تأثيره فيها وفي أمنها؛ ما يجعلها لا تجد نفسها مضطرة إلى إعلان أي مستوىً من القلق أو الاهتمام، وفي ما تنشط الاتصالات الأميركية مع دول الإقليم جميعها؛ مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا، ومن قبلها روسيا، ومن بعدها أيضًا، فإنك بالكاد تلحظ مشاوراتٍ أميركيةً- إسرائيليةً بخصوص الأوضاع السورية. وفي الوقت نفسه، تتوالى التفاهمات الروسية الإسرائيلية في هذا الشأن، دلّ عليها -مثلًا- أن رئيس الحكومة الإسرائيلية «بنيامين نتنياهو» زار روسيا مرتين؛ في نيسان/ إبريل 2015 وحزيران/ يونيو 2016، تباحث فيهما مع الرئيس فلاديمير بوتين في بُعد التدخل العسكري الروسي في سورية، بدأ في 30 أيلول/ سبتمبر 2015، وسبقته مباحثات بين الرجلين في الشهر نفسه في موسكو.

هذا انطباعٌ، لكنه كاشفٌ ودالٌّ ومسوّغ، ومحيّر أيضًا، من أي نقطةٍ بالضبط يمكن مقاربة العامل السوري في الموقف الأميركي من الثورة السورية؟ من شأن هذا الموقف المتصف بوضوح العزوف عن أي جهد عسكريٍّ في سورية أن يسهم في إسقاط نظام بشار الأسد، والاكتفاء بتسويق بضاعةٍ كلاميةٍ عن حل سياسي، باتت

(1) كاتب وصحافي فلسطيني من الأردن، من مواليد عام 1965، رئيس قسم الرأي في صحيفة وموقع العربي الجديد، عمل في صحف عربية عدة، ويكتب في شؤون السياسة والأدب والثقافة. له عدد من المقالات والكتابات والأعمال الصحافية في صحف ومنابر إعلامية متنوعة. تخرج من جامعة اليرموك في الأردن، ويحمل الماجستير في الإعلام من المعهد العالي للصحافة في الرباط.

الشواهد وفيرةً تؤكد أن هذا الحل لا يلحّ على إنهاء حكم الأسد، ولا يصرّ على إنفاذ بيان جنيف 1 المتفق عليه في تموز/ يوليو 2012 الذي نصّ على مرحلةٍ انتقاليةٍ تعبر فيها سورية إلى عهد جديد، ولا يكتفي سلوك إدارة الرئيس الأميركي «باراك أوباما» بهذا الأمر في هذا الخصوص، وإنما يتوازى مع الامتناع عن بذل أيّ جهدٍ ميدانيٍّ أو سياسيٍّ ضاغط على موسكو وطهران؛ من أجل وقف مسلسل التدمير والقتل الذي لا يتوقف، ويذهب عشرات السوريين ضحاياه يوميًا، ومن جديدِ محطاته ما تعرفه حلب من استهدافٍ بقصفٍ مشهود وعنيف. وهنا؛ تمكن الإشارة إلى وجاهة قول المعارض السوري المعروف، «رياض الترك» عام 2013، بأن الموقفين: الروسي والأميركي بشأن الانتفاضة السورية واحد، غير أن الأميركيين أذكى من الروس، بل إن بشار الأسد نفسه أبلغ وفدًا لبنانيًا زاره في العام نفسه أن «الأميركيين براغماتيون، ومع الرابح أخيرًا».

هل من بعدٍ إسرائيليٍّ يأخذ السلوك الأميركي بشأن سورية ما بعد الثورة إلى هذا الحال؟ أي إلى ما يمكن عدّه ترخيصًا لنظام الأسد، وللقوة العسكرية الروسية والمليشيات الإيرانية بمزاولة القتل والتدمير في سورية، بدعوى مواجهة الإرهاب والإرهابيين؟

الجواب: نعم. ويزعم صاحب هذه الكلمات أن هذا البعد حاسمٌ إلى حد بعيد، وموجزه أن إنهاك سورية، وتحطيمها، واستنزاف شعبها، واستغراقها في مطاحنات صراع أهلي مديد، مع أقصى مراتب التدمير والتفتت فيها، عمرانًا ومجتمعًا وبنيانًا ومؤسسات، وخصوصا في قدراتها وإمكاناتها العسكرية، هذا كله هو ما لا يمكن لإسرائيل إلا أن تغتبط به، فهي لو خططت ودبرت مؤامرةٍ ضد سورية -بحسب ما يردّده إعلام بشار الأسد، ومشايعوه في غير بلد، بأن الثورة منذ يومها الأول تدبير إسرائيلي، يستهدف صمود الأسد ونظامه- أقول: إنها لو خطّطت ودبرت مؤامرة، فإنها لن تستطيع إنجاز ما نرى ونعاين من حطامٍ مهول في البلد؛ يعني هذا الأمر -بالضرورة- أن إسرائيل سعيدةٌ تمامًا بالحرب التي يشنها الأسد على شعبه، وبالنتيجة الماثلة الراهنة لهذه الحرب، وبأي نتيجةٍ يمكن أن تؤول إليها الأمور لمصلحة الأسد، ذلك أن نظام المذكور لم يقلقها يومًا، وخبرتها معه تؤكد التزامه التام بأمنها وبهدوء

الجبهة السورية معها، بل حلق الطيران الإسرائيلي فوق قصر الأسد نفسه في اللاذقية في حزيران/ يونيو 2006، ولم يبدر منه شيء، إضافة إلى أن المقاتلات الإسرائيلية شنّت غارةً جويةً مشهودةً على موقعٍ في منطقة دير الزور، في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، قالت إنه منشأة نووية، ولم يردّ نظام الأسد سوى بالتنديد، وتوعّد إسرائيل في افتتاحيات صُحفه.

وفي هذا الصدد، كتب الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن في مذكّراته: إن رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك «إيهود أولمرت» هاتفه ليُخطره بموعد الضربة، ولم يطلب مشورته، أو تغطيةً سياسية لقراره، بل إنه رفض مشورة بوش بأن يستصدر قرارًا من مجلس الأمن بشأن القدرات النووية السورية، وأكد له أولمرت أن هذا أمرٌ يخصّ إسرائيل وحدها، وثمة وقائع أخرى من قبيل ضرب إسرائيل موقعًا عسكريًا لفصيل فلسطيني موال للنظام، شمالي دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، وكانت المرّة الأولى التي يستهدف فيها الجيش الإسرائيلي الأراضي السورية منذ عام 1982.

لم يزعج نظام الأسد الولايات المتحدة، بإقلاق إسرائيل في أي واقعة، وإذا كان دعمه "حزب الله" أمرًا معلومًا، فإن الحروب والاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وعلى "حزب الله"، تتكفل بمعالجة هذا الأمر، والتعامل معه بالنيران اللازمة. وإذا كان نظامًا في أثناء قوته، وفي غضون إمكاناته العسكرية والسياسية المعلومة، وفي أزمنة نفوذِه وهيمنته في لبنان، لم تغضب منه الولايات المتحدة، ولا إسرائيل، بل كان تعاونه مع الاستخبارات الأميركية في شأن الإرهاب ممتازًا، وأكثر مما توقعت واشنطن نفسها، مثلما كتب مدير الاستخبارات الأميركية المركزية، بين كانون الأول/ ديسمبر 1996 إلى تموز/يوليو 2004، «جورج تينيت»، فإن بقاءه يظل خيارًا أفضل من العمل على إسقاطه، فيعقبُه حكمٌ في سورية غير مضمون السلوك، وغير موثوق. أما إذا تبدّى مهلهلًا وضعيفا ومتهالكًا، فإن حالًا مثل هذا يصير أكثر اطمئنانًا وارتياحًا، وسورية ذات إمكانات بشرية وحضارية وثقافية وفيرة، وعداء شعبها إسرائيل مؤكّد، وعلى متانةٍ لا يحتاج التدليل عليها إلى شاهد، وهذان أمران يدفعان إلى تحبيذ سورية ضعيفة ومنهكة ومستنزفة.

يسرّ الإسرائيليين ما يحدث في سورية من تحطيم لمقدراتها وإمكاناتها، وإضعاف بنياتها، وتخريبها وهدمها، وإشغال جيشها وقواها الأمنية في نزاعٍ أهلي، وفي صراع مع الشعب. بل إن الجرائم المتوالية التي لا يتوقف نظام الأسد عن اقترافها، تيسّر للعصابات الحاكمة في إسرائيل إشهار سخريتها من أي جهد فلسطيني وعربي تنشط في محافل دولية، لتظهير جرائمها وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الفلسطينيين في وطنهم، فثمّة في الجوار ما هو أدعى إلى النظر، وهو قدّام عيون العالم، ولا يليق حرف النظر إلى «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها». ولمزيد من التدمير الذي يُجهز على سورية، يحسُن بقاء نظام الأسد إلى أطول فترة ممكنة.

وإذا كانت القناعة بأن هذا النظام ساقط، قريبًا أو بعيدًا، فإن تفكّك سورية وانشغالها بتأزماتها الاجتماعية، ذات التفاصيل الطائفية والمذهبية خصوصًا، معطوفًا على ترهّل القدرات الذاتية للبلاد، اقتصاديًا وأمنيًا، فذلك كله يعني بالضرورة أن أي نظامٍ سيقوم بعد الأسد، وعلى هذا الحطام المهول، وعلى جبالٍ من الجثث والخراب، سيكون مربوطًا باستحقاقاتٍ مطلوبةٍ وموضوعة له، مع حاجته المؤكّدة إلى إعادة إعمار سورية، وإلى معوناتٍ دولية، وإلى بناء الجيش وتنظيم الأجهزة الأمنية، وغير ذلك من متطلباتٍ ثقيلة، لن يجد النظام المقبل بدًّا -لتوفيرها- من الاستجابة إلى رهانات وخيارات، قد لا تلتقي مع توجّه الوجدان الوطني العام. وليست إسرائيل معنيةً بالانشغال بمن تقع عليه المسؤولية في أخذ سورية إلى هذا الجحيم الراهن، إلى هذه الوحول الداخلية العويصة الصعبة، هي معنيةٌ بأن تنشط محدلة التمويت والفتك والدمار إلى أقصى مدى، ما قد يذكّر بمقولة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «مناحيم بيغن» في خطابٍ له في الكنيست بعد أسابيع من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980 إنه يتمنى النصر للطرفين (!).

هل يقيم هذا المنظور الإسرائيلي في السلوك الأميركي بشأن الثورة السورية؟

الجواب نعم. بمعنى أنه يمثل نقطة التقاءٍ بين واشنطن وتل أبيب، غير أنه -بالطبع- ليس المنظور الوحيد الذي يحتكم إليه السلوك المتحدّث عنه، فثمة حساباتٌ أميركية خاصة، ذات صلة بالمستجدّات والمتغيرات الإقليمية الحادثة في المنطقة. ونقطة الالتقاء المشار إليها -هنا- تسوق إلى صواب ما قاله المفكر الأميركي «نوعام

تشومسكي» لناشطين سوريين، التقاهم في بيروت في حزيران/ يونيو 2013: إن الموقف الأميركي والإسرائيلي غير راغبٍ في أن يرى نظام الأسد يسقط حقًا، وإن إسرائيل لم تتصرّف بأي طريقةٍ تنم عن أنها تسعى إلى إسقاط هذا النظام. وإذ تأكد أن الصراع في سورية لا يشكل أي خطرٍ على إسرائيل وأمنها، ولا يؤذيها، فإن استمراره يصير مطلبًا إسرائيليًا، ولا سيما إذا كان إضعافُ النظام، واستنزاف الجميع في الساحة السورية، يصبّ في النهاية استراتيجيًا في مصلحة إسرائيل. ومصلحة إسرائيل وأمنها وإبقاؤها متفوقةً نوعيًا في المنطقة أحد عاملين حاسمين وجوهريين في الاستراتيجية الأميركية في المنطقة تقليديًا، مع المحافظة على المجال الحيوي عند منابع النفط، وضمان استمرار تدفق النفط.

وحده الاتفاق الروسي- الأميركي على تدمير مخزون نظام الأسد من السلاح الكيماوي في جنيف في 14 أيلول/ سبتمبر 2013، في عقب جريمة نظام الأسد استخدام السلاح الكيماوي في غوطتي دمشق في 21 آب/ أغسطس 2013 -في ظني- كان الواقعة التي تبدّى فيها -إعلاميًا على الأقل- تشاورٌ أميركي وإسرائيلي في الشأن السوري، ذلك أن وزير الخارجية الأميركية «جون كيري» ما إن أنهى مباحثاته مع نظيره الروسي «سيرغي لافروف»، وتبادل وإياه وثائق الاتفاق على تدمير ألف طن من العوامل والمواد الكيماوية في 54 موقعًا من الأراضي السورية، بحلول منتصف العام 2014؛ طار إلى إسرائيل، فكان رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» أول من اطّلع على الاتفاق، وأكّد الحرص الأميركي البالغ على وضع إسرائيل في تفاصيل ذلك الاتفاق، وما هو مؤكّد بشأن أولوية الحسابات الإسرائيلية في السياسة الأميركية في المنطقة العربية، في ما يخصّ أمنها، راهنًا واستراتيجيًا. وبحسب الصحافة العبرية في ذلك الأسبوع، لم يكترث نتنياهو كثيرًا لأمر الاتفاق بذاته، وإنما كان يلحّ على الموضوع النووي الإيراني، ولا نرى أن ذلك كان التزامًا بخيار حكومته في عدم التدخل في الأزمة السورية، وعدم محاولة التأثير في الولايات المتحدة إذا كانت ستضرب في سورية أم لا، وإنما كان نتنياهو يعمل في توجيه الإدارة الأميركية إلى الأولوية الإسرائيلية الأدعى إلى الحسم، وهي إيران ومشروعها النووي غير المطمئن للدولة العبرية، ونتذكّر -لاحقًا- الانزعاج الإسرائيلي الظاهر من اتفاق الدول الخمس الكبرى زائدًا ألمانيا مع طهران.

هل كانت إسرائيل حاضرةً في ثني الولايات المتحدة عن توجيه الضربة التي كانت مرتقبةً -إلى حد بعيد- ضد النظام السوري في عقب جريمة الكيماوي؟

لا شاهد يؤكّد هذا الأمر، ولا شاهد ينفيه، وإنْ كان يؤشّر المعلق الإسرائيلي، إرييه غولان، إلى أن إسرائيل ذُكرت 60 مرة في مناقشات الكونغرس بشأن تلك الضربة التي كانت الصور على الشاشات تجعلنا نتوقّعها، بل نخمّن ساعة شنها، قبل انعطاف ذلك الاتفاق مع موسكو، وهو الذي لم تعلق بشأنه إسرائيل، ولم تعلن ترحيبًا واضحًا به؛ «لأن العبرة بالأفعال»، بحسب نتنياهو وغيره من المسؤولين الإسرائيليين، وإن عده وزير الخارجية السابق «أفيغدور ليبرمان» «خطوةً جيدة»، ولأن في وسع إسرائيل أن تقوم بما تشاء من استباحةٍ للأراضي السورية، سواء في قتل سمير القنطار، مع غضّ نظر روسي، جنوبي دمشق في كانون الأول/ ديسمبر 2015، أو في ضرب منشأة في دير الزور في العام 2007، من دون الحاجة إلى ترخيص بذلك من الولايات المتحدة. إضافة إلى أن انتشار السلفية والجهادية في مكوّنات الثورة السورية مريح لإسرائيل، إذا ما قيّض لهذه وتلك أن تتفشيا أكثر وأكثر، وأن يعملا في المجتمع السوري ما تقترفه «داعش» وغيرها من جرائم وفرز مذهبي.

واستطرادًا في شأن واقعة الكيماوي والاتفاق الروسي- الأميركي الذي أعقبها، تفيدنا المصادر المتاحة بأمرين متناقضيْن ظاهريًا: ما ذكرته «يديعوت أحرونوت» عن طلب أوباما من نتنياهو، في محادثات هاتفية عدة، مساعدته في إقناع أعضاء الكونغرس بتأييد هجوم أميركي في سورية، وهو ما استجاب له نتنياهو، غير أن السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن «ميشيل أوبرين» يذكر في مذكّراته التي صدرت في حزيران/ يونيو 2015، أن إسرائيل منعت أوباما من ضرب سورية عام 2013. ويزول التناقض الظاهر عندما نسترجع أن إدارة أوباما التي عملت على حشد سياسيٍّ من أجل تلك الضربة التي لم تتم، فتأمنّت لها موافقة 33 دولة على المشاركة فيها -ليست من بينها بريطانيا بسبب عدم موافقة مجلس العموم- فكان سيصير محرجًا لها إذا ما امتنع الكونغرس عن تأييدها، ودستوريًا لا يحتاج إليه بالضرورة؛ ما يعني أنه قد يحتاج إلى الاستعانة بتأثير إسرائيلي على الكونغرس، غير أن حكومة نتنياهو لم تكن متحمسّة لضربةٍ مثل هذه، كان يمكن أن تأخذ الوضع الميداني إلى تفاصيل مغايرةٍ لما تحبذه من اقتتال

مستمر، لا ينتهي إلى أي حسم، أقله في أعوام أخرى إضافية؛ ما يمكن أن يفسّر أن مشورة إسرائيل لإدارة أوباما كانت في تلك الأثناء باتجاه الامتناع عن الضربة. وهنا كان مقترح كيري بشأن تدمير مخزون سورية من السلاح الكيماوي، وهو ما التقطه لافروف، فكان إعلام وزير خارجية النظام وليد المعلم به، وإنْ جاءت تقارير غير مؤكّدة عن أن أوباما والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، كانا قد بحثا هذا الأمر، قبل الجريمة المشهودة في الغوطتين.

مختتم القول هنا، إن نجاح الثورة السورية يعني أنه قد يؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي وطني في سورية، وهذا أوجبَ للخوف لدى إسرائيل التي تفرط في اطمئنانها إلى نظام الأسد القائم الذي يُسعد إسرائيل أكثر فأكثر عندما ينشط في الإجهاز على سورية نفسها؛ وطنًا ومجتمعًا وإمكاناتٍ وقدرات. هذا البعد الإسرائيلي حاضرٌ في السلوك الأميركي المائع والمتواطئ، والمعادي حقيقة للثورة السورية، منذ قال أوباما في أيامها الأولى: إن على الأسد أن يقود التحول الديمقراطي أو يتنحّى جانبًا، ومنذ أن قال رامي مخلوف لصحيفة نيويورك تايمز الأميركية: إن بقاء النظام ضامنٌ لأمن إسرائيل. وصدق الثوار السوريون عندما هتفوا غير مرة في الميادين، «الأسد في حماية أميركا وإسرائيل».

أنماط الاستبداد العربي
تكامل الاستبداد والاحتلال

خالد فارس [1]

تمهيد:

كيف يمكننا فهم الاستبداد؟ [2]، سؤال تبدأ منه الورقة، وما مصدر الاستبداد في الواقع العربي؟ سؤال تحاول الورقة أن تستكشفه من سياق التاريخ السياسي العربي منذ وعد بلفور، وكيف يتكامل الاستبداد مع الاحتلال؟ سؤال تحاول الورقة أن تجمعه في خلاصة من خلال ربط الفهم النظري مع التاريخ السياسي العربي؛ لتصل إلى تسليط الضوء على التناقض الغائي بين التحرر والاحتلال.

تنشغل هذه الورقة في محاولة إنتاج معرفة، مصدرها تفنيد مفهوم الاستبداد، وترتكز في ذلك على ثلاثة محاور:

• **المحور الأول:** تقديم مفهوم الاستبداد في فكر رواد التنوير والعلمانية، تحديدًا عند كانط وهيغل وماركس.

• **المحور الثاني:** إنتاج معرفة علمية من فَهْم الاستبداد في الواقع العربي، من خلال النظر إلى مضمون التاريخ السياسي العربي.

---

(1) مستشار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يدير مشروعات تكنولوجية مثل الحكومة الإلكترونية، ومخازن البيانات، وحماية نظم المعلومات. يقدم استشارات في استراتيجيات المعلومات الوطنية، وبناء مجتمع معرفة عربي. كاتب صحافي، وباحث في شؤون مجتمع المعرفة. باحث في شؤون التحرر الوطني، علاقة التكنولوجيا بالمعرفة والمجتمع الحديث، ماجستير في التنمية المستدامة. يكتب أيضًا في العدالة، الحرية، اليسار، القومية العربية، أزمة الدولتية العربية، علاقة الدولة بالمجتمع العربي.

(2) الاستبداد والديمقراطية، مفهومان كونيان يتعلقان بالإنسان، الإنسان الحر والمتحرر، ولا يمكن اختزالها في فئة أو عرق أو دين أو شعب.

• **المحور الثالث:** مسارات التغيير، عودة إلى كانط وهيغل وماركس، مع خلاصة بشأن غائية تكامل الاستبداد والاحتلال.

إن لفظ «الاستبداد»، لفظ مبهم وغامض، ولا يجوز الاعتماد عليه كما يُلفظ، لذلك؛ من الضروري فحص اللفظ، وإنتاجه في سياق اجتماعي، وهذا ضروري؛ لأن البحث الذي ينشغل مع علم الاجتماع والفلسفة، عليه أن يبدد الغموض، ويزيل ألوان الديماغوجيا والاضطراب كافة، والأهم عدم الإسراف في خيال المثقف؛ لأنه سيؤدي إلى سلبية منفلتة.

يكثر الحديث عن الاستبداد في أوضاع، وضمن سياق عملية إعادة تعريف المنظومة الفكرية العربية، فالتناقضات الكبيرة التي حدثت، منذ سايكس بيكو ووعد بلفور واحتلال فلسطين، ولاحقًا الجولان وسيناء في إثر هزيمة حزيران/ يونيو، وتخاذل -بل خيانة- الأنظمة العربية، وثورة الشعب الفلسطيني، والحركات الثورية والمجتمعية العربية، والإسلام السياسي، اتفاق كامب ديفيد، ولاحقًا «الربيع العربي»، أثارت وأشارت إلى فشل تاريخي في الأمة العربية.

وأقصد بالفشل التاريخي، أن الوطن العربي يعيش أزمة حادة تاريخية، تتمثل في أزمة حركة التحرر الوطني العربية، وأزمة البرجوازية العربية، وأزمة «إسلام السياسي»، وأزمة الدولة والمجتمع. هذه الكتل المجتمعية التي تشكلت عبر التاريخ الحديث، أي منذ مطلع القرن العشرين، تحت إطار أوضاع الاستعمار وسايكس بيكو ووعد بلفور، ما زالت غير قادرة أو عاجزة عن تطوير غائية عربية تنويرية، أو مشروع قومي عربي، يخرج من الأزمة البنيوية إلى أفق ورحاب الازدهار والتقدم. ما زلنا نخرج من أزمة إلى أزمة أعمق منها، وكأننا متورطين في حلزونية تاريخية نهائية أو شبه نهائية.

وأخيرًا، إن أي نقاش في مسألة المشروع الحداثي، ما يمكن تسميته التحرر الحداثي، النقيض للاستبداد (الذي سوف نفصل ما نقصد به)، لابد من أن يَشْمَلْ دولة الاحتلال الصهيوني، بمعنى أن الخروج من أزمة الفشل التاريخي، يتطلب المواجهة المباشرة والواضحة مع مشروع الاحتلال الصهيوني، ومن دونها تبقى جذور الاستبداد متأصلة في منطقتنا.

المحور الأول: الاستبداد عند كانط وهيغل وماركس

الهدف من الانخراط في علم الاجتماع أو الفلسفة هو بناء أنموذج للمعرفة، دليل عمل وأدوات ومنهج، بحيث تتطور منظومة المعرفة الوطنية، التي يمكن أن نستدل بها على تفنيد لفظ الاستبداد الرمادي، ونقده، بل استكشاف حقيقة الأزمة المرتبطة بلفظ الاستبداد.

لذلك؛ علينا البدء بطرح السؤال الآتي: كيف يمكن بناء معرفة تقوم على فهم الاستبداد، أو كيف يمكن أن نفهم الاستبداد لبناء منظومة معرفة؟ سوف نستعين بالاستخدامات المتناقضة والمتمايزة، أو غير المتوافقة مع مفهوم الاستبداد، من أجل استخلاص المضمون المرجعي والفكري للاستبداد.

إمانويل كانط (1804 - 1724)

الحكم الاستبدادي عند إيمانويل كانط هو التصرف على أسس أبوية [3] (Paternal)؛ لأنها تتعاطى مع الذات الإنسانية، وكأنها غير ناضجة، لم تصل إلى بلوغ الذات الراشدة، ومن ثم؛ ترى أن الأفراد لن يستطيعوا تمييز الصواب من الخطأ، لذاك؛ على هؤلاء أن يوكلوا أمرهم إلى الحكومة، لكي تحدد لهم كيف يمكن أن يصبحوا سعداء. الاستبداد هو تلك التشريعات التي تُلغي الحرية في الموضوعات المتعلقة بها، أي بالحرية.

البديل عند كانط[4] هو حكومة وطنية (Patriotic)، ويعرفها بـ«ذلك السلوك الذي يعد الكومونويلث (الروابط الوطنية) بمنزلة الحاضن، أو القاعدة الأبوية التي منها ينبع السلوك الوطني، ويجب أن يتركها إلى الذين يخلفونه كالعهد الثمين».

---

(3) Michael Rosen، Jonathan Wolff (2012)، Political thought. Immanuel Kant Freedom and Equality، Page 97-98

(4) المرجع نفسه.

يؤكد كانط أن الناس متساوون قبل القانون، على الناس أن يتحدوا على الغاية التي سيسعون إليها بِحُرّية وعقلانية، فالهدف الأصيل لنظرية الأخلاق، هو تحديد المبدأ الذي بموجبه سيجري التوصل إلى هذا الاتفاق، وعندئذ يتحقق المجتمع الملائم.

أما عند أصحاب مدرسة المنفعة (Utilitarianism) الذين ينتقدهم جون رولز[5]، فإن تصورهم للغاية الصحيحة يرتبط بتعظيم مصلحة الفرد، وكأنه إملاء عملية تفكير لمنظومة أبوية (paternalistically)، في الواقع هي تَمُّثْل لتأثير المستبد الكريم أو المستبد الخَيّرْ الذي يملي اتخاذ أفعال على الفاعل الاجتماعي الذي لا يملك إرادة الا الطاعة، أو أن يكون قد خُدع بحِرَفية.

يُطلَق على نظرية «كانط» في الأخلاق الواجبة اسم الديونتلوجية (Deontological ethics)، إذ يكون الواجب المنوط بالفرد نحو الأخرين احترامَ حقوقهم التي يحملونها، بنقيض المدرسة النفعية التي تقيس الفعل الاجتماعي على ما يحمله من نتائج أو عواقب، يقيّم بناءً عليها. إن نظرية الأخلاق الواجبة عند «كانط»، تنظر إلى الفعل نفسه، وتحكم عليها في ما إذا هي أفعال خاطئة أو صائبة، إذ ترى من الضروري النظر إلى الإنسان بوصفه غاية لا وسيلة.

المعيار الذي يجب أن نعامل به الآخرين يجب أن يكون عالميًّا، تجب معاملتهم بوصفهم فاعلين أحرارًا وعقلانيين، على أن تحترم حقوقهم دائمًا. يعتقد «كانط» أن هناك التزامًا أخلاقيًا واحدًا -فحسب- تجاه الآخرين، أساسه التصنيف الأخلاقي. تصنيف أخلاقي (categorical Imperative)، ينشأ من العقلانية، أو التفكير العلمي العقلاني، أو من العلاقات العقلانية الحرة، وليس من الخبرة أو التجربة الشخصية، ستكون هذه القوانين العقلانية (Rational Law)، مقبولة من الجميع. ولهذا السبب؛ فهي تنطبق على الفاعلين العقلانيين Rational Agents.

[5] Allen W. Wood، What is Kantian Ethics? In Groundwork of the Metaphysic of Morals. Edited and Translated by Allen W. Wood، (Yale University press 2002).

في هذا الصدد؛ فإن «كانط» يتحدث عن مفهوم أخلاقي عالمي للإنسان، ولا تقتصر الأخلاق على الحيز الإقليمي، المناطقي، أو في إطار دولة وكفى؛ لأنه لو كان شرطه أن يتحقق في إطار دولة فحسب، فإنه لن يصبح عالميًا، لهذا؛ لن يصبح تصنيفًا أخلاقيًا، فيفقد صفة الحرية، أو يبقى أسير الاستبداد، لم يتحرر منه. هذه عملية استبداد في العصر الحديث تمارسها كتل سياسية، تنحصر الحرية والديمقراطية عندها في بيئتها وحيزها «الوطني»، وليس العالمي.

إن الأخلاق هي علاقة الفعل باستقلالية الإرادة[6]، الفعل الذي يمكن له أن يحافظ على بقائه مع استقلال الإرادة، إنها الدعوة إلى تصنيف الفعل الاجتماعي على أساس حكمة أو رؤية تنبع من إرادة الفرد، على أن تصبح قانونًا عالميًّا، أو أن تكون قابلة لقبولها من الآخرين على أسس عالمية، إن استقلالية إرادة الإنسان (Autonomy of the will) هي المبدأ الأعلى للأخلاق.

الاستبداد عند «كانط» مصدره البنية الأبوية، بنية المجتمع القديم ما قبل الحداثي، وهذه البنية التي تقوم على الخبرة والمعرفة الشخصية والتقاليد والعرف والدين، مناقضة لمبدأ العلمانية الذي يستند إلى حقوق الأفراد بأساس علمي عقلاني.

يؤمن «كانط» بأن التحرر من الاستبداد ينطلق ضمن سياق تحرر الفرد، وتمكينه في بيئة عقلانية، أي تحرير الفرد من قيود المجتمع الاستبدادي، وليس تحرير المجتمع كله؛ فالحكومة ترعى الفرد، أي: إنها تبحث عما يمكن أن يكون سببًا في تحرر الفرد حصرًا، لا سببًا في تحرر المجتمع كله، أو يعتقد أن تحرر الفرد سيقود إلى تحرر المجتمع، وهذا ما يتناقض معه كل من هيغل وماركس.

---

(6) Allen W. Wood (2002). What is Kantian Ethics? In Groundwork of the Metaphysic of Morals. Edited and Translated by Allen W. Wood. Yale University press. ISBN 0– 300– 09486– 8.

يفترض «كانط» [7] أن البشر لهم الأنموذج «forms" نفسه الذي ينظرون منه إلى الأشياء، وكل المعرفة للناس -جميعًا- يجب أن تتشكل طبقًا لهذا الأنموذج، بهذا المعنى تصبح النماذج صالحة وضرورة عالمية.

جورج فيلهلم فريدريش هيغل من 1770 إلى 1831)

يدعو إلى ضرورة الربط بين الفرد والجماعة؛ لمحاربة الاستبداد، فـ «الإنسان يكون حرًا بقدر ما يريد حرية الإنسان في جماعة حرة» [8]. إن الجماعة هي العقل، والجماعة هنا هي الواقع والشرط الموضوعي الذي تتحدد به حاجات الآخرين ومطالبهم، فمحاربة الاستبداد تتطلب موقفًا محددًا وعينيًا، موضوعيًا عاقلًا، يعبر عن العقل بعينيته وموضوعيته، وليس مجردًا أو ذاتيًّا، يرفض كل شيء.

محاربة الاستبداد تتطلب حرية ذات معنى، ويغدو لها معنى عندما تصبح تعبيرًا عن الجماعة التي تحدد مضمون الحرية، بوصفها نقيض الاستبداد الذي يوائم بين الأفراد ومطالبهم داخل الجماعة في الواقع الموضوعي: «من يريد أن يعمل في عالم الواقع يكون -في الوقت ذاته- قد أخضع نفسه لقوانينه، واعترف بحق الموضوعية». [9]

«إن من شأن الشعب الذي يريد الحق أن يريد الحصول على حريته، ومن شأن الشعب الذي يريد أن يكون حرًا أن يخضع رغباته، وغاياته الخاصة، ومصالحه المخصوصة، للإرادة العامة، أي للحق والقانون» [10]، لهذا؛ فإن هيغل ينظر إلى

---

(7) Gunnar Skirbekk، Nils Gilje (2001)، A History of Western Thought: From Ancient Greece to the Twentieth Century. Routledge ،p 276 of 487.

(8) د. محمود الشيخ (2008)، فلسفة الحداثة في فكر هيغل، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر)، ص 316.

(9) المصدر نفسه، ص 317.

(10) المصدر نفسه.

الحرية المتحققة في الواقع، وليس في الخيال، فالتحرر من العبودية وحرية العمل أمور بحاجة إلى فكر ينهض بها.

ينتقد هيغل[11] المنظومات القديمة [12] من قبيل الموناركية [13] (Monarch)، أو حكم الدهماء [14] (ochlocracy) التي تكون فيها إرادة الفرد إرادة محددة، بديلًا من القانون، وتصبح فيها السيادة قائمة على الـ لا قانون.

الاستبداد الشرقي مثلما في الصين، إذ «لا حرية في الصين القديمة، فالمساواة التي كانت سائدة مساواة فارغة، أي: مساواة الجميع أمام الطاغية لا أمام الدستور» [15]، فهو يعدها مصدر الاستبداد؛ لأنها تستبدل بالقوانين إرادة الجزء أو الخاصة، فتهدد السيادة، فالقوانين لا تتحقق الا في الدولة الحديثة.

الدولة هي المجال الذي تتحقق فيه الحرية التي جمعت بين الجزء والكل، «...إن ماهية الدولة الحديثة هي أنها اتحاد الكلي بالحرية الكاملة لأعضائها الجزئيين، وبمصلحة الأفراد... لابد من تعزيز الشأن الكلي، لكن الذاتية -من ناحية أخرى- لابد من أن تبلغ تطورها الحي الكامل» [16]، الدولة الحديثة يجب أن تُصلح الدين، «لن

---

[11] Hegel (1991)، Elements of the philosophy of rights، edited by Allen W. Wood. Kindle edition. page 316 of 518، 'But despotism signifies the condition of lawlessness in general، in which the particular will as such، whether of a monarch or of the people (ochlocracy)، counts as law (or rather replaces law)، whereas sovereignty is to be found specifically under lawful and constitutional conditions as the moment of ideality of the particular spheres and functions [within the state].

[12] IBID p. 316 ،.

(13) مثل حكم السلالات التي تسعى الى اختزال السيادة وهوية الأمة في حكم الفرد أو السلالة

(14) عندما يكون الحكم للعامة؛ حتى لو كان ديمقراطيًا، ولكنه لا يقوم على العلم والعقلانية، إنما تسيطر عليه العواطف والانفعالات والهويات الجزئية.

[15] المصدر نفسه، ص 307

[16] د. محمود الشيخ، فلسفة الحداثة في فكر هيغل، ص318.

يفيد في شيء أن تُدفع قوانين النظام العام إلى تنظيم حقوقي عقلاني، ما لم يُستغنى عن مبدأ انعدام الحرية الذي يحكم الدين» [17].

شرط الدولة الحديثة عند هيغل، ومن ثم؛ شرط الحرية ومحاربة الاستبداد، هو السيادة. إن دولة القانون والحق هي السيادة. لكن، كيف تُحقق السيادة عند هيغل؟ يختلف تحقيق السيادة في حال السلام عنه في حال الأزمة؛ ففي حال السلام [18]، تتحقق السيادة طبيعيًا من خلال المجالات المحددة في الدولة، أو من خلال وظائف الدولة الطبيعية التي تقوم على حماية الجميع للجميع، وغياب الأنانية، ولكن -أيضًا- تأثير الدولة العُلوي على الجميع إذ تعيدهم بثبات إلى الغاية النهائية الكلية التي يُحجَّم بها الجميع من أجل المحافظة على بقاء الجميع. ولكن في حال الأزمات، الداخلية والخارجية، تتنافس المكونات الحيوية والمجالات العامة التي كونت السيادة في ما بينها، وبهذا النوع من السيادة يرتهن خلاص الأمة.

يرى هيغل أن الفرد لو قام من أجل تحرره ضد الدولة، فإن ذلك سوف يقود إلى إرهاب وتدمير. ويقول: إن التحرر يجب أن تقوم به الدولة، فالدولة وحدها يمكنها أن توفر التحرر، ولكن ليس الحقيقة أو التحرر الكامل. عند هيغل التحرر الكامل موجود -فحسب- في عالم العقل والأخلاق والدين والفلسفة الملائمين [19].

«الحرية والعقلانية» تتحققان في نشاط عقلي، ولا تتطلبان أوضاعًا مجتمعية أو تنظيم سياسي، ولكنهما تتلاءمان مع منظومة الدولة القائمة». وهو يقصد هنا أن العقل والحرية يتحققان، بوصفهما نشاطين مستقلين عن الواقع عبر التاريخ، لذلك؛ فإنه يرى الهدف النهائي للتاريخ «حرية الذات أو الموضوع الإنساني في توحد واعٍ مع

---

(17) المصدر نفسه، ص 311

(18) Hegel (1991)، Elements of the Philosophy of Right kindle، edited by Allen W. Wood. Kindle Edition. pa315

(19) Marcuse، Herbert. 1941. Reason and Revolution. Hegel and the Rise of Social Theory. Routledge; 2 edition (September 5، 2013). 91 of 456 pages.

الكل» [20]، والكل هنا هو الدولة، و«غاية العقل المطلقة أن تتحقق الحرية» [21] ومجال تحقق هذه الغاية هو «الدولة».

الحرية تبدأ من الملكية، تنفتح على نفسها في قوانين عالمية، توفّر الحقوق المتساوية للملكيات، وتنتهي في الدولة... لهذا؛ فإن هيغل يعتقد بأن «تاريخ الحرية يصل إلى نهايته بحلول الدولة الحديثة التي يرى أنها تحققت في عهده» [22].

كارل ماركس (من 1818 إلى 1883)

بالوصول إلى ماركس، نجد أنه رأى في النظم المجتمعية تطورًا من خلال سيرورة التحرر من أنماط تزدري الإنسان، وتحط من إنسانيته، سواء في العبودية أم في جعله منبوذًا أو حقيرًا.

الدولة الحديثة التي يتحدث عنها هيغل، يصفها كارل ماركس[23] في عمله الموسوم بـ «الحرب الأهلية في فرنسا» بأنها «سلطة عامة منظمة لعبودية المجتمع [...] ماكينة للاستبداد الطبقي [...] أداة للاستبداد الطبقي، آلة سياسية تعمل بالقوة لتأبيد الاستعباد الاجتماعي لمنتجي الثروة، وبذلك بتوليفهم لذلك».

لا يجب أن يقودنا ذلك تلقائيًّا إلى اختزال الدولة في الحيز الاقتصادي، فالاستبداد الطبقي هو سياسي- اقتصادي- ثقافي؛ بمعنى أن استعباد المجتمع بحاجة إلى أيديولوجيا وسلطة أمنية وعسكرية ومالية.

---

(20) IBID 241.

(21) الدكتور محمود الشيخ (2008). فلسفة الحداثة في فكر هيغل. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. ص318.

(22) IDIB 236.

(23) https://www.marxists.org/archive/marx/works/1871/civil-war-france/ch05.htm. Accessed 25/10/2016.

مفهوم غرامشي[24] عن السيطرة (Hegemony)، يوضح أن الطبقة الحاكمة لا تحكم بالاقتصاد فحسب، وإنما -أيضا- تضمن لنفسها دورًا قياديًا في السياسة والأخلاق المجتمعية التي تتحقق من خلال الدولة والأيديولوجيا. يقول غرامشي: «المنظومة المهيمنة تهدف إلى خلق حقل أيديولوجي جديد [...]، ورؤية أخلاقية جديدة منصاعة إلى رؤية جديدة للعالم».

كتب غرامشي[25] عن رؤية لينين للسيطرة «[...] الأيديولوجيا البرجوازية، الأكثر انتشارًا، ويجري إحياؤها بنماذج أو أشكال متعددة، هي التي تفرض نفسها تلقائيًا على الطبقة العاملة».

يرى المفكر نيوكوس بولانز[26]، الكاتب اليوناني- الفرنسي الماركسي عن الدولة، أنها لا تترجم مصلحة الطبقة المسيطرة إلى حكم سياسي، بل إلى علاقات السلطة والمصالح الأخرى مع مصالح الطبقة المسيطرة، «الدولة تمثل عملية تنظيم على المدى البعيد لمصالح كتلة السُّلطة التي تتكون من مكونات متعددة للطبقة البرجوازية (على أن البرجوازية مقسمة إلى شرائح أو أقسام طبقية)، وفي بعض الأحيان تحتضن الطبقة المسيطرة».

الدولة -إذن- ليست حقلًا اقتصادية، بل هي كتلة سُلطة (Power Bloc)، تُعَبّرْ عن تفاهمات ومساومات بين شرائح وقطاعات وفئات متنافسة على مصالحها؛ فهي الحقل الذي يحمل هذه التناقضات؛ من أجل توحيدها في إطار استراتيجي.

تفيدنا -أيضًا- كتابات ماركس، وروزا لوكسمبورغ، وديفيد هارفي عما يسميه ماركس «التراكم البدائي»؛ إذ أشارت روزا لوكسمبورغ[27] إليه، وقالت بـ «أن

---

[24] Fuchs C. (2015). Culture and Economy in the Age of Social Media. Routledge. P. 26 of 418 pp.

[25] Steve Jones (2006). Antonio Gramsci. Routledge. P 42 of 120 PP.

[26] Poulantzas Nicos (2014). State، Power، Socialism (Radical Thinkers) Kindle Edition. Verso (January 14، 2014). P 117/ 255 PP.

[27] Luxemburg، Rosa (1913/2003). The accumulation of capital. New York: Routledge.

الرأسمالية بحاجة إلى تنظيم اجتماعي غير رأسمالي، وهو شرط أو معيار نجاحها [...] التراكم البدائي المستمر حتى تستطيع تجاوز أزمتها». وهي بهذا تشير إلى كيف تستغل الرأسمالية المستعمرات الكولونيالية. ويضيف ديفيد هارفي[28]، بعد أن وظف مقولات روزا، وحنة أردنت «[...] أن هذا التراكم يهبط إلى مستويات العنف، الافتراس، السرقة، [...] وكأنها خارج التنظيم الرأسمالي، أو كأنها نظام مغلق [...] إنه مقتنع بأن يطلق عليها التراكم بواسطة السلب»[29]

---

[28] Harvey، David (2003), The new imperialism. Oxford university press، New York. P 144 of 253. Kindle.

[29] Accumulation by dispossession.

إطار فكري عن الاستبداد			
كانط			
المشكلة	**الحل**	**الاستراتيجية**	**نقد** [30]
الحكم الأبوي: الذات الإنسانية غير ناضجة وبحاجة إلى توجيه. لابد من حكومة تديرها. هذا الحكم ينزع روح استقلال الفرد في التفكير الحر العقلاني.	حكومة وطنية، الإنسان غاية وليس وسيلة. استقلال الإرادة الفردية، شرط الفعل الأخلاقي، التي تضمن الحرية الفردية المستندة إلى العقل، ستؤدى إلى حرية العقل (Freedom of reason)، سيصبح الفعل الإنساني -إذن- عالمي؛ لأنه عقلاني؛ ولأنه يعبر عن استقلال إرادة الفرد؛ لذلك، سوف ينتج منه (Categorical Imperative) -تصنيفات أخلاقية عقلانية عالمية.	المبادئ الليبرالية. روح التجارة سوف تسود بين الأفراد. [31] الدول الحديثة يجب أن تستند إلى سلطة المال [32]؛ من أجل استدامة السلم العالمي. ربط مصير حرية الفرد بالملكية الفردية الخاصة.	التركيز على تحرير الفرد على حساب المجتمع، أو على حساب تحرر المجتمع. التناقض بين مسألة الأخلاق الواجبة والسلطة المالية للدولة في مواجهة الاستبداد. هل يمكن أن تتحول الحقوق غير القابلة للتصرف (المطلقة) إلى عقلانية عالمية؟

(30) تتعرض أفكار التنوير كافة إلى تحديات نقدية، تنبع من التغيرات الجذرية في العلم، وبخاصة الانتقال من نيوتن الى العلوم التي تجاوزت الفِكَر المطلقة التي أنتجها علم نيوتن. إلى جانب التغيرات الكبيرة في العالم التي أدخلت مشروع التنوير في أزمة خطِرة.

(31) Michael Rosen & Jonathan Wolff (2012). Political thought. Immanuel Kat ،Perpetual Peace. Page 257-259. «For the spirit of commerce sooner or later takes hold every people، and it cannot exist side by side with war.

(32) IBID «And of all the powers (or means) at the disposal of the power of the state، financial power can probably be relied on most. Thus، the state find themselves compelled to promote the noble cause of peace، though not exactly from motive of morality».

هيغل			
المشكلة	**الحل**	**الاستراتيجية**	**نقد**
الحكم القديم الذي يتساوى فيه الناس أمام الطاغية، وليس أمام القانون. سيادة الـ لا قانون.	دولة حديثة ذات سيادة، تحكم بالقانون والدستور. تقوم بعملية إصلاح الدين؛ لأنه شرط أن تنتظم الحرية الفردية في الكلية أي في الدولة الحديثة- دولة القانون والسيادة. وأن تتحقق أوضاع السلام؛ من أجل أن تكون السيادة والقانون شأنًا طبيعيًا من شؤون الدولة، ففي مرحلة الـ لا سلم، تتصادم علاقات الأجزاء مع الكل.	العقل الحر هو عقل الجماعة. يجب ربط الحرية الجزئية الفردية بالكلية، وإلا باتت حرية سلبية فارغة تخريبية. الدولة هي مصدر التحرر وليس ثورة الأفراد على الدولة.	أزمة السيادة وأزمة العقل الجماعي التي خلقتها الدول الحديثة، ومن ثم؛ فإن فكرة السيادة التي يتحقق بها العقل الحر وعقل الجماعة مستحيلة. العلاقة مع الأوضاع المجتمعية [33].

[33] كما جاء في مرجع ماركوز المذكور آنفًا عن هيغل: «الحرية والعقلانية» يتحققان في نشاط عقلي ولا تتطلبان ظروفًا مجتمعية أو تنظيمًا سياسيًا، ولكنهما تتلاءمان مع منظومة الدولة القائمة».

ماركس			
المشكلة	**الحل**	**الاستراتيجية**	**نقد**
الاستبداد الطبقي، استبداد الدولة الرأسمالية التي تمثل كتلة السلطة من أجل أن تبلور علاقات في مصلحة الطبقة المسيطرة. التراكم البدائي والاستلابي [34].	تحرر اجتماعي من أشكال الاستعباد الاجتماعي كافة: العبودية، الازدراء، التحقير، الاستلاب، الاستغلال الاقتصادي...حرية الأفراد تعنى الحرية الاجتماعية، تعنى الحرية للجميع، وليس للفرد على حساب المجتمع.	يجب استعادة جوهر الإنسان. أهمها أن الإنسان ليس إنسانًا إذا لم يكن الفاعل المتحرر في عملية إنتاجه لحياته المادية والذهنية. راديكالية اجتماعية تحررية تهدف إلى إنتاج جوهر الإنسان في مجتمع تحرري، متكامل، مترابط متعاون في عملية الإنتاج المادي والذهني. تتجاوز الواقع الحالي	خطر الانزلاق في الديالكتيك الميكانيكي أو الطبيعي الذي ساد إبان الاتحاد السوفياتي. واختزال أو الانتقاص من تعقيدات التغيير أو التناقض في صراع طبقي-اقتصادي.

(34) David Harvey : Accumulation by dispossession، Rosa Luxemburg (on going primitive accumulation).

المحور الثاني: إنتاج معرفة عربية من فَهْم الاستبداد

في البداية لابد من التذكير بأن أفكار كانط وهيغل وماركس تعبر عن اتجاهات متمايزة متناقضة، في مرحلة تكوّن وتطور المشروع التنويري الحداثوي. وهذا المشروع الذي استند استراتيجيًّا إلى مسألتين: أولاهما أن هؤلاء المفكرين التنويريين كان إيمانهم القوى في أن يكون العلم والعقل العلمي هو مصدر المعرفة، وثانيًا أن مصدر التطور والتقدم بات يقاس بمعايير الحقوق الفردية وحقوق الإنسان التي تحمي وتصون حرية الإنسان. (العلم وحقوق الأفراد، أحرارًا مستقلين).

أراد كانط أن ينظر إليها من خلال الحرية الفردية وتحرير الفرد على أسس ليبرالية، ونظر إليها هيغل بوصفها تحرر الفرد من خلال عقل الجماعة، وعدها ماركس لا تتحقق إلا بالحرية الشاملة للمجتمع، الحرية للجميع التي تضمن حرية الأفراد.

واجه المشروع التنويري الحداثوي أزمات طاحنة تمثلت في صراعات عالمية بين الدول الكبرى، وانهيارات اقتصادية طاحنة، وثورات مجتمعية، ارتدّت أزمةً، أو فشلًا للمشروع التنويري، على الفِكَر الفلسفية والاجتماعية؛ إذ وضعها أمام اختبار صعب، وتحديات تاريخية.

تبلورت آثار هذه الارتدادات في أفكار ما بعد الحداثة، مثل مدرسة فرانكفورت اليسارية، والفِكَر النسوية، والحركات الطلابية، واليسار العالمي، وحركات التحرر الوطني في الوطن العربي وأميركا اللاتينية، وشرق آسيا وأفريقيا، والتنظيمات اليسارية في أوروبا الغربية وغيرها.

إلى جانب الأزمات العالمية المجتمعية، طرأ تغيير نوعي على العلم، فتناقض العلم الجديد مع العلم النيوتني (علم نيوتن)، ومن ثم؛ باتت هذه العلوم الجديدة منطلقًا لتحدي أفكار «كانط» الذي ربط مصير الفلسفة بالعلم، بالعلم النيوتني[35]، وهيغل

---

(35) Gunnar Skirbekk and Nils Gilje (2001). A History of Western Thought: From Ancient Greece to the Twentieth Century. Routledge. of 487 p.280 من الانتقادات على كانت أنه سعى الى الوصول الى كل المبادئ عن المعرفة، و نهائيًا.

وماركس، وتحديات الدياليكتيك النيوتني الميكانيكي والطبيعي، مقابل الهيغلي أو الدينامي الذي يستشرف ويستكشف تَعَقّدْ الأليات المترابطة بين مكونات الواقع الإنساني والطبيعة، والعلاقة بينهما.

السؤال الملح هو كيف نفحص، أو نختبر، هذه الفِكَر في الواقع؟ في رأينا أن التاريخ السياسي للوطن العربي يقدم مضمونًا عينيًّا، ماديًا ملموسًا، بشأن مدى ارتباط مفهومات الاستبداد عند «كانط وهيغل وماركس»، في الواقع، مدى قدرتها على الإلمام بتعقيدات الواقع العربي. ما نريد تجاوزه هو أن نفهم الاستبداد من مثقف يستطيع تجريد الواقع، ويقدم صورة نخبوية، تقنية حِرَفية، هي في الحقيقة «ديماغوجيا»، «تسويغ غير المسوغ».

التاريخ السياسي للوطن العربي

لو بدأنا بالسؤال الآتي: ما المشروع القومي العربي؟ هل هو سؤال في الحرية أم العدالة أم كليهما، وما علاقة الاستبداد -فكريًا- بالمشروع العربي القومي؟

لا شك في أننا سنواجه عددًا غير محدود من الأجوبة، وقد يكون السبب في عدم بلورة مشروع قومي عربي هو أصل الاستبداد؛ كيف؟ عندما يغيب المشروع أو يكون اختلافًا على ماهية المشروع القومي، ستختلط فكرة الجماعة بالفرد، بالوطن، بالإنسان، ونتحول -كما قال هيغل- إلى جزئيات، أو حرية جزئية، «حرية فارغة». فالحرية الفارغة هي أصل الاستبداد، أو الحرية الجزئية، المجتزأة من الكلية.

فمثلًا؛ هل الجولان المحتل، أو فلسطين التاريخية، أو سيناء، أو جنوبي لبنان، أو وعد بلفور، مسائل جزئية منفصلة عن الكل، أم إن هذا ما يريده الغرب الرأسمالي، وما تريده أنظمة عربية أيضًا؟ بحيث تصبح هذه القضايا ملفات فحسب، أو

مفاوضات، أو أشياء قائمة لذاتها. عندما نقبل بهذه المعادلات، نكون قد زرعنا الاستبداد، والتصقنا بحرية جزئية أو سلبية، هدفها اختزال الكل في هذا الجزء.

ومن هنا؛ نحاول قراءة الاستبداد من منطلق:

1) الاستبداد نظرة من الخارج إلى الداخل. وبهذا نتطرق إلى:

أ. سايكس بيكو ووعد بلفور.

ب. هل تغير شيء منذ مئة سنة في علاقات السيطرة العالمية؟

2) الاستبداد نظرة من الداخل:

وبهذا نتطرق إلى:

ت. الدولتية العربية، كما نبّه مهدي عامل[36] (ص 13)، «[...] من موقع نظر هذه المجتمعات إلى ذاتها، في علاقة تبعيتها للإمبريالية، وليس من موقع نظر المجتمعات الإمبريالية إليها [...] زاوية نظر التابع فيها، وهو مجتمعاتنا».

ج. الكولونيالية الصهيونية.

---

(36) عامل مهدي (1972،2013). مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. الفارابي. 586 ص.

1. الاستبداد نظرة من الخارج

أ. سايكس بيكو ووعد بلفور: جغرافيا الاقتصاد والأيديولوجيا Geo-Economic-ideology

يقول ديفيد لويد جورج[37]، رئيس وزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى: «سنمنح الشرق الأوسط التحرر الوطني أفضل من الذي ستحققه لذاتها [...]، وبسبب ضخامة الحرب؛ نطالب بتعويضات وضم أراض في مستوى كبير جدًا».

لقد جرى تقرير مصير الوطن العربي، بناءً على مصالح تجارية واقتصادية تنافسية بين القوى الغربية. إن الخشية من هيمنة قوة على الحيزين التجاري والاقتصادي كان الهاجس الأكبر. يقول مراسل الغارديان [38]: «المصير الكلي لبريطانيا قوةً بَحْرِيّةً يعتمد على أن تصبح فلسطين دويلة حاجزة-Buffer State[39]، مأهولة بتنافس وطني مكثف». والمقصود منطقة نزاعات وطنية، وكذلك فرنسا التي كانت تطالب بالشريط البحري السوري، كانت تخشى من أن تصبح أميركا منافسها التجاري في الشرق الأوسط؛ كانت بالنسبة إليهم مسألة حياة أو موت، أي: إنها مصيرية.

الاقتصاد وحده لا يكفي، لابد من وجود مسوغات وعناصر تُبَلْور المشروع الاقتصادي. ولأن المنطقة العربية، والشرق الأوسط عمومًا، لم يتأسس -بعد- على مبدأ سيادة الدولة القومية الحديثة، وكانت تعاني الهيمنة العثمانية [40] التي فرضت سياقًا تقليديًا على تطور قوى المجتمع، فإن البنى المجتمعية العربية بقيت أسيرة أنماط

---

(37) David Fromkin (2001). A Peace to End all Peace. The fall of the Ottoman Empire and the creation of the modern middle east. A HOLT PAPERBACK HENRY HOLT AND COMPANY NEW YORK. Kindle Book page 263.

(38) المصدر نفسه 270. Guardian issue of 26 November 1915

(39) المصدر نفسه 270.

(40) أراد سايكس إقناع العرب بأن وعد بلفور لمصلحة العرب، وبأنه سيخلصهم من الإمبراطورية العثمانية وذلك باستمالة اليهود الى جانب الحلفاء ضد العثمانيين إذا ما تم منحهم وعد بوطن قومي.

تقليدية، وهذا يعنى أنها ما قبل حداثوية، بدائية، تسكنها وتحركها قوى إنتاج ثقافية؛ دينية- عشائرية.

أراد الغرب أن يستفيد ويستثمر هذا الواقع البدائي؛ من أجل تأهيل المشروع الاقتصادي الليبرالي. سعت هذه القوى الاستعمارية إلى تعميق وتأسيس جوهرانية ثقافية، واختزال العروبة في معادلات تعيق نشوء القومية العربية على أسس حداثوية.

باتت الثقافة الدينية- العشائرية والاقتصاد التبعي -في آن مَعًا- تشكل لَبِنات البِنية السياسية للدولة، أو بِنية الاقتصاد السياسي العربي الحديث. حمل الأوروبيون والأميركيون استراتيجية وتفكيرًا ذا جوهر ثقافي، رهن الذهنية السياسية في المنطقة إلى "أساطير" دينية ثقافية، وأعاد إحياءها.

كان ويلسون، رئيس الولايات المتحدة الأميركية، دائم القلق من أنه لو حدثت حرب، فـ «إن المسيحيين واليهود الذين يعيشون في الإمبراطورية العثمانية، من المرجح أن يُصبحوا الضحايا في مذابح جديدة» [41].

لم يتعلم لويْد جورج في مدارس الحكومة التي كانت تُدَرّس الكلاسيكيات اليونانية واللاتينية، ولكنه نَشَأَ على الإنجيل، وكان دائمًا يكرر أن الأماكن المَذْكورة في الإنجيل يفهمها أكثر من غيرها؛ فكان -على سبيل المثال- يرفض تقسيم فلسطين مع الفرنسيين؛ لأن تقسيمها لا يتناغم مع جغرافيا الإنجيل [42]. وكان يرى أنه من العار أن تصبح فلسطين المقدسة مع الملحدين الفرنسيين [43]. كان إنجيليًا، ومسيحيًا صهيونيًا، يؤمن بأرض الميعاد أشد إيمان، وباستعادة أو عودة «إسرائيل» إلى فلسطين،

---

(41) المصدر نفسه 259.

(42) https://en.wikipedia.org/wiki/From_Dan_to_Beersheba

في مذكرة من لويد جورج تاريخ 19 سبتمبر 1919 الى جورج كليمينسو رئيس وزراء فرنسا، يقول فيها أن فلسطين ستكون لبريطانيا» تُعَرّفْ طبقًا لحدودها القديمة From Dan to Beersheba». يستخدم لويد جورج النصوص الإنجيلية التي ذكرت هذا المصطلح تسع مرات. ولم يستطع الاستدلال عليها باستخدام أطلس الإنجيل. الا أنه بعد عام من بحثه، جاء اللنبى قائد القوات البريطانية في فلسطين، وقال له لقد وجدنا Dan، ولكنها لم تكن كما تخيلها أو توقعها كما جاءت في الإنجيل.

(43) المصدر نفسه 269.

ارتبطت أفكار لويد بالـ "خرافة الدينية" عن بريطانيا وفلسطين و«إسرائيل» والشرق الأوسط.

أسهم وعد بلفور في تعزيز النزعة الصهيونية، أو إعادة إحياء الأساطير الصهيونية التي كانت قد اندثرت عند يهود أميركا، وفي أماكن أخرى؛ فمثلًا، كان المحامي الأميركي براندايز[44] يحاول -جاهدًا- إعادة تعريف دورهم من خلال إعادة ربطهم بماضي الأسلاف، بعد أن كانوا غير مبالين، ويحاولون التنصل من الصهيونية الأوروبية. جاء وعد بلفور بمنزلة تسويغ لمقولاته وتعزيز لها، وإعادة إحياء للصهيونية في أميركا، استخدم براندايز وعد بلفور مع اليهود الأميركيين دليلًا على أن الصهيونية تعبير عن حب الوطن، وهذا يتطلب تناغمهم مع موقف الحلفاء في الحرب.

وعلى هذا الأساس؛ سُوِّغت معادلات تقرير المصير للوطن العربي، وقد أبدى القادة الصهاينة إعجابهم وتمسكهم بهذه الاستراتيجية في الشرق الأوسط. يقول حاييم وايزمان[45] عن سايكس: «إنه لم يكن متوازنًا جدًا ومنطقيًا في تفكيره فحسب، بل كان كريمًا، صاحب القلب الدافئ».

كان من أثر سياسات بريطانيا مع ابن سعود -كما يقول المؤرخ David Fromkin- أن دعمت الإسلام «الوهابي» الذي ينبع من فقه التشريعات، وفقه التَّطَهر والتَشَدد الذي جاءت به الوهابية؛ مقابل ما كان يسمى الإسلام «الفِطْري»، ذو التعاليم غير المتزمتة التي تعود إلى الفرد المسلم والمؤمن في ممارسة إيمانه، أو غير «الأيديولوجي» الذي كان يُمَثِّلُه الشريف حسين.

بعد أن أُنجز عدد من الاتفاقات، وأُصدر عدد من المبادئ والإعلانات السياسية، بخصوص المنطقة العربية، اتفاق إسطنبول (1915)، معاهدة لندن (1915)، مراسلات حسين- مكماهون (1915-16)، اتفاق سايكس- بيكو (1916)، اتفاق سانت جان دي مورين (1917)، وعد بلفور (1917)، رسالة Hogarth (1918) إلى

(44) المصدر نفسه 300.

(45) المصدر نفسه ص 319.

الشريف حسين في جدة، إعلان النقاط السبع (1918) التي أصدرها مكماهون، الإعلان الإنجليزي- الفرنسي (1918)، النقاط الأربع عشرة للرئيس ويلسون (1918)، مبادئ النقاط الأربع (1918)، وما تبعها للرئيس ويلسون من نقاط خمس (1918)؛ تحددت ملامح الوطن، وأسس قيام الوطن العربي.

تقاطعت مصالح القوى الليبرالية العالمية الاقتصادية مع مشروعات جزئية أو تجزيئية، تقوم على أسس ثقافية- دينية- تقليدية، مثل المشروع الصهيوني؛ تزامن ذلك مع ظهور مشروع الشريف حسين بدعم بريطاني، ومشروع آل سعود المتحالف مع الحركة الوهابية، يضاف إليها المشروعات المتعلقة بالمسيحيين في لبنان، والأرمن، والأكراد... إلخ.

هذه العلاقة باتت أساسًا لسياسة الدول الليبرالية الغربية مع العرب، وأساسًا لنشوء الدولة العربية الحديثة وتكونها؛ دولة الاقتصاد والثقافة الدينية والعرقية.

يؤمن جورج لويد [46] بأنه لا يوجد أفضل مما حصل للعرب؛ فيقول: «عاد ويلسون يحمل معه مهمات، أما أنا امتلأت جعبتي بالسيادة، في شكل المستعمرات الكولونيالية الألمانية، والعراق، ... إلخ، كلٌّ بحسب مذاقه»، الحصيلة وفي الحصيلة أضاف رئيس الوزراء البريطاني ثلاثين مليون ميل مربع إلى الإمبراطورية البريطانية. «اتفاقية باريس تعدّ الأعظم لقياس التحرر الوطني للأمم ذات الصلة...»؛ فهي قد حررت الأمم من استبداد القوة الأجنبية، ويقصد العثمانيين وخصوم بريطانيا.

ويقول أيضًا: «حصل العرب على الاستقلال في العراق، والعربية، وسورية، وعبر الأردن، على الرغم من أن العرب حاربوا للمرة الألف ضد الأتراك... أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإنهم حاربوا مع الأتراك». وكأنه يقول إنهم لا يستحقون الاستقلال؛ لهذا السبب.

ب. هل تغير شيء منذ مئة سنة في علاقات السيطرة العالمية؟

(46) المصدر نفسه ص 319.

هل تغير المنطق الغربي الليبرالي منذ سايكس بيكو، ووعد بلفور، في النظرة تجاه الوطن العربي؟ الجواب نفي؛ ففي مقال هنري كيسنجر[47] Wall Street في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015، يقول: إن سُنّةَ الشرق الأوسط (ويقصد غالبية الشرق الأوسط) يواجهون خطرًا من أربعة مصادر: الحكم الشيعي الإيراني ودورها الإمبريالي في «الخليج الفارسي»، حركات راديكالية أيديولوجية ودينية، تسعى إلى الإطاحة بالبنية السياسية، صراع في داخل كل دولة بين مجموعات إثنية ودينية تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى، تعيش الآن مرحلة انهيار دولها، ضغوط محلية من جراء سياسات تدميرية اقتصادية ومجتمعية.

ما نقرؤه -هنا- هو استرجاع أو استنساخ أو إعادة إنتاج خطابات جورج لويد وكليمنصو، كما ذكرنا آنفًا، ولا يريد أن يعترف، أو أن يتعاطى مع مسألة المجتمع العربي الذي جرى تدميره وتحطيمه من القوى الاستعمارية وحلفائهم.

إنه يستثني العمق المجتمعي، أو الجذور المجتمعية للتناقضات، ينظر كيسنجر إلى الثورات العربية مستبعدًا المجتمع العربي، الحال الكلية، ويتحدث عن صراع بين إثنيات ومذاهب متصارعة، يقول بخصوص الثورة السورية: «ثورة السنة على العلويين في سورية "الفرع الشيعي"» وعندما يحاول مفهمة التدخل الروسي، يختزل وينتقص من التناقضات المجتمعية؛ إذ يرى «أن الصراع جيوسياسي وليس أيديولوجيًا» [48].

إنه المنطق ذاته الذي كان يخشاه ويلسون، الرئيس الأميركي في مرحلة الحرب العالمية الأولى، أو هو الموقف البريطاني نفسه في التعامل مع معارك الشريف حسين وابن سعود المتحالف مع الحركة الوهابية.

يحذر أميركا من خطر المواجهة بين كتلة شيعية وأخرى سنية، وبناء على ذلك؛ يطالب أميركا بالمحافظة على توازنات القوة في المنطقة بين الكتلتين: الشيعية

---

[47] http://www.henryakissinger.com/articles/wsj101615.html . Accessed 30/10/2015.

[48] للكاتب مقالا نشر بتاريخ 25/10/2015 في صحيفة العربي الجديد عنوانه: سورية .. صراع على دولة أم مجتمع؟

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/10/25/سورية-صراع-على-دولة-أم-مجتمع

يضع فيه الكاتب رؤيته حول تغييب المجتمع السوري وتحول الثورة في سورية الى صراع قوى دولتية.

والسنية، ويتطلب الأمر -في رأيه- فهم «الفروق الدقيقة»، ويقصد بين الطوائف، وليس تناقضات المجتمع على أساس أنه كيان، التي من الممكن أن تغير التوازنات، وأن يكون لأميركا القدرة على التدخل الحاسم؛ لاستعادة الوضع إلى ما كان عليه، في حال خروجه من نقطة توازن محددة سلفًا.

ويقترح كيسنجر -أيضًا- «منظومة فيدرالية بين العلويين والسنة[...] من أجل تخفيف مخاطر الإبادة العرقية»، وأن دور الولايات المتحدة هو «تطبيق نظام عسكري ضمانًا للدول السنية التقليدية في المنطقة»، ويقصد بذلك الأردن، مصر، الخليج العربي تحديدًا. ثم يرى أن الدور الإيراني مهم جدًا، وأن الحوار مع إيران يجب أن «يعيد دورها كدولة ويستفيليا- Westphalia في حدوها الجغرافية».

وأخيرًا، «بالنسبة إلى أميركا، فإن الشرق الأوسط، سيكون الأكثر مباشرة-وربما الاختبار الأكثر قطعًا وحدّة، والسؤال ليس في تقوية أميركا عسكريًا، بل في الحلول الأميركية في مفهمة وسيادة العالم الجديد».

تقدم مقالات ومواقف هنري كيسنجر دليلًا، من أحد أهم منظري السياسة الأميركية، بأن مشروع الحرية الأميركي الذي يريد أن «يحارب الاستبداد» في المنطقة العربية، يقوم على إعادة المكانة للإثنيات وكتل مذهبية، تتجوهر في دولة. مما لا شك فيه أن بِنًى سياسية كهذه، تقوم على التقسيم والتذهيب الديني والتطييف، من أجل أن تعيق وتمنع تكون مجتمع حر متماسك، يمكن أن يتطور على أسس وطنية دنيوية. إنه النمط الاستبدادي الذي أنشأه سايكس- بيكو، وأنتج نمط دولة مستبدة بالمجتمع، وتحويله إلى خاضع في نمط الدولة المستبدة.

يصبح المجتمع اسمًا مستترًا فحسب، لا وجود حقيقيًا له، أفراد أو دول فحسب، وتربط العلاقة بين الأفراد والدول منظومة أمنية وقانونية؛ لكي تمارس دور الرقابة على الأفراد وتقديم الحماية القانونية لهم، ومنظومة سوق؛ من أجل التبادل السلعي الحر، كي يتيح لحرية التعبير أن تتجسد وترتهن إلى منظومات منفعية اقتصادية.

أرادت أميركا بعمق، مع صعود الليبرالية الجديدة، عزل المجتمع، عن طريق تفكيكه إلى أفراد وشركات ومشروعات استثمارية. تقول مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا -بين عامي 1979 و1990- التي تبنت المدرسة الأميركية في الاقتصاد والفلسفة

السياسية، وهي من رواد الليبرالية الجديدة: «لا يوجد مجتمع، يوجد أفراد، رجال ونساء، ولاحقًا تضاف عائلاتهم» [49].

ويقول روبرت نوزيك الذي يعد من أهم منظري التنوير الأميركي الليبرالي القائم على فلسفة سياسية للحرية: «لا يوجد كيان مجتمع بمصالحه، يمكن أن ينخرط في تضحيات من أجل مصلحته العامة. هناك أناس أفراد فحسب، أناس أفراد مختلفون، بحياتهم الفردية. واستخدام أحدهم لفائدة الآخرين، استخدام الفرد لفائدة الآخرين، هو استخدام له لفائدة الآخرين، ليس أكثر من ذلك» [50].

إن فكرة المجتمع بوصفه حالًا كيانية، أو كتلة وطنية بالنسبة إلى الليبرالية، هي بنية تعيق بناء منظومات اقتصادية منفعية، وتعيق تعظيم الاستفادة الممكنة منها، من خلال عملية التبادل الحر في الأسواق. بالنسبة إليهم يعبّر المجتمع عن ذاته في صيغ تعايش تعاونية من التضامن والوحدة؛ هذه الصيغ تضع غايات متفق عليها، أو منطقًا غائيًا؛ من أجل استدامتها؛ وتلك الغائية تفرض نتائج مقررة سلفًا، وهو ما يناقض المنطق الليبرالي الذي لا يعترف إلا بما تنتجه منظومة المنفعة الاقتصادية، ويتأسس على تبادل بين أفراد تربطهم علاقات منفعة مادية، وليس جماعات تربطهم علاقات قد تتناقض مع التبادل الحر السلعي الذي يجرى في إطار طوعي في السوق، «دون تدخل».

لذلك؛ في أميركا من يعتقد أن تحقيق فدرالية على أسس دينية لتشكل جغرافيا اقتصادية- دينية أو مذهبية (مثل كيسنجر) في المنطقة العربية سيحقق أمرين: الأول تحقيق مبدأ الحرية لمنظومة تقوم على أفراد من خلال السماح للمذاهب من تكوين كيان سياسي ذي جوهر ثقافي، وبذلك تصبح مسألة المجتمع مختزلة في اثنية أو فئوية مشتقة من ماضٍ، وليس على أسس وطنية دنيوية حداثوية، وثانيًا؛ يصبح وجود إسرائيل

---

(49) David Harvey. A Brief History of Neoliberalism (p. 23). Kindle Edition

(50) Nozick R (1974). Anarchy، State، and Utopia، 1974، pp. 32-3

في كيانية دينية (مثال يهودية الدولة) أمرًا منسجمًا مع السياق العام في المنطقة، أو غير قابل للاحتجاج.

إنّ العالم العربي الذي نعيشه اليوم هو الذي قادته أميركا منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين. عالم ما بعد هزيمة حزيران/ يونيو عام 1967، ودخول المشروع القومي واليسار في أزمة أيديولوجية بنيوية أعاقت بناء علمانية تحررية تقوم على مجتمع عربي يؤمن بالوحدة الوطنية والتحرر في سبيل الحرية والاستقلال والعدالة. ومع دخول أزمة النفط عام 1973، اتضح أن أميركا فرضت على دول الخليج، والسعودية تحديدًا، إعادة تدوير البترودولار من خلال بنك نيويورك الاستثماري[51]. وقبل أن يقوم السادات بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، كان قد أنهى علاقاته مع الاتحاد السوفياتي. أي: إن العالم العربي بات جاهزًا للمشروع الأميركي.

هناك محور آخر للنظرة الأميركية لمحاربة الاستبداد وقيام العدالة والحرية؛ فمثلا في أول خطاب رئيس له Paul Ryan[52] في 3 كانون الأول/ ديسمبر، بعد انتخابه رئيسًا لمجلس النواب الأميركي عن المحافظين، يقول: «الحرية مَبْنِيّة في شبكة معقدة من: السلطة، الدولة التنافسية، والملكية الخاصة». وقال أيضًا: «نحن بحاجة إلى بناء العسكرية الأميركية للقرن الواحد والعشرين، ونحصل على قدرات جديدة، سواء كانت صواريخ دفاع، أم أسلحة موجهة بالطاقة [...] أميركا هي من يحمي السلام». وابتدأ خطابه بالقول: «إن هذه البلاد لديها كثير من المشكلات ولكن إذا لم نجد رئيسًا نعمل معه (يقصد أوباما)، فلن نحل هذه المشكلات». «نعتقد أن الأسعار ترتفع؛ لأن الأفراد لديهم خيارات قليلة، وليس لأن لديهم خيارات كثيرة، ونعتقد أن هذه هي أكثر المشكلات إلحاحًا في السنة المقبلة... لدينا 6 ملايين يعملون دوامًا

---

(51) David Harvey. A Brief History of Neoliberalism (p. 26). Kindle Edition

(52) http://fox6now.com/2015/12/03/speech-at-1130-a-m-house-speaker-paul-ryan-to-call-for-bold-pro-growth-agenda/
Accessed 3/12/2015

جزئيًا، 45 مليون مواطن يعيشون في الفقر، على المحافظين أن يجيبوا عن هذه الأسئلة».

في هذا الخطاب يقدم عناصر منظومة التفكير الأميركي تجاه العالم، وكيفية حل المشكلات الداخلية والخارجية، ويرهن مسألة التخلص من الاستبداد إلى التجارة والأسعار.

2. الاستبداد نظرة من الداخل

أ. الدولتية العربية بين حلفاء أميركا وخصومها في الوطن العربي

لم يُمِّثل العرب في العصر الحديث أي منطق تنويري للغرب أو للعالم، أو حتى لشعوبهم، فالذين تحالفوا مع أميركا وبريطانيا وفرنسا، أرادوا مشروع اقتصاد إمبريالي لبناء منظومة تبعية مقابل أن يبقى الرؤساء العرب في الحكم، وهذه المجموعة العربية أسقطت مشروع دولة، تقود مشروع تنوير عربي حداثوي، وحاصرت نفسها في معادلات تثبيت أركان تبعيتها للغرب؛ فمن أجل ذلك تحالفت، أو تَبَنَّت، الدين، النمط المذهبي الدولتي تحديدًا، والرأسمال الكمبرادوري الريعي خصوصًا، ولاحقًا الأمن، بخاصة نمط الأمن السري الذي يسيطر على الجيوش، والأهم هو أن تلك الدول ارتبطت في علاقات مالية-أمنية مع «إسرائيل» والغرب.

نشأت الكيانات العربية المتحالفة مع أميركا في بنية عربية سياسية- اقتصادية- ثقافية، تتناقض مع أي دور حقيقي فاعل للمجتمع العربي، أو أن يتحول المجتمع إلى كيانية بذاتها ولذاتها. وهذا ما تريده أميركا وإسرائيل، هو استمرار بنية بذاتها، من أجل منع المجتمع العربي من النهوض بدوره التحرري والتقدمي؛ لذلك، فإن نقطة الالتقاء بين هذه الدول العربية (تحديدًا النافذة منها)، وأميركا والكيان الصهيوني، على تغييب فاعلية المجتمع الوطني.

تكونت كتلة استبداد «متحالفة مع أميركا»، تَطغى في شعوبها، وتسعى إلى تحطيم أي مشروع حرية أو عدالة، وتدمير الجماعات المخالفة، وتطوير إرهاب الدين،

وتحويل الجماهير إلى رعاع ورعايا، وتذويب الرأي العام أو الذوق العام الأخلاقي، وتفتيت أفكار العيش المشترك مع الآخر المختلف.

نتحدث في هذا الصدد عن منظومة دولتية وطنية [53] وليست دولة وطنية [54]. إذْ إن الدول الوطنية هي دولة شعبها أو لشعبها، وشرط تكونها هو أسبقية وجود المجتمع على الدولة، إذْ تُولَد الدولة من وحي المجتمع، ويكون دورها حماية المجتمع في أثناء سيرورة تقرير مصيره في سبيل مسألة التحرر والحرية والعدالة.

أما الذين تحالفوا مع الاتحاد السوفياتي، فلم يطرح السوفيات مشروعًا تنويريًا يقوم على أسس الماركسية، بل تَبَنّتْ مشروع دولتية سوفياتية، تختزل التنوير الماركسي في دولة الاتحاد السوفياتي، الذي تَحَّول إلى خليط بين العلم- التكنولوجيا والبيروقراطية والأيديولوجيا.

تناسى حلفاء المشروع اليساري والتحرري مشروعًا تنويريًا تحرريًا، يقوم على حق الشعوب في تقرير مصيرها في سياق المسيرة التحررية، اكتفت بشعارات وأدبيات المشروع، ولم تصل إلى مرحلة مشروع حقيقي عيني، تحول مشروع التحرر الوطني إلى حال سلطوية دولتية وحزبية، منعت شعوبها من أن تتطور في مشروع تحرري ثوري ديمقراطي، وخاضت مواجهة موجعة، ولكنها غير فاعلة مع الغرب الإمبريالي والاستبداد العربي المتحالف مع الغرب، والاحتلال الصهيوني.

---

[53] تتحول فيها السيادة الى القائد الديني، أو الشيخ، أو سلالة من التاريخ المُخترع؛ ما يؤكد مقولات هيجل بشأن مسألة غياب السيادة الحقيقية في الدولة ما قبل حداثية.

[54] في مقالة للكاتب بتاريخ 2015/12/25

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=498107

عنوانها الجدلية العربية- الدول الصهيونية والدولة العربية. وجه التشابه التاريخي. من وطنية دولتية الى الدولة الوطنية. يقدم الكاتب تصورا عن وجه التشابه والالتقاء من ناحية التكون السياسي للبنية الدولتية العربية.

ب. الحال الإسرائيلية الكولونيالية

يستبعد هنري كيسنجر في مقالته المذكورة آنفًا الاحتلال الإسرائيلي من المعادلات التدميرية في المنطقة؛ يأتي ذلك في سياق فصل إسرائيل عن صراعات المنطقة، في سبيل استيعاب المُسَلّمة الإسرائيلية، كما هي، من دون المساس أو إحداث أي تغيير فيها.

إن المشروع الصهيوني العلماني يشبه المشروع العربي العلماني (ذا التوجه الرأسمالي والليبرالي) في أنه أقام علاقة عضوية مع أميركا، وفي الوقت نفسه، تنازل عن مبادئ وقيم العلمانية والتنوير الحديث؛ إذ أعاق تَكَوّن ثقافة يهودية، أو عربية، على أساس الواقع الدنيوي الحداثي.

لقد قامت فكرة الوطن عند الصهيونية على وطن في الماضي، أي تشكل في الماضي السحيق، والوطن الذي اخترعته الصهيونية بات قاعدة لقومية إسرائيلية، «الصهيونية لم تنجح في خلق قومية يهودية- عالمية، وإنما نجحت في خلق قومية إسرائيلية [...] إن مصطلح أرض إسرائيل اختراع مسيحي وراباني. أي كان اختراعًا أيديولوجيًا برز في وقت متأخر، ولم يكن مصطلحًا سياسيًا» (55).

إن رؤية «إسرائيل» الاستراتيجية تجاه الدولتية العربية تراهن على ضمان وتأكيد تبعيتها إلى أميركا والغرب. وتسعى إلى عقد اتفاقات لتمنع قيام ونشوء مجتمع عربي موحد، يمكن أن يحمل مشروعًا وطنيًا تحرريًا. إن فكرة المجتمع الحر، الذي يقرر مصير نفسه، تعد خطِرة على المشروع الصهيوني؛ لأن تقرير المصير، أو حرية تقرير المصير في المجتمع العربي، سيؤدي إلى تبلور كتلة وطنية؛ تتناقض مع المشروع الصهيوني، وقد تطالب بالخلاص من «إسرائيل»؛ لذلك، فإن استدامة الاستبداد يأتي في مصلحة «إسرائيل».

تبحث إسرائيل عن بديل من خلال تطوير وتعميق منظومات اقتصادية من أجل التبادل السلعي الحر، كي يتيح للهوية «الإسرائيلية» أن تعيش الرخاء وأن تتجسد في

---

(55) ماهر الشريف (2015)، أسطورة اختراع اسرائيل. مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 103 صيف 2015. ص 177-188

منظومات منفعية اقتصادية، وتكتسب عناصر وجودها المادي. ويعنى ذلك أن تنشأ اللغة والثقافة اليهودية، وحتى المفهومات المقدسة اليهودية والأساطير المقدسة، أن تنمو في نمط إنتاج اقتصادي يكسبها وجودًا ماديًّا أو كيانًا واقعيًا. ومن ثم؛ تمكين اللغة والثقافة والمقدس في عمليات إنتاج وتبادل اقتصادي تتحول إلى وعي.

تخشى إسرائيل من فشل عملية الإنتاج الاقتصادي أو فشل منظومة المنفعة الاقتصادية [56] (Economic Utility Systems) كونها ضرورة استراتيجية لتسويغ القيم الثقافية التي تُخْفي حقيقة الصراع السياسي، ولذلك لابد من حمايتها للوقاية من أي فشل قد يهدد المنظومة الثقافية والسياسية، ويظهرها في أنها غير قادرة على تقدم رفاه اليهودي، وترسيخ مشروعه السياسي، ومن ثم؛ تناقض مفهومات ثقافية في جوهر المسألة اليهودية.

هذا النوع من الدول يعتقد أن مسألة الأمن تأتى في الأولوية، بل تسود على اهتماماتها [57]. تحدث نتنياهو [58] عن علاقاته العربية قائلًا: إن الدول العربية المعتدلة «تواجه التهديد نفسه (يقصد الذي تواجهه «إسرائيل» المتمثل بإيران وتنظيم الدولة الإسلامية، وأضاف قائلًا: لديّ طلب واحد هو أن تعكس سياسة الاتحاد الأوروبي حيال «إسرائيل» والفلسطينيين السياسة العربية السائدة تجاه إسرائيل والفلسطينيين».

---

(56) Boycott، Divestment and Sanctions (BDS) Movement حركات المقاطعة تمثل اليوم أكبر خطر على مشروع الثقافة الإسرائيلية لأنه يُحَولْ دون تجسيد القيم الثقافية في منظومات مادية مالية. ومن ثم؛ يمنعها من الرفاه من داخل حقلها الديني، ويفرض عليها المواجهة مع الواقع؛ لأنها ستواجه تحديات مادية. لهذا نجد إسرائيل تستدعى مؤتمرًا يرمي إلى محاربة حملة مقاطعة إسرائيل.

وينعقد المؤتمر الذي تنظمه صحيفة يديعوت أحرونوت في القدس الغربية المحتلة، بمشاركة عدد من الوزراء الإسرائيليين وشخصيات أمنية وسياسية واقتصادية وأكاديمية. Accessed 28/3/2016

http://www.aljazeera.net/news/international/2016/3/28/مؤتمر-إسرائيلي-لمواجهة-حملة-المقاطعة

(57) Robert Gilpin (2001). Global Political Economy. Understanding the International Economic order. Princeton University Press. Princeton and Oxford. Page 18.

(58) http://www.raialyoum.com/?p=381850

منير شفيق Accessed 10.3.2016

وتحدث دوري غولد عن قدرة إسرائيل على التحدث مع كل الدول العربية [59]، ويشير عدد من الأبحاث والدراسات إلى أهمية العلاقات الاقتصادية والأمنية [60].

ومن نافلة القول، لولا تقاطع في البنية بين الدولة الصهيونية وبعض الدول العربية، لما حدث اتصال أو اتفاقات. نرى أن تقاطع بنيوي بين عدد من الدول العربية، ومنها النافذة، تتقاطع في كثير من المسائل: اقتصاد منفعي ليبرالي، تبادل تجاري ومالي حر، إنشاء شبكات مالية متداخلة، المحافظة على بنية ثقافية (ديني، عرقي، تاريخاني أسطوري)، وتحويله إلى جوهر في هوية الدولة، منظومة أمنية متداخلة إقليميا وعالميًا [61].

---

[59] http://www.wattan.tv/news/161133.html. Accessed 10.3.2016.

[60] http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/israel-gcc-ties-twenty-five-years-after-the-first-gulf-war

الروابط بين إسرائيل ودول «مجلس التعاون الخليجي» بعد خمسة وعشرين عامًا من حرب الخليج الأولى

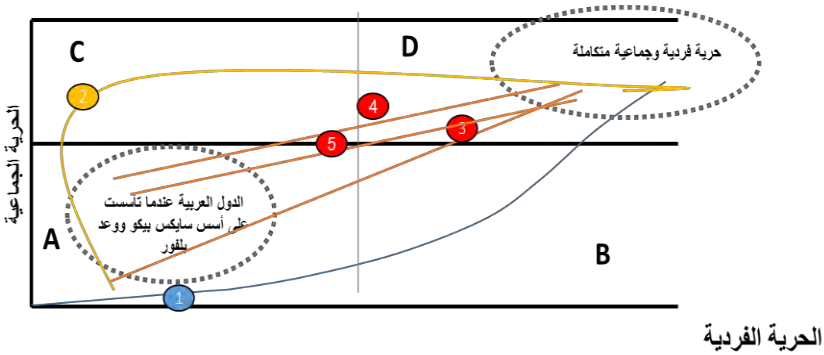
معهد واشطن . Accessed Jan 2015.

[61] ما قد يجعل التجربة «الإسرائيلية» مختلفة، هو قدرتها على الإنجاز والتقدم في مسألة الرخاء الاقتصادي، وعملية بناء نظام برلماني تشاركي فيه نظام ليبرالي ديمقراطي، حصرًا للمكون «اليهودي»، أو لإعطاء ميزة أخلاقية لليهود، أو إنه يوظف الديمقراطية لتعظيم استجابة اليهود للمشروع الاستيطاني الاحتلالي في الوقت الذي يرتكب جرائم ضد الآخر مستخدما أصول وقواعد النظام الديمقراطي. لن نخوض في تفصيل هذه النقطة هنا، لأنه خارج سياق هذه الدراسة، لكن يمكننا أن نشير الى دور الرعاية الأوروبية عمومًا والأميركية خصوصًا، منذ نشأة الدولة الصهيونية التي استطاعت أن تزدهر وتراكم ثروة وقوى إنتاج مجتمعية، في ظل الحماية والرعاية العالمية. دولة ازدهرت وهي خارج القانون العالمي. نضيف أيضًا: إلى وجود بنية مالية اقتصادية خارج النظام السياسي «الإسرائيلي»، تسهم في عملية إدارة المشروع الصهيوني، ضمن سياقات غربية ليبرالية. وأخيرًا، فإن استقرار المشروع القومي في رؤيته، (الجماعة الصهيونية)، أي نضوج الرؤية القومية بين عناصر الدولة وقوى في المجتمع، التي وافقت على أن تعيش ضمن نظرية أسطورة الشعب اليهودي. هذا الاتفاق على الفكرة القومية، بين مكونات الصهيونية العالمية، أسهم في استقرار النظام السياسي، وتشكله في أثناء عملية إنتاج العقلية الجماعية اليهودية، وتحويلها الى الصهيونية، كل ذلك بتمكين وتأصيل غربي بريطاني، أميركي تحديدًا. على عكس العرب الذين ليس لديهم أي رؤية عن وحدة الجماعة العربية، فلا يوجد مشروع سياسي للجماعة العربية، يمكن أن يقود البوصلة، أو الى استقرار الذهنية والعقلية السياسية العربية.

من هنا؛ نرى علاقة تكامل الاستبداد مع الاحتلال. هذه العملية المستمرة منذ سايكس-بيكو، ويستمر إعادة إنتاجها ضمن اتفاقيات كامب ديفيد، وادي عربة، أوسلو، والعلاقات الأمنية السرية الإسرائيلية مع الدول العربية.

المحور الثالث: مسارات التغيير

1. كانط، هيغل، ماركس، في ضوء التاريخ السياسي للدولة العربية



مسارات التغيير

الهدف من هذا المحور هو وضع أنموذج تصوري لموقع الدولة العربية منذ نشأتها، وما المسارات النظرية أمامها؛ لكي تعالج موضوع الاستبداد. إنها ربط الفهم النظري عن الاستبداد (كانط، هيغل، ماركس) بالتاريخ السياسي للوطن العربي.

تشكلت الدولة العربية على أسس اقتصادية تبعية، ومنظومة ثقافية تَجَوْهَرت في الدولة العربية:

- المربع الأول-A: واقع سايكس بيكو ووعد بلفور منذ مطلع القرن العشرين؛ لم تتأسس دولة حداثة. دول بلا حرية فردية أو جماعية. مشروع الدولة يرتكز على

استدامة نمط اقتصادي- ثقافي ذي طابع أيديولوجي (الدين والعشيرة والطائفة)، تنطلق من مبدأ تغييب واستلاب المجتمع الوطني، أي: منع المجتمع الحديث من التشكل.

- المربع الثاني-B: مسار الانتقال إلى الحرية الفردية. مسار كانط (ما يتصوره)، مسار رقم 1.

- المربع الثالث-C: مسار الانتقال إلى إنجاز الحرية الجماعية من خلال دولة حديثة علمانية، دولة السيادة والقانون. مسار هيغل، مسار رقم 2.

- المربع الرابع -D[62]: مسار الانتقال إلى إنجاز المجتمع الـ "لا طبقي"، الذي تتحقق به حرية الفرد والجماعة في آن. مسار ماركس، مسار رقم 3، 4، 5.

تعريف عملية التغيير: هي الانتقال من الدولتية العربية، دولة استبداد سايكس بيكو ووعد بلفور، من المربع A إلى: B أو C أو D انقسمت الدول العربية إلى:

كتلة عربية وافقت على البقاء أو المحافظة على مبادئ هذا الموقع التاريخي، المربع الأول، وأن تخوض عملية تعميق بنيتها بما يؤول إلى إعادة إنتاج موقعها، من خلال قبول تداعيات وتعقيدات قواعد لعبة سايكس بيكو ووعد بلفور، وإدارة هذه الأزمة دون التفكير بحلها. استمرار علاقات تبعية مع الدول الرأسمالية الاستعمارية. ورهنت تطورها ومستقبل شعبها ومجتمعها، في التحول إلى دول وظيفية، وتنازلت عن مفهوم الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية.

في المقابل، انطلقت في بعض الدول العربية حركات تحرر وطني، انفجرت في ثورات تحرر وطني من الاحتلال الفرنسي والبريطاني، والإيطالي، والإسباني، وغيرهم، وأحيانًا في انقلابات عسكرية، إلخ. من نتائج هذه الحركات التاريخية المضادة لواقع الدولتية العربية، ما تبلور عنه في تجربة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، مصر الناصرية،

---

[62] هذا المربع الذي يعكس تصورًا عن تكامل الحرية الفردية والجماعية، إضافة الى أنها رؤية ماركس، ولكنها أيضًا، هدفًا منشودًا عند هيجل وكانت. ولكن ماذا سيحصل، بحاجة الى فحص في سياق التاريخ السياسي، والإجابة عن سؤال، هل تصورات أحدهم أو كلهم، قريبة، مطابقة، أم متناقضة مع الواقع؟.

تجربة البعث في سورية والعراق، اليمن الجنوبي، ليبيا، تونس أبورقيبة. توازى ذلك مع الثورة الفلسطينية ودورها الطليعي في عملية التحرر الوطني.

أما بخصوص مسارات كانط، وهيغل وماركس: كيف تفيدنا أو تعيقنا رؤية كانط وهيغل وماركس، بشأن فهم مسارات تغيير الواقع العربي؟

ما تنبأ به كانط أو استشرفه بشأن تحقق العقلانية الغربية الفردية في الدولة العلمانية الحديثة الوطنية، المستندة على العلاقات المالية، أو على أسس ليبرالية، غير صحيح، على العكس من ذلك، ففي ظل الحروب بين الدول الغربية، فشلت عملية إنجاز قيمة أخلاقية عالمية عقلانية عن الإنسان [63]. اسْتُزْرِعَ الاستبداد في عدد من دول العالم، وخاصة في الوطن العربي. على الرغم من أهمية ما تطرق له بخصوص استقلال إرادة الفرد، لأنه بغيابها، فهو لا يملك حريته، وهو ما تعتمد عليه أنظمة الاستبداد، غياب استقلالية إرادة الفرد. ولكن هل هي نتيجة أم سبب؟

السؤال المشكل بشأن مفهوم كانط عن القيمة العقلانية الأخلاقية العالمية: ماذا بشأن سايكس بيكو ووعد بلفور، كيف من الممكن أن تتحول مبادئ هذه المشروعات إلى قيمة أخلاقية عالمية تلتقي عليها حرية العقل الإنساني على مستوى عالمي، العقلانية الحرة؟ كيف يمكن أن تُصْبِحْ حقوق الشعب الفلسطيني والسوري في الجولان غير القابلة للتصرف (وهي حقوق سياسية وأخلاقية فردية وجماعية، مطلقة) إلى تصنيف أخلاقي عالمي يلقى إجماعًا في ظل علاقات السيطرة المالية؟

أما بشأن تصورات هيغل عن الحرية بدون الجماعة، من دون المشروع القومي العربي، فيها جزء كبير من الصواب، يقول هيغل [64] (ص 314): «إرادة الكلي المجرد»، «إرادة كانط وفيشته، هي أساسًا ضرب من ضروب الحرية، يصفه هيغل بـ «حرية الفراغ»، «إمكان مطلق لأن أتجرد من كل تحديد أنا فيه، أو وضعت نفسي

---

[63] https://en.wikiquote.org/wiki/Abraham_Lincoln

إبراهام لينكولن: عندما يحكم الرجل الأبيض نفسه، هذا يسمى حكم الذات «Self-Government»، ولكن عندما يحكم نفسه ويحكم رجل آخر، هذا أكثر من حكم الذات، هذا استبداد. Accessed 310/10/2016

[64] الدكتور محمود الشيخ (2008). فلسفة الحداثة في فكر هيغل. الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

فيه»، هي بلا عالم؛ لأنها بلا جماعة حرة، حقيقتها تنحصر في كونها «فرارًا من كل تضييق»، وهي لا تطيق سوى الفراغ والعدم، إنها «الحرية السلبية»، ليست «حرية العقل».

السؤال المشكل بشأن مفهوم هيغل عن تحقق العقلانية الجماعية في الدولة المعاصرة: نجد في تنبأه بتحقق الكلية الجماعية، في الدولة الرأسمالية المعاصرة، ضربًا من ضروب المثالية غير الواقعية، نستعين بذلك، بمهدي عامل عندما قال: «أن الرأسمالية في مجتمعاتنا الكولونيالية قد بدأت تتكون تاريخيا في طور أزمة النظام الرأسمالي العالمي، فكان طور تكونها هو طور أزمتها» (ص 17) [65]. ومن ثم، فإن تنبأه بأن الفِكَر الفلسفية التحررية، ستتطور بمعزل عن الأوضاع الاجتماعية، وسوف تتماهى مع دولتها، غير صحيح.

أما تصورات ماركس، تحديدًا تلك التي تحدث عنها لينين وغرامشى ونيكوس بولانز، فهي مقاربات عميقة وجدية في مفهمة نمط الدولة، وعلاقات السيطرة والهيمنة. نضيف -أيضًا- ما أشارت إليه روزا لوكسمبورغ بشأن التراكم البدائي المتواصل، والتراكم الاستلابي الذي أشار إليه هارفي [66]، في المستعمرات الكولونيالية، إذْ يطرح تصورات عميقة عن «الإمبريالية الجديدة»، ودور الشبكات المالية والتجارية بين «إسرائيل» والغرب، وفي داخل المنظومة الكولونيالية العربية، فهذه الشبكات تسعى إلى تعميق البنية الكولونيالية، بعضها سِرّي لا تعرف عنه الشعوب؛ إذ لا يخضع إلى منظومات العمل الرأسمالية، بل إلى منظومات تعمل «بالإكراه والسلب»، وربما خارج القانون. ولكنها أيضًا، تدير عمليات من أجل تعميق أزمة الدول العربية، تحديدًا المنظومات التي لم ترضخ لها.

---

(65) عامل مهدى (2013،1972). مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. الفارابي 586 ص.

(66) Colonizing space are needed، …spatiotemporal fixes- that is» temporal deferral and geographical expansion». New Imperialism merges after 1970،.. overaccumulation produces capital surpluses..need profitable way to absorb this surplus…..seek for investments to create new market، new production، etc…

وبشأن تحديات الدولة الحديثة وتأثير الشبكات العالمية في الدول، فإن هذه الشبكات هي خليط سياسي-مالي-أمني. في عام 2001. قال أنتوني غيدنز:[67] (وهو ليس ماركسيًا) «[...] إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا في القرن الحادي والعشرين، ليس كما كان في القرن العشرين، دولة وطنية في مواجهة دولة وطنية، من المرجح أن تكون المشكلة، مشكلة الدولة الضعيفة، [...] في مواجهة ذلك الغزو من الشبكات العالمية على الدولة الوطنية، أو على مناطق تكون فيها الدولة ضعيفة».

السؤال المشكل بشأن جوهر الإنسان في أن يكون فاعلًا في عملية إنتاجه المادية والذهنية: ما مسار التغيير؟ كيف ستُبنى المنظومة المجتمعية العربية في تعقيداتها الاقتصادية والثقافية، ويُنتقل إلى المجتمع التحرري الـ "لا طبقي"، في ظل واقع عالمي يخضع لسيطرة قوى تتحكم في العالم؟ وماذا بشأن المراحل؟ ما الأولويات والآليات؟

2. خلاصة وعودة إلى التاريخ السياسي العربي: غائية الاستبداد وغائية التحرر

ليس من السهولة الإجماع على معنى الاستبداد. فهو مفهوم ملتبس، ومن الممكن أن يوظفه مُسْتَبِد أو غير مُسْتَبِد لمصلحة. حاولنا -لذلك- استعادة مضمونه التاريخي المعاصر.

لجأنا بذلك إلى التاريخ ذي الصلة؛ أولًا من وحي أفكار كبار التنوير، كانط، هيغل، ماركس، ثم حاولنا فحص هذه المفهومات النظرية في واقع التاريخ السياسي العربي، كي تستقل هذه المفهومات، أو يصبح لها كيان تاريخي عربي ضمن السياق العربي، أو كي تكتسب بُنْية معرفية واقعية عينية عن الاستبداد العربي.

(67) http://www.lse.ac.uk/aboutLSE/meetTheDirector/GiddensLectures/pdfLectures/14-Nov-01.pdf

Accessed 31/10/2016 . عالم اجتماع بريطاني. ما يقوله يدعم تصورات هارفي عن دور هذه الشبكات في إدارة عملية التراكم المالي والاستلاب العالمي.

يقول أرسطو إن أي بديل عن المدينة الإغريقية، لا يمكن حكمه الا بالاستبداد. يقصد أن غياب المدينة سوف يؤدى إلى غياب علاقات الثقة غيابًا كبيرًا، وهذا أساس الاستبداد بالنسبة إليه.

إطار العمل الغائي عند أرسطو قدم إجابات غائية عن المجتمع الإنساني. «المدينة توجد من «الحياة المصلحة»، وهي الاكتمال التام والمكتفي ذاتيًا للتطور الأخلاقي الإنساني [...] إن الحياة الأخلاقية المكتفية ذاتيًا للمدينة هي الغاية المتضمنة في أشكال التنظيم كلها غير المكتملة.» [68].

ليست المدينة اليونانية بذاتها التي نريد أن نشير إليها، بل اكتمال منظومة العدالة في نظر أرسطو هي التي تحققت بوجود المدينة اليونانية. فيها يتم التواصل الاجتماعي، وتقسيم العمل. ما يحدث في المدينة، هو عبارة عن تقرير المصير الذي اتفق عليه أعضاء المدينة، إنه الأمر الطبيعي للإنسان. ويعد أرسطو أن الإنسان الذي بلا مدينة، إما أنه وحش (Beast)، أو إله. من خلال المشاركة في الحياة السياسية، نستطيع أن نحقق أمانينا، وهذا ما يجعلنا أناسًا، أننا نُلَبّى سيرورة غائِيّتنا.

نعتقد، أن أفكار كانط وهيغل وماركس، عبارة عن تمثلات لغائيات إنسانية حداثية، تنطلق من الإيمان القوي والمبدئي بالعلم الحديث (العقلانية)، في سبيل تَحقق شروط الإنسان الحر. إلى جانب ما ذكرناه بخصوص التاريخ السياسي العربي، منذ مطلع القرن العشرين إلى الآن، يؤكد بأن الدول الكبرى تحمل غائية، تعكس رغبتها في التوسع الكولونيالي، وتفتيت المجتمع العربي، بل استلابه.

الحلم الأميركي (مشروع الحرية الأميركي المتحالف مع الإسرائيلي)، هو تعبير عن الغائية الأميركية، وبريطانيا العظمى هي غائية بريطانية، والتنين الصيني هي كذلك

---

[68] جون إهرنبرغ (2008). المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة. ترجمة على حاكم صالح وحسن ناظم، مراجعة فالح عبد الجبار. إعداد المنظمة العربية للترجمة. (509) صفحة.ISBN: 978-9953-0-1139-4 .

للصين، وروسيا الأوراسية، والمعجزة اليابانية، والدولة الإسلامية- داعش، والمشروع الصهيوني، والنازية، والفاشية، كلها تسعى إلى أن يتحقق بها عدالة ما لمشروعها.

فالغائية الصهيونية والبريطانية، اجتمعتا مثلًا، على قتل وتغييب ونفي غائية الوطن العربي. وعد بلفور وسايكس بيكو، هو سياق غائي لتحقيق أماني وطموحات بريطانيا العظمى ودولة الاحتلال الصهيوني الذي به نشأت المدينة الصهيونية. وكان شرط إتمامها هو ألا يكون للعرب غائيتهم.

يصح ما يقوله هيغل، لأننا بلا جماعة، فإن الحرية التي نستشرفها، هي حرية تخريب كل شيء، حرية العدم، حرية الفرار من التضييق. لا تريد الدول الكبرى منظومة دولية يحكمها قانون عالمي إنساني، بل قانون توسع كولونيالي، وإتمام مشروع التراكم البدائي في المستعمرات الكولونيالية. لهذا عندما يطالب العرب بقيام نظامهم السياسي المستقل التحرري الحديث، تتحرك ضدهم كل الدول الغربية، تمامًا مثل موقف النازية من دولة هيغل:

يقول هربرت ماركوز[69] في كتاب العقل والثورة بخصوص مفهوم هيغل تجاه عالمية الدولة [70] «الدولة هي العقل الإنساني، يحكمها قانون عالمي عقلاني، واضح في إجراءاته وعملياته، تعتنق حماية جوهر مصلحة الإنسان، دون أي تمييز أو تفرقة». ولكن هذه الدولة، لم تستطع الاشتراكية الوطنية النازية (هتلر)، تقبلها أو التسامح معها، لأنها تتعارض مع غائيتها، أو «عدالة مشروعها».

تم استبدال مشروع الدولة القومية العربية (أو المشروع القومي الجامع)، مشروع جمال عبد الناصر، حركة التحرر الوطني، الذي يقوم على أسس علمانية عالمية

---

[69] Marcuse، Herbert. 1941. Reason and Revolution. Hegel and the Rise of Social Theory. Routledge; 2 edition (September 5، 2013). 413 of 456 pages.

[70] The state as reason– that is، as a rational whole، governed by universally valid laws، calculable and lucid in its operation، professing to protect the essential interest of every individual without discrimination– this form of state is precisely what National Socialism cannot tolerate.

إنسانية، بخطاب الغائية الدينية، والغائية الليبرالية العربية [71]، داخل بنية كولونيالية [72]، التي تُسَهِّلْ وتساعد في عمليات التراكم البدائي [73]، وعلاقات تبادل مالي مع الكيان الصهيوني، المتحالفة مع الغرب والاستعمار. القاسم المشترك بينهم، أنها غائيات تجزيئية، تقوم إما على تقسيم المجتمع على أساس المذاهب، أو تحويل عناصره إلى أفراد في علاقات مالية أو أسواق.

لم يتغير شيء منذ 100 عام من الناحية الاستراتيجية، وما زال المطلوب من العرب، ألا يكون عندهم مشروع حداثة يرتبط بالتحرر (ألا نجيب عن كيف نكون-نوجد-متحررين؟).

المطلوب أن يقبلوا وقائع وتبعات وعد بلفور، وسايكس بيكو، وقرار التقسيم، وهزيمة حزيران/ يونيو 1967. المطلوب القبول بحتمية الغائية الصهيونية المقررة سلفًا، وفي سبيلها يجب على العرب الدخول في اتفاقات برعاية أميركية غربية، مع الكيان الصهيوني، على غرار كامب ديفيد، ووادي عربة، وأوسلو، وكاد أن يكون معهم اتفاق 17 أيار.

لا هذه الاتفاقات أو المشروعات، اختارتها شعوب المنطقة، ولم تستشر بها، بل فُرَضَتْ عليها. ولا التي قبلها. لهذا فهي تُعَبر عن انتزاع حق الشعوب في تقرير مصيرها في الحرية والعدالة. تسعى الدول الغربية ومعها «إسرائيل»، وكتلة عربية من دول نافذه، إلى تجسير سايكس بيكو ووعد بلفور والاحتلال، مع منظومتها الدولتية.

لذلك فهذه الاتفاقات، هي جزء من بنى عربية تحتضن الاستبداد، وتمارسه يوميًا، كل ثانية ودقيقة، فهي تسعى إلى فرضها على الشعوب بالوسائل كافة. ويشترط

---

(71) لا نعمم هنا بشأن أصحاب رؤوس الأموال. الا أننا نتحدث عن بنية تهيمن، ودورها التاريخي في ضمان عمليات التراكم البدائي، الغير إنسانية.

(72) كما قال مهدى عامل فهي نشأت تبعية، أي أن دورها غير رأسمالي منتج، بل مجرد جامع أموال. تشترك فى عمليات مالية من خلال شبكات لا تعمل وفق القواعد الوطنية أو الرأسمالية العقلانية.

(73) راجع مقولات ووزا لوكسمبورغ وديفيد هارفي، آنفًا.

وجودها غياب الفاعل الاجتماعي الحُر، غياب مجتمع عربي، يحمل مشروعه من خلال مسيرة تحررية كفاحية. المطلوب من العرب عدم السماح بتكون أي مشروع سياسي مجتمعي يتناقض في جوهره ومبادئه مع المشروع الصهيوني. لذلك فإننا نعتقد أن التحرر من الاستبداد يجب أن يرتبط بتناقض تاريخي مع المشروع الصهيوني من أساسه.

وغير ذلك ستبقى الأوطان، فلسطين، والجولان، خارج عقل التاريخ، وداخل عقل اللحظة الراهنة (العقل الجزئي أو التجزيئي). هناك من يريد وضع القضايا المصيرية العربية مثل الجولان، وفلسطين 1948، وغيرها، في فلك التكتيك والبراغماتية السياسية. فمن يريد أن يكتسب مصداقية في مواجهة الاستبداد، فإن المشروع الصهيوني والمنظومة المرتبط فيه، هي مادته وهي شرطها التاريخي.

أما بخصوص القوى التي أرادت أن تحتضن المشروع القومي، التحرري، وتمثلت عندها غائية الكل الجامع العربي، قد فَشِلَتْ في بناء إطار ديمقراطي، ينهض بالمجتمع، أو يستعيد المجتمع في سياق تحرري ديمقراطي. لذلك انتهت إلى غائية الحزب وقيادة في الدولة. نمط أو حالة استبدادية أعاقت بناء بديل ثوري، «ديمقراطية ثورية»، كان يمكنها أن تتجاوز مسألة التناقض غير الحقيقي، المصطنع، بين التحرر من الاستعمار والاستقلال الوطني واستعادة المجتمع، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، سواء في اختيار من يمثلها أم حقها في تحديد وتعريف استراتيجية التنمية والتحرر.

إن الدخول في تحالفات عسكرية مع قوى دولية لحل الصراعات الوطنية، هو واحد من مكونات منظومات، وعقل الاستبداد، سواء من الأنظمة الحاكمة أو المعارضات. لأن أصل الاستبداد يكمن في رهن مصير الشعوب إلى تصورات قوى دولية، تمنع استقلال المجتمع الوطني.

مما سبق، فإننا نرى أن منهجية مواجهة الاستبداد، تتطلب فهم مضمونه الغائي، أو غائيته تجاه حرية الفرد والجماعة، ماذا يريد أن ينتج؟ ومن هو الفاعل الاجتماعي الحقيقي؟ وما دوره؟ هل يريد إعادة إنتاج التاريخ السياسي الاستعماري القديم، أم تحرري حداثي يستعيد المجتمع من براثن الكولونيالية الاقتصادية، ومن الثقافة التجزيئية والانقسامية، ومن سلطة الأمن والحزب البيروقراطي القائد لكل شيء.

كل ذلك يتطلب في رأينا مشروعًا سياسيًّا عربيًّا-عربيًّا، ديمقراطيًّا-تحرريًّا، مثقفًا غير تبعي ومستقل، وأحزابًا مستقلة غير تبعية، تحافظ على استقلال القرار الوطني والتحرري. ما نشاهده اليوم هو ارتهان المثقف والمعارضات بعلاقات مالية ومحاور عربية-عربية، تستدعي الاستبداد من باب المعارضات.

موقف إسرائيل من الثورة السورية

حسام السعد [1]

لا يحتاج الحديث عن موقف إسرائيل من الثورة السورية إلى كثير من البراهين؛ لنقول إنه يتعارض مع وجودها وكيانها في حال استطاعت الثورة تحقيق مطالبها، والانتقال بسورية نحو مجتمع ديمقراطي.

ولابد بداية من التنبيه إلى أن إسرائيل في خضم الثورات العربية -وقبلها بالطبع- بدت لاعبًا سياسيًّا حاضرًا حضورًا مباشرًا، أو غير مباشر، في تفاصيل الحياة العربية اليومية. ومع ربيع الثورات العربية تباين موقف إسرائيل السياسي بين الحياد والصمت، وانتظار ما ستؤول إليه معادلة الصراع القائم.

برزت الرؤية السياسية لإسرائيل جليًا في موقفها من الثورة السورية والمصائر المختلفة التي تمايزت بها عن الثورات العربية. فلطالما كان نظام الأسد الأب، ومن بعده الابن صمام الأمان لجبهة سورية المغلقة بقرار واتفاق ضمني بين حكومات إسرائيل ونظام الأسد.

استمدت إسرائيل، بوصفها كيانًا ودولة (في مرحلة لاحقة من نشوئها) استمراريتها من محيطها العربي، والصراع السياسي على السلطة فيه الذي استقر نظمَ حكم ديكتاتورية، استُخدمت «إسرائيل» فيها ورقة و«فزاعة» أمام أي محاولة تغيير سياسي، بذريعة شعارات تراوحت بين «الصراع مع العدو» و«المراحل الحرجة»، و«استهداف عروبة النظام» وغيرها.

---

[1] دكتوراه في علم الاجتماع، مدرس في جامعة دمشق، مدير وحدة البحوث في مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

في المستويين: العسكري والسياسي

لم تشهد سورية منذ هزيمة حزيران/ يونيو 1967 أي مناوشة على جبهة الجولان المحتل، وبقيت هذه الجبهة حتى اليوم هادئة، ولا تشكل لإسرائيل شاغلًا.

أما في المستوى السياسي؛ فقد توقفت مفاوضات السلام في تسعينيات القرن العشرين على بعض الأمور المتعلقة بنسبة استفادة النظام من المردود الاقتصادي للمشروعات التجارية والسياحية المزعم تنفيذها، بعد أن كان هناك اتفاق شبه ضمني على بقاء الجولان تحت حكم إسرائيل، بحسب ما سُرّب وقتئذ من تصريحات رسمية إسرائيلية.

لكن إسرائيل -على مستوى سياسة النظام داخليّا- جرى التعامل معها كحصان طروادة، وورقة رابحة بيده أمام أي حراك سياسي معارض، أو حتى أمام أي تذمر يومي ترافقًا مع الانحدار المستمر للمستوى الحياتي اليومي للمواطن السوري. هذا في الوقت الذي حافظ فيه النظام على توازن استراتيجي يضمن بقاءه طرفًا معاديًا لإسرائيل في خطابه الرسمي «داخليا وخارجيا»، محققًا مكاسب معنوية في العلاقة الرسمية معها «عداء من دون صراع»، وخطابًا داخليًّا نجح -حقيقة الأمر- في إقناع المزاج الشعبي المعادي لإسرائيل بأن سياساته تسعى إلى عدم التقاطع مع مصالح العدو على الدوام.

في مستوى الوعي الشعبي

كشفت الثورة السورية المعادلة التي كانت غائبة عن السوريين طوال سنوات حكم الأسد، وهي أن إسرائيل والنظام عملا سوية بطرق شتى لإبقاء الواقع الراهن لسورية كما هو عليه، من دون تغيير، وأن درجات القمع التي تعرضوا لها خلال سنوات الثورة هي معادلة تمامًا، بل تزيد في بعض الأحيان عن معاملة الإسرائيليين للفلسطينيين، وهو ما كرس وجود النظام طرفًا خارجيًا محتلًا، وخاطفًا لسورية، وليس نظامًا استبداديًّا فحسب.

من الوجهة الإسرائيلية كان الموضوع يأخذ بعده في ضمان الاستقرار وعدم الإحساس بالخطر الكبير من الجار السوري -النظام طبعًا- يعرّف بنفسه بأنه مقاوم يضع نصب عينيه الهدف النهائي تحرير فلسطين واستعادة الجولان، وغيرها من «بروباغاندا» الشعارات الخلّبية.

كان واقع النظام السوري هو الصيغة السياسية والعسكرية الملائمة الضامنة لإسرائيل من أي تيار مقاومة حقيقية من ضمن برامجها إعادة الحقوق العربية التي اغتصبتها -على التوالي- خلال ما يقارب سبعين عامًا من وجودها.

معادلة لم تحلم إسرائيل بأكثر منها لتتحقق: نظام قمعي ديكتاتوري، تغيب فيه قيمة المواطن، وتقمع فيه أي صوت معارض، ويغرق المواطن في تفاصيل تأمين يومياته ترافقًا مع فشل الخطط التنموية أو إفشالها، وتغيرات الخطاب السياسي والاجتماعي في كل مرحلة بحسب مصالح النظام وخوفه من أي حراك قد يطيح به، وهو في سبيل ذلك يلجأ إلى التلويح بإسرائيل وخطرها ورقة أمام الشعب، والعكس أيضًا؛ يغمز إلى حليفته الضمنية إسرائيل بأنه النظام الحامي لها. نذكر هنا تحذير «رامي مخلوف» في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» بتاريخ 2011/5/11، بأنه «إذا لم يكن هناك استقرار هنا في سورية فمن المستحيل أن يكون هناك استقرار في إسرائيل. ولا توجد طريقة ولا يوجد أحد ليضمن ما الذي سيحصل بعد، إذا لا سمح الله حصل أي شيء لهذا النظام».

من الطبيعي في ظل هذه الأجواء ألا يكون من مصلحة إسرائيل تغيير البنية السياسية للنظام السوري الحالي، وهي ترى أن شعارات الحرية والكرامة والديمقراطية هي أولى مطالب الثورة الشعبية في سورية.

وإن كانت مصالح إسرائيل هي المحرك الرئيس لعلاقاتها مع الصديق والعدو «وتغير ترتيبهما وموقعهما في كل مرة»، فإن النظام السوري تأرجح هو الآخر بتصدير خطاب الطمأنة إلى إسرائيل، وعلى الرغم من خطابه الإعلامي بداية الثورة بأن لإسرائيل يد في ما يجري في سورية، وأن الحراك الشعبي هو خطة إسرائيلية إمبريالية تستهدف نظام المقاومة والصمود، فإن السكوت عن ضرب مواقع عسكرية سورية داخلية، وتصريحات من هنا وهناك بأن البديل عن النظام سيضع إسرائيل في الخطر ، يدل

على محاولة إعادة التنسيق القديم في ثمانينيات القرن الماضي بين النظامين في مرحلة قيام إسرائيل بإنهاء المقاومة الفلسطينية من لبنان، في الوقت الذي كان فيه النظام يقوم بمجازره الشهيرة في حماة.

موقف إسرائيل من الثورة السورية:

اعترى الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية الكثير من اللغط والإرباك، وهو ما جعلها تنأى بداية الحراك الثوري عن إصدار أي تصريح واضح، وغلبت لغة الصمت على موقفها الرسمي، إلا في بعض الحالات التي استشعرت فيه الخطر عليها من جبهة الجولان. لم تشعر إسرائيل بالارتياح تجاه ثورة تستهدف إسقاط نظام الأسد، فهذا يعني بداية نهاية عصر الهدوء على حدود الجولان في عهد الأسدين، وهو ما عبر عنه مسؤولون إسرائيليون من خطورة الاحتمالات المتوقعة في سورية على إسرائيل.

في بداية الحراك الثوري في سورية التزم الخطاب الإسرائيلي الرسمي الصمت، في ظل اشتغال المحللين لديها بالنتائج التي يمكن أن تفضي إليها وأثرها بالضرورة على إسرائيل، وكان تلك مرحلة بدأ فيها الجيش الحر يقترب من حدود الجولان وتنسحب قوات النظام من عدد من المواقع الحدودية. وهو ما دعا إسرائيل للتحذير من وجود المجموعات «الجهادية» في مناطق قريبة من الجولان. نذكر هنا تصريحا لنتنياهو بتاريخ 2012/11/14؛ اعتبر فيه أن إسرائيل تواجه «تحديًا» جديدًا في سورية لوجود «قوى تابعة للجهاد العالمي» معادية لإسرائيل. ومع تمكن الجيش الحر من السيطرة على عدة نقاط في القنيطرة، زادت مخاوف إسرائيل من عدم ضبط الحدود، ولا سيما أنه ترافق مع انسحاب أعداد كبيرة من قوات النظام باتجاه القطع العسكرية في دمشق.

بدت إسرائيل هنا لاعبًا وركيزة أساسًا في الموقف الغربي تجاه الثورة، فالتخوف من انعدام الاستقرار على جبهة الجولان جعلها تتحرك دوليًّا لتعارض عملية تسليح المعارضة السورية.

مع تعدد الأطراف على الأرض السورية، باتت إسرائيل تخشى من وجود أسلحة متطورة بيد الجماعات المتقاتلة، وتزايدت مخاوفها من سقوط النظام، ووقوع أسلحته بيد المعارضة الراديكالية في حال تسلمت مقاليد السيطرة، أو ووقوعها بيد "حزب الله" في سيناريو آخر، بحسب حسابات إسرائيلية بحتة.

ومع استمرار الثورة السورية، وتزايد حدة الحرب، تجد إسرائيل نفسها اليوم أمام مرحلة جديدة، تتشكل بقرارات دولية، يكون لها النصيب الأوفر من ضمان حمايتها وأمنها الذي حافظ عليه الأسدين طوال مدة حكمهما.

لكن ما السيناريو الذي تحبذه إسرائيل لسورية؟

يرى (لاري هانوير) في دراسته الشهيرة عن مصالح إسرائيل في سورية، بأن استمرار الاستعصاء في الحال السورية يمكن أن يخدم مصالح إسرائيل قريبة الأمد أكثر من ظهور منتصر واضح يمكن أن يسعى وقتها إلى صراع مع إسرائيل لبناء مشروعيّته. فما رَدَعَ إسرائيل عن الانحياز إلى أي طرف في الحرب الأهلية في سورية، هو عدم استساغتها أي حصيلة محتملة، سواء أكانت انتصارًا حاسمًا لنظام الأسد بسند من الإيرانيين، أم تفتت سورية إلى إقطاعات متفرّقة يديرها المتطرّفون من الأطراف كلها؛ السنيّون والميليشيات المدعومة من الإيرانيين والعلويّون والفاعلون الآخرون.

وفي المدى البعيد، تود إسرائيل أن ترى سورية تحت قيادة حكومة مركزية معتدلة، تفرض سيطرتها على ترابها، وتقاوم التدخل الإيراني، لكنها أضعف من أن تهدّد إسرائيل عسكريًا.

اليوم الأول

الجلسة الثانية

واقع الجولان المحتل وأهله

الجولان في تحولات الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية

عبد الله تركماني[1]

كثير من مراكز التفكير والأبحاث الإسرائيلية يعوِّل على اعتبار الفوضى القائمة في سورية فرصة يجب على إسرائيل أن تجبي نتائجها في الجولان، وعلى صعيد المنظومة الأمنية كاملها، انطلاقًا من خيارها المعروف «الأمن قبل السلام». فعلى مدى خمسة أعوام ونيّف من الثورة السورية، ومنذ تحولت سورية إلى ساحة للحرب بالوكالة بين أطراف إقليمية ودولية، ظلت إسرائيل على مسافة ما من هذا الصراع، وإن استغلته لتحقيق بعض الأهداف المحددة. وقد تمثلت هذه الأهداف في الضغط من أجل تجريد سورية من أسلحتها الكيماوية، وتوجيه ضربات جوية إلى طرق إمداد "حزب الله" بالسلاح، ومحاولة إحياء «وديعة فورد» ذات العلاقة بتبعية الجولان لإسرائيل. إذ سيتوقف مصير الجولان - إلى حد كبير - على التسوية النهائية للمسألة السورية، وشكل الدولة بعدها.

القلق الإسرائيلي من الثورة السورية

ارتاحت إسرائيل عندما أيقنت أنّ البديل من سلطة آل الأسد ليس ديمقراطيًا قادرًا على تجميع قوى المجتمع، وإعادة إنتاج الدولة الوطنية السورية الحديثة، طبقًا للأهداف التي أعلنها الشعب السوري في آذار/ مارس 2011؛ وإنما سلفية دينية وقبلية

[1] سوري تونسي من مواليد 1948/02/18، حاز على دكتوراه في التاريخ المعاصر، نشر سبعة كتب منها: مقاربات حول قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية، الفضاء العربي وتفاعلاته في التاريخ المعاصر، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، العرب وحوار الثقافات في عالم متغيّر. وشارك في نشر أكثر من عشرين كتابًا جماعيًا، وله عدد من المقالات والمقاربات في الصحف والمجلات وشارك في مؤتمرات وندوات فكرية وسياسية عدة.

اجتماعية. ولذلك بعد أن تخلصت من الكيماوي السوري، ركزت على الجانب السياسي من دورها في سورية، انطلاقًا من تصميمها على إنهاء الثورة، إن بقيت متمسكة بالحرية وإقامة نظام ديمقراطي بعد إطاحة الأسد، ورفضها أي نظام إسلامي، لا ينضوي في الصراع السني/الشيعي، ويكون «جهاده» موجهًا ضد إيران، وإصرارها على الضمانات الأمنية نفسها التي منحتها لها سلطة آل الأسد منذ سنة 1974، ومكّنت رئيس وزرائها الأسبق، «إسحق رابين» من أن يقول لمستوطني الجولان: «أنتم هنا أكثر أمنًا من سكان تل أبيب».

فكلما تعمقت الطائفية في سورية، وتعززت الكراهية بين مكوّنات المجتمع، وتحولت إلى شروخ يصعب رأب صدوعها، تستطيع إسرائيل استغلالها لطي موضوع احتلال الجولان بصورة نهائية، والتخلص من «الإطار المفهوماتي» الذي تم التوصل إليه في أيار 1995، والعودة إلى فكرة «الأمن قبل السلام»، بما ينطوي عليه ذلك من أنّ بقاء المستوطنات الإسرائيلية، وتوسيعها في الجولان بما يضمن أمن إسرائيل.

وقد ورد في برنامج نتنياهو الانتخابي «هضبة الجولان منطقة حيوية لوجود إسرائيل، والجولان قطاع استيطاني مهم في الدولة، حيوي لأمنها وللحفاظ على مصادر المياه، وستصر الحكومة على السيادة الإسرائيلية في الجولان، وستعزز المشروع الاستيطاني». وصولًا إلى انتزاع اعتراف سوري من النظام الحالي، أو الذي سيليه، بوصفه أرضًا إسرائيلية، وجزءًا عضويًا من دولة إسرائيل، لا يقبل الانفصال عنها.

الأسد مصلحة قومية عليا لإسرائيل

تتفق مراكز البحوث والتفكير الإسرائيلية على أنّ نظام بشار الأسد في سورية، أو ما تبقى منه ومنها، من قبيل «سورية المفيدة»، بحسب ما قد تؤول إليه الأمور في اليوم التالي من توقف الصراع في سورية وعليها، أو استمراره، هو الأكثر إفادة للأمن الإسرائيلي. فقد أكد باحثون إسرائيليون على ضرورة بقاء نظام الأسد في سورية في هذه المرحلة، إذْ بات يُمثِّل -بحسب تعبيرهم- «مصلحة قومية عليا لإسرائيل». كما أكدوا أن «الأسد أفضل الخيارات الممكنة لنا، على الرغم من أنه سيسقط في نهاية

الأمر». علاوة على أن «المصلحة الإسرائيلية الحالية تكمن في أن يستمر القتال في سورية، والوجود الروسي هناك سيضمن هذا الأمر».

تفكك سورية ومستقبل الجولان

دعا مركز «أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي التابع لجامعة تل أبيب -في تقرير أصدره في كانون الأول/ ديسمبر 2015- القادة الإسرائيليين إلى ترك الموقف الرسمي المعلن بعدم التدخل في الملف السوري، لمصلحة آخر أكثر نشاطًا وفاعليةً. ويوصي التقرير الذي حرّره وأشرف عليه الجنرال احتياط «أدوي ديكل» أن تتجه الحكومة الإسرائيلية نحو إقامة علاقات واتصالات، ووضع خطط عمل مع «لاعبين إيجابيين» داخل سورية، وآخرين إقليميين ودوليين لهم مصالح مشابهة لتلك التي تخص إسرائيل. وبحسب التقرير، فإنّ هؤلاء اللاعبين يؤثرون في الواقع المتبلور والمستقبل عند رسم ملامح سورية في المرحلة المقبلة.

وليس سرًا أنّ إسرائيل سعت خلال السنوات الأخيرة الى مدّ جسور مع قوى المعارضة، التي تمركزت بالقرب من السياج الحدودي في الجولان، ومع المجموعات المحلية المسلحة الأخرى التي تقاتل نظام آل الأسد، كما أقامت مستشفى ميدانيًا لاستقبال المصابين في المعارك، وقدمت خدمات طبية للسكان.

وهكذا تعاين إسرائيل تصارع القوى في سورية، وتعد لاعبًا خفيًا في المسألة السورية، تقيم علاقات مع بعض قوى المعارضة، لكنها تسمح لسلاح الطيران السوري أن يطير فوق المنطقة الشرقية في الجولان -على الرغم من أنّ هذا يتناقض مع اتفاقية فك الارتباط بين البلدين لعام 1974- وتفتح الحدود أمام بضع مئات من الجرحى السوريين التابعين للمعارضة، ولكنها تحذرهم من دخول بلدة الحضر وضواحيها، بدعوى أنها منطقة درزية محمية، وتقصف مواقع للجيش السوري وترفض مساعدة الجيش السوري الحر.

وعلى الرغم من أنّ سورية قبل سقوطها في مستنقع الحرب الأهلية، كانت فاقدة أي قدرة عسكرية على شن حرب ضد إسرائيل، بهدف استعادة هضبة الجولان

المحتلة؛ إلا أنّ إسرائيل كانت تدرك أنّ ذلك لن يترتب عليه تغيير في وضعها بوصفها أراضٍ محتلة وفقًا للقانون الدولي. وبما أنّ سورية كانت قد أبدت منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 استعدادها للدخول في مفاوضات مع إسرائيل، بهدف تسوية الصراع معها، فإنّ احتفاظها بالجولان إلى الأبد سيظل محل شك كبير، إلا إذا تفككت الدولة السورية، وبات من الصعب أو المستحيل تحديد الجهة التي يمكن أن تطالب بهذه المنطقة مستقبلًا.

من هذا المدخل رأت إسرائيل أنّ دفع سورية نحو الانقسام والتفتت، وإن كان سيزيد من المخاطر الأمنية على حدودها الشمالية، إلا أنه سيضمن التشكيك في المشروعية القانونية لمطالبة أي من الدويلات التي ستنشأ - في حال تفكك سورية - بالجولان، ومن ثم لا يصبح ضمها أمرًا واقعًا فحسب؛ بحكم الاحتلال الإسرائيلي لها منذ عام 1967، بل أمرًا بالإمكان إعطاؤه شكلًا شرعيًا وفقًا للقانون الدولي في مرحلة لاحقة. وقد يكون السيناريو الذي تأمله إسرائيل هو نشوء دويلات على أنقاض سورية الموحدة، ومن ثم يصبح من السهل المحاججة بحق إسرائيل قانونيًا في ضم الجولان إليها بصورة نهائية.

ولأنّ سورية لن تعود كما كانت، ولأنّ مفعول التسويات التي رسمت الحدود والدول في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى قد أوشك على النهاية، ولأنّ المنطقة ستدخل في حالة من عدم الاستقرار لسنوات طويلة؛ يدعو صانعو القرار الإسرائيلي إلى أن تصوغ إسرائيل - من جديد - مصالحها الجيو-استراتيجية، من خلال النظر بعيدًا إلى الغد، وليس إلى الأمس، إذْ إنّ هذه الفرصة الفريدة لتغيير المكانة الدولية لهضبة الجولان، نشأت بفضل تضافر عمليات تاريخية ونضوجها في النقطة الزمنية الحالية. إذْ إنه لا أفق آخر في الجولان باستثناء الأفق الإسرائيلي، ولن يتاح الاستقرار الإقليمي من خلال البدائل الإسلامية، ولا من خلال موطئ قدم لإيران و"حزب الله" في بحيرة طبريا.

إنّ الضمانات الاستراتيجية المطلوبة إسرائيليًا هي «وديعة أميركية» شاملة بشأن الجولان، بما في ذلك ضمانات رئاسية وتشريعات في الكونغرس الأميركي، تضمن السيادة الإسرائيلية هناك. بالاستناد إلى تعهد رئاسي مكتوب من الرئيس الأميركي

«جيرالد فورد» في العام 1975 لرئيس الحكومة الإسرائيلية «إسحق رابين» تضمن اعترافًا أميركيًا في شأن حاجة إسرائيل الماسة لهضبة الجولان حتى في وقت السلم. إنّ الإنجاز المطلوب والممكن لإسرائيل هو تحديث الموقف الدولي، وإعادة المصادقة على الموقف الأميركي بشأن الجولان.

إنّ المراهنات الإسرائيلية هي على مزيد من التفاعلات السلبية - أمنيًا وسياسيًا - وعدم التوصل إلى أي حل في القريب العاجل. وفي هذا السياق يبقى للجنوب السوري وضع خاص، نظرًا إلى متاخمته للحدود الإسرائيلية، التي تمثل بيضة القبان في الأمر برمته. فمن ناحية تستحيل إعادة سيطرة النظام على كامل درعا والقنيطرة، ومن ثم عودة النظام إلى ممارسة وظيفته الرئيسية بحراسة حدود إسرائيل، ومن ناحية أخرى لن تسمح بسيطرة طرف لا تستطيع التأكد من نواياه تجاه إسرائيل على تلك المنطقة الحيوية.

ويرى قادة إسرائيل أنّ استمرار الصراع السوري قد قوّض مطالب سورية بالجولان، وعزز قبضة إسرائيل، ومن هنا يسرّعون الخطى إلى توسيع نطاق الوجود الإسرائيلي في الجولان، من خلال بناء مساكن إضافية، وتشجيع السياحة، والاستثمار في البنية التحتية والصناعة.

خروج سورية من معادلة التهديد الاستراتيجي لإسرائيل

لم تترك الدراسات السياسية والاستراتيجية المختلفة التي صدرت في إسرائيل في الأعوام الخمسة الأخيرة، ولا تصريحات قادة إسرائيل، لاسيما في أجهزة الأمن والجيش المختلفة؛ مجالًا للشك في تقديراتها بأنّ خطر الجيش السوري على إسرائيل قد زال مع امتداد أمد الثورة السورية، والثورة المضادة عليها.

لكنّ الدراسات والمتابعات الإسرائيلية لم تتوقف عند تقدير تداعيات الحرب والأزمة السورية في الجانب العسكري، بل امتدت لتشمل محاولة استشراف حالة سورية بعد انتهاء الصراع الدامي فيها والخراب الذي خلّفته الحرب المجنونة التي يشنها النظام السوري على شعبه، مستعينًا بطيرانه وبالطيران الروسي في دك المدن

السورية، ومعاقل المعارضة، وآخرها الحرب المجنونة على حلب وهدم المدينة عبر القصف الجوي.

وهكذا تقف إسرائيل اليوم موقف المراقب ظاهريًا للمسألة السورية، ولكنها ترى أنّ طريقة تعامل النظام مع الأزمة أنتجت حقائق عدة تصب في مصلحة إسرائيل، وأهمها:

1. تراجع شديد في حصانة الأمن الوطني السوري، من الناحية العملية، بفعل انهيار الوحدة الوطنية السياسية وتشظي بنية المجتمع والدولة.

2. تفكك الجيش السوري، بسبب صدامه مع شعبه، ما ترك تبعات كبيرة في الروح المعنوية والانضباط والبنية التنظيمية ومنظومة الولاء ومنظومة الإدارة والسيطرة.

3. تراجع القدرات التعبوية للجيش والمجتمع ضد أي خطر خارجي.

ونرى أنّ إسرائيل ستحاول تحقيق اختراقات في المستقبل، وترتيب أوراقها لمرحلة ما بعد الأسد، لتكريس عملية سياسية قائمة على مبدأ المحاصصة الطائفية، بحيث تجعل نظام الحكم القادم نظامًا غير قادر على الفعل.

خاتمة

إلى أي مدى يمكن أن يتحقق فرض السيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان، بعد تسعة وأربعين عامًا من احتلالها، وهي هضبة سورية، قبل أن تكون من أملاك آل الأسد، وستبقى بعدهم ملكًا للشعب السوري؟

عن هوية أبناء الجولان السوري المحتل وعمقها الفلسطيني

ياسر خنجر[1]

ثلاثة مشروعات رئيسة تتنازع على الجولان وتنسجم في معاداتها لمفهومات الحرية كلها، ولكل هوية تضع الإنسان وهمومه في أعلى سلم أولوياتها.

هذه المشروعات الثلاثة هي: دولة الاحتلال من جهة، نظام الأسد من جهة ثانية، وما بينها يتمدد مشروع طائفي ويتعمّق.

نظام الأسد:

إن جرح الجولان النازف منذ عام 1967 بدأ - للمفارقة - بإصدار وزير الدفاع السوري آنذاك «حافظ الأسد» البلاغ رقم66، معلنًا سقوط القنيطرة قبل أن يصل إليها أي جندي إسرائيلي. تلا ذلك التبجح الإعلامي الصادر عن إذاعة دمشق، بالتعليق الشهير على انتهاء المعارك: «الحمد لله، لقد استطاعت قواتنا الباسلة حماية مكاسب الثورة أمام الزحف الإسرائيلي، الحمد لله الذي أفسد خطة العدو وقضى على أهدافه الجهنمية، إن إسرائيل لن تحقق نصرًا يذكر، طالما أن حكام دمشق بخير». فلا عجب إذن في أن يستمر قتل السوريين اليومي في وقتنا هذا، حين يردد القتلة مقولة «الأسد أو نحرق البلد».

---

[1] شاعر وناشط سوري من مواليد عام 1977 في قرية مجدل شمس-الجولان السوري المحتل. سجين سياسي سابق (8 سنوات ونصف) في سجون الاحتلال الإسرائيلي. أصدر خلال مدة اعتقاله مجموعته الشعرية الأولى: «طائر الحرية» تبعتها مجموعتان من الشعر «سؤال على حافة القيامة»، و«السحابة بظهرها المحني»، المجموعة الشعرية الرابعة ستصدر قريبًا عن «منشورات المتوسط» في ميلانو وهي بعنوان «ا ينتصف الطريق». عضو مؤسس في مركز «فاتح المدرس للفنون والثقافة في الجولان السوري المحتل»، وعضو رابطة الكتاب السوريين. طالب دراسات عليا في لغات وحضارات الشرق الأوسط القديم.

لقد أهمل النظام السوري قضيّة الجولان بمثل ما أهمل كل قضايا السوريين، هذا النظام المشغول بتعميق طعناته في الجسد السوري لم يلتفت إلى الجولان وقضيته إلّا من خلال ما يخدم مصالحه الضيّقة وسطوة سلطانه، ومن نافل القول الحديث عن إمكان إعادة الجولان إلى سورية. فالدولة ممثلة بنظام الأسد أطلقت على حرب عام 1973 اسم حرب تشرين التحريرية، وأعلنت انتصارها في تلك الحرب، ومن ثم فإن الجولان السوري المحتل قد تحرر وفق مفهومات النظام إذْ رفع حافظ الأسد العلم السوري في سماء القنيطرة، وظن أنه حرر نفسه من أي مسؤولية تجاه الجولان، إلّا أن رفض سكان الجولان المحتل قرار الضم الذي أصدرته إسرائيل في 1981-12-14، وإعلانهم الإضراب الكبير في 1982-2-14 كان إحراجًا موجعًا للنظام السوري بقدر ما هو صفعة للمشروع الإسرائيلي بسلخ الجولان عن سوريته ودمجه في دولة الاحتلال.

لم يبادر نظام الأسد إلى أي مشروع حقيقي في الجولان، واقتصر دوره على ردات فعل متأخرة غالبًا، ولم تكن للجولان أي قيمة غير استثماره بيد النظام لتسويغ جرائمه المستمرة بحق الشعب السوري.

الاحتلال الإسرائيلي:

تأسست إسرائيل دولةً تجمع السياسي بالديني، وأطلقت على نفسها في تعريفها الذاتي أنها دولة الشعب اليهودي، وعلى الرغم من المجازر كلها التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني إلّا أن هذا التعريف هو الذي حمل كثيرين في الغرب على التعاطف معها انطلاقاً من تميّزها الأقلي في المنطقة، ومن جمالية تحقيق حلم ديني توراتي أيضًا، ولا يخلو من بعدين أساسين: حنين استرجاع البداية، ورغبة في التمهيد للنهاية. ولأن هذه الدولة الناشئة محوطة بجيران بدؤوا يميلون إلى تعريف قومي يجمعهم -ويفتقر في الوقت نفسه إلى أي مشروع عملي على الرغم من الرفض العلني والقاطع لممارسات الاحتلال- فقد عملت على الدفع بفكرة تكرار مشروعها الذي يجمع السياسي والديني. من هنا لعبت إسرائيل دورًا مهمًا في تعزيز فكرة الدولة المارونية في لبنان، وعملت على مشروع إنشاء دولة درزية أفشله ثلاثة دروز هم كمال

جنبلاط، وكمال أبو صالح (من سكان مجدل شمس في الجولان) وكمال أبو لطيف الذي اغتيل على يد أحد الموالين لنظام الأسد عام 1985[2].

أفادت دولة الاحتلال من تجربتها في فلسطين كثيرًا، فقد اكتشفت أن الفلسطينيين الذين بقوا في قراهم ومدنهم يشكلون عبئًا كبيرًا على روايتها الزاعمة أن فلسطين أرض بلا شعب، موعودة لشعب بلا أرض، فعمدت في أثناء احتلالها للجولان السوري وبعد احتلالها له عام 1967 إلى تهجير الغالبية العظمى من سكانه. وتقول الأرقام إن 138 ألف مواطن سوري كانوا يعيشون في 137 قرية و112 مزرعة في الجولان السوري، وخلال ستة أيام من عام 1967 بين الخامس من حزيران/ يونيو والعاشر منه هجّرت إسرائيل 131 ألف مواطن، وأفرغت 131 قرية من سكانها، إضافة إلى مدينتي القنيطرة وفيق، تبعَ هذا التهجير هدم هذه القرى والمدن، حيث لم يبق في الجولان السوري المحتل غير 7 آلاف مواطن سوريّ في حينه يصل عددهم اليوم إلى 22 ألف مواطن[3].

---

[2] Eduardo Wassim Aboultaif، »Remembering a forgotten Lebanese patriot«، Daily Star،24 july،2015.

http://www.dailystar.com.lb/Opinion/Commentary/2015/Jul-24/308028-remembering-a-forgotten-lebanese-patriot.ashx

[3] أيمن أبو جبل، «الجولان حقائق وأرقام»، الجولان، 15 آذار/مارس 2006

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=38&source=8&link=338

الطائفية المتمددة:

في أقصى شمال هضبة الجولان 5 قرى، كان يسكنها عام 1967 نحو 7 آلاف مواطن سوري من المذهب الدرزي، لم يهجروا بيوتهم لثلاثة أسباب:
1- إن مشايخهم قد أصدروا حرمًا دينيًا بحق كل من يترك بيته وينزح
2- إن قراهم وبيوتهم لم تتعرض للقصف كما تعرضت قرى وبلدات الجولان الأخرى، فإسرائيل كانت تخشى ردّة فعل بعض جنودها وضباطها من دروز فلسطين الذين سيقفون مع أبناء طائفتهم.

3- إن إسرائيل كانت قد بدأت فعلًا برسم خطة لإنشاء دولة درزية، وذلك منذ عام 1958، وهي تحتاج إلى كسب ود الدروز في هذه القرى، ليكونوا مفتاحًا في علاقتها مع الدولة المفترضة، وكانت إسرائيل تأمل أن تنجح فكرة الدويلات الطائفية، لتكون حاجزًا بينها وبين العمق العربي، ولتعطي مصداقية لمشروعها الاحتلالي الاستيطاني أيضًا من منطلق أن هذا الشرق متشظٍ في تقسيمات طائفية غير موحد في مشروعات سياسية جامعة [4].

قرية واحدة في الجولان سكانها من العلويين لها قصّة غريبة مع الاحتلال، فقد عدها الإسرائيليون جزءًا من لبنان، ولم يدخلوها، في حين رفض لبنان ممارسة أي دور في هذه القرية باعتبار أنها قرية سورية، وليست لبنانية. ويقول أحد سكان القرية في مقابلة باللغة العبرية مع مجلّة «طِبَع هدباريم» (طبيعة الأمور): «رفض اللبنانيون قبولنا خشية أن يعدوا كمن ضموا إليهم أرضًا سورية، لذلك منعونا من اجتياز الحدود. لمدة شهرين ونصف كانت الغجر دولة مستقلة بين لبنان وإسرائيل مكونة من 36 عائلة. نصف سكان القرية -350 نسمة تقريبًا- هاجروا في إثر الحرب إلى سورية. وعندما فرغت مستودعات الأغذية توجهنا إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي، وطلبنا

---

(4) أيمن أبو جبل، «الشيخ المرحوم كمال أسعد كنج أبو صالح»، الجولان، 10أيار/مايو 2006

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=138&source=3&link=1920

منه رفع مشكلتنا إلى الكنيست، وعاد بعد أسبوعين، ورفع العلم الإسرائيلي فوق القرية».

منذ تلك الأيام الستّة التي استغرقتها إسرائيل في احتلال الجولان، بدأ العمل المكثّف في أروقة مؤسسات دولة الاحتلال على طمس معالم الهوية السورية لأهالي الجولان، فبدأت بفرض مناهجها التعليمية على الطلاب، ونذكر هنا أن لدولة الاحتلال ثلاثة مناهج تعليمية؛ أولها المنهج التعليمي للطلاب اليهود، ثم المنهج التعليمي للطلاب العرب، وأخيرًا المنهج التعليمي للطلاب الدروز، فالدروز بحسب رؤية إسرائيل وتطلعاتها ليسوا عربًا، ويجب العمل على فصلهم عن محيطهم العربي تمهيدًا لتحويل مذهبهم الديني إلى هويّة شخصية تجعلهم مفصولين عن عمقهم العربي، وفي الوقت نفسه آمنين في حضن إسرائيل التي بدأت بإقحام فكرة أنها لا تكن العداء لهم، وأنها امتنعت عمدًا عن تهجيرهم.

بعد السطو على المنهج التعليمي عينت إسرائيل إلى مجالس دينية مذهبية، ومجالس محلية، كانت وظيفتها الرئيسية تنفيذ سياسة الاحتلال، وسيطرت على غالبية مصادر المياه، وربطت قرى الجولان بشبكات الكهرباء الإسرائيلية وتحول التعامل الاقتصادي بمقوماته كلها إلى العملة الإسرائيلية. وبكلمات أخرى عمل الإسرائيليون على قطع الروابط المحتملة كلها لإبقاء أبناء الجولان على هويتهم السورية.

تعدد أوجه الصراع على هوية الجولان والبدائل الممكنة

لم تنجح إسرائيل في الجولان تمامًا، وليست هي الوحيدة التي أفادت من تجربتها في فلسطين، فقد رفض سكان الجولان القبول بدولة الاحتلال بديلًا من سوريتهم.

وكانت لإسرائيل بعض النجاحات بإقناع فئات من المجتمع بأن مستقبلهم هنا في ظلال دولتها مع إخوتهم من دروز فلسطين، وهذا خلاصهم من ممارسات المتنفذين السوريين الذين كانوا يستبيحون قراهم مثل القرى السورية كلها، ويتصرفون من دون رادع قانوني أو أخلاقي، في حين تدعي إسرائيل احترام خصوصية الأفراد والممتلكات، ولعل هذا ما حاولت غرسه في مفهومات الناس هنا.

لم يكن هذا النجاح شاملًا، ولم ينطل على السكان كلهم، بعض الفئات ممن كانوا يعملون في مؤسسات الدولة السورية قبل الاحتلال موظفين أو ممن جمعتهم علاقات تجارية مع محيطهم السوري أو حتى أولئك الذين تفتّحت في أذهانهم مفهومات الوطنية والمواطنة، هؤلاء جميعًا كانوا يرفضون القبول بدولة غير سورية منذ أيام الاحتلال الأولى، فكان أول اعتقال سياسي لمواطن سوري من الجولان بعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على الاحتلال، إذْ اعتقلت في 4 أيلول/ سبتمبر 1967 «ماجد فؤاد أبو جبل» بتهمة جمع المعلومات عن الاحتلال وتقديمها إلى الدولة السورية[5].

تجربة الاعتقالات السياسية كانت الأساس في خلق روابط الصلة بين الجولان السوري المحتل وفلسطين، ففي السجون الإسرائيلية وجد المعتقلون السوريون أنفسهم في احتكاك مباشر مع إخوتهم من الفلسطينيين، وبدأت تجمعهم مناقشات وأحاديث يومية عن دور إسرائيل وغايتها، عن مشروعاتها وتطلعاتها الاستعمارية، وفي الوقت نفسه عن آفاق العمل المشترك بين فلسطين والجولان في مواجهة عدوٍ مشترك يضمر لهما هاوية واحدة.

عام 1973 اعتقلت إسرائيل أكبر مجموعة من سكان الجولان، ممن كانوا يعملون على جمع معلومات أمنية عسكرية عن دولة الاحتلال وتحصيناتها، وتقديمها إلى الدولة السورية، فبلغ عدد المعتقلين 80 ناشطًا [6]، 58 منهم كانوا يعملون في مجموعة واحدة مقسّمة إلى خلايا تنظيمية صغيرة، لهذه المجموعة ومحيطها الفضل الأكبر في التأسيس لظاهرتين ميّزتا تجربة الجولان السوري تحت الاحتلال:

الظاهرة الأولى هي رفض الجنسية الإسرائيلية والتمسك بالهوية السورية، وقد تجلّت بعد إصدار إسرائيل قرار الضم عام 1981، وما تبعه من أحداث رفض هذا القرار على

---

[5] أيمن أبو جبل، «سماء الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال منذ العام 1967»، الجولان، 20 نيسان/أبريل 2004

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=287&source=3&link=1908

[6] أبو جبل

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=287&source=3&link=1908

صعيد شامل من سكان الجولان، ورفض القبول بالجنسية الإسرائيلية وصولًا إلى الإضراب الكبير عام 1982[7].

أما **الظاهرة الثانية** فقد تمثلت بتأسيس علاقة سياسية وطنية مع فلسطين، والتمهيد لعلاقة ثقافية تشغلها قضايا الهوية المشتركة على الرغم من الفوارق السياسية والديمغرافية.

يدين سكان الجولان لإخوتهم الفلسطينيين بمساندتهم الكبيرة لهم خلال هذا الإضراب وبعده أيضًا، فقد أعلنت إسرائيل أن الجولان منطقة مغلقة، ولم تسمح لأحد بالدخول إليه، وبدأت بابتزاز المواطنين مشترطة قبولهم بالجنسية الإسرائيلية للسماح لهم بتلقي العلاج في مؤسساتها الطبية على سبيل المثال، وكان مستشفى «المقاصد الفلسطيني» أوّل من أقام مشفى ميدانيًّا، ووضع كل مقدراته الطبية في خدمة أبناء الجولان، وعلاجهم مجانًا، وأدى خدمات جليلة أسهمت بإنجاح الإضراب.

من جهتهم كان أبناء الجولان من أوائل الذين أدخلوا المساعدات إلى الضفّة الغربية عند اندلاع انتفاضة الحجارة عام 1987[8] في مشهد جدير بالتأمل والدراسة، إذْ كانت نساء الجولان يتحلّقن حول مواقد الحطب لإعداد كميات كبيرة من الخبز، وإرسالها إلى فلسطين، إضافة إلى إرسال شاحنات من المؤن والتفاح، كانت هذه الشاحنات تعبر شوارع الجولان وقراه، والنساء يصرخن عليها أن تتوقف قليلًا، ليضفن إلى حمولتها بعض المقتنيات أو ما استطعن إليه سبيلًا من مأكلٍ أو ملبس.

إن غياب أي دورٍ للدولة السورية ونظامها الحاكم في تعزيز هويّة سوريي الجولان، ودعمها ثقافيًا أو سياسيًا، حمل أبناء الجولان على شق طريقهم بأنفسهم إلى سوريتهم، لقد مثّل خط وقف إطلاق النار المحاذي قرية مجدل شمس من جهتها الشرقية نقطة

---

(7) حسان شمس، «في ذكرى ضم الجولان - دراسة موثقة»، الجولان، 18 كانون الأول/ ديسمبر 2007

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=69&source=9&link=1946

(8) سلمان فخر الدين، «الجولان المحتل، استعراض تاريخي وسياسي»، الجولان، 15 حزيران/يونيو 2006.

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=2&source=8&link=1986

التقاء أبناء الجولان السوري المحتل بأهليهم في سورية، إذْ كانوا يلتقون على جانبي هذا السياج طوال أيام السنة لتبادل أخبارهم الاجتماعية، وفي مناسبتين لتبادل الخطابات السياسية -الرابع عشر من شباط/ فبراير، والسابع عشر من نيسان/ أبريل- إذ كان النظام وكيلًا حصريًا لهذه المهرجانات الخطابية. واستطاع أبناء الجولان كسر هذه الوكالة مرّات قليلة من خلال استضافة الفنان السوري «سميح شقير» على الجانب الشرقي من خط وقف إطلاق النار، كان هذا أول تفاعل ثقافي مباشر بيننا وبين عمقنا الثقافي السوري، وكان تحديًا واضحًا لهيمنة النظام على علاقتنا بسوريتنا. عندما انتبه النظام إلى ما تشكله هذه العلاقة من تهديد لسطوته على المشهد العام، أجهض المحاولات التي تبعتها كلها، وكانت تهدف إلى تحويل خط وقف إطلاق النار إلى نقطة تلاقٍ ثقافي حقيقي، وأبقى على الأشكال المعهودة التي تمرّ عبر قنواته الأمنية والسياسية فحسب.

كانت ثمة محاولات ناجحة عدة لكسر احتكار النظام لعلاقة أبناء الجولان الثقافية والسياسية مع الحراك الثقافي السوري، أذكر -على سبيل المثال لا الحصر- أن الفنان السوري «سميح شقير» تحوّل إلى أيقونة وطنية، يحفظ أبناء الجولان أغنياته كلها عن ظهر قلب، ويرددونها في مناسباتهم، في احتفالاتهم وسهراتهم، وفي الوقت نفسه؛ كانت الأغنيات والأهازيج الفلسطينية تجد طريقها إلى أذهان سوريي الجولان، أغنيات الانتفاضة مثالًا. في الجولان السوري المحتل أنشأت مجموعة من الفنانين والمثقفين «مركز فاتح المدرس للفنون والثقافة»، كان هدف المركز أن يُعنى بشؤون الفن التشكيلي والموسيقا والثقافة عامةً، وقد عمل وفق رؤية شمولية لمعنى الثقافة الحرة والمنفتحة ودلالتها، وعلى ربط الحركة الفنية والثقافية في الجولان المحتل بالحركة الثقافية داخل الوطن الأم سورية، والوطن العربي، والعالم عامة. أخذ المركز على عاتقه استضافة فنّانين ومثقفين سوريين، من خلال إقامة معارض لأعمالهم في الجولان، وفي أحايين عدة استضافتهم للحديث والحوار معهم صوتًا وصورة، عبر تقنيات الإنترنت المتعددة (من نشاط مركز فاتح المدرس للفنون والثقافة في هذا الخصوص: مهرجان الأفلام الوثائقية السورية الذي تضمّن عرض أفلام المخرجين: عمر أميرالاي، أسامة محمد ومحمد ملص، وتبعت عرض الأفلام أمسية حوار مطوّل مع أسامة محمد

وعمر أميرالاي أُطلق عليه اسم «السينما السورية تسترد الهضبة المحتلة»[9]، ومعرض للفنانين السوريين الشباب، معرض لأعمال الفنان السوري مروان قصّاب باشي، معرضًا لأعمال الفنان السوري علي فرزات وكثير غيرها). يضاف إلى ذلك أن الكاتب السوري ياسين الحاج صالح بدأ بنشر مقالاته وكتاباته في مواقع الجولان الإلكترونية، وبعد انطلاق الثورة السورية استمر النشاط الذي يحاول كسر هذا الاحتكار، ولكنه أخذ بعدًا جديدًا تمثل بمحاولة تسليط الضوء على الأحداث في سورية من وجهة نظر السوريين الرافضين لنظام المجزرة والثائرين عليه. هذا النشاط، على الرغم من تأثيره العميق في نفوس سوريي الجولان، إلّا أنه كان محكومًا بالمحدودية نظرًا إلى قلّة المتاح من مشروعات تقديم القضايا المشتركة بين السوريين، على طرفي خط وقف إطلاق النار.

عند انطلاق الثورة السورية، انضم عدد من أبناء الجولان السوري المحتل إلى المؤسسات الفاعلة في هذا الحراك، وكسروا حال الجمود واحتكار نظام الأسد للعلاقة مع الجولان، فانخرط بعضهم في لجان التنسيق المحلية، وبدؤوا بالعمل سوية مع الناشطين السوريين لدعم الحال الثورية السورية، وأسسوا تنسيقيات في الجولان.

كان تجمع «فناني ومبدعي سوريا من أجل الحرية (أمارجي)» من أوائل مؤسسات الثورة الثقافية التي عملت على ضم أعضاء من الجولان السوري المحتل إلى صفوفها، ومثلها أيضًا تجمعات التشكيليين والصحافيين السوريين الأحرار، وسارت حركة ضمير على النهج ذاته، فانضم إليها عدد من أبناء الجولان المحتل، وكان أول نشاط للحركة أمسية شعر شارك بها شعراء سوريون قرؤوا قصائدهم، والتقوا أهلهم في الجولان عبر السكايب.

---

[9] حسان شمس، السينما السورية تستردّ الهضبة المحتلة، أهالي الجولان يحاورون عمر أميرالاي وأسامة محمد، الجولان، 11تموز/يوليو 2007

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=32&source=4&link=535

بعد انطلاق الثورة السورية أنشأ الفنان السوري «مضاء المغربي» فرقة «نص تفاحة» التي عملت على تقديم أغنيات من الجولان تدعم الحراك الثوري السوري، وقدمت الفرقة أعمالها كلها إما بالمشاركة مع فنانين وموسيقيين فلسطينيين أو مع فنانين وموسيقيين سوريين، وليس من المصادفة أن يُطلق على الفرقة اسم «نص تفاحة» للتعبير عن أن التفاح في الجولان المحتل لن يكتمل النضج فيه إلّا حين يصير إلى نصفه الآخر في الوطن السوري.

ولأن حاجة الجولانيين تحت الاحتلال تقتضي بالضرورة أن يجدوا أفقًا لتفاعلاتهم الثقافية، وطرح مشروعاتهم، ومشاركة همومهم مع محيط حيّ، فقد كانت فلسطين نافذة وأفقًا يمدّنا بالضوء ويحرسنا من يبس العزلة.

وجد الناشطون السوريون من أبناء الجولان طريقًا واضحًا للتغلب على المصاعب الكثيرة التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي أمامهم، وامتنع النظام السوري عن تقديم أبسط واجباته تجاههم وتجاه المواطنين كلهم في الوطن السوري. فلسطين التي صارت تشبهنا أو للدقة صرنا نشبهها، كانت هي السبيل الوحيد للانتصار على مشروعات طمس الهوية الثقافية والسياسية لأبناء الجولان. البداية -كما أسلفت- كانت بتجارب العيش المشترك في سجون الاحتلال –إن صحّت تسميتها بالعيش- فهي من جهة أقلّ من «عيش» لأنها تحمل كثيرًا من المعاناة التي تنتقص من مقومات «العيش»، ومن جهة ثانية كانت أكثر أهمية من محض «العيش». خلال مدد السجن وما بعدها استطاعت هذه التجارب خلق روابط متينة أولًا بين الأفراد وعائلاتهم ورفاقهم في السجن من الأسرى الفلسطينيين، وانتقلت لتأخذ طابعًا اجتماعيًا، ولا سيما أن الحديث يدور عن مئات الأفراد وعوائلهم، ثم سارت إلى علاقات مؤسساتية ومهنية، تهدف في غالب الأحيان إلى تقاسم الخبرات والمعارف، وتسعى أيضًا إلى العمل المشترك في كل ما من شأنه تعزيز مفهوم الهوية الوطنية ثقافيًا وسياسيًا في ظل وعي مشترك لغياب السند الخارجي وتحديدًا غياب الأطر الحكومية المعنية بتعزيز هذا المفهوم. وهنا لا بد من لفت النظر إلى أن أهالي الجولان السوري المحتل المتمسكين بهويتهم وثقافهم السورية يواجهون في الوقت نفسه -أحيانًا دون إدراك كامل- مطامع إسرائيل الاستعمارية ووحشية جرائمها بالقتل والتهجير، وتهدم بيوت

وقرى الجولان شاهد حيّ، وإهمال نظام مذبحة سورية قضاياهم كلها، إنهم يعيشون تفاصيل حياتهم اليومية كأي فلسطيني، يحملون في أيديهم أوراق عدوهم الثبوتية، ويتمسكون بهويتهم الوطنية، يتحدثون باللغة العربية وأوراقهم الرسمية جميعها مكتوبة باللغة العبرية، يطلبون موافقة إسرائيل على مشروعاتهم كلها، ويدينون ممارساتها، ويرفضون الاحتلال ويعملون في المستوطنات. هذه الحياة اليومية بما فيها من تناقضات في السلوك تعبّر أيضًا عن عمق الجريمة الإسرائيلية المستمرة منذ عام 1948 والتي لم تنته فصولها بعد.

في الجانب الثقافي كانت هنالك حاجة ماسة إلى فضاء قادر على فهم خصوصية الجولان، وإلى مساحة تتيح للناشطين الثقافيين تقديم رؤاهم من دون الرضوخ إلى إرادة المحتل، ومن دون المرور تحت عباءة النظام، عملت مجموعات من الفنانين والمثقفين السوريين في الجولان على ربط إيقاعهم بالحركة الفنية والثقافية الفلسطينية، في محاولة للانتصار على مشروعات إسرائيل بعزلهم وتجفيف منابع وعي الهوية عنهم. يقيم فنانو الجولان معظمهم معارضهم في فلسطين، ويقرأ أدباء الجولان وكتاباتهم في فلسطين وينشرونها هناك، يعزف الموسيقيون في فلسطين، ويعمل ناشطون حقوقيون وصحافيون وأساتذة جامعات في فلسطين، وجميعهم -كلّ في مجاله- يستقدمون إلى الجولان خبرات ومعارف فلسطينية، فنونًا وأدبًا فلسطينيًا، وهذا أحد ركائز تعزيز الهوية، بمعنى إيجاد فسحة لممارسة الذات في إطار جماعي مع المحافظة على خصائص الجغرافية والتاريخ والثقافة واللغة، فما بالنا حين يُضاف إليها الهمّ المشترك في مواجهة عدو هذه الهوية، والتطلع إلى الخلاص منه.

من بين الفاعليات الثقافية المميزة التي أخذت على عاتقها ربط حاجات الجولانيين بما يشبهها من موسيقى ومسرح وعروض رقص، مهرجان «من الجولان» عام 2007، ومهرجان «إلى الجولان» الذي أقامه «مركز فاتح المدرس للفنون والثقافة» عام 2008 بالشراكة مع «مركز خليل السكاكيني الثقافي» و«مؤسسة عبد المحسن القطان» في رام الله، و«جمعية الجولان للتنمية» و«مؤسسة قاسيون الثقافية» في الجولان، إذْ احتفل أبناء الجولان طوال عشر أمسيات بحضور وسماع أكثر من 12 عرضًا فنيًّا وموسيقيّا ومسرحيًّا، إضافة إلى أمسية للأدب الفلسطيني. وأقام المركز عددًا من المعارض الفنية

لتشكيليين فلسطينيين في صالته، وقدّم إلى فلسطين كثيرًا من المعارض الفنية، إضافة إلى العروض الموسيقية، والمشاركة المستمرة في المهرجانات الفلسطينية كجزء فاعل ومؤثر فيها.

وقدم «مسرح عيون» لأبناء الجولان عددًا من العروض المسرحية والموسيقية الفلسطينية، إضافة إلى مشاركاته المتميزة في مهرجانات المسرح الفلسطينية. وقد فاز «مسرح عيون -جولان للتنمية» عن مسرحيته «قمر على باب الشام» بجائزة أفضل مسرحية في مهرجان «مسرحيد» الثالث عشر عام 2014، وأقام أربعة مهرجانات للمسرح في الجولان، كان آخرها عام 2013، وتميزت مسرحية «شرق أوسط جديد» بتفاعل ملفت مع واقع الثورات العربية وبصورة خاصة في سورية.

وتقدم فرقة «هوا دافي» الموسيقية التي تأسست في الجولان إنتاجها الموسيقي في فلسطين، وهي تعد واحدة من الفرق الموسيقية المميزة على ساحات الأرض المحتلة كلها.

يضاف إلى المؤسسات والمراكز الثقافية في الجولان جهد أفراد كثيرين من الجولان، استطاعوا تحقيق ربط لافت بين هوية أبناء الجولان السورية وبعدها الفلسطيني.

ختامًا أرى أن هويتنا السورية الموروثة ما زالت فاعلة في ضمائرنا على الرغم من كل الصدأ الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي، وعززه إهمال نظام الأسد الذي يحتل سورية، ولكن بديلنا الثقافي ونافذتنا الأكثر إشراقًا هي فلسطين، بما نحمله معًا من رفضٍ للاحتلال، وبما تشكله من بوصلة واضحة تحكم واقعنا اليومي في تحديد هوية العدو بأنه كل من يمارس ظلمًا أو قمعًا، وكل من يقتل أصحاب الأرض ويهجّرهم من بيوتهم وبلداتهم، وكل من لا يجد الطريق الواضح إلى الانتصار لحرية الإنسان في الأزمنة والأوضاع حلها.

إن هوية أبناء الجولان السورية في رؤيتها لعمقها الفلسطيني، وفي ظل غياب جهة سورية قادرة على تأدية دور مؤثر يستطيع تخطي خط وقف إطلاق النار، وما تسعى إليه إسرائيل من هيمنة على تفاصيل الحياة في الجولان المحتل، هو في الوقت نفسه تأكيد على اسرائيلية نظام حكم الأسدين في سورية، فكلما أوغل هذا النظام في وحشيته

وفي سطوته على الحياة الطبيعية في سورية، كلما صار احتلالًا أوضح، وكلما تمسك السوريون ومن ضمنهم أبناء الجولان المحتل بحقهم في الحرية والعدالة، كلما تعمقت فلسطين مفهومًا للحرية والعدالة في نفوسهم أكثر.

ما يشبه شهادة شخصية

«كان سؤال الهوية دائمًا مسألة معقدة بالنسبة إلي، إذ وُلدت وأعيش في الجولان الذي تحتله إسرائيل، حيث تهاجمني اللغة العبرية كيفما نظرت، وهي ليست لغتي، فهل أنا جزء من هذه الهوية؟

إسرائيل دولة احتلال، ولا يمكن أن تكون وطنًا، في لحظة ما أواسط عام 1996 قرّرت ومجموعة من رفاقي تنظيم أنفسنا في مجموعة سرّية للكفاح ضدّ الاحتلال ومؤسساته بصورة عامة، وضدّ وجوده في الجولان السوري بصورة خاصة، فاعتقلنا في إثرها، وأمضيت في سجون الاحتلال 7 سنوات ونصف السنة. هنا بدأ التعقيد في سؤال الهوية يزداد عمقًا، فقد اكتشفت فلسطين التي فيّ أو ربما صرت فلسطين التي التقيتها في رفاق السجن. وها أنا اليوم فلسطيني الأوضاع والجغرافيا، سوريّ التاريخ والهوى، ممنوع من سوريتي قسرًا، وتحتلني إسرائيل التي نجحت في بعض محاولاتها من زرع وتعزيز النزعة الطائفية شكلًا من أشكال الهوية. كان لا بدّ لي من السؤال: من أنا إذن؟ والإجابة الوحيدة الممكنة بالنسبة لي: أنتَ مَن تريد أن تكون. فنفضت عنّي كل هويَة لا تنحاز للإنسان في كل الأوضاع. الهوية ليست سؤالًا في الجغرافيا أو السياسية بقدر ما هي سؤال يصيب الضمير في التعريف الذاتي. وهويتي صراع دائم من أجل الحرية، وانحيازٌ كامل لكل مظلوم في وجه كل ظلم» [10].

---

[10] يارا بدر، «الشاعر ياسر خنجر... أنا فلسطيني الظروف والجغرافيا سوريّ التاريخ والهوى»، القدس العربي، 3 شباط/ فبراير 2015.

http://www.alquds.co.uk/?p=289365

لا تدّعي هذه الورقة الإحاطة بكامل تفاصيل العلاقة بين فلسطين والجولان السوري، إنما هي محاولة لتسليط الضوء على المفاصل الرئيسية -بحسب رؤية كاتبها- التي كان لها الأثر الأبرز في تحديد وتثبيت هذه العلاقة، ومن ثم تحويلها إلى فاعل مؤثر في هوية أبناء الجولان السوريين.

الواقع الحالي للجولان المحتل بشريًّا وجغرافيًّا، والتغيرات التي قامت بها إسرائيل

تيسير مرعي [1]

أولا: مقدمة

بلغ عدد سكان القسم المحتل من الجولان قبيل الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 نحو 130 ألف مواطن، سكنوا في أكثر من 200 مزرعة وقرية ومدينة على مساحة بلغت 1150كم^2. تشير المعلومات والوثائق المنشورة إلى تنفيذ عملية تطهير عرقي لسكان الجولان مدروسة ومخططة سلفًا من سلطات الاحتلال. فخلال شهرين من الاحتلال قامت السلطات بطرد السكان معظمهم، وتدمير قراهم، وبقي في الجولان 6396 مواطن في ثماني قرى عربية، ودمرت إحداها لاحقًا، وانسحبت اسرائيل من اثنتين منها في إثر حرب تشرين عام 1973، ليبقى في الجولان خمس قرى فحسب.

بدأت إسرائيل في الشهر الأول من الاحتلال بإقامة المستعمرات، ويبلغ عددها اليوم 33 مستعمرة، يقطنها نحو 20 ألف مستوطن، بالمقابل يبلغ اليوم عدد السوريين بالجولان المحتل نحو 26 ألفًا يقطنون خمس قرى شمالي الجولان، ويسيطرون على أقل من خمسة في المئة من أرض الجولان.

---

[1] من مواليد مجدل شمس في الجولان السوري المحتل حاصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة العبرية – القدس. باحث وناشط اجتماعي. نشر عددًا من المقالات عن الجولان تحت الاحتلال. شارك بمؤتمرات وندوات مختلفة حول ممارسات الاحتلال الاسرائيلي في الجولان. يعمل مديرًا عامًا لجمعية جولان لتنمية القرى العربية منذ عام 1996.

ثانيًا: محطات من علاقة إسرائيل بالسوريين في الجولان

لا بد لمتتبع علاقة سلطات الاحتلال بمن بقي من سكان الجولان السوريين أن يتوقف عند محطات مفصلية عدة، لكل منها هدفه واستراتيجياته المختلفة، وهي:

1-بين عامي 1967 و1973

ما بين هزيمة 1967 وحرب تشرين التي حققت نوعًا من النصر المعنوي للجانب العربي. تميزت هذه المرحلة بالخوف من سلطات الاحتلال، والعمل النخبوي السري. وسعت سلطات الاحتلال جاهدة إلى تقريب القيادات التقليدية لخدمة سياسة الاحتلال عبر إعطائها دورًا بارزًا.

من جهة أخرى قامت السلطات بضرب أي محاولة للمقاومة، وزجت المئات من المقاومين في السجون ولمدد طويلة.

2- بين عامي 1973و1981

اتسمت هذه المرحلة بالتحضير لضم الجولان، فبعد حرب تشرين تم خلق واقع سياسي جديد أكثر توازنًا. من جهة ثانية فإن الاحتكاك اليومي مع سلطات الاحتلال والمجتمع الاسرائيلي بمركباته كافة أدى الى تعميق التفاعل مع الاحتلال، وكسر حاجز الخوف. فعلى إثر «كامب ديفيد»، وعدم توقيع أي اتفاق سياسي بين سورية وإسرائيل؛ بدأت سلطات الاحتلال بخطوات ضم الجولان، وبالمقابل تنامت المقاومة الجماهيرية في الجولان حتى وصلت ذروتها بعد قرار الضم بإعلان الإضراب المفتوح الذي استمر نحو 6 أشهر، وتراجعت سلطات الاحتلال عن فرض الجنسية الإسرائيلية على سكان الجولان.

3- بين عامي 1981 و1991

في إثر ضم الجولان، وتطبيق القانون الإسرائيلي، تنامى المد الجماهيري، وازدادت المقاومة الجماهيرية السلمية، بالمقابل أعادت سلطات الاحتلال تقييم سياستها، واستبدلتها بسياسة «الدبلوماسية الناعمة»، محاولة استيعاب نقمة الجماهير، وامتصاصها. وبعد حرب الخليج والعودة الى طاولة المفاوضات في مدريد ازداد الأمل بعودة الوطن، ودخل سكان الجولان في حال من الترقب.

4- بين عامي 1991 و2011

وهي مرحلة المفاوضات والمماطلة من سلطات الاحتلال، والعمل المكثف على خلق واقع جديد في الجولان، كثفت السلطات الاستيطان في الجولان وأقامت المشروعات بكافة المجالات. وفي قرى الجولان السورية، عمدت السلطات الى تحسين الأوضاع الاقتصادية، وفتح الأبواب أمام سكان الجولان للاندماج بالمجتمع الاسرائيلي.

5- منذ عام 2011 وحتى الآن

مرحلة الحرب الاهلية السورية وانعكاساتها على سكان الجولان وعلى سياسة سلطات الاحتلال.

لقد تأثر الجولان بصورة واضحو بالأحداث التي سادت العالم العربي كلها. ومن البدهي لجزء من سورية، أن يتفاعل تفاعلًا مباشرًا مع الثورة والأحداث الدائرة في الساحة السورية. فظهر انقسام حاد بين موالاة ومعارضة، مما أدى إلى ضعف الموقف الوطني، ومحاولة السلطات استغلال الوضع لتمرير سياسة «الأسرلة».

6- الواقع الراهن

يعد فشل سياسة الاحتلال بفرض الجنسية الإسرائيلية في الثمانينيات على سكان الجولان، وفي إثر قرار الضم في أواخر عام 1981، ومقاومته من الجولانيين، قامت السلطات بتقييم الوضع، ورسم استراتيجيات جديدة للوصول إلى هدفها الرامي الى محو الوجود العربي السوري في الجولان، وجعل الجولان وسكانه جزءًا مفيدًا من الكيان الصهيوني، مستعملة القوى «الناعمة» لكسب «المعركة». فعمدت إلى ترسيخ السلطات المحلية المعينة منها في قرى الجولان، وفتح أبواب العمل والأسواق الإسرائيلية أمام السكان، وإغلاق الأبواب امام العلاقات مع الضفة والقطاع، ولا سيما بعد الانتفاضة الثانية. من جهة أخرى، ومع بداية عملية السلام في مدريد مطلع التسعينيات، عمدت سلطات الاحتلال إلى تكثيف الاستيطان، وإقامة المشروعات الاقتصادية، وخلق واقع ديمغرافي جديد في الجولان، يهدف إلى تثبيت الاحتلال، وترسيخه حالةً دائمة. وقد برزت سياسات الاحتلال في عدد من المجالات، نتطرق إلى بعض منها:

أ-المستوطنون والاستيطان:

على الرغم من عدم إنشاء أي مستوطنة جديدة في الجولان منذ تسعينيات القرن الماضي، إلا أن سلطات الاحتلال عمدت إلى توسيع المستوطنات القائمة بصورة كبيرة، ليصبح عدد المستوطنين اليوم أكثر من 20 ألف مستوطن. تم توسيع الأراضي الزراعية، ولا سيما زراعة كروم عنب النبيذ والتفاحيات، وتربية الأبقار، ليصبح الجولان اليوم من المنتجين الرئيسين لأجود أنواع النبيذ الإسرائيلي والتفاح واللحوم والحليب. وتقدر مساحة الأرض التي يزرعها المستوطنون بنحو 80 ألف دونم. إضافة إلى الزراعة تم دعم عدد من المصانع في مجالات عدة، وتطويرها، بمثل صناعة أجهزة علمية، وصناعات حربية، وصناعة بلاستيكية، وصناعة المياه. ويتم تصدير الإنتاج الصناعي معظمه إلى الأسواق العالمية.

واليوم بعد اندلاع الحرب الأهلية في سورية، وانشغال العالم بأحداث الربيع العربي، بدأت إسرائيل التنقيب عن الغاز والبترول جنوبي الجولان، بوساطة شركات إسرائيلية وأميركية، والنتائج الأولية تشير إلى وجود كميات كبيرة قد تسد حاجة السوق الإسرائيلية.

إضافة إلى ذلك تخطط سلطات الاحتلال الى إقامة عدد من محطات الطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء. فقد أقيمت محطة للطاقة الشمسية بدعم صيني، واليوم تقام كثير من محطات توليد الطاقة من الرياح، إضافة إلى وجود محطة لتوليد الطاقة من الفضلات الطبيعية وفضلات الأبقار خاصة.

ب- السكان السوريون تحت الاحتلال:

على الرغم من فشل سلطات الاحتلال بفرض الجنسية الإسرائيلية على سكان الجولان في بداية الثمانينات، لم تتنازل عن هدفها في طمس الانتماء العربي للجولان، وتزوير تاريخه الثقافي والحضاري. وقد شكل من بقي من سكانه عقبة بوجه تنفيذ كثير من المخططات والبرامج التي أعدتها هذه السلطات. وشرع الاحتلال منذ بداية التسعينيات بتكثيف سياسة «الأسرلة» للسكان، وفتح أبواب الاندماج بالمجتمع الإسرائيلي، ولا سيما الجيل الجديد، وهذا ما بدا واضحًا في عدد من المشروعات والممارسات نذكر منها:

تسهيل منح الجنسية الاسرائيلية:

واصلت سلطات الاحتلال الضغطين المباشر والمبطن على سكان الجولان، على الرغم من أن سكان الجولان أغلبهم لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، وذلك بهدف إجبارهم على قبول الجنسية الإسرائيلية أو ترغيبهم بالحصول عليها.

ونتيجة الأحداث في العالم العربي، ولا سيما في سورية، أصيب سكان الجولان بخيبة أمل، وبخاصة الجيل الجديد، مما أدى الى تراجع الحس القومي والانتماء الوطني الذي استغلته السلطات لتمرير سياستها بـ «الأسرلة»، والتطبيع، ودفع الشباب باتجاه التجنس بالجنسية الإسرائيلية.

التطوير بهدف الدمج

خلال العقد الأخير انتهجت سلطات الاحتلال سياسة الرخاء الاقتصادي وسيلة لدمج سكان الجولان بالمجتمع الإسرائيلي، فقد جرى تطوير عدد من المشروعات السياحية ودعمها، وإبراز قرى الجولان قرىً توفر وسائل الراحة للسائح الإسرائيلي كافة. وقامت وسائل الإعلام الإسرائيلية بالترويج للسياحة في الجولان من خلال إعداد برامج عن الفنادق والمطاعم والمواقع السياحية في الجولان، إضافة إلى ذلك وُظفت مبالغ طائلة في مشروعات الري الزراعية، ودعم تطوير الطرق الزراعية أيضًا، ودعم تصدير التفاح إلى دمشق، وجرى توسيع المناطق الصناعية وتوفير الدعم المالي للمشروعات الصناعية الصغيرة أيضًا.

وقد أعلنت السلطات عن إقامة منطقة صناعية مشتركة بين سكان الجولان والمستوطنين، وذلك لمحو الحدود وتشجيع التعاون وإعطاء الشرعية للمستوطنين. هذه الخطوات كلها نفذت من خلال تعيين رؤساء مجالس محلية من جيل الشباب لتكون رمزًا للتغيير، ومقبولة عند سكان الجولان.

التعليم:

على الرغم من التطور الكبير في جهاز التعليم في الجولان من خلال توظيف كوادر مهنية، بقي جهاز التعليم أداة لغسل العقول، و«قولبة» الجيل الجديد ضمن الإطار الإسرائيلي، فمناهج التعليم وضعت في أطر الانتماء الطائفي بعيدة عن الانتماء الوطني والقومي، وموجهة إلى بناء «مواطن» إسرائيلي يخدم الدولة وتنفيذ عدد من البرامج لخلق المواطن المصلحة.

الزراعة:

تشتهر قرى الجولان بزراعة التفاح والكرز بصورة خاصة، وتنتج المنطقة من 30 إلى 40 ألف طن من التفاح، ونحو 6 آلاف طن من الكرز، ولكن شهد العقد الأخير تراجعًا كبيرًا في القطاع الزراعي في قرى الجولان لأسباب عدة، نذكر منها:

1-المنافسة على إنتاج المستوطنات

2-ارتفاع أسعار الأيدي العاملة والمبيدات

3-عدم توفر كميات المياه المطلوبة

إن انخفاض إنتاجية التفاح والكرز وعدم توفر أرباح من الزراعة، أدى إلى إهمال الأرض من قسم من المزارعين، وابتعاد الجيل الجديد عن العمل بالزراعة، والالتحاق بسوق العمل الإسرائيلية.

سوق العمل داخل إسرائيل:

شكل انخفاض إنتاجية الزراعة أحد الأسباب المهمة في زيادة عدد العاملين من الجولان داخل إسرائيل. ويلعب العدد الكبير من خريجي الجامعات في الجولان والمهنيين والمقاولين، الذين انخرطوا في أسواق العمل بمنطقة شمالي إسرائيل دورًا متميزًا فيه، فكثير من الأطباء والمهندسين والمقاولين يديرون عددًا من المشروعات، ويعملون فيها. وقد كان للعمالة داخل اسرائيل تأثير مباشر في سكان الجولان، فمن ناحية أولى زاد الدخل المالي للمنطقة بصورة عامة، ومن ناحية ثانية دعم التأقلم مع المجتمع الإسرائيلي.

ثالثًا: تلخيص

من الواضح بأن سلطات الاحتلال خططت لعدم إرجاع الجولان إلى سورية منذ بداية الاحتلال، وعملت على إحداث تغييرات في الجولان بالمجالات كافة. وبعد فشل السلطات بفرض الجنسية الإسرائيلية على سكان الجولان، عمدت إلى تغيير خططها، والإبقاء على أهدافها. واختارت السلطات سياسة تذويب انتماء السكان السوريين من خلال سياسة الوفرة الاقتصادية، وترغيب الجيل الجديد بحمل الجنسية الإسرائيلية.

وفي السنوات الأخيرة؛ سنوات «الربيع العربي»، انعكست الأحداث سلبًا على الشارع الجولاني، وأدت إلى انقسام الصف الوطني، مما حفز السلطات على تكثيف وجودها، والمضي قدما في سياسة «الأسرلة».

سكان الجولان السوري بين التهجير والاحتلال
الحركة الوطنية السورية في الجولان في مواجهة سياسة الاحتلال الإسرائيلي 2016-1967

ثائر أبو صالح [1]

مقدمة:

لا شك في أن هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران/ يونيو 1967، لم تكن هزيمة عسكرية فحسب، وإنما كانت لها إسقاطات ونتائج كارثية على مستوى الإنسان العربي أينما وجد. فقد احتلت إسرائيل في غضون أيام قليلة الجولان وسيناء والضفة الغربية والقدس، علاوة على تحطيم السلاح الجوي المصري في مطاراته، وانسحاب الجيوش العربية بصورة مذلة، وترك المدنيين يلاقون مصيرهم أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية. لقد تفاجأ الإسرائيليون من سرعة الهزيمة العربية، لأنهم لم يتوقعوها، مما جعلهم يحكمون سيطرتهم وبزمن قياسي على المناطق المحتلة الجديدة.

ومما زاد في الاستهجان، إعلان سقوط القنيطرة عبر البلاغ رقم 66، الصادر عن قيادة الجيش السوري، الذي أذيع عبر إذاعة دمشق في الساعة 8:46، وذلك قبل

[1] من مواليد مجدل شمس في الجولان السوري المحتل عام 1961، حائز على شهادة الـ (B.A) من الجامعة العبرية في القدس في العلاقات الدولية وعلم الاجتماع عام 1987، وشهادة الماجستير (M.A) في العلاقات الدولية من الجامعة العبرية في القدس عام 1990. حاصل على الدكتوراه من جامعة كييف في قسم العلاقات الدولية في الاتحاد السوفياتي سابقًا عام 1994. شغل مديرًا لكلية المستقبل في الجولان من عام 1996 حتى عام 2015. يعمل اليوم كاتبًا وباحثًا سياسيًّا ومحاضرًا في الجامعة المفتوحة. نشر عددًا من الدراسات والمقالات السياسية في اللغتين العربية والعبرية

دخول الجيش الإسرائيلي إليها بأكثر من خمس ساعات ونصف [2]، مما يؤكد، حال الضعف والارتباك التي حصلت على مستوى القيادة العسكرية للجيش السوري، وتمثلت بالانسحاب الكيفي غير المنظم للجيش بصورة هيستيرية ومهينة، مما أدخل الرعب إلى قلوب المدنيين أيضًا من مصير مجهول قد يواجهونه.

ومنذ العاشر من حزيران/ يونيو بات الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي، خاليًا من سكانه، ما عدا ست قرى استطاعت البقاء لأسباب سنأتي على ذكرها لاحقًا، تقع أربع منها شمالي شرق الجولان على سفوح جبل الشيخ وهي: مجدل شمس، بقعاثا، مسعدة، عين قنية، أما قرية سحيتا القريبة منها، فقد دمرت لاحقًا تمامًا، ونزح سكانها إلى قرية مسعدة، هذا إضافة إلى قرية سادسة تقع على نقطة تقاطع الحدود السورية اللبنانية الفلسطينية وهي قرية الغجر. ولم يتجاوز عدد سكان هذه القرى جميعًا، بقوا في أراضيهم 7 آلاف نسمة، في حين كان عدد سكان الجولان نحو 150 ألف نسمة، موزعين على نحو 223 قرية ومزرعة تابعين لمحافظة القنيطرة[3]. فماذا حصل في الجولان؟ وكيف أُفرغ من سكانه ولماذا؟ كلها أسئلة بحاجة إلى إجابات موضوعية بعيدًا عن المقولات والعبارات الدارجة، ثم كيف تعاملت إسرائيل مع من بقي في أرضه، وكيف تطورت سياستها على مدار سنوات الاحتلال تجاه هؤلاء السكان في القسم المحتل من الجولان؟.

هذه الدراسة ستحاول الإجابة على هذه الأسئلة، بدءًا من أحداث هزيمة حزيران/ يونيو 1967 وإشكالياتها، وحتى اندلاع الثورة في سورية في آذار/ مارس 2011، في محاولة لرصد التحولات الاستراتيجية في السياسة الإسرائيلية تجاه سكان الجولان السوري المحتل، في مواجهة نمو الحركة الوطنية السورية في الجولان على مدار سنوات الاحتلال. ولهذا الغرض فقد قُسّمت هذه المدة التاريخية إلى مراحل متعددة ومختلفة المضمون، إذْ اتبعت إسرائيل في كل مرحلة من هذه المراحل استراتيجية

---

(2) آيال زيسر، بين يسرائيل لسورية- ملحاماة شيشت هايميم وليأحاريها: بين إسرائيل وسورية، حرب الستة أيام وما بعدها، (عيونيم بتكومات يسرائيل، 1998)، ص240.

(3) آيغال كيبنس، هنوف هايشوفي بجولان: الشكل العام للاستيطان في الجولان، (رسالة ماجستير، جامعة حيفا، 2002)، ص 33.

ونهجًا مختلفين عن المراحل السابقة، ومن ثم؛ ستُجمَل نتائج هذه السياسات، بهدف فهم آلية تطورها وصيرورتها، وصولًا إلى وضع رؤية مستقبلية لعلاقة السكان مع الدولة المحتلة من جهة، ولعلاقتهم مع وطنهم الأم سورية من جهة أخرى.

لقد قُسمت المدة الممتدة بين حزيران/ يونيو 1967 واليوم إلى مراحل تاريخية، وفقًا للأحداث والتحولات المهمة محليًا وإقليميًا، والتي أثرت في سياسة إسرائيل واستراتيجيتها المتبعة تجاه السكان السوريين في الجولان المحتل:

المرحلة الأولى: أحداث حرب حزيران/ يونيو 1967، وإفراغ الجولان من سكانه. الرواية العربية في مقابل الرواية الإسرائيلية.

المرحلة الثانية: 1967-1973 تمثلت هذه المرحلة بحدثين مهمين: الأول إفشال المخطط الإسرائيلي في تقسيم سورية ولبنان إلى دويلات طائفية، مخطط سعت إسرائيل إلى تنفيذه بعد الحرب، مستفيدة من الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية، والضعف العربي العام بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، والثاني هو بداية تشكل الحركة الوطنية في الجولان السوري المحتل.

المرحلة الثالثة: تمتد هذه المرحلة منذ نهاية حرب تشرين 1973، وحتى صدور قرار ضم الجولان لإسرائيل في 14.12.1981، وحصلت في هذه المدة أحداث مهمة، بدءًا باتفاقية فصل القوات لعام 1974 بين سورية وإسرائيل، مرورًا بوصول «الليكود» إلى سدة الحكم عام 1977، حتى توقيع اتفاقية كامب دافيد بين مصر وإسرائيل، وانتهاءً بضم الجولان. كان لهذه الأحداث تأثير كبير في سكان الجولان السوري المحتل من جهة، وفي السياسة الإسرائيلية من جهة اخرى، مما جعلها تعيد صياغة استراتيجيتها بصورة جديدة ومختلفة.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة المواجهة والمقاومة العلنيتين، إذْ خرج السكان لمواجهة الاحتلال وسياساته، واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية عام 1982، وشهدت إضرابًا استمر نحو ستة أشهر، وحصلت اعتقالات ومواجهات بين السكان والاحتلال احتجاجًا على قرار الضم، ورفضًا له.

المرحلة الخامسة: تمتد من عام 1983 وحتى بداية التسعينيات، وتميزت باستمرار المواجهات بين الاحتلال والسكان من جهة، وبداية الانقسام داخل الحركة الوطنية من جهة أخرى. وتمثلت هذه المرحلة باستراتيجية «العصا والجزرة».

المرحلة السادسة: هي الأطول زمنيًّا، امتدت عمليًا من بداية التسعينيات حتى آذار/ مارس عام 2011 حين بدأت الثورة السورية. تميزت هذه المرحلة بترهل الحركة الوطنية، نتيجة لتغيير الاستراتيجية الإسرائيلية من استراتيجية الفرض وقهر السكان بالقوة، إلى استراتيجية النخر في النسيج الاجتماعي، عبر التركيز على الجيل الصاعد والمؤسسات التربوية، وتوقفت إسرائيل عن مواجهة السكان المباشرة. ومن جهة أخرى تميزت هذه المرحلة بجولات مفاوضات السلام المتعددة بين سورية وإسرائيل، أمر انعكس تأثيره على السكان أيضًا.

المرحلة السابعة: وهي مرحلة ما بعد الثورة السورية في آذار/ مارس 2011. وتميزت بتسريع وتيرة «الأسرلة» من أجل ابتلاع الجولان بصورة نهائية، وربما ضمُّ أقسام أخرى من سورية في حال تقسيمها، وهي الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تجاه السكان السوريين في الجولان المحتل بعد الثورة السورية.

لقد حاولت أن أعتمد في هذه الدراسة على مصادر إسرائيلية من مبدأ «من فمك أدينك»، لأتعامل مع الادعاءات الإسرائيلية بما يتعلق بحرب 1967، وما حصل للسكان السوريين في الجولان. ولا سيما صناع القرار بمثل «موشيه دايان» و«ييغال ألون»، وكذلك المختصون بالشأن السوري بمثل «موشيه معوز»، و«آيال زيسر»،

و«إيغال كيبنس» الذي أورد إحصاءات مهمة للبلدات والقرى والمدن في الجولان عشية الحرب، و«أربيه بار أون» الذي شغل منصب السكرتير العسكري لـ «موشيه دايان إبان الحرب. أما بما يتعلق بتطور الحركة الوطنية في الجولان واستراتيجيات إسرائيل التي اتبعتها تجاه الجزء المحتل منه، فالمصادر قليلة، فعدا كتاب عبد الستار القاسم «مرتفعات الجولان» الذي تطرق فيه إلى أحداث الضم والإضراب؛ لا يوجد أي دراسة جدية تتناول هذه المرحلة الزمنية من تاريخ الجولان المحتل، فقد كانت هذه المنطقة على هامش الأحداث، حتى فرضت نفسها بقوة في أواسط الثمانينات. أما عن مخطط التقسيم وإنشاء دويلات طائفية في المنطقة، فقد صدرت كتب عدة حوله، وتناولته بعض المصادر سأعرضها لاحقًا في سياق البحث، وأهمها كتاب «قصة الدولتين الدرزية والمارونية» لمحمد خالد قطمة، وكتاب «الدروز تحت الاحتلال» لغالب أبو مصلح، وكتاب شمعون آفيفي «سدر نحاس».

المرحلة الأولى: إفراغ الجولان من سكانه، الرواية العربية مقابل الرواية الإسرائيلية

ثمة روايتان تتعلقان بموضوع إفراغ الجولان من سكانه؛ الرواية الإسرائيلية والرواية العربية، ومهما اختلفت الروايتان، يبقى ما حصل جريمة حرب بالمقاييس كلها.

أكثر من 128 ألف مواطن سوري باتوا لاجئين في ضواحي دمشق، إذْ هدمت بيوتهم وقراهم ومدنهم وسويت بالأرض، وفيما يلي جدول مأخوذ عن مصدر إسرائيلي، يوضح توزع القرى والبلدات والسكان في الجولان بجزأيه؛ المحتل والباقي تحت السيادة السورية في نهاية حرب حزيران/ يونيو 1967 [4].

عدد القرى	عدد السكان	النسبة من المجموع العام

[4] أيغال كيبنس، هامباه هايشوفيت شل هجولان عيرف ملحاماة ششت هاياميم: الخارطة الاستيطانية في الجولان عشية حرب الستة أيام، 116، (كاتدره، تموز 2005) ص 123.

50 «سورية» (لم تحتل)	22000	14.6
222 «إسرائيل» (وقعت تحت الاحتلال)	100000	66.5
1 (مدينة القنيطرة تحت الاحتلال)	28000	18.9
المجموع في إسرائيل (تحت الاحتلال) 223	128000	85.4
المجموع الكلي 273	150000	100

الرواية الإسرائيلية تدعي أنها احتلت الجولان نتيجة لاعتداء الجيش السوري عليها، ومن باب رد العدوان عن نفسها، شنت حربًا على الجيش السوري المعتدي، واستطاعت أن تهزمه وتحتل الجولان، ونتيجة لذلك نزح السكان السوريون من بيوتهم مع انسحاب الجيش السوري بمبادرة منهم، فقد وجدت القرى والمدن خاوية على عروشها، إلا من بعض الأفراد هنا وهناك.

أما الرواية العربية فتقول إن الجيش الإسرائيلي اعتدى على الجيش السوري، واحتل الجولان، وطرد السكان من بيوتهم بالقوة، عن طريق الترهيب والتهديد بالقتل، وهدم القرى والمدن السورية بصورة مقصودة وممنهجة، لإخلاء الجولان من سكانه العرب السوريين.

إذا أخذنا كل رواية وفككناها، سنجد أنها تحتوي على عناصر أساسية متشابهة في الشكل، ومتناقضة في المضمون، هدفها دفع المسؤولية باتجاه الطرف الآخر، فالرواية الإسرائيلية تقول باختصار:

1. إسرائيل شنت حربًا دفاعًا عن النفس في إثر اعتداء سورية عليها.
2. السكان السوريون تركوا بيوتهم باختيارهم من دون ضغط أو إكراه.

أما الرواية العربية فتحتوي على العناصر الآتية:

1. إسرائيل شنت حربًا عدوانية على سورية بهدف التوسع.
2. إسرائيل احتلت الجولان، وهجرت السكان، وهدمت القرى والمدن بصورة مقصودة.

ماذا قالت القيادة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب حزيران/ يونيو؟

لن ندخل في نقاش مطول في حيثيات بداية حرب حزيران/ يونيو 1967، لأنه ليس هدف هذه الدراسة، ولكن سنعرج قليلًا على بعض ما جاء على لسان القيادة العسكرية الإسرائيلية بعد الحرب، لنضيء ولو قليلًا على النقطة الأولى التي تدعي فيها إسرائيل أنها شنت حربًا دفاعًا عن النفس بعد أن هاجمها الجيش السوري.

1-موشيه دايان

في مقابلة صحافية عام 1976 أجريت مع «موشيه دايان» الذي شغل منصب وزير الدفاع خلال حرب حزيران/ يونيو 1967، لكنها لم تنشر إلا في عام 1997، أي بعد مرور عشرين عامًا تقريبًا، إذْ قال: «أنا أعرف كيف بدأت على الأقل ثمانين في المئة من كل الحوادث هناك (المقصود في المناطق معزولة السلاح بين سورية وإسرائيل قبيل الحرب)، كانت تجري على النحو التالي: كنا نرسل تراكتورًا ليحرث بمكان معين، والذي ليس من الممكن استصلاحه، داخل المنطقة معزولة السلاح، وكنا

نعرف سلفًا أن السوريين سيطلقون النار عليه. وإذا لم يطلقوا النار، كنا نطلب من سائق التراكتور أن يتقدم أكثر كي نستفز الجيش السوري أكثر، مما يجعلهم يطلقون النار. وعندها كنا نستعمل ضدهم المدفعية ولاحقًا سلاح الجو (...) أنا قمت بهذا، ولسكوف وتسور قاما أيضًا بهذا الفعل (حاييم ليسكوف وتسفي تسور كانا رؤساء اركان سابقين). وأيضًا إسحاق رابين فعل ذلك عندما كان هناك في بداية الستينات. ولكنني أعتقد أن أكثر شخص كان يلتذ على هذه اللعبة كان دادو (دافيد أليعزر قائد المنطقة الشمالية إبان حرب حزيران/ يونيو 1967» [5].

السؤال الذي يطرح نفسه هنا وبقوة، لماذا لم تنشر هذه المقابلة إلا بعد عشرين عامًا؟ الجواب واضح من خلال المضمون الذي أورده موشيه دايان، فإسرائيل -كما ورد على لسانه- كانت معنية بالحرب، وكانت تحاول جر الجيش السوري لمواجهة عن طريق استفزازه، وهذا يقوض الادعاء الإسرائيلي بأنها خرجت لحرب دفاعية عام 1967. لذلك منع نشر هذه المقابلة كي لا تحرج وتكذب الرواية الإسرائيلية الرسمية.

ويؤكد الباحث الإسرائيلي في الشؤون السورية «آيال زيسر» في دراسة له نشرت في مجلة «عيونيم بتكومات يسرائيل» أو «تأملات في بعث إسرائيل» تحت عنوان «بين إسرائيل وسورية- حرب الأيام الستة وما بعدها»؛ يؤكد هذه الحقيقة، ويعد ما قاله موشيه دايان في هذه المقابلة مضرًّا بإسرائيل، لأنه يوصلنا إلى ثلاث نتائج، إذْ يقول زيسر:

«أولًا قرار إسرائيل باحتلال الجولان لم يكن نتيجة مباشرة وضرورية، تنبع من تطور وتسلسل حوادث أيار وحزيران/ يونيو 1967 (كما تدعي إسرائيل)، لأنه -حسب أقوال دايان- السوريون لم يشكلوا تهديدًا على إسرائيل، عشية الحرب وخلالها. ثانيًا إسرائيل هي التي بادرت إلى قسم كبير من الحوادث في المنطقة المعزولة وعلى الحدود بين

---

[5] رامي طال، «حشبون نيفيش: محاسبة النفس»، يديعوت أحرونوت، 27 حزيران/ يونيو (1997).

الدولتين(...) وثالثًا يبرز من حديث موشيه دايان روح عدائية تجاه السوريين سادت بين قيادات الجيش الإسرائيلي»[6].

إذا أضفنا ما ورد سابقًا، إلى ما قاله موشيه دايان خلال مثوله أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، بعد الحرب، -وتبقى على الأغلب جلساتها سرية، ثم تكشف لاحقًا أمام الصحافة والباحثين- لتبين لنا بوضوح كذب ادعاء إسرائيل بأنها خاضت حربًا دفاعية. إذ جاء على لسان دايان ما يأتي: «الجزء الإشكالي في الحرب كانت سورية، صحيح بأنها قامت بعمل عدائي واحد أو اثنين في محاولة للدخول الى مزارع كيبوتس دان، ولكن لم يكن هذا جديًا (...)، كان من الممكن أن ننهي الحرب مع سورية، ونبقى في مكاننا على الحدود القديمة. لم ندخل بالحرب مع سورية بسبب مبادراتهم العسكرية ضدنا، وإنما من أجل إنقاذ الكيبوتسات من المدفعية السورية، ولنعلمهم درسًا لن ينسوه»[7]. من هنا بات واضحًا أن إسرائيل كانت تتحين الفرصة للتوسع واحتلال الجولان.

إن هذه التصريحات المثبتة بمصادرها من أعلى قيادة عسكرية في إسرائيل، أي وزير الدفاع موشيه دايان، تثبت من دون أدنى شك أن إسرائيل خرجت للحرب من أجل احتلال الجولان، وذلك لتنفيذ مهمة استراتيجية غاية في الأهمية، مهمة انكشفت لاحقًا، وهي مشروع التقسيم الطائفي، أي تقسيم سورية ولبنان إلى دويلات طائفية، هذا إضافة إلى السيطرة على منابع نهر الأردن، وكانت حجتهم المعلنة هي رفع القصف السوري عن المستوطنات الإسرائيلية.

---

[6] زيسر، ص 207.

[7] أرييه بار أون، حوتم إيشي، موشيه دايان بملحامت شيشت هايا ميم فأحاريها: بصمة شخصية، موشيه دايان في حرب الأيام الستة وما بعدها، (تل أبيب 1997)، ص55.

انظر أيضًا: موشيه دايان، مذكراتي، (دار القدس، بيروت 1979)، ص 306.

2-بيغال ألون

بدأ المستوطنون بالضغط على «ليفي أشكول» رئيس الوزراء آنذاك، بتحريض من مهندسي مشروع التقسيم، من أجل الخروج الى حرب ضد سورية، ليقنعوا العالم أنهم خرجوا إلى هذه الحرب تحت ضغط المستوطنين الذين يتعرضون للاعتداءات المتكررة من الجيش السوري. وكان هؤلاء المستوطنون ينتمون الى حركة «مباي» التي يعد ليفي أشكول من قياداتها، وهو عضو في كيبوتس دغانيا الحدودي سابقًا. لقد دعم هؤلاء وشجعهم بصورة علنية، كل من قائد المنطقة الشمالية «دافيد بن أليعزر»، ووزير العمل آنذاك «يبغال ألون»، الذي لعب دورًا مركزيًّا في مؤامرة التقسيم بل يمكن القول إنه مهندسها.

لقد اعترف ألون بدوره هذا فقال: «أنا الذي جندت المستوطنين ليضغطوا على أشكول، من أجل احتلال الجولان»[8]

وبقرار احتلال الجولان، رأى ألون أن ثمة فرصة تاريخية لتغيير حدود إسرائيل التي فرضت عليها في حرب الاستقلال -كما يقول- وكذلك السيطرة على منابع نهر الأردن[9]. والأخطر من ذلك، كما أورد «موشيه معوز» المختص بالشؤون السورية في كتابه «إسرائيل- سورية نهاية النزاع» «آلون أراد أن ينفذ مشروعه الذي سماه «حلف الأقليات»، إذْ اعتقد أن احتلال الجولان، يمكن إسرائيل من التواصل مع جبل الدروز في سورية، وكل الذين لا ينتمون للعرب في الشرق الأوسط»[10]. (في الثقافة السياسية الإسرائيلية، العرب هم المسلمون فحسب، أما المسيحيون والدروز والعلويون... ليسوا عربًا؛ بل أقليات).

وهكذا، أرادت إسرائيل من احتلالها للجولان أن تسيطر على منابع مياه نهر الأردن، من جهة، ومن أجل محاولة تنفيذ مخططها التقسيمي الذي وضع أسسه

---

(8) آربيه بار أون، ص 82.

(9) زيسر، ص 236.

(10) موشيه ماعوز، يسرائيل-سورية سوف هاسخسوخ؟!: إسرائيل-سورية نهاية النزاع؟!، (أور يهودا، 1996)، ص97.

يغال ألون، والقاضي بإقامة دويلات طائفية في سورية ولبنان، من جهة أخرى، مستغلة الهزيمة العربية في حرب حزيران/ يونيو 1967. ولهذا؛ لا بد من احتلال الجولان، الذي يشكل جسرًا يمتد من جنوبي سورية إلى جنوبي لبنان، ومن ضمن هذا المخطط، كما سيأتي لاحقًا، إفراغ الجولان من سكانه.

على أساس ما ورد، يمكن القول بأن ادعاء إسرائيل الخروج الى الحرب دفاعًا عن النفس، ضد الاعتداءات السورية، كذب وافتراء محض، ويهدف إلى تسويغ عدوانها أمام العالم. وينتج عن ذلك في المقابل، أن الادعاء السوري كان صحيحًا بأن إسرائيل شنت حربًا عدوانية على سورية، كان معدًا سلفًا، من أجل التوسع والسيطرة على الأرض ومصادر المياه في بانياس وجبل الشيخ. ونضيف إلى هذا الادعاء، ما تبين لاحقًا، أن هذا التوسع كان يحمل في طياته مخططًا خطِرًا، لو كتب له النجاح، لكان غير ملامح الشرق الأوسط.

كيف تعاملت إسرائيل مع السكان السوريين في الجولان؟

السؤال التالي هو: كيف جرى التعامل مع السكان السوريين في الجولان؟ ومن هو المسؤول عما جرى لهؤلاء الذين تحولوا بأغلبيتهم إلى لاجئين؟ ولماذا؟.

هنا يأتي الشق الثاني من الرواية الإسرائيلية، إذْ تدعي أن السكان السوريين تركوا قراهم عندما انسحب الجيش السوري من الجولان. ويقول أحد الضباط الإسرائيليين الذين دخلوا القنيطرة بعد احتلالها في العاشر من حزيران/ يونيو: «دخلت فرقة عسكرية مدرعة بقيادة العقيد ألبرت ماندلر المدينة عند الساعة 2:30 ظهرًا، ووجدوا المدينة مهجورة والمعدات العسكرية متناثرة في كل مكان.» [11]

وصرح بعد ذلك قائد إسرائيلي: «وصلنا للقنيطرة من دون أي عائق تقريبًا... كان هناك غنائم في كل مكان حولنا، كل شيء كان لا يزال يعمل. محركات الدبابات

---

[11] Andrew Beattie، Timothy Pepper، The Rough Guide to Syria 2nd edition، (Rough Guides، 2001)، P.146

لم تتوقف، معدات الاتصال لا تزال في وضع العمل، وقد جرى التخلي عنها. سيطرنا على القنيطرة دون قتال». (12)

ويؤكد موشيه دايان هذا الأمر في مذكراته إذ يقول: «وفي صبيحة اليوم التالي، السبت 10 حزيران/ يونيو، لاحظ رجالنا أن المدافعين السوريين قد تخلوا، في جو من الفوضى، عن مواقعهم ليلًا، تاركين وراءهم المدافع المضادة للدبابات، والرشاشات الخفيفة والثقيلة. فان الهزيمة التي حلت بهم في اليوم السابق، وغارات طائراتنا المتواصلة، قد حطمت معنوياتهم. فان الحكومة السورية، التي لمست الوضع الميؤوس منه الذي وجدت نفسها فيه، أعلنت في الثامنة والنصف من صبيحة اليوم التالي، سقوط القنيطرة، لتدفع مجلس الأمن الى اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار فورًا. وفي الواقع، لم يكن أي جندي إسرائيلي قد ظهر، ساعتئذ، في المدينة. والقوات السورية في الجبهة، ما كادت تسمع النبأ، حتى انطلقت مدبرة، فلم تر حامية المدينة، عندئذ، أي فائدة من المقاومة. ولما وصلت قواتنا، نحو الظهر الى القنيطرة، والبطمية ومسعدة، وهي أهدافنا الأخيرة في الجولان، وجدتها خالية». (13)

طبعًا إسرائيل تحاول التنصل مما قامت به إبان الحرب، لتدعي أنها وجدت القرى فارغة، ولكن الحقيقة عكس ذلك، فقد سعت بالوسائل كلها إلى فرض الأمر الواقع على السكان السوريين في الجولان، لإجبارهم على ترك قراهم ومدنهم، وذلك تنفيذًا لما أضمرته لهذه المنطقة بعد أن تضع الحرب أوزارها. إن إسرائيل كانت تمتلك خطة من ضمنها تهجير السكان السوريين، ولذلك أدخلت الرعب لقلوب المواطنين عن طريق القصف العشوائي برًا وجوًا، واستهدفت المدنيين الذين بدؤوا بالهرب من وجه الآلة الحربية الإسرائيلية، وهذه ردة فعل إنسانية طبيعية أمام حدث مثل هذا الحدث.

(12) Jeremy Bowen، Six Days: How the 1967 War Shaped the Middle East، (Simon & Schuster Ltd، 2003) p. 304.

(13) دايان، ص 304.

لقد سعت إسرائيل منذ قيامها إلى تفتيت الوطن العربي إلى دويلات طائفية، وهذا أمر طبيعي ومتوقع من عدو يريد أن يشرعن وجوده كدولة يهودية أولًا، ويفتت الجبهة العربية ضده، ويشغلها بصراعات داخلية ثانيًا. ولهذا كان كل من سورية ولبنان دائمًا مستهدفين لأنهما يتشكلان من فسيفساء طائفي متنوع، ولذلك كانت إسرائيل قد أعدت خطة لإقامة دولة درزية، تمتد من محافظة السويداء جنوبي سورية؛ حتى جبل الشوف الذي تسكنه أغلبية درزية في لبنان، وربط بعضهما ببعض عبر احتلال الجولان، لإقامة حزام درزي يمتد من جنوبي سورية إلى جنوبي لبنان. وخططت لاحقًا لإقامة دولة علوية على الساحل، ودولة للأكراد في الشمال السوري، ودولة سنية في الداخل السوري، إضافة الى دولة مسيحية في لبنان، وهذا ما رمى إليه ييغال ألون عندما تكلم عن حلف الأقليات في الشرق الأوسط.

لذلك؛ أرادت إسرائيل الجولان خاليًا من السكان، وتبنت الاستراتيجية الآتية لتنفيذه: ضغطت على سكان الجولان، بالوسائل المتاحة كلها، لتفرض عليهم المغادرة، وبالمقابل خففت الضغط على القرى التي تنتمي إلى الطائفة الدرزية شمالي الجولان، لعلهم يشكلون رأس الحربة في هذا المشروع، وذلك لعلم الإسرائيليين أن هؤلاء السكان لاقوا الأمرين من النظام السوري قبل الاحتلال من جهة، وقدروا أن الأرضية خصبة لمثل هذه المشروعات خصوصًا بعد الهزيمة، من جهة أخرى. ولأن الواقع العربي واقع طائفي متخلف، فإن بقاء القرى الدرزية سيضعها في موضع الاتهام بالتعامل مع إسرائيل، ولعل هذه الاتهامات ستدفعهم باتجاه التعاون معها، أي: مع إسرائيل، وفي حال رفضوا سيُهدَّدون بالطرد.

إذن؛ من الواضح أن إسرائيل دأبت وسعت إلى طرد السكان السوريين من أرضهم، تمهيدًا لتطبيق مخططاتها، ولنكون منصفين وموضوعيين، يجب أن نتطرق أيضًا إلى المسؤولية التي يتحملها النظام السوري عما جرى لهؤلاء السكان.

حال السوريين بعد الاحتلال ومسؤولية النظام السوري

إن الرواية العربية عما حصل للسكان السوريين في الجولان إبان الاحتلال -أوردناها سابقًا- تحمل الإسرائيليين وجيشهم المسؤولية كلها، من دون التطرق إلى أي مسؤولية يتحملها النظام السياسي والعسكري السوري، فقد نسبت المصائب التي حلت بالسوريين جميعها إلى إسرائيل وجيشها، وهذا التحليل يذكرنا بما أورده الدكتور «صادق جلال العظم» عندما حلل دور الشخصية الاجتماعية العربية في الهزيمة، إذْ يرجع العظم هذه السلسلة من الأخطاء في التقييم إلى أنماط السلوك الاجتماعي الذي درسه عالم الاجتماع المصري حامد عمار، وأطلق عليه اسم «الشخصية الفهلوية»، وقد تناولها الدكتور «صادق جلال العظم» في كتابه «النقد الذاتي بعد الهزيمة» الصادر بعد هزيمة حزيران/ يونيو من عام 1967، إذْ قال: «إن الإنسان العربي ينسب دائمًا ما يحل به من مصائب إلى قوى خارجية كقوى الطبيعة أو إلى العدو، لكي يدفع بالمسؤولية عن نفسه[14]. ولنكون علميين في طرحنا، يجب أن نورد الشق الثاني الذي تجاهله الجانب العربي، وهو المسؤولية التي يتحملها النظام السوري آنذاك عن الكارثة التي حلت بالسوريين، لنتساءل : هل كان بالإمكان إفشال هذا المخطط ووأده في مهده؟ هل كان من الممكن للسكان السوريين أن يبقوا في قراهم ومدنهم؟ أم إن مصيرهم كان محتومًا ولا نقاش في ذلك؟.

أظن أن الجواب على هذه الأسئلة المطروحة قد يكون مفاجئًا لبعضهم، فأنا أرى أنه على الرغم من كل ما ذكر سابقًا عن ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي تجاه السكان السوريين في الجولان إبان الاحتلال، كان من الممكن إفشال هذا المخطط، وكان من الممكن أيضًا بقاء قسم كبير من السكان في قراهم ومدنهم بصورة أو بأخرى، لو توافرت الإرادة والدعم اللازمين، ودليلي على ذلك ما يأتي:

«بالنسبة إلى إسرائيل تعدّ القدس الشرقية أهم منطقة استولت عليها إبان الحرب، فهي مقدسة عندهم، ويعدون المسجد الأقصى مبنيًا على الأنقاض الهيكل اليهودي،

---

[14] صادق جلال العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، (دار الطليعة، بيروت، 1969)، ص69-92.

وحلمت إسرائيل دائمًا، ومنذ قيامها، بجعل القدس الموحدة عاصمة لها. من هنا ممكن الادعاء، أن تصميم إسرائيل على طرد السكان العرب من القدس، يفوق تصميمها طرد سكان الجولان، لما تمثله القدس من قيمة دينية وسياسية وتاريخية لها لا تقارن بأي منطقة أخرى احتلتها أبان الحرب. فقد ضمت إسرائيل القدس إليها فورًا بعد احتلالها، بينما الجولان لم يضم إلا بعد 14 عامًا من احتلاله. لكن تجربة الشعب الفلسطيني عام 1948 جعلته يصمد ويرفض الخروج مهما كلفه ذلك من تضحيات، وهكذا لم تستطع إسرائيل ترحيلهم، فهنالك اليوم، أكثر من 350 ألف عربي في القدس يشكلون شوكة في عين إسرائيل، وهذا ما جرى أيضًا في الضفة الغربية عمومًا» [15].

إن الجانب السوري يتحمل مسؤولية كبرى عن الكارثة التي حصلت للسوريين في الجولان، فقد أدخل أولًا الرعب إلى قلوب السوريين من العدو الإسرائيلي، عبر ثقافة وهمية كان يبثها بينهم، إذْ كان يخترع من خلالها الأساطير عن اليهود، ظنًا منه أنه ينال منهم، أي من اليهود، وكانت النتيجة أنه أدخل الرعب إلى نفس المواطن السوري البسيط، وجعله يتصرف بخوف وذعر. وثانيًا كان لإعلان سقوط القنيطرة قبل وصول الجيش الإسرائيلي إليها، الأثر الكبير في معنويات السوريين في الجولان، فقد أعلن عن سقوط القنيطرة عبر إذاعة دمشق في الساعة 8:46، وحمل هذا البلاغ رقم 66 الصادر عن وزير الدفاع السوري آنذاك حافظ الأسد، في حين لم يدخلها الجيش الإسرائيلي إلا بعد أكثر من خمس ساعات من موعد صدور البيان. ويقول قائد الفرقة الثامنة «إبراهيم إسماعيل كهيا»: «تلقينا أوامر بسد الطرق المؤدية إلى القنيطرة، لكن جاء خبر سقوط المدينة، مما جعل الكثير من جنودي يغادرون الجبهة، والركض عائدين إلى سورية، بينما الطرق مفتوحة. لقد تراكموا على المركبات، مما ثبط من معنوياتنا. انسحبت قبل أن أرى جنديًّا عدوًّا» [16].

---

(15) بلغ تعداد سكان القدس الشرقية سنة 2000، 209 آلاف نسمة انظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/القدس

(16) Oren، M.، Six Days of War، Ballantine Books، (New York، 2002)، p.301

وثالثًا الانسحاب الكيفي والمخزي من الجولان، والفوضى التي أحدثها من دون وجود أي توجيهات للمدنيين من القيادة السورية، مما أدى إلى إحداث بلبلة كبيرة، أسهمت في جبار قسم من السكان على ترك منازلهم قبل وصول الجيش الإسرائيلي إليها. وأوضح ما يدل على هذه الفوضى، هروب آمر الجبهة في الجولان العقيد أحمد المير الى دمشق، بعد أن خلع زيه العسكري، وهو يركب حمارًا [17].

من هنا نستطيع القول، إن الجانب السوري يتحمل مسؤولية كبرى عما حدث في الجولان، فطبيعي أن تسعى إسرائيل إلى تهجير السكان السوريين من الجولان، ليتسنى لها تنفيذ مخططاتها، ولكن ليس من الطبيعي أداء النظام السوري آنذاك، فقد سهل المهمة على إسرائيل بصورة كبيرة، وجعلها تدعي أنه ليس لها يد فيما حصل. فلو امتلك السوريون إرادة البقاء وإن كانت مكلفة، كما كانت عند الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية، ولو أسهم النظام السياسي السوري بتشجيعهم على البقاء أو محاولة إعادتهم بعد خروجهم في الأيام الأولى للاحتلال وإن كان ذلك صعبًا، لأن إسرائيل طبعًا لن ترضخ بسهولة؛ لكانت الأمور مختلفة تمامًا اليوم. فلنا عبرة فيما حدث في الخامس من حزيران/ يونيو 2011، عندما استطاع شباب فلسطينيون وسوريون الوصول الى قلب مجدل شمس، غير آبهين بحقول الألغام الموجودة على جانبي خط وقف إطلاق النار [18].

---

(17) حول فرار العقيد أحمد المير انظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/أحمد_المير

(18) حول هذا الموضوع انظر:

https://www.youtube.com/watch?v=PfhTLb1J6vM

انظر أيضًا:

https://www.youtube.com/watch?v=j7NttAhi1Dk

هل كان بقاء السوريين قرى الجولان الشمالية ممكنًا؟

كان بقاء السوريين في قرى شمالي الجولان، التي تنتمي إلى الطائفة الدرزية لأسباب عدة، أبرزها:

1- المخطط الإسرائيلي لقيام دولة درزية والذي خفف ضغط إسرائيل عليهم، ما مكنهم من البقاء في بيوتهم.

2- تجربة سكان هذه القرى إبان الثورة السورية الكبرى عام 1925، عندما أقدمت فرنسا على حرق قرية مجدل شمس وتهجير سكانها، إذْ تحولوا إلى لاجئين حتى نهاية الثورة وذاقوا الأمرين. هذه التجربة ما زالت حاضرة في ذاكرتهم، وتتناقلها الأجيال، لذلك امتلكوا ارادة البقاء، خصوصًا أن أعيانهم وقفوا بوجه كل من حاول ترك بيته، مذكرين الناس بأحداث عام 1925[19].

3- مما لا شك فيه أن علاقة دروز الجليل والكرمل بدولة إسرائيل، أسهمت أيضًا ببقاء هذه القرى، وبعدم ترحيل سكانها، فقد وصلت وفود من دروز الجليل والكرمل، بإيحاء من إسرائيل، لتطمين أهالي هذه القرى، بأن إسرائيل لا تنوي أن تمسهم بسوء إذا رفعوا الأعلام البيضاء، وتعاملوا بعقلانية مع الواقع الجديد.

4- لقد كانت أحداث الحرب الرئيسة بعيدة عن هذه القرى، ولذلك لم تتضرر بصورة مباشر ة من الأعمال الحربية.

5- طبيعة هذه القرى الزراعية؛ إذْ اعتمد غالبية سكانها على زراعة الأشجار المثمرة وخصوصًا التفاح، فشكل هذا رابطًا قويًا جعلهم يتمسكون بممتلكاتهم، ولا يغادرون قراهم.

---

[19] ثائر أبو صالح، موجز قصة الثورة السورية في إقليم البلان، (الجولان،2001).

ويمكن قراءة الكتيب على الرابط الآتي:

www.daliluk.com/news/read_news.asp?sn=14698

كذلك يمكن المعاينة على الرابط الآتي لمكتبة جامعة حيفا:

http://digitool.haifa.ac.il/webclient/DeliveryNotAllow.jsp

على أساس ما ورد نستطيع الادعاء، أن بقاء السكان السوريين في الجولان كان ممكنًا لو توافرت الإرادة والإصرار على البقاء، ولو كان هناك نظام سياسي داعم يمتلك رؤية استراتيجية لآفاق صراعه مع إسرائيل. فوجود السكان على أرضهم هو الضمانة في أي صراع للمحافظة على هوية الأرض. وبالمقابل استفادت إسرائيل من هذا الفراغ والبلبلة، وقامت بهدم القرى خوفًا من صحوة سورية لإعادة السكان العرب إليها، لأن خط وقف إطلاق النار بقي مفتوحًا لأشهر بين سورية وإسرائيل، وكان من الممكن الانتقال بسهولة ويسر عبره، ما كان سيحرجها أيما إحراج.

بسبب التخلف والتعصب الطائفي المقيت وقع المحظور، فبدلًا من دعم السوريين الذين بقوا في قراهم، ومحاولة إعادة النازحين، والطلب من الأمم المتحدة المساعدة في هذا الأمر، اتهم من بقي في أرضه بالتعامل مع إسرائيل، كما توقع الإسرائيليون، من دون أن يفهموا ما كانت ترمي إليه الدولة الصهيونية وما بيت لهؤلاء السكان، واستخدمها النظام ذريعة لامتصاص النقمة الشعبية على الهزيمة، لذلك ألصقها بالدروز الذين بقوا في قراهم. وهذا يذكرنا مرة أخرى بـ «الشخصية الفهلوية». لقد أصاب قادة إسرائيل أصحاب مشروع التقسيم، عندما توقعوا أن السكان الذين بقوا في بيوتهم سيتهمون بالتعاون معها، ولكنهم أخطؤوا التقدير في الشق الثاني، بأن هذا الاتهام سيدفع بهؤلاء الى أحضانهم، فقد حصل العكس تمامًا، وأثبت السكان الباقون والمتهمون بالخيانة، أنهم الضمانة الوحيدة التي ثبتت عروبة الجولان، وجعلت العالم يسمع أن ثمة أرضًا سورية محتلة.

إذن؛ يجب تصحيح الرواية العربية كما يأتي:

بسبب طبيعة إسرائيل التوسعية، عملت إسرائيل بقوة على ترحيل السكان السوريين من الجولان، من أجل تنفيذ مخططاتها التقسيمية للمنطقة، وأسهم النظام السياسي السوري آنذاك، بقصد أو بغير قصد، بتنفيذ هذه المؤامرة، والنتيجة كانت أن أكثر من 128 ألف مواطن سوري موزعين على 223 قرية ومزرعة ومدينة هجروا من بيوتهم، وهدمت قراهم، وسويت بالأرض. لقد كان السكان السوريون ممن بقوا في بيوتهم،

وممن أجبروا على الرحيل، ضحية الاحتلال ومخططاته من جهة، وضحية النظام السياسي السوري من جهة أخرى.

المرحلة الثانية: بين عامي 1967 و1973

هذه المرحلة تميزت بحدثين مهمين، أولًا إفشال المخطط الإسرائيلي في إنشاء دويلات طائفية وتقسيم سورية ولبنان، وثانيًا بداية تشكل نواة الحركة الوطنية السورية في الجولان في مواجهة الاحتلال.

المخطط الإسرائيلي لتقسيم المنطقة:

لقد ورد مخطط إنشاء الدولة الدرزية في أكثر من مصدر، ولكنني اعتمدت في التفاصيل التي سأوردها عن هذا المخطط، على كتاب «محمد خالد قطمة» «قصة الدولتين المارونية والدرزية» الصادر في بيروت في عام 1985 بطبعته الثانية، وكتاب «غالب أبو مصلح» «الدروز في ظل الاحتلال الإسرائيلي» الصادر عام 1975. أما بالنسبة إلى المصادر الإسرائيلية فهي تتجاهل كل مخطط يفشل وتتنصل منه، ولكن هناك ذكر لهذا الموضوع عند بعض المختصين الإسرائيليين بالشؤون السورية واللبنانية، من مثل «موشيه معوز» و«آيال زيسر» و«شمعون أفيفي» في كتابه «طاس نحوشت (سدر النحاس» الصادر عام 2007، الذي تطرق فيه إلى المراسلات بين «ييغال ألون» و«ليفي أشكول» رئيس الوزراء إبان حرب حزيران/ يونيو 1967، حول مشروع قيام كيان خاص بالدروز على خلفية احتلال الجولان. وكان قد أسهم كاتب هذه الدراسة بورقة بحثية تطرقت فيها إلى هذا الموضوع في «معهد ترومان لأبحاث السلام» التابع للجامعة العبرية، ونشرت في كتاب أعده «موشيه معوز» تحت عنوان «الجولان بين الحرب والسلام» الصادر عام 1999، وترجم لاحقًا إلى العربية.

لقد تردد «ييغال ألون» صاحب المخطط في أواخر عام 1967، مدفوعًا من أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى الجولان، ليجري لقاءات مع قيادات المنطقة، وكان كلامهم (أي الإسرائيليون) واضحًا وحاسمًا؛ إما القبول بالمخطط وإما الترحيل. فاختارت قيادة الجولان التظاهر بالقبول لمنع الترحيل، ولكنهم أصروا ضمنًا على إفشال هذا المخطط، واختير عضو البرلمان السوري السابق «كمال كنج أبو صالح» لخبرته السياسية للقيام بهذه المهمة الصعبة، إذْ أخذ على عاتقه إفشال هذا المخطط من دون تعريض السكان للترحيل، مستغلًا عامل الزمن، وبالفعل استدعي إلى تل أبيب لوضعه ببعض تفاصيل المخطط، وتظاهر بقبوله، فانتقلوا إلى المرحلة الثانية، وهي التنسيق مع قيادات الدروز في سورية ولبنان لإقناعهم بالمشروع.

اقترح كمال كنج على الإسرائيليين اسم «كمال أبو لطيف» لثقته الكاملة بوطنيته، فوافق الأمن الإسرائيلي على أن يكون «كمال أبو لطيف» صلة وصل بين «كمال كنج» وقيادات الدروز في سورية ولبنان. ثم سافر كنج إلى إيطاليا برفقة أحد ضباط الاستخبارات الإسرائيلية ويدعى «يعقوب» (وهو اسم مستعار وعقيد في الأمن الإسرائيلي)، ومن هناك استطاع أن يستدعي أبو لطيف وهو لبناني الجنسية وضابطًا سابقًا في الجيش السوري، فاستقبله منفردًا بعد أن أقنع يعقوب أنه سيمهد له الطريق لقبول المخطط. أخبر كنج أبو لطيف التفاصيل التي كان قد عرفها من يعقوب، واتفقا سويًا على إفشال هذا المخطط الخطر، ووضع الجانب العربي بتفاصيله، ولكنهما تظاهرا أمام يعقوب بقبوله لاستكمال باقي التفاصيل حول هذه المؤامرة. عاد كمال أبو لطيف بعد أن استطاعا مع كمال كنج أخذ تفاصيل مهمة عن المخطط، إلى لبنان وأطلع «كمال جنبلاط» و«شوكت شقير» (رئيس أركان الجيش السوري سابقًا) بالتفاصيل، وبدوره قام كمال جنبلاط بإخبار الرئيس «جمال عبد الناصر». وسافر كمال أبو لطيف إلى دمشق ليخبر «عبد الكريم الجندي» رئيس شعبة الاستخبارات آنذاك، وعرض عليه التفاصيل التي أطلعه عليها كمال كنج، تفاصيل سمعها من يعقوب أيضًا. وكان كمال كنج وكمال أبو لطيف قد اتفقا على «شيفرة» للمراسلة بينهما، مختلفة عن الشيفرة التي اتفقا عليها مع يعقوب، مما أتاح لهما التواصل ونقل باقي تفاصيل المخطط التي كانت كما يأتي:

تشن إسرائيل هجومًا على جنوبي سورية وجنوب لبنان، لتصل إلى جبال الشوف في لبنان وجبل الدروز في سورية بذريعة الوجود الفلسطيني، ثم يعلن عن قيام دولة درزية تعترف بها إسرائيل وأميركا. وقد رصد لهذه الغاية مبلغًا أوليًّا قدره 30 مليون دولار. تقوم إسرائيل لاحقًا بنقل دروز الجليل والكرمل إلى الجولان الذي أخلي من سكانه، وهكذا تتخلص إسرائيل من الدروز داخل حدود 48، وتسيطر على قراهم، وبالمقابل يتشكل حزام درزي مدعوم من إسرائيل، يكون حاجزًا بينها وبين الجانب العربي. ويُعمل لاحقًا لإقامة دولة علوية في الساحل، ودولة مسيحية في لبنان، ودولة سنية في الداخل السوري، إضافة إلى دولة كردية في الشمال، وهكذا تتحول سورية ولبنان إلى دويلات طائفية تتصارع في ما بينها؛ ما يضعف بصورة كبير ة التهديد العربي لإسرائيل من الجبهة الشمالية، ويعطي شرعية لقيام الدولة اليهودية [20].

«كان اهتمام عبد الناصر لا يقل عن اهتمام السلطات السورية بالأمر، فأبلغ السلطات العراقية والأردنية بالمعلومات التي توافرت لديه، وأخذت وسائل الإعلام العربية تتحدث عن اجتماعات مهمة تعقد لتشكيل الجبهة الشرقية... ثم أعلن عن قيام الجبهة الشرقية من الدول العربية الثلاث، سورية، العراق والأردن، وأنيطت قيادتها لضابط مصري كبير، وعززت المواجهة في مواقع المحاور التي وردت على لسان يعقوب بقوات عسكرية من دول الجبهة. هنا ثارت إسرائيل وأدركت انفضاح

(20) محمد خالد قطمة، قصة الدولتين المارونية والدرزية، ط2، (بيروت، 1985)، غالب أبو مصلح، الدروز في ظل الاحتلال الإسرائيلي، (د.م، 1975)، شمعون أفيفي، طاس نحوشت هاميدنيوت هايسرائيليت كلبيه هاعيده هادروزيت 1948-1967: سدر النحاس، السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية 1948-1967، (ياد يتسحاك بن تسفي، 2007)، ثائر أبوصالح، هعمدوت هابوليتيوت شل هادروزيم بغولان: المواقف السياسية لدروز الجولان- في هغولان بين ملحاماه لشلوم: الجولان بين الحرب والسلام، موشيه معوز (معدًا)، (هاد آرتسي،معهد ترومان لأبحاث السلام،1999). ص87-95، أيمن أبو جبل، من الوثائق الإسرائيلية: أهالي الجولان يفشلون الـ «دويلة طائفية» العازلة بين سورية ولبنان وإسرائيل:

http://www.voltairenet.org/article151723.html

انظر أيضًا برنامج «تحت المجهر» من إنتاج الجزيرة على الرابط الآتي:

https://www.youtube.com/watch?v=PDnVY6PxzLU

https://www.youtube.com/watch?v=q_YlcLMmbW4

مخططها، فاستُدعي كمال كنج للتحقيق فأنكر»[21]، فبدأت بمراقبته، إذْ استدعي إلى سورية أكثر من مرة، لوضعهم في باقي التفاصيل الملحة، والاتفاق على خطة عمل لمواجهة هذا المخطط. وفي آخر زيارة كان ينوي أن يقوم بها كمال كنج أبو صالح إلى دمشق، برفقة أحد رجال الكومندوس السوري، الذي وصل إلى بيته سرًا لمرافقته؛ فجرى تطويق مجدل شمس ثم بيته، وألقي القبض عليه وعلى رجل الكومندوس في 8 تشرين أول/ أكتوبر 1970، وحوكم أمام محكمة عسكرية في القنيطرة، وحكم عليه بالسجن لمدة 208 سنوات[22]. أما كمال أبو لطيف، فقد اغتيل لاحقًا في بلدته عيحا من الإسرائيليين. وهكذا دفع كمال كنج أبو صالح وكمال أبو لطيف ثمنًا غاليًا، ولكن العزاء هو أنهما أجهضا أخطر مخطط إسرائيلي لتقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية، وأسهما في الإبقاء على السكان في قراهم، مستغلين عامل الوقت الذي لعب لمصلحتهم.

بداية تشكل نواة الحركة الوطنية في الجولان السوري المحتل:

أجرى كثيرون من الشباب بعد الاحتلال اتصالات بأجهزة الأمن السورية، بمبادرة شخصية منهم، وعرضوا عليهم أن يتنظموا لمصلحة العمل الوطني، ولا سيما أن قسمًا لا يستهان به من هؤلاء الشباب، كان متأثرًا بالحركة الناصرية والبعثية، وكان ثمة أيضًا نواة للحزب القومي السوري الاجتماعي، إذْ شكل الفكر القومي العربي، الذي حمل شعلته الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» من جهة، وألم الهزيمة الذي جرح

---

(21) قطمة، ص 135.

(22) لقد حرر كمال كنج أبو صالح من الأسر عام 1973، عبر صفقة تبادل لثلاثة طيارين إسرائيليين مقابل إطلاق سراح كمال كنج وخمسة ضباط سوريين، كانوا قد وقعوا في الأسر في لبنان. وقد توالت عليه الإقامات الجبرية، وسجن اداريا مرتين عام 1981 وعام 1982، وتوفي في 15.9.1983. للاطلاع على ما قام به كمال كنج أبو صالح يمكن زيارة موقع الجولان على الرابط الآتي:
http://www.jawlan.org/openions/asra/kmalknjabusaleh.htm
وانظر كذلك كتاب: د.م، من هو في سورية عام 1949، (الوكالة العربية للنشر والدعاية في دمشق،1949).

كبرياء هؤلاء الشباب بالصميم من جهة أخرى، دافعًا لهم إلى العطاء، والانخراط بالعمل الوطني.

وبهذا تنظم أكثر من 70 شابًا من قرى الجولان في أربع شبكات سرية مختلفة، تعمل مع الأمن السوري، استطاع هؤلاء الشباب تقديم معلومات قيمة جدًا قبل حرب تشرين 1973، حول مرصد جبل الشيخ وخط بارليف، إذ عمل قسم منهم عمالًا في هذه المواقع، واستطاعوا الحصول على مخططاتها وقدموها للأمن السوري، وبدوره قدم الأخير مخططات خط بارليف للمصريين. استطاع الأمن الإسرائيلي اكتشاف أمر هذه الشبكات في السبعينيات، واعتقل عددًا كبيرًا من شباب قرى مجدل شمس وبقعاثا ومسعدة وعين قنية، وكذلك استشهد في تلك المدة شابان بالرصاص الإسرائيلي [23].

لا شك، أن هذا الحراك الوطني (افشال مخطط التقسيم والشبكات السرية) ترك أثره على السكان السوريين تحت الاحتلال، وبدأت تتشكل نواة الحركة الوطنية في الجولان، التي رفضت الاحتلال وسياسته، والتي تمثلت بسلوك الحاكم العسكري، إذْ يمنحه منصبه حق التصرف كيفما يشاء وفقًا لمصلحة إسرائيل دون مراعاة القانون المدني الإسرائيلي أو القانون الدولي. وقد كان أول عمل قض مضجع الاحتلال، هو خروج مظاهرة عارمة في الجولان بعد إعلان وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970، وحصلت في هذه المظاهرة مواجهات بين الشباب والجيش [24].

ومن الملفت أن أجهزة الأمن السورية لم تسع إلى إقامة حركة وطنية في الجولان، وإنما أرادت من هؤلاء الشباب أن يتقربوا من أجهزة الأمن الإسرائيلية للحصول على معلومات، وتناست هذه الأجهزة أن الجولان بحاجة إلى حراك سياسي علني يعلن

---

(23) استشهد الشهيد عزت أبو جبل عام 1973. واستشهد نزيه هاني أبو زيد في ليل السابع والعشرين من شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 1976. انظر أسماء وأعداد المعتقلين وتهمهم وسنوات الحكم على هذا الرابط:

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=287&source=3&link=2018

(24) انظر ما كتبه أيمن أبو جبل حول هذا الموضوع:

http://www.jawlan.org/openions/print.asp?catigory=32&source=4&link=1600

رفضه للاحتلال. هذا الأمر يعد -من وجهة نظري- خطًا استراتيجيًا في التعامل مع السكان المحليين، فعدم وجود سياسة معلنة ترفض الاحتلال، وتحرم التعامل معه، شجع مجموعة من سكان الجولان على التقرب من إسرائيل ومن أجهزتها، فاختلطت الأمور على المواطن العادي، فلا يمكنه معرفة من يتقرب لجمع المعلومات، ومن يتقرب لخدمة الاحتلال؛ ما أسهم -إضافة إلى عوامل أخرى- إلى تشكل مجموعات تعاملت مع هذا الاحتلال، وقدمت له الخدمات، ظنًا منها أن إسرائيل دولة قوية جدًا لا يمكن هزيمتها، ولا يمكن للجانب السوري أن يستعيد الجولان مجددًا. وهكذا انقسم المجتمع في هذه السنوات بين مؤيدين للاحتلال ومعارضين له، وحاول المؤيدون بدعم منه تذكير السكان بطريقة تعامل الأجهزة الأمنية السورية معهم قبل الاحتلال، والإهانات والتهم التي كانت توجه لهم من هذه الأجهزة، وذلك من أجل تسويغ نهجهم المتعامل مع إسرائيل، مع أنه كان «كلام حق أريد به باطل».

المرحلة الثالثة من أواخر 1973، وحتى قرار الضم في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1981

هذه المرحلة تمثلت بأحداث جسام، أثرت تأثيرًا كبيرًا في مجريات الأحداث في المنطقة. فقد كان لحرب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973 تأثير كبير في سكان الجولان المحتل. فمهما اختلفت التحليلات حول طبيعة هذه الحرب، سواءَ كانت تحريرية أم تحريكية، فقد حملت في طياتها تغييرًا كبيرًا؛ مقارنة بحرب حزيران/ يونيو عام 1967. فقد أظهرت هذه الحرب، أولًا أن الجيش السوري قادر على المواجهة إذا توافرت الشروط الموضوعية والذاتية لذلك، وإن لم ينجح في تحرير الجولان؛ وثانيًا دق اتفاق فصل القوات على الجبهتين: السورية والمصرية ناقوس الخطر عند المؤيدين للاحتلال، فأدركوا أن تحرير الجولان أمر ممكن. وهكذا بدأت تضعف المجموعات المؤيدة للاحتلال، وتقوى شوكة الحركة الوطنية. وقامت ردةَ فعل إسرائيلي بخطوة هدفها فرض الأمر الواقع على الجولان وتعزيز سلطة الاحتلال عليه؛ بتأسيس المجالس المحلية في قرى الجولان أواخر عام 1974، وعينت لاحقًا قضاة مذهب من السكان، وذلك كله كان بهدف شرعنة الاحتلال وإعطائه صبغة مدنية.

جاءت اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979، وإعادة سيناء لاحقًا للسيادة المصرية [25]، لتدق المسمار الأخير في نعش المجموعات المتعاملة مع إسرائيل، فقد بات واضحًا وجليًا أن الاحتلال زائل، وإسرائيل ستضطر سلمًا أو حربًا لأن تعيد الجولان إلى أصحابه. وهكذا ضعفت هذه المجموعات أكثر، وبدأت بتغيير نهجها. وقد أسهم هذا في تغيير السياسة القمعية الإسرائيلية التي انتهجها الحكم العسكري آنذاك، خصوصًا بعد وصول الليكود إلى الحكم عام 1977، وتعيين حاكم عسكري جديد للجولان، يدعى «موشيه عطار»، استخدم بدوره سياسة القمع والترهيب ضد السكان.

استغلت إسرائيل تفوقها الاستراتيجي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وإخراج مصر خارج معادلة الصراع، من أجل فرض الأمر الواقع على باقي الجبهات، ولذلك؛ بدأت بالتفكير الجدي في ابتلاع الجولان نهائيًا وضمه إليها للضغط على سورية، وكذلك بدأت بالتحضير لاجتثاث الثورة الفلسطينية من لبنان، وكسر شوكة العراق الذي حاول أن يشكل بديلًا من الدور المصري في إطار ما عُرف -حينئذ- بجبهة الصمود والتصدي، ولذلك؛ ضربت المفاعل النووي العراقي عام 1981[26].

يقول الدكتور عبد الستار القاسم في كتابه «مرتفعات الجولان»، مؤكدًا ما ورد سابقًا: «جاءت مبادرة أنور السادات لتشجع الصهاينة على بدء التحرك لضم الجولان نهائيًا، إذْ بدأت تتعامل مع الجولان بطريقة تؤدي إلى ضمه بصورة شرعية» [27].

---

(25) للاطلاع على اتفاقية كامب دافيد انظر موقع الجزيرة على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/721d4de2-308a-4e80-a73f-0d840c89944d

(26) عرفت هذه العملية بعملية أوبرا لمزيد من المعلومات انظر الرابط الآتي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/عملية_أوبرا

(27) عبد الستار القاسم، مرتفعات الجولان 1967-1948، (بيروت، دار الأمة، 1984)، ص 90، حسان شمس، في ذكرى إضراب الجولان، دليلك، 13 كانون الأول/ديسمبر على الرابط الآتي:

http://www.daliluk.com/news/read_article.asp?sn=4582

بدأت إسرائيل في أواخر السبعينيات بمحاولة تمرير مشروع ضم الجولان عن طريق السكان، لتدعي لاحقًا أنها استجابت لرغبتهم بالانضمام إليها. وبالفعل حاول الحاكم العسكري الجديد تمرير هذا المخطط والترويج للجنسية الإسرائيلية بين قطاع الموظفين، ولكن سرعان ما تسربت هذه المحاولات للمجتمع، فأدركت قيادته أبعاد هذا المخطط فتداعى السكان للاجتماع، وكان ردهم واضحًا وحاسما برفضه، إذْ قويت شوكة الحركة الوطنية في هذه المرحلة، واستطاعت أن تكسب إلى جانبها تأييد قادة مؤثرين بين رجال الدين الذين دأبوا أن يبتعدوا عن العمل في المجال السياسي، وصدرت الوثيقة الوطنية لسكان الجولان السوري المحتل في 25 آذار/ مارس عام 1981، ردًا صريحًا وواضحًا وحاسمًا على السياسة الإسرائيلية، إذْ أعلن سكان الجولان ما يلي[28]:

« نحن المواطنين السوريين في المرتفعات السورية المحتلة، نرى لزامًا علينا أن نعلن لكل الجهات الرسمية والشعبية في العالم أجمع، ولمنظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وللرأي العام العالمي وكذلك الإسرائيلي، ومن أجل الحقيقة والتاريخ، بصراحة ووضوح تامين، عن حقيقة موقفنا من الاحتلال الإسرائيلي ودأبه المستمر على ابتلاع شخصيتنا الوطنية، ومحاولته ضم الهضبة السورية المحتلة حينا، وتطبيق القانون علينا حينًا آخر، وجرّنا بطرق مختلفة للاندماج بالكيان الإسرائيلي والانصهار في بوتقته، ولتجريدنا من جنسيتنا العربية السورية التي نعتز ونتشرف بالانتساب إليها ولا نريد عنها بديلًا، والتي ورثناها عن أجدادنا الكرام الذين تحدّرنا من أصلابهم وأخذنا عنهم لغتنا العربية التي نتكلمها بكل فخر واعتزاز وليس لنا لغة قومية سواها. وأخذنا عنهم أراضينا العزيزة على قلوبنا وورثناها أبًا عن جد منذ وجد الإنسان العربي في هذه البلاد قبل آلاف السنين-أراضينا المجبولة بعرقنا وبدماء أهلنا وأسلافنا. إذْ لم يقصّروا يومًا في الذود عنها وتحريرها من كل الغزاة والغاصبين على مر التاريخ. والتي نقطع العهد على أنفسنا أن نبقى ما حيينا أوفياء ومخلصين لما خلفوه لنا منها وألا نفرّط منها بشيء منه مهما طال زمن الاحتلال الإسرائيلي، ومهما قويت الضغوط

[28] http://www.jawlan.org/openions/declaration.html

علينا من السلطة المحتلة لإكراهنا أو إغرائنا لسلب جنسيتنا ولو كلفنا ذلك أغلى التضحيات.

وهذا موقف من البدهي والطبيعي جدًا أن نقفه، وهو موقف كل شعب يتعرض كله أو جزء منه للاحتلال. وانطلاقًا من شعورنا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا تجاه أنفسنا وأبنائنا وأجيالنا المقبلة أصدرنا هذه الوثيقة:

1- هضبة الجولان المحتلة هي جزء لا يتجزأ من سورية العربية.

2- الجنسية العربية السورية صفة حقيقية ملازمة لنا لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

3- أراضينا هي ملكية مقدسة لأبناء مجتمعنا السوريين المحتلين. وكل مواطن تسوّل له نفسه أن يبيع أو يتنازل أو يتخلّى عن شبر منها للمحتلين الإسرائيليين يقترف جريمة كبرى بحق مجتمعنا، وخيانة وطنية لا تغتفر.

4- لا نعترف بأي قرار تصدره إسرائيل من أجل ضمّنا للكيان الإسرائيلي ونرفض رفضًا قاطعًا قرارات الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى سلبنا شخصيتنا العربية السورية.

5- لا نعترف بشرعية المجالس المحلية والمذهبية، لكونها عُيّنت من الحكم العسكري الإسرائيلي وتتلقى تعليماتها منه، ورؤساء وأعضاء هذه المجالس لا يمثلوننا بأي حال من الأحوال.

6- إن الأشخاص الرافضين للاحتلال من خلال مواقفهم الملموسة، والذين هم من كافة قطاعاتنا الاجتماعية، هم الجديرون والمؤهلون للإفصاح عما يختلج في ضمائر ونفوس أبناء مجتمعهم.

7- كل مواطن من هضبة الجولان السورية المحتلة تسول له نفسه استبدال جنسيته بالجنسية الإسرائيلية، يسيء إلى كرامتنا العامة وإلى شرفنا الوطني وإلى انتمائنا القومي وديننا وتقاليدنا، ويعد خائنًا لبلادنا.

8- قررنا قرارًا لا رجعة فيه وهو: كل من يتجنس بالجنسية الإسرائيلية، أو يخرج عن مضمون هذه الوثيقة، يكون منبوذًا ومطرودًا من ديننا ومن نسيجنا الاجتماعي

ويحرِّم التعامل معه، أو مشاركته أفراحه وأتراحه أو التزاوج معه- إلى أن يقرّ بذنبه ويرجع عن خطئه، ويطلب السماح من مجتمعه، ويستعيد اعتباره وجنسيته الحقيقية.

لقد اعتمدنا هذه الوثيقة، مستمدين العزم من تراثنا الروحي والقومي والإنساني الأصيل الذي يحضنا على حفظ الإخوان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوفاء العميق للوطن.

جماهير الجولان السوري المحتل 25-03-1981

لقد كان للوثيقة الوطنية وقعها المدوي على الاحتلال، فقد التزم أهالي الجولان بمضمون هذه الوثيقة، ورفضوا الجنسية الإسرائيلية، وطبق بند المقاطعة على كل من يقبل بها، فحوصر كل الذين تعاملوا مع إسرائيل، وباتت الحركة الوطنية سيدة الموقف في الجولان. أما الرد الإسرائيلي فتمثل باعتقالات إدارية لقيادات من الحركة الوطنية وزجهم في السجون الإسرائيلية، لكن بالمقابل استوعبت إسرائيل الدرس وفهمت أن استراتيجيتها بضم الجولان عن طريق السكان قد فشلت، ولذلك بدأت بالعمل على ضم الجولان رسميًّا لإسرائيل فكان لاحقًا قرار ضم الجولان في الكنيست الإسرائيلي في 1981-12- 14 الذي كان له وقع الصاعقة على سكان الجولان المحتل[29].

المرحلة الرابعة من نهاية 1981 حتى نهاية 1982

هذه المرحلة شهدت مواجهات علنية بين السكان السوريين في الجولان المحتل وقوات الاحتلال، فقد أعلن السكان وبصوت واحد رفض قرار ضم الجولان إلى إسرائيل، ورفضوا قبول الجنسية الإسرائيلية والهوية الإسرائيلية المدنية التي تعد بعد الضم حكمًا قانونيًا يجب تنفيذه. وردًا على قرار الضم وفرض الجنسية الإسرائيلية أعلنوا الإضراب العام المفتوح في 14 شباط/ فبراير 1982. عندما تأكدت إسرائيل أن

---

[29] النص الأصلي لقرار الضم باللغة العبرية كما جاء مع الخرائط يمكن رؤيته على الرابط الآتي:

https://www.knesset.gov.il/review/data/heb/law/kns10_golan.pdf

أهل الجولان لن يقبلوا طوعًا بتنفيذ القرار، أقدمت على محاصرة قرى الجولان عسكريًا، وفصلت بعضها عن بعض، ومنعت التواصل فيما بينها، وبدأت في الأول من نيسان 1982 دخول بيوت الجولان بيتًا بيتًا، تأخذ منهم عنوة الهوية العسكرية، وتقدم لهم الهوية المدنية، وذلك بعد أن فرضت حال منع التجول، وحوصر أهل الجولان في بيوتهم لفرض الأمر الواقع عليهم، فحصلت اشتباكات مع الجيش، وسقط جرحى من السكان نتيجة إطلاق النار عليهم، واعتقل عدد كبير من الشباب لرفضهم القبول بالهوية المدنية الإسرائيلية، وقد تم تحويل المدارس إلى مراكز اعتقال. وعلى الرغم من هذا الحصار، رفض أهل الجولان قبول الهويات الإسرائيلية المدنية، فأقدمت قوات الاحتلال على رمي هذه الهويات داخل البيوت، أو على شرفاتها. وبعد إلغاء حال منع التجول، جمع السكان هذه الهويات في ساحات القرى، معلنين رفضهم القبول بها، واستمرت المواجهات والإضراب العام حتى 19 تموز/ يوليو عام 1982[30].

لقد أقدمت إسرائيل عام 1981 على ضرب المفاعل النووي العراقي -كما ذكر سابقًا- مما مهد الطريق أمام حزب الليكود للفوز مجددًا في الانتخابات، وبقائه في السلطة. وغزت إسرائيل لبنان في حزيران/ يونيو من عام 1982 لاجتثاث المقاومة الفلسطينية، مستفيدة من التفوق الاستراتيجي الذي نجم عن خروج مصر من معادلة الصراع، فتحول التركيز الإعلامي إلى الحرب، وباتت قضية الجولان وضمه على الهامش. عندئذ سعت إسرائيل إلى تهدئة الأوضاع في الجولان، مستغلة الظرف الجديد، وأعلنت قبولها بطلبات أهل الجولان التي وجهوها آنئذ إلى الحكومة الإسرائيلية، شرطًا لتعليق الإضراب المفتوح، إذْ جاءت الاستجابة الإسرائيلية من خلال رسالة أرسلت إلى الشيخ الروحي لسكان الجولان الشيخ «سلمان طاهر أبو صالح»، ممهورة بتوقيع وزير الدفاع آنذاك «أريئل شارون» وهي رسالة غير منشورة تضمنت ما يأتي:

---

[30] القاسم، مصدر سابق، وانظر ما أرشفه أيمن أبو جبل في موقع jawlan.org من شريط الذكريات (الجزء الأول)

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=21&source=9&link=1131

1- إسرائيل لن تفرض الجنسية الإسرائيلية على أهل الجولان بالقوة، ولكن ستقدمها لمن يرغب في الحصول عليها طوعًا.

2- إسرائيل لن تقدم على مصادرة الأراضي والمياه التابعة لقرى الجولان الأربع.

3- إسرائيل لن تستدعي إلى الخدمة العسكرية أي مواطن من الجولان قبل الجنسية الإسرائيلية بحكم القانون الإسرائيلي الذي يفرض الخدمة الإجبارية على الدروز الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية في الجليل والكرمل [31].

على أساس هذه الرسالة، قبل أهل الجولان بتعليق إضرابهم الذي استمر أكثر من خمسة أشهر بقليل، وأعلنوا التزامهم بالوثيقة الوطنية، ورفضهم القبول بالجنسية الإسرائيلية، وشددوا الحرم الديني والاجتماعي على كل من يقبل بها. وفي المقابل قرروا استلام الهوية المدنية الإسرائيلية، لتسيير أمورهم الحياتية. وهكذا تحول السكان السوريون في الجولان المحتل وفقًا للقانون الإسرائيلي إلى «مقيمين دائمين» Permanent resident يدفعون الضرائب، ويتمتعون بالحقوق المنصوص عليها قانونيًا للمقيم الدائم، ولكنهم لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، إذْ ينتج عن ذلك قانونيًا أنهم لا يتمتعون بحق الترشح أو التصويت لانتخابات الكنيست الإسرائيلي، ولا يحملون جواز السفر الإسرائيلي، وإنما يعطون بطاقة سفر مسجل فيها في حقل الجنسية «الجنسية: غير معروف» Undefined. إن وضع أهل الجولان القانوني بعد الضم بات مشابهًا تمامًا لوضع السكان العرب في القدس، فهم أيضًا بحكم القانون «مقيمون دائمون» [32].

استمر الحرم الديني والاجتماعي على أقلية قليلة قبلت الجنسية الإسرائيلية، إذْ حوصر هؤلاء، ومنع التعامل معهم اقتصاديًا واجتماعيًا، ونبذوا من المجتمع بصورة

---

[31] هذه الرسالة محفوظة في بيت الشيخ سلمان طاهر أبو صالح. الشيخ سلمان هو الشيخ الروحي لأهل الجولان، ويعد من الشخصيات الدينية الوطنية المرموقة، فقد كان حازمًا وحاسمًا ورفض التفريط بمكتسبات المجتمع، وبهذا شكل نقطة لقاء بين مختلف أطيافه. توفي في شباط من عام 2008.

[32] حول مفهوم الجنسية والإقامة الدائمة والحقوق والواجبات الناتجة عن ذلك انظر:

https://he.wikipedia.org/wiki/ תושב

كلية، مما جعلهم يطلبون مرارًا وتكرارًا من إسرائيل إعفاءهم من الجنسية، ليتسنى لهم العودة إلى حضن مجتمعهم. ولكن القانون الإسرائيلي لا يسمح بإسقاط الجنسية عن أي مواطن، إلا إذا غادر إسرائيل لمدة زمنية محددة بالقانون، أو قام بعمل يمس أمن الدولة، عندها يخول وزير الداخلية نزع الجنسية عن حاملها. وطبعًا، هذان الشرطان لم يتوافرا عند أولئك الذين قبلوا بالجنسية الإسرائيلية. وهكذا استمرت هذه المشكلة بالتفاقم حتى اليوم، فعدد هؤلاء يزداد مع الزمن، لأن أولادهم يرثون الجنسية الإسرائيلية عن والديهم بحكم القانون. والأولاد ليس لهم أي ذنب بما فعل آباؤهم، وهكذا تحولت هذه القضية إلى مشكلة أخلاقية، مازالت موضع خلاف؛ حتى يومنا هذا.

المرحلة الخامسة 1983 حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي

انتهى الإضراب، وسلمت إسرائيل بالأمر الواقع، أن أهالي الجولان لن يقبلوا الجنسية الإسرائيلية، فتحولت السياسة الإسرائيلية إلى سياسة «العصا والجزرة» إذ استمرت من جهة في قمع السكان ولا سيما عند إحيائهم ذكرى الإضراب في 14 شباط/ فبراير من كل سنة، وإحياء ذكرى الجلاء في 17 نيسان من كل عام. فقد دأبت إسرائيل على استقدام قوة عسكرية كبيرة من الشرطة في محاولة لمنع إحياء هذه المناسبات، وأقدمت على اعتقال الفاعلين والتضييق على السكان، وقد وصلت ذروة المواجهات عندما اضطر «شمعون بيرس»، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، الخروج من مجدل شمس تحت حماية مشددة خوفًا على سلامته من المتظاهرين الذين هتفوا ضد وجوده في بلدتهم في إثر زيارة قام بها إلى المجلس المحلي المعين هناك بتاريخ 25 شباط/ فبراير 1986.

بالمقابل سمحت إسرائيل بفتح الباب مجددًا أمام الطلاب الراغبين باستكمال دراستهم في جامعة دمشق، بعد أن أغلقت هذا الباب عند ضم الجولان. لقد سمح لأول دفعة طلاب بالدراسة في جامعة دمشق عام 1977، ولكن هذا السماح كان مقتصرًا على أعداد قليلة سنويًا. وفي منتصف الثمانينيات فتح الباب على مصراعيه، لأن إسرائيل وصلت إلى قناعة بأنه لا فائدة من إغلاق الباب على السكان، لأن هذا

لن يغير شيئًا من موقفهم من الاحتلال، وعدّت أنه من الممكن أن تستفيد على المدى البعيد، إذْ من مصلحتها أن يتعرف هؤلاء الشباب على الواقع المأساوي في بلادهم، مما يؤدي إلى إحباطهم مع الزمن. وبالفعل أتيحت الفرصة أمام مئات الطلاب لاستكمال دراستهم في جامعة دمشق، كذلك سمحت لعشرات الطلاب باستكمال دراستهم الجامعية في الاتحاد السوفياتي سابقا، من خلال منح قدمت لأبناء الجولان عن طريق الحكومة السورية. وبعد سنوات بدأ الخريجون بالعودة إلى الجولان لينضموا إلى سوق العمل، وأسهم القسم الفاعل منهم في العمل المؤسساتي الذي لم يكن سائدًا في الجولان.

مع الزمن، تراكم عدد الخرجين، وبدأت تتشكل مؤسسات مثل رابطة الطلاب الجامعيين التي كانت تشرف على إقامة فاعليات ثقافية مختلفة، منها مخيمات سنوية للأطفال، لتشكل بديلا وطنيًا من مخيمات المجلس المحلي المعين من سلطة الاحتلال، إضافة إلى نواد رياضية اجتماعية أخذت على عاتقها إقامة دورٍ رياضي سنوي لقرى الجولان، لتدارك دخول الشباب في النوادي الإسرائيلية، واللعب في الدوري الإسرائيلي أيضًا. ولكن مع الزمن أخذت تتآكل هذه المؤسسات من داخلها لأسباب كثيرة، منها نقص التمويل والصراعات الاجتماعية السياسية داخل المجتمع بين مؤيد للنشاط ومعارض له، وتدريجيًا أسهم أيضًا العامل الأيديولوجي في إضعاف هذه المؤسسات، وبدأت الخلافات تتسرب إلى داخلها وتنعكس في الصف الوطني من المؤيدين للنظام السياسي في سورية والمعارضين له. وطالبت المرأة التي خرجت مع الرجل في زمن المواجهات بدور اجتماعي سياسي جديد، فرفضت العودة إلى البيوت وشكلت مؤسسات لتمثل النساء، بمثل الاتحاد النسائي في الجولان. بدأت تتسع شقة الخلافات في الصف الوطني تدريجيًا، ولا سيما عند تأسيس الجمعية العربية للتطوير [33] التي أسست وفقًا لترخيص الجمعيات الإسرائيلية، فعارضتها مجموعات مختلفة بذريعة خطر «الأسرلة». ولكن بقي أهل الجولان موحدين في

---

[33] من أهم انجازات هذه الجمعية هو المجمع الطبي الذي يقدم خدمات طبية على مدار 24 ساعة. وبيت الفن ومسرح عيون، لمزيد من المعلومات انظر:

http://jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=78&source=2&link=1910

وجه الاحتلال، وقد أسهم في وحدتهم سياسة «العصا» التي اتبعتها إسرائيل في المناسبات الوطنية كما ذكر سابقًا.

ومن الجدير ذكره هنا، أنه بعد الإضراب وتحديدًا في عام 1985، كشفت إسرائيل شبكات جديدة منظمة تعمل سريًا ضد الاحتلال، وقد اعتُقل عشرات الشباب وحكم عليهم بأحكام تأديبية عالية، تراوحت ما بين 10 و27 عامًا. والفارق بين معتقلي السبعينات ومعتقلي الثمانينات يتمثل بثلاثة عوامل، أولًا تشكلت الموجة الأولى في ظل هزيمة 1967 وبظل الإحباط الذي ساد بعد الحرب، فكانوا بعملهم طليعيين وشكلوا نواة الحركة الوطنية الوليدة في الجولان، بينما الموجة الثانية كانت نتيجة للمد الوطني وحال المقاومة العامة في الجولان.

ثانيًا كان متوسط أعمار الشريحة المعتقلة في الموجة الأولى أكبر من متوسط أعمار معتقلي الموجة الثانية، فغالبية المعتقلين في الثمانينات كانوا شبابًا في مقتبل العمر. وثالثًا ارتبط المعتقلون معظمهم في السبعينيات بالأمن السوري، أما موجة الثمانينيات فكانت أكثر استقلالية بعملها [34].

تميزت هذه المرحلة أيضًا ببدء تدخل أجهزة الأمن السورية مباشرة بما يجري في الجولان. فقد حاولت، وبوسائل مختلفة، التدخل في مجريات الأحداث، وكانت تصيب مرة وتخطئ مرات عدة، وأسهمت الزيارة السنوية التي يقوم بها رجال دين من الجولان إلى الوطن بزيادة تأثير هذه الأجهزة، مما زاد في اتساع شقة الخلاف في الجولان. كان يجري ذلك كله على مرأى ومسمع من الاحتلال، الذي ترك بدوره الأمور تسير على طبيعتها، مستفيدًا من التناقضات بين السكان، واستوعبت إسرائيل أن سياسة العصا تأتي عليها بنتائج عكسية، ولذلك قررت تغيير استراتيجيتها، فتنازلت

---

[34] حول الموجة الثانية من الحركة الأسيرة في الجولان انظر:

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=287&source=3&link=2102

والجدير ذكره في هذا السياق استشهاد فايز محمود في 23 تشرين ثاني من عام 1990 بالرصاص الإسرائيلي على خط وقف إطلاق النار، وقد سبق اعتقاله، اعتقال مجموعة عام 1985. كذلك يجدر الإشارة الى استشهاد هايل أبو زيد في 7 تموز 2005، وكذلك استشهاد سيطان الولي في 24 نيسان 2011، بعد أن خرجا من السجن نتيجة إصابتهما بمرض السرطان، وكان قد حكم عليهما مع رفاق لهما بالسجن لمدة 27 عامًا. وينتمون إلى الموجة الثانية لسنة 1985.

عن سياسة العصا، وتوقفت عن استجلاب قوات من الشرطة لقمع السكان عند إحيائهم للمناسبات الوطنية، وأبقت على قوات رمزية خارج القرى للحالات الطارئة.

بدأ الترهل يصيب جسد الحركة الوطنية، إذْ باتت المواقف بلا ثمن، مما شجع كثيرين على الانخراط بالعمل الوطني. فأفرغت الحركة الوطنية تدريجيًا من مضمونها، ولم يبق من المواقف إلا الجانب الرمزي لها، وهو الإضراب الذي كان يلتزم به الجميع في هذه المناسبات. فما إن وصلنا بداية التسعينيات من القرن الماضي حتى أضحت المواقف الوطنية أشبه بالكرنفال الاحتفالي، وقد أسهمت أجهزة الأمن السورية في وصول الحركة الوطنية إلى هذا الوضع، إذْ حولت المناسبات الوطنية إلى مناسبات للتحية، وإعلان الولاء للنظام السياسي في سورية.

المرحلة السادسة: منذ بداية التسعينيات حتى بداية الثورة السورية في آذار/ مارس 2011

تميزت هذه المرحلة بتزايد ضعف الحركة الوطنية وانقساماتها، فغابت المركزية عن المجتمع الجولاني، بسبب رحيل عدد من القيادات الوطنية التقليدية، كذلك بدأت تتفكك البنية العائلية للمجتمع نتيجة للحداثة، وظهر تدريجيًا تأثير قيم الحضارة الغربية في الجيل الصاعد على مستوى الذكور والإناث. فبدأت إسرائيل باتباع سياسة جديدة، يمكن أن نسميها استراتيجية النخر، أي النخر في النسيج الاجتماعي، إذ ركزت على المدارس والجيل الصاعد المتأثر بالحداثة وقيم الثقافة الغربية العامة، وقضايا الحرية والديمقراطية التي يلمسها داخل المجتمع الإسرائيلي، فكانت عملية المقارنة دائمًا بقصد أو بغير قصد مع الواقع العربي الذي يعيش حالًا من التخلف والتعصب لمصلحة إسرائيل. فأدخل الاحتلال برامج جديدة إلى المدارس، هدفها التشجيع على «الأسرلة»[35]. بالمقابل حاول السكان لأول مرة منذ الاحتلال التدخل

[35] انظر على سبيل المثال مشروع מילי (ميلا) تشرف عليه الشرطة الإسرائيلية:

بالشؤون التعليمية والتربوية، بما يتيحه القانون الإسرائيلي، عن طريق تشكيل لجان «أولياء أمور» عنيت بمتابعة شؤون التعليم في المدارس.

سمحت إسرائيل أيضًا بتسويق منتجات التفاح إلى الأسواق السورية، وكان لهذه الخطوة تأثيران متناقضان، من جهة أولى يقوي تسويق التفاح إلى الأسواق السورية الرابط بين الجولان والوطن، ومن جهة أخرى هو ورقة بيد إسرائيل للمساومة وقت تشاء، ويجب ألا نغفل في هذا السياق المصلحة الإسرائيلية من هذه الخطوة، فمستوطنات الجولان لها مصلحة في إخراج تفاح سكان قرى الجولان من الأسواق الإسرائيلية، ليتسنى لها التحكم فيها، ولكن تبقى هذه الخطوة لمصلحة السكان السوريين، لأنها تحافظ على حد أدنى ومقبول من الأسعار، مما يشجع السكان على تطوير الزراعة والتمسك بالأرض.

لا شك في أن تشابك العلاقات بين السكان السوريين في الجولان ووطنهم له تأثيرات إيجابية وسلبية في آن معًا على المجتمع السوري في الجولان، فالعلاقة القوية والمؤثرة تفرمل عملية «الأسرلة»، خصوصًا تلك العلاقة ذات الترجمة الاقتصادية المؤثرة على المستوى المعيش للسكان تحت الاحتلال، بمثل تسويق التفاح في الأسواق السورية، وتعويض المتضررين الذين فصلوا من وظائفهم بسبب مواقفهم الوطنية، واستكمال دراسة أبناء الجولان في الجامعات السورية. وأراد أهل الجولان دائمًا استكمال هذه العلاقة بالسماح لهم زيارة وطنهم، والتواصل معه وقت أرادوا، وكان من المؤلم لهم عدم قدرتهم على القيام بذلك، ولا سيما في أوقات الأفراح والأتراح، ومما زاد في الألم موقفُ أجهزة الأمن السورية التي كانت تصر دائمًا على الإبقاء على معبر القنيطرة المعبر الوحيد المسموح به لمرور أهل الجولان المحتل، ما ترك المجال أمام إسرائيل للتحكم بشروط العبور كلها. وقد تفاءل السوريون في الجولان عندما أصدرت الرئاسة السورية عام 2007 توجيهًا بإصدار رقم وطني لكل مواطن سوري من الجولان المحتل يطلب ذلك، ظنًا منهم أن ذلك يمكن أن يشكل حلًا بديلًا من زيارة وطنهم عبر أي طريق كانت، لأنهم يحملون أوراقًا ثبوتية سورية

https://www.dok.co.il/התמחות/ייצוג-קטינים/300-פרויקט-מילה

أسوة بأي مواطن سوري آخر، ولكن النتيجة كانت مخيبة للآمال فلم يتغير شيء على أرض الواقع (36).

من جهة أخرى، فإن زيادة تشابك المصالح بين أهل الجولان السوري المحتل ووطنهم زاد من تأثير أجهزة الأمن السورية عليهم، وتحولت هذه الأجهزة مع الزمن إلى قوة فاعلة ومؤثرة في حياة السوريين المحتلين. ومع الزمن تشكلت مجموعة مستفيدة من هذه العلاقة تضرب بسيف هذه الأجهزة، مما زاد من تعقيد المشهد أكثر، فزادت حدة التناقضات الاجتماعية والسياسية. ووصل الاستقطاب داخل الحركة الوطنية إلى مرحلة لم تفلح معها أي محاولة اجتماعية لرأب الصدع بين أطرافها، ولكن حافظ الأطراف جميعهم على الحد الأدنى من العمل المشترك.

لعبت محادثات السلام بين سورية وإسرائيل دورًا إيجابيًا في المحافظة على العمل المشترك داخل الحركة الوطنية، فهذه العملية خلقت نوعًا من الأمل بأن موعد الخلاص من الاحتلال قد اقترب، ويجب المحافظة على أدوات العمل المشترك بأي ثمن، كي لا تستفيد إسرائيل من هذه الانقسامات. ولقد ساعد في ذلك استمرار المفاوضات بين إسرائيل وسورية في مراحل مختلفة من بداية التسعينيات وحتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بدءًا بمؤتمر مدريد في زمن رئاسة إسحق شمير للوزراء مطلع التسعينيات، مرورًا بمراحل رابين وبيرس ونتنياهو وإيهود براك وإيهود أولمرت، وانتهاءً بالوساطة التركية بين سورية وإسرائيل التي استمرت أكثر من 15 عامًا بصورة متقطعة، وكان لها فعل الدواء المهدئ.

لا شك إذن؛ في أن هذه المحادثات أثرت في سكان الجولان المحتل، وشكلت بارقة أمل لعودة الجولان الى سورية، وأسهمت باستمرار تماسك العمل الوطني فيه على الرغم من هشاشته وضعفه (37).

---

(36) انظر:

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=232&source=4&link=2990

(37) ثائر أبو صالح، إسرائيل والتسوية مع سورية، السفير: ملحق فلسطين، نيسان/أبريل 2012

http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2196

المرحلة السابعة منذ اندلاع الثورة في سورية آذار/ مارس 2011 حتى اليوم

دقت الثورة السورية في آذار/ مارس من عام 2011 بمجيئها المسمار الأخير في نعش العمل المشترك. فقد تميزت هذه المرحلة بتفتت الحركة الوطنية، وشلل عملها المشترك في الجولان السوري المحتل كليًا، فقد انقسمت الحركة الوطنية بين مؤيد للنظام ومعارض له، ووصلت التناقضات إلى مرحلة المواجهة وتخوين كل من أيد الثورة، ووقف ضد الحل الأمني الذي مارسه النظام. ففقدت الحركة الوطنية فاعليتها، وشلت بصورة نهائية، وأثر هذا التناقض لا في العمل الوطني فحسب، إنما في الحياة الاجتماعية أيضًا، فقد وصلت الأمور الى مرحلة المقاطعة في المناسبات الوطنية والاجتماعية.

استغلت سلطة الاحتلال هذه الفرصة، وبدأت بتسريع سياسة «الأسرلة»، فقطعت كل علاقة بين السكان وبين وطنهم الأم سورية، وقلصت بصورة كبيرة عملية إرسال الطلاب إلى الدراسة في جامعة دمشق، وأوقفت أيضًا نقل التفاح ليباع في الأسواق السورية. بالمقابل بدأت بإغداق الأموال على المجالس المحلية المعينة منها من أجل إقامة مشروعات مهمة في المنطقة، من بناء مدارس على الطراز الحديث، وتحديث الطرقات، وتحويل المنطقة إلى منطقة سياحية. هذا علاوة على البرامج التي أدخلت في المدارس لتسريع وتيرة «الأسرلة»، وفي خطوة تظاهرية رفعت الأعلام الإسرائيلية على المدارس، وزادت الشرطة من حضورها داخل القرى، وشجعت انضمام الفرق الرياضية الى «الليغا» الإسرائيلي. هذه السياسة الجديدة تهدف بلا أدنى شك إلى جعل هذا الجيل الصاعد المتأثر بالحداثة، يقارن بين «رفاهيته» في الاحتلال وما يجري من قتل وتدمير في وطنه، ليصل إلى نتيجة مفادها أن من مصلحة السكان في الجولان أن يبقوا تحت الاحتلال الإسرائيلي.

إن استراتيجية إسرائيل الجديدة تعيدنا إلى سنوات السبعينيات، وتهدف إلى ابتلاع الجولان بصورة كلية، وتحويله إلى لواء إسكندرون ثان. لم تخفِ إسرائيل رغبتها في ذلك، عندما طلبت حكومة نتنياهو من دول العالم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في الجولان، وقامت بخطوة رمزية بعقد اجتماع للوزارة الإسرائيلية في

الجولان بتاريخ 17.4.2016 متزامنًا مع احتفال سورية بعيد الجلاء[38]. فاستراتيجية إسرائيل الجديدة تسعى لا إلى السيطرة على الجولان فحسب، وإنما أيضًا إلى احتلال كل قرى سفح جبل الشيخ بحال تقسيم سورية، وهي قرى تنتمي بغالبيتها إلى الطائفة الدرزية، مما يعيدنا من جديد إلى سنوات ما بعد الاحتلال، ومشروع التقسيم الطائفي. ولكي تسهل هذه المهمة عليها في حال حصل التقسيم في سورية، تقوم إسرائيل بتغذية النبرة الطائفية والتحريض، إذْ تدعم جبهة النصرة الموجودة في القسم غير المحتل من الجولان من جهة، ومن جهة أخرى توهم سكان الجولان بأنها هي من تحمي الدروز (في قرية حضر وباقي القرى الواقعة على سفح جبل الشيخ) من جبهة النصرة. وكذلك قامت بتجييش دروز الجليل والكرمل من أجل نصرة إخوانهم الذين يتعرضون لمحاولة إبادة من جبهة النصرة، كما تدعي إسرائيل. ولقد أسهمت جبهة النصرة بدورها في تسويق السياسة الإسرائيلية، بقصد أو بغير قصد، حين أقدمت على قتل عشرات من الدروز في قرية «قلب لوزة» في محافظة إدلب من دون محاسبة الجناة، مما زاد من خوف الدروز منها [39].

إن مهاجمة بعض الشباب في مجدل شمس سيارة الإسعاف التي أقلت مقاتلين جرحى من جبهة النصرة -كما أشيع عند وقوع الحادثة- كانت تدبيرًا إسرائيليًا بامتياز، يصب في سياسة التجييش الطائفي. فعادة تنقل إسرائيل الجرحى من القنيطرة مباشرة إلى المستشفيات الإسرائيلية من دون الدخول إلى قرى الجولان، ولكن هذه المرة، أدخلت إسرائيل سيارة الإسعاف داخل مجدل شمس استعراضيًا، ونشرت دعاية مفادها أن داخل السيارة جرحى من جبهة النصرة الذين يقتلون الدروز، فوقع عشرات من الشباب ضحية هذه الدعاية، وأقدموا على مهاجمة سيارة الإسعاف المحمية من الجيش الإسرائيلي، إذْ استجرت سيارة الإسعاف هؤلاء الشباب إلى منطقة يوجد فيها

---

[38] انظر CNN العربية على الرابط الآتي:

http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/04/17/israel-syria-golan

[39] انظر ماذا فعلت جبهة النصرة وتحديدًا مجموعة أبو عبد الرحمن التونسي في حزيران 2015 على الرابط الآتي:

http://www.almodon.com/arabworld/2015/6/12/دروز-قلب-لوزة-يروون-لـ-المدن-تفاصيل-مجزرة-التونسي

كاميرات لتصوير الحادثة، وعرضها على التلفزيون الإسرائيلي، لتتناقلها وسائل الإعلام العربية، وبخطوة مفاجئة انسحب الجيش الإسرائيلي الذي كان يحمي سيارة الإسعاف، تاركًا الجرحى لمصيرهم، مع أنه كان قادرًا حتمًا لو أراد أو تلقى أمرًا بذلك على صد هؤلاء الشباب، ومنعهم من الاقتراب من السيارة.

هذه السياسة تهدف -من دون شك- إلى زرع الفتنة وزيادة الكراهية الطائفية، كي يتسنى لإسرائيل -لاحقًا- احتلال جبل الشيخ بذريعة حماية الدروز من جبهة النصرة، ووقف نزيف الدم في هذه المنطقة. طبعًا، إن ما ذكر لا يعفي من قام بهذا العمل، ومن حرضهم، من المسؤولية الأخلاقية، فهو عمل همجي بربري يتنافى تمامًا مع قيم السكان السوريين في الجولان المحتل، وقد استنكره الجولانيون بغالبيتهم العظمى، ولكن يبدو أن السياسة الإسرائيلية بدأت تؤتي أكلها في تخريب الجيل الصاعد، ويجب أن يدق هذا ناقوس الخطر عند الذين يتحملون مسؤولية وطنية في هذا المجتمع [40].

إن إسرائيل تمتلك كثيرًا من المخططات وفقًا للسناريوهات المرسومة لسورية، وتتحين الفرصة لتحقيقها. ولكن تبقى هناك حقيقة واحدة واضحة وضوح الشمس، وليست بحاجة إلى تحليل وتمحيص، هي أن إسرائيل تريد أن تبقي على الجولان تحت سيادتها في أي سيناريو قادم في سورية، وتعمل ما بوسعها على تحقيق ذلك، فإذا لم تتصد سورية المستقبل لهذه السياسة، وتأخذ القوى الفاعلة على الأرض بأطيافها كلها دورها في تخفيف التوتر الطائفي، فمن الممكن أن تتحول أهداف إسرائيل إلى أمر واقع، عندها سيصبح الجولان لواء إسكندرون ثانٍ بمباركة دولية. من هنا يجب على كل القوى الشريفة والوطنية السورية أن تتعامل مع هذا التهديد بجدية على الرغم من الصعاب وشلالات الدم في الوطن، وبالمقابل يقع على عاتق أهل الجولان المحتل، والحركة الوطنية تحديدًا، مسؤولية بلسمة جراحها وإعادة لملمة نفسها للحفاظ على وجه الجولان السوري مهما غلت التضحيات.

---

(40) حول أحداث سيارة الإسعاف انظر العربية نت على الرابط الآتي:

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2015/06/24-إسرائيل-توقف-دروزا-بعد-مهاجمة-سيارة-اسعاف-بالجولان-.html

خاتمة واستنتاجات

بعد هذا الاستعراض نسجل خلاصات العامة:

-ولدت الحركة الوطنية في الجولان من رحم المعاناة والهزيمة في حزيران/ يونيو 1967، وترعرعت في أوضاع محلية وإقليمية صعبة. ولكنها استطاعت أن تشق طريقها مستفيدة من الأحداث التي تدور حولها على المستويين المحلي والإقليمي، ووصلت هذه الحركة إلى أوج قوتها في منتصف الثمانينيات، ولكنها بدأت بالتراجع تدريجيًا نتيجة دخول العاملين الأيديولوجي والشخصي فيها، والتدخلات غير الموفقة التي بدأت في منتصف الثمانينات من أجهزة الأمن السورية من جهة، ونتيجة الاستراتيجيات الإسرائيلية التي سعت إلى تفتيت الحركة الوطنية في الجولان وتقويضها من جهة ثانية.

-رأينا من خلال هذا الدراسة أن إسرائيل اتبعت استراتيجيات مختلفة في مواجهة السكان السوريين في الجولان المحتل وحركتهم الوطنية، بدءًا باستراتيجية التقسيم، واستراتيجية القهر والفرض، مرورًا باستراتيجية العصا والجزرة، ومن ثم استراتيجية النخر في النسيج الاجتماعي الجولاني، وصولًا إلى استراتيجية الأسرلة الكلية، لتعود من جديد إلى استراتيجيتها الأولى في التقسيم، مستفيدة من الواقع العربي المتردي عامة، والسوري خاصة.

-تجدر الإشارة هنا إلى أن النظام السياسي في سورية تفاجأ بأحداث الجولان، وكان متلقيًا حتى عام 1983، ولم يكن الجولان حاضرًا في الإعلام السوري حتى عام 1982، عندما ألقى الرئيس حافظ الأسد خطابه في 8 آذار/ مارس من ذلك العام على خلفية أحداث الإخوان المسلمين في سورية[41]، ومنذ ذلك الحين بدأ يزداد التدخل في شؤون السكان المحتلين، فكان يصيب مرة ويخيب مرات عدة، مما أسهم في

(41) خطاب الرئيس حافظ الأسد في 8 آذار من عام 1982 في مرحلة أحداث الإخوان المسلمين في سورية، حيث قارن ما فعله الإخوان في سورية بما يقوم به أهل الجولان في التصدي لإسرائيل ومخططاتها، وقد كان وقع هذا الخطاب إيجابيًا على أهل الجولان، فهو أول اهتمام رسمي علني بشؤونهم من جهة، وجاء في مدة الإضراب الذي أعلنوه ضد قرار الضم من جهة ثانية.

خلق البلبلة على الساحة الوطنية في الجولان، من خلال محاولة تجيير كل ما يجري من أحداث فيه لمصلحة النظام وتوجيهاته.

-لقد كانت وطنية أهل الجولان حتى منتصف الثمانينيات ناصعة، ونقية، وصادقة، وبسيطة ونابعة من داخلهم، متمثلة بارتباطهم بالوطن السوري بكليته، فلم يطلعوا في حينه على الواقع السياسي السوري. ولكن بعد بدء عودة الطلاب الدارسين في جامعة دمشق، وبعد زيارات رجال الدين إلى الوطن، بدأت تتكشف الصورة الحقيقية للواقع السياسي السوري، وبدأت تتشوه الهوية الوطنية البسيطة النقية لأهل الجولان، ومع الزمن دخل الخلط ما بين مفهوم الوطن والنظام، فهناك من رأى أن الولاء للوطن يأتي من خلال الولاء للنظام، وهناك من رفض ذلك، وهكذا بدأت الانقسامات تأخذ طريقها إلى الحركة الوطنية، وتجذرت أكثر عندما بدأت المجموعة الأولى الموالية للنظام تستقوي به للي ذراع المجموعة الأخرى.

بعد هذه الخلاصات العامة يمكن الوصول الى الاستنتاجات الآتية:

1-لقد كان سكان الجولان، ممن بقوا في أرضهم أو الذين فرضت عليهم المغادرة، ضحية دولة غاصبة توسعية، تمتلك رؤية مستقبلية لما تريده من جهة، وضحية نظام فاشل لم يمتلك رؤية ولا مقومات للصمود والدفاع عن الوطن من جهة أخرى.

2-لم يكن إخلاء الجولان من سكانه أمرا قدريًّا ومحتومًا لا يمكن تجاوزه، بل كان بالإمكان التعامل مع هذا التهديد بصورة مغايرة لو توافر الوعي والإرادة والإصرار على البقاء أسوة بأهل القدس والضفة الغربية الذين تعلموا من تجربة الترحيل عام 1948. وأرى أنه إذا أعاد التاريخ نفسه ستكون النتائج مختلفة، خصوصًا بعد تجربة اللجوء التي تعرض لها سكان الجولان السوري المفروضة عليهم المغادرة.

3-لقد كان لأهل الجولان المحتل الدور الأساس في إفشال مخطط التقسيم الطائفي في سورية ولبنان، وأسهموا في إنجازات الجيشين السوري والمصري في حرب تشرين 1973، من خلال نقلهم لمخططات مرصد جبل الشيخ وخط بارليف إلى الجانب العربي قبل الحرب.

4-استطاع سكان الجولان عبر مسيرة طويلة، تشكيل حركة وطنية من دون مساعدة النظام السياسي في سورية. هذه الحركة واجهت إسرائيل وسياستها، وكسبت فيها المواجهة الأولى، من خلال إفشال مشروع ضم الجولان عن طريق السكان، ورفض قبول الجنسية الإسرائيلية، والتمسك بانتمائهم لوطنهم الأم سورية.

5-لقد خاض السكان إضرابًا عامًا ومفتوحًا في 14 شباط/ فبراير 1982، استمر أكثر من خمسة أشهر بقليل، رفضًا لقرار الضم الذي أعلنته إسرائيل، وواجهوا خلاله القوات الإسرائيلية بإرادة صلبة لا تلين، وحققوا إنجازًا مهما من دون أي دعم يذكر من أي جهة كانت، إلا من الحركة الوطنية الفلسطينية، داخل الخط الأخضر، ومن الضفة الغربية وقطاع غزة.

6-لقد بدأت بوادر الانقسام والترهل تظهر في الحركة الوطنية في الجولان نتيجة دخول أيديولوجيات مختلفة إليها، مما أسهم في اتساع شقة الخلافات، وفقدت أطرافها القدرة على الالتقاء على حد أدنى مشترك، وأسهم أيضًا في ذلك، تعاطي النظام الخاطئ مع أحداث الجولان، إذْ لم يمتلك هذا النظام أي مشروع وطني، وكان سلوكه عبارة عن ردة فعل عما يجري من أحداث في الجولان.

7-لقد كان لاندلاع الثورة في سورية تأثير كبير في الحركة الوطنية في الجولان، فقد تفتت وشلت، واستغلت إسرائيل هذا الوضع في تسريع عملية الأسرلة.

8-إن إسرائيل تحاول اليوم بجدية الإبقاء عل الجولان تحت سيادتها، مستغلة الأحداث الجارية في سورية. وهي لا تكتفي بهذا، بل وضعت الخطط للاستيلاء على مناطق جديدة من سورية في حال تقسيمها، بمثل قرى سفح جبل الشيخ التي تنتمي بغالبيتها إلى الطائفة الدرزية، لتعيد إحياء المخطط القديم بإنشاء دويلات طائفية على أنقاض سورية ولبنان، ولا سيما أن الأجواء مواتية لمشروعات كهذه محليًا ودوليًا. فمخطط إقامة دولة كردية في الشمال السوري، ومخطط سورية المفيدة، والحديث الدولي عن التقسيم، تصب كلها في مصلحة إحياء إسرائيل لمخططاتها التقسيمية، وتبقى الضمانة الوحيدة لإفشال هذه المخططات هي وعي الشعب السوري لما يحاك له من مؤامرات، ورفضها، وإيجاد صيغة للانتقال السياسي، تمنح سورية الفرصة للتعافي، والعودة إلى ساحة الأحداث قوية موحدة بأطيافها كافة.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية والمترجمة

1. أبو صالح. ثائر، موجز قصة الثورة السورية في إقليم البلان، (الجولان،2001).
2. أبو مصلح. غالب، الدروز في ظل الاحتلال الإسرائيلي، (د.م، 1975).
3. العظم. صادق جلال، النقد الذاتي بعد الهزيمة، (دار الطليعة، بيروت، 1969).
4. القاسم. عبد الستار، مرتفعات الجولان 1967-1948، (بيروت، دار الأمة، 1984).
5. دايان. موشيه، موشيه دايان، مذكراتي، (مترجم)، (دار القدس، بيروت 1979).
6. د.م، من هو في سورية عام 1949، (الوكالة العربية للنشر والدعاية في دمشق، 1949).
7. قطمة. محمد خالد، قصة الدولتين المارونية والدرزية، ط2، (بيروت، 1985).

ثانيًا: المراجع باللغة العبرية

1- أبو صالح. ثائر، هعمدوت هابوليتيوت شل هادروزيم بغولان: المواقف السياسية لدروز الجولان- في هغولان بين ملحاماه لشلوم: الجولان بين الحرب والسلام، موشيه معوز (معدًا)، (هاد آرتسي، معهد ترومان لأبحاث السلام،1999).

2- أفيفي. شمعون، طاس نحوشت هاميدنيوت هايسرائيليت كلبيه هاعيده هادروزيت 1967-1948: سدر النحاس، السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية 1948-1967، (ياد يتسحاك بن تسفي، 2007).

3- بار أون. أربيه، حوتم إيشي، موشيه دايان بملحامت شيشت هاياميم فأحاريها: بصمة شخصية، موشيه دايان في حرب الأيام الستة وما بعدها، (تل أبيب 1997).

4- زيسر. آيال، بين يسرائيل لسورية- ملحاماة شيشت هاياميم وليأحاريها: بين إسرائيل وسورية- حرب الستة أيام وما بعدها، (عيونيم بتكومات يسرائيل 1998).

5- كيبنس. آيغال، هنوف هايشوفي بجولان: الشكل العام للاستيطان في الجولان، (رسالة ماجستير، جامعة حيفا، 2002).

6- كيبنس. أيغال، هامباه هايشوفيت شل هجولان عيرف ملحاماة ششت هاياميم: الخارطة الاستيطانية في الجولان عشية حرب الستة أيام، 116، (كاتدره، تموز 2005).

7- ماعوز. موشيه، يسرائيل-سورية سوف هاسخسوخ؟!: إسرائيل-سورية نهاية النزاع؟!، (أور يهودا، 1996).

ثالثًا: المراجع باللغة الإنكليزية

1- Beattie. Andrew, Timothy Pepper, The Rough Guide to Syria 2nd edition, (Rough Guides, 2001).

2- Bowen. Jeremy, Six Days: How the 1967 War Shaped the Middle East, (Simon & Schuster Ltd, 2003).

3- M. Oren, Six Days of War, Ballantine Books, (New York, 2002).

الجولان والمياه

دراسة حول العلاقة بين الاحتلال ومصادر المياه

نزيه بريك [1]

مقدمة

تلعب المياه دورًا حيويًا في حياه المجتمع البشري، وكان للأنهار الدور الأهم في تشكيل الحضارات التي قامت في العصور القديمة من مثل حضارات ما بين النهرين على ضفاف دجلة والفرات، وحضارة وادي النيل، وحضارة حضرموت. ارتبطت في البلدان حضارة المدن القديمة بالمياه، حيث بنيت معظمها على ضفاف الأنهار وشواطئ البحار.

في عالمنا الحاضر، وبسبب التطور الكبير الذي أضحت عليه المجتمعات البشرية وعدّ المياه أحد أهم عناصر التنمية البشرية في فاعلياتها المختلفة، ولا سيما الزراعية والصناعية التي تسعى إلى تحقيقها. باتت الموارد المائية مدخلًا للصراع في عدد من المجتمعات، وتطوّرَ دور المياه ليصبح أحد مكونات السياسة الدولية ذات الأهمية الاستراتيجية.

---

(1) مهندس معماري، من مجدل شمس / الجولان السوري المحتل، حائز على دبلوم في الهندسة المعمارية عام 1986 من جامعة Augsburg للدراسات التطبيقية في المانيا الغربية، ودبلوم في هندسة تخطيط المدن عام 1989 من جامعة Oldenburg / المانيا الغربية، حاصل على دكتوراه في هندسة التخطيط الحضري (تخطيط مدن وتخطيط مناطق) عام 1995 من جامعة Augsburg / ألمانيا الغربية، صدر له الكتب التالية: «الكيبوتس: الأسطورة والواقع»، باللغة الألمانية 1991Hamburg)، (في زحمة الصدى، قصص قصيرة جدًا، دار الجندي، القدس 2013)، (منطقة منزوعة الصمت، نصوص قصيرة جدًا، دار راية للنشر، حيفا 2014)، (مزارع البكاء، شِعر، دار راية للنشر، حيفا 2015)، (على مدار القلب، شعر، دار البيرق العربي للنشر والتوزيع، رام الله 2016)، كما صدرت له مجموعة أبحاث (بالألمانية والعربية) في مجال التخطيط الحضري.

يرتبط الأمن الغذائي جدليًا بالأمن المائي، لذلك ذهبت شريحة من الباحثين إلى إطلاق اسم «قرن المياه» على القرن الحالي، لما للمياه من دور محوري في تشكيل حياة الإنسان حاضرًا ومستقبلًا.

إن الاستخدام المفرط والمتزايد لهذه الثروة الحيوية، بسبب دخول المياه في عدد من المجالات، وعدم وجود مصادر بديلة، إضافة إلى عدم استخدام وسائل متطورة لإرشاد الاستهلاك أو إعادة معالجة المياه الصناعية والزراعية المستخدمة، ذلك كله أدى إلى تناقص كبير في المياه للأغراض الإنسانية. لقد أشارت عدد من تقارير الأمم المتحدة وتقارير دولية أخرى، إلى أن التناقص الكبير في المياه سوف يشكل حالًا كارثية في حال استمراره بهذا الشكل، وأشارت قمة مكسيكو في المنتدى العالمي للمياه الذي عقِد عام 2006 إلى أرقام وإحصاءات بالغة الأهمية في مجال المياه. [2]

1-تقدر كمية المياه العذبة التي تجري في المسطحات المائية العالمية بنحو 41 ألف كم^3 في السنة، ويصب منها 27 ألف كم^3 في البحار، ويتسرب 5 آلاف كم^3 إلى باطن الأرض، ليبقى نحو 9 آلاف كم^3 من المياه تحت تصرف الإنسان. ويرتبط نقص المياه في الدول النامية بانتشار عدد من الأمراض الوبائية، فقد أشار تقرير دولي إلى أن 80 في المئة من أمراض مواطني العالم الثالث تُسببها المياه الملوثة، وأن 10 ملايين شخص يموتون سنويًا للسبب ذاته، ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة فإنه:

2-نحو 20 ألف طفل يموتون يوميًا؛ بسبب نتائج نقص المياه.
3- نحو ربع مليار إنسان في 26 بلدًا في الوقت الراهن، لا يزيد فيها نصيب الفرد من الماء سنويًا على ألف م^3، وهو ما يهدد بوقوع أكثر من 2 مليار شخص ضمن خط الظمأ، بحلول عام 2050.

---

[2] م. م، «الأمم المتحدة تدق ناقوس الخطر»، صحيفة الشرق الأوسط، (23 آذار/مارس 2007).

وقد أشارت التقارير الصادرة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن أكثر من نصف سكان العالم سوف يعيش خلال 30 سنة مقبلة، أي حتى عام 2023، في مناطق تعاني نقصَ المياه، وأن منطقة غرب آسيا سوف تكون من أكثر المناطق معاناة في شح المياه، إذ إن 90 في المئة من سكانها سيعانون ندرة المياه عام 2023 (3).

وأشارت قمة مكسيكو إلى أرقام مائية تتعلق بالمنطقة العربية، ومنها: 4- 19 دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي.

5- 50 مليون مواطن عربي في الوقت الراهن يعانون غياب المياه المصلحة للشرب، إضافة إلى أن 80 مليونًا يعانون من تلوث المياه، وغياب الصرف الصحي الملائم.

6- في حين بلغ عام 1990 متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الماء 3300 م^3 سنويًا، فقد انخفض الرقم عينه إلى 1250 م^3 في التسعينيات من القرن الماضي، ويقدر حاليًا بـ 650 م^3، أي أقل من خط الفقر المائي المقدر نحو 800م^3 سنويًّا.

وتتوقع الجامعة العربية أن تقع دولها كافة تحت خط الفقر المائي بحلول 2025 (4).

لقد تفاقمت مشكلة نقص المياه في العالم نتيجة ارتفاع الطلب على المياه في جميع أنحاء العالم وعدم إمكانية تجديد المياه ومصادرها. وباتت المياه أحد أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على مصادر المياه، على الدول المتشاركة على مجرى المصدر المائي (تركيا وسياستها المائية تجاه سورية والعراق)، وفي ظل عدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول المتشاركة على مصادر المياه، فقد أسهم ذلك في زيادة حالات الصراع على المياه.

(3) تقرير الأمم المتحدة حول تنمية الموارد المائية، 2006

(4) تقرير الأمم المتحدة حول تنمية الموارد المائية، 2006

- تقرير المنظمة العالمية للتغذية والزراعة – الفاو-،1995.
- حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، إصدار منظمة الفاو، 2006

على الرغم من التعريفات الدولية في المعاهدات والقوانين للأنهار الدولية، وتحديد أمثل المعايير للاستخدام المشترك (مبادئ هلسنكي 1966 ومبادئ محكمة لاهاي 1974)، إلا أن الممارسة الحقيقية التي تستند إلى القوة العسكرية بقيت بعيدة عن طروحات القانون الدولي.

يعود تصاعد حدة أزمة المياه إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

1-الافتقار إلى تشريعات دولية ملزمة، تحدد آلية الاستفادة من المياه المشتركة للأنهار، وهذا ما يبقي أبواب الصراع على المياه مشرعة.

2- ارتفاع عدد السكان من دون مواكبة ذلك بتطوير مصادر المياه، وبذلك ينعكس هذا الازدياد على مصادر المياه المتاحة على سطح الأرض، وهي محدودة، إذْ يبلغ عدد سكان الأرض نحو 6.5 مليار نسمة، مع بقاء موارد المياه -إلى حد كبير- من دون تغيير.

3- إساءة التصرف بموارد المياه المتاحة من خلال استخدام الأساليب المغلوطة والقديمة التي تتبعها كثير من الدول، ولا سيما في المجالات الزراعية التي تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من موارد المياه. لقد أشارت أحدث دراسة قام بها البرنامج الدولي للتكنولوجيا والبحوث في الري والصرف على عدد من البلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا، إلى مجموعة من الحقائق المهمة في مجالات المياه، إذْ ورد في الدراسة أن من بين 21 بلدًا يواجه ندرة في المياه، ثمة 12 بلدًا منها في إقليم الشرق الأوسط وحوض المتوسط، وقد حذرت الدراسة من أن الاستعمالات المغلوطة لهذه الموارد ما تزال قائمة على نطاق واسع، على الرغم من النقص فيها. وأشارت الدراسة إلى قطاع الزراعة في هذه المنطقة الذي يُعد من أكثر القطاعات الاقتصادية استهلاكًا للمياه، إذْ بلغ ما يقارب 80 في المئة من إجمالي الواردات المائية، وهو ما أكدته الأرقام الصادرة عن قمة مكسيكو سيتي عام 2006، إذْ ورد فيها أن 90 في المئة من

المياه في الدول العربية يستهلكها القطاع الزراعي، وبسبب أساليب الري المتخلفة تقنيًّا، أما الصناعة فتستهلك 4 في المئة، ومياه الشرب 5 في المئة [5].

أولًا: المياه والأمن القومي

تتمحور قضية المياه حول الجدلية القائمة بين الطاقة المحدودة والحاجة المتنامية للموارد المائية، إذْ إن هذه الجدلية تشكل القاعدة المحورية في بنية الأمن الغذائي وصياغته، ذلك لأن الأمن المائي يشكل الجزء الحيوي في البنية التحتية للأمن الغذائي الذي يشكل بدوره عنصرًا مهمًّا في صياغة مفهوم «الأمن القومي».

في ظل الحقيقة بأن 60 في المئة من الموارد المائية العربية تنبع من خارج الأراضي العربية، وأن 70 في المئة من مساحة الوطن العربي تقع في مناطق صحراوية أو شبه صحراوية (جافة)، لذلك؛ يجب أن تتصدر المسالة المائية أولويات «الأمن القومي» العربي، فالنقص المتزايد في موارد المياه، مقابل التزايد المطرد في تعداد السكان، يشكّلان تهديدًا خطرًا للإنتاج الغذائي أهم الحلقات في مسألة الوجود.

إنّ أخطر ما يواجه مسألة الأمن المائي العربي هو المعادلة المائية غير المتكافئة بين العرب ودول الجوار، إذْ إن الحصة العربية من المياه الإقليمية مرهونة إلى حدٍ كبير لإرادات غير عربية. ومن منظور الواقع الإقليمي للوطن العربي، والمشروعات المائية - السدود - الحاضرة والمستقبلية لدول الجوار (تركيا وإثيوبيا وبدعم من إسرائيل)، والاحتلال الإسرائيلي للأرض ومصادر المياه، هذا كله سيؤدي عمليًا إلى توسيع ثغرة الأمن المائي العربي، ومن ثم تسديد ضربة قاتلة إلى صميم الأمن الغذائي العربي.

في تقرير صدر أواخر عام 1989 عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن، ركزّ على خطر احتمال نشوب حرب من أجل المياه في المنطقة العربية، يهدد استقرارها، فقد جاء فيه «[...] إنّ الشرق الأوسط، سيشهد في غضون السنوات العشر حربًا

---

[5] للمزيد: الموقع الإلكتروني لمنظمة المياه العالمية: www.worldwater.org

للسيطرة على المياه [...] نظرًا لتصارع الأعداد المتزايدة من السكان على امتلاك أكبر حصص من الإمدادات المتضائلة من المياه... ويمكن أن تبرز هذه الأزمة قبل نهاية القرن الحالي

-القرن العشرين-[...] ما قد يؤدي إلى تحطيم الروابط الهشة أصلًا بين دول الإقليم، ويؤدي إلى نشوب نزاع لم يسبق لـه مثيل» [(6)].

لا شك في أن توقعات معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن تقوم على رؤية صحيحة بخصوص بعض دول المنطقة، (تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى)، لكن بما يخص إسرائيل ودول الجوار فإن الحرب قد وقعت منذ عام 1967، فاحتلال المناطق العربية، وبخاصة الجولان والضفة الغربية جاء من أجل السيطرة على موارد الأحواض المائية – الحوض الجبلي ويقع في الضفة الغربية، وحوض بحيرة طبريا الذي يقع الجزء الأكبر منه في الجولان.

المياه في الفكر الصهيوني

شكلت قضية المياه مركبًا أساسيًّا في تصورات القادة الصهاينة لحدود الدولة اليهودية التي سعوا إلى إقامتها على أرض فلسطين، إذْ أرادوها أن تتمتّع بمقوّمات الدولة القادرة على الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، لتضم حدودها الأرض الواسعة، ومصادر المياه الضرورية للزراعة والصناعة.

عملت الصهيونية منذ قيامها على المطالبة بضم المناطق الغنية بالمياه إلى رقعة الأرض التي تزعم أنها جزء من «إسرائيل التوراتية»، بغية استيعاب الاستيطان اليهودي، وتأمين «المجال الحيوي» لنشاط المستوطنين المستقبلية. ومن دراسة الوثائق والكتابات الصهيونية الصادرة في ثمانينيات القرن التاسع عشر، يتبيّن أن مسألة المياه كانت تطغى بقوّة على تصورات الزعامة الصهيونية ليس فيما يتعلق بالمياه العربية في

---

(6) نقلًا عن صحيفة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة بتاريخ 1989/12/21

المناطق الحدودية للشمال الفلسطيني وحسب، وإنما تعداه إلى أراضي العمق اللبناني والجولان العربي السوري. وتضمّنت أدبيات الحركة الصهيونية ووثائقها وتصريحات قادتها جميعها المطالبة بالأراضي الواقعة إلى الشمال والشرق من فلسطين. [7]

تلخصت المخططات الصهيونية -في صعيد الموارد المائية المتوفرة- في توسيع حدود الدولة، لتشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال والشمال الشرقي من فلسطين، وصولًا إلى منابع الأردن ونهر الليطاني وجبل حرمون (جبل الشيخ) واليرموك وروافده. وقد كتب «بن غوريون» مقالة في نشرة «فلسطين» التابعة للمنظمة اليهودية، والصادرة عام 1918، عبّر فيها عن تصوّره لحدود الدولة الصهيونية: «[...] تضم النقب برمته، ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)، والجليل وسنجق حوران، وسنجق الكرك (معان والعقبة)، وجزءًا من سنجق دمشق الذي يضم أقضية القنيطرة، ووادي عنجر حاصبيا في لبنان. [8]

وفي مذكّرة رسمية رفعتها المنظمة الصهيونية العالمية، بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية، في شباط/ فبراير 1919 إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بباريس بعنوان «تصريح المنظمة الصهيونية العالمية بصدد فلسطين»، وتضمنت المذكرة المطالب الصهيونية الرسمية من المؤتمر بإقرار الحدود المنشودة للاستعمار الصهيوني في فلسطين على النحو الآتي: «إنّ حدود فلسطين يجب أن تسير وفقًا للخطوط العامّة المبينة أدناه: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه إلى البيرة متّبعة الخط الفاصل بين حوض وادي القرعون ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل

---

[7] عبد الوهاب الكيالي، المطامع الصهيونية التوسّعية، سلسلة دراسات فلسطينية 3، (بيروت: مركز الأبحاث/ منظمة التحرير الفلسطينية 1966)، ص57.

أسعد رزوق، دراسة الفكر التوسعي الصهيوني، ط2 (بيروت: مركز الأبحاث، 1973)، ص 88

[8] حبيب قهوجي، استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها (دمشق: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1982)، ص 51.

حرمون (الشيخ) حتى جوار بيت جن، وتتجه منه شرقًا بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من سكة حديد الحجاز إلى الغرب منه [...] ويحدّها شرقًا خط يسير بمحاذاة سكة حديد الحجاز وإلى الغرب منه حتى ينتهي في خليج العقبة [...] وجنوبًا حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية، وغربًا البحر الأبيض المتوسط»[9].

وعدت المنظمة الحدود المرسومة أمرًا جوهريًا للأساس الاقتصادي للبلاد، بحيث أصرّت أن يكون لها منافذها الطبيعية على البحار، والسيطرة على أنهارها وعلى منابع تلك الأنهار. وتضيف المذكرة قائلة:

«إنّ جبل الشيخ هو (أبو المياه) الحقيقي لفلسطين ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الاقتصادية بالذات [...] وجبل الشيخ لا يحتاج إلى إعادة تحريج وتشجير فحسب، وإنما -أيضًا- إلى أعمال أخرى قبل أن يصبح مؤهلًا ليكون خزّان مياه البلاد، لذلك؛ يجب أن يخضع كليًا لسيطرة أولئك الذين تحدوهم الرغبة الشديدة ويملكون القدرة الكافية على استغلال إمكاناته حتى أقصى الحدود، ما يجب التوصّل إلى اتفاق دوليK تحمي بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني، أي: اليهود في (فلسطين الكبرى) حماية تامة».
(10)

وفي عام 1919 أصدر «آرثور روبين»، والملقب بـ «أبي الاستيطان الصهيوني»، دراسة بعنوان «بناء أرض إسرائيل»، رسم فيها «الحدود التاريخية»، وربط تلك الحدود بمصادر المياه؛ وفي ما يتعلق بالحدود الشمالية، فقد شملت أهم منابع نهر الأردن -منبع بانياس-، «غير أن الأسباب الاقتصادية تتطلّب بالضرورة أن تمتد فلسطين صوب الشرق لتشمل المنبع الآخر لنهر الأردن ـالحاصباني ـ. فالأردن هو النهر الرئيس لفلسطين، ومياهه بالغة الأهمية في حقلي الري وتوليد الطاقة، والاستغلال الملائم

(9) د.م. القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع وزارة الدفاع الوطني، 1973)، ص76

(10) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص 403

والمؤمّن لمياهه في فلسطين لا يمكنه أن يتمّ إلا حين تصبح ينابيعه ملكًا فلسطين». [11]

لقد وضعت المنظمة الصهيونية منذ البدء الحدّ الأدنى من المطالب الأساسية لتحقيق الوطن القومي اليهودي، «[...] ولا داعي للقول إنّ الصهيونيين لن يقبلوا تحت أي وضع خطّ سايكس ـ بيكو حتى أساسًا للتفاوض؛ لأنّ هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية ويقطع عنها منابع المياه التي تزوّد الأردن والليطاني فحسب، بل يفعل أكثر من ذلك كثيرا، إنه يحرم الوطن القومي اليهودي بعض أجود حقول الاستيطان في الجولان وفي حوران التي يعتمد عليها إلى حدّ كبير نجاح المشروع بأسره» [12].

وفي رسالة في هذا الإطار، كان قد بعث بها «بن غوريون» باسم «اتحاد العمال الصهيوني» في نيسان/ أبريل عام 1920 إلى حزب العمّال البريطاني، جاء فيها: «إنّ من الضروري ألا تكون مصادر المياه التي يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل.. فسهول حوران التي هي بحقّ جزء من البلاد يجب ألا تسلخ عنها، ولهذا السبب طالبنا أن تشمل أرض «إسرائيل» الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني وإقليم حوران جنوب دمشق وجميع الأنهار التي تجري في المنطقة من الشرق إلى الغرب أو من الشمال إلى الجنوب، وهذا يفسّر أهمية الجليل الأعلى وحوران للبلاد بمجموعها، وإنّ أهم أنهار أرض «إسرائيل» هي الأردن والليطاني واليرموك.. والبلاد بحاجة إلى هذه المياه، هذا إضافة إلى أن الصناعة سوف تعتمد على توليد الكهرباء من هذه القوى المائية.» [13]

إضافة إلى ذلك يتبين من المشروعات المائية، «مشروع آيونيدس 1939، مشروع لودر ميلك 1944، مشروع جونستون 1953 ومشروع كوتون 1954» التي طُرِحت

---

(11) Berlin:1919) P.92.، (Der Aufbau des Landes Israel، A. Ruppin

(12) إبراهيم عبد الكريم، إبراهيم. المياه والمشروع الصهيوني (د.م، سلسلة دراسات، نيسان/أبريل 1983)، ص 63 وبعدها

(13) فرانتز شايدل، إسرائيل والمشكلة الفلسطينية، محمد جديد (مترجم)، (دمشق: م.ن 1970)، ص 7

إبان مدة الانتداب وما بعدها مدى الحجم الذي تحتله المسألة المائية في الفكر الصهيوني [14].

وهكذا يتضح سبب سعي قادة الكيان الصهيوني إلى الاستيلاء على فلسطين بكاملها، إضافة إلى جنوب لبنان ومنطقتي الجولان وحوران، وذلك لما فيها من مصادر مياه، وتعدها الحدّ الأدنى للمطالب والأطماع الصهيونية.

ثانيًا: لمحة عن الجولان

خلال الحرب التي بادرت إليها إسرائيل عام 1967 (حرب الأيام الستة) وبعدها، دفعت إسرائيل بالقوة إلى طرد السكان العرب من الجولان، ولم يبق من السكان الأصليين (العرب)، والبالغ عددهم آنذاك نحو 130ألف نسمة، إلا 6400 نسمة. أما التجمعات السكانية (مدينة، قرية، مزرعة) البالغ عددها قبل الاحتلال 341 تجمعًا سكانيًّا (قرية ومزرعة)؛ فلم يبقى منها سوى 5 قرى، والباقي تم تدميرها بالكامل، ليصبح الجولان في مدة قصيرة معالم من الأطلال. من ثم تبدلت جغرافية الجولان السكانية والمعمارية بعد أن انتشرت فوقه المستوطنات من شماله إلى جنوبه، حيث يبلغ عدد المستوطنات اليهودية 34 مستوطنة.

يبلغ عدد سكان الجولان العرب -بحسب إحصاءات 5/2008- 21.200 مواطن، الاضافة إلى 19.500 مستوطن يهودي، يسكن 7 آلاف منهم في مدينة كتسرين، و12.500 في المستوطنات.

كانت هضبة الجولان السورية محط أطماع في الفكر الصهيوني، إذْ عرض قادتها أواخر القرن التاسع عشر على السلطات العثمانية استثمار مرتفعات الجولان واستئجارها مدة خمسين عامًا. وتشير كثير من المصادر المهتمة بشؤون المياه في المنطقة العربية

---

(14) Lonergan، Stephen C، D. B. Brooks. Watershed: the role of fresh water in the Israeli–Palestinian conflict. (Ottawa-Canada: International Development Research Centre1995)

إلى أن جغرافية الجولان المتحكمة بمصادر المياه الأساسية في المنطقة، كان السبب الرئيس للاجتياح «الإسرائيلي» لمرتفعات الجولان في حزيران/ يونيو عام 1967 ومن ثم ضمها عام 1981. وقد برز هذا واضحًا من خلال تعطيل «إسرائيل» المشروعات العربية للاستفادة من مياه نهري اليرموك والأردن، ومن خلال طرح مشروعات «إسرائيلية» كثيرة لتحويل مجرى نهر الأردن إلى الأراضي المحتلة. (15)

تبلغ مساحة هضبة الجولان 1860 كم^2، منها 1158 كم^2 تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، وتعد هضبة الجولان من أهم المناطق العربية التي تسيطر عليها إسرائيل، لا بسبب موقعها العسكري الاستراتيجي فحسب، بل أكثر منه بسبب سيطرة هذه المرتفعات على مصادر المياه الأساسية.

تنحدر هضبة الجولان من ارتفاع 1200 متر في الشمال إلى ارتفاع 200 متر فوق سطح البحر في منطقة الحمة، وتميل نحو الغرب ميلًا واضحًا بمتوسط انحداري يبلغ 12،5 في المئة، ما يحرم الهضبة من التصريف السطحي للمياه التي تنحدر نحو الوديان، ليصبح الغور الفلسطيني في طبريا والحولة، ووادي الأردن مصرف المياه و«بالوعة» الهضبة، كما يحتوي الجولان على مجموعة من التلال التي بدورها تشكل معالم تضاريسية غنية، تمد الجولان بكميات كبيرة من المطر والسيول وذلك بسبب ارتفاعاتها، وأهم هذه التلال:

تل وردة 1227م، تل الشيخة 1216، تل أبو الندى 1204م، تل صدر العروس 1190م، تل الأحمر 1167م، تل العرام 1967م، تل الحريقة 1159م، تل المنفوخة 1130م، تل عريم 1035م، تل بير عجم 1158م، تل القصعة 1099 م، تل يوسف1007م، تل أبو خنزير 975 م، وتل الفرس 928 م إضافة إلى تلال أخرى متفرقة.

---

(15) Schiff، Z. Israel’s water security lines. Policywatch (1993)، 75

Jägerskog ، A، Bromberg، Mehyar، Khateeb، Daoudy. Water and Conflict in the Middle East، 7 (Washington: Middle East Institute (MEI)، Jun 2008).

للجولان حدود جغرافية واضحة المعالم، ولا سيما الحدود الغربية والجنوبية منها، فالحدود الغربية التي تفصل الجولان عن فلسطين عبارة عن سلسلة سفوح صخرية شديدة الانحدار، تشرف على سهل الحولة وبحيرة طبريا، وتمتد بين بانياس في الشمال ومخرج نهر اليرموك في الجنوب. أما الحدود الجنوبية فيشكلها مجرى نهر اليرموك المتعرج، والفاصل بين هضبة الجولان وهضبة عجلون في الأردن. ويشكل وادي الرقاد القادم من الشمال بالقرب من طرنجة، باتجاه الجنوب حتى مصبه في نهر اليرموك الحدود الشرقية للجولان. أما الحدود الجغرافية الشمالية فيشكلها مجرى وادي سعار -عند سفوح جبل الشيخ- الذي يرسم حدود الجولان الشمالية الممتدة بين بانياس -منابع نهر الأردن- وأعالي وادي الرقاد في الشرق.

في إطار هذه الحدود يكتسب الجولان شكلًا طوليًّا ممتدًا من الشمال إلى الجنوب مسافة 65 كم، وبعرض يصل إلى 28 كم في الوسط، وفي الجنوب 12 كم ، وفي الشمال 14 كم. أما جبل الشيخ (جبل حرمون) الذي يشكل الحدود الشمالية للجولان، ويرتفع في أعلى قممه (قصر شبيب) إلى 2814 م عن سطح البحر -تحتل إسرائيل جزءًا مهمًا منه، وتبلغ أعلى قمة تحت سيطرتها 2224 م - يعد من أهم المصادر المائية المغذية للجولان والمناطق المجاورة بسبب كميات الأمطار والثلوج المتساقطة فوقه، ففي السنوات الغنية بالمطر تكسو الثلوج قممه معظم أيام السنة.

الجولان مصدر للمياه

يمتاز الجولان بغزارة أمطاره خاصة في فصل الشتاء، وتتزايد هذه الأمطار مع تزايد ارتفاع الهضبة باتجاه الشرق والشمال، بسبب تضاريسها وامتدادها المعترض للرياح الغربية الممطرة بغزارة. وتتراوح الكمية:

في منطقة جنوب الهضبة المحاذية للحدود الأردنية بين 600 و400 ملم.

في منطقة الوسط (منطقة الخشنية) بين 900 و700 ملم.

منطقة الشمال عند سفوح جبل الشيخ بين ألف و1300 ملم.

وتبلغ كمية الأمطار المتساقطة فوق الجولان المحتل بمعدل 250 مليون متر مكعب سنويًّا. (16)

أما المصدر الثاني لمياه الجولان فهي الينابيع وبسبب غزارة الأمطار في الجولان والتركيب الجيولوجي لتربتها، فإن ذلك يساعد في تخزين المياه في جوف الأرض، ولهذا فإن هضبة الجولان غنية بالمياه الجوفية والينابيع والآبار التي تتجه لتشكل روافد أساسية لنهر الأردن وبحيرة طبريا، وقد بلغت القدرة الإجمالية لآبار المياه التي تستغلها إسرائيل في هضبة الجولان نحو 12.6 مليون م^3 (17).

وهناك مصدر ثالث للمياه في الجولان وهو الأنهار، إذْ يعد نهرا اليرموك وبانياس ووادي الرقاد مصادر مائية مهمة لهضبة الجولان ومحيطها، لما تحمله من كمية مياه تروي هذه المناطق وتغذي نهر الأردن بكمية كبيرة من المياه، ويمر نهر اليرموك في الأراضي السورية، ومن ثم يمر بالأراضي الأردنية، مشكلًا الحدود السورية الأردنية طبيعيًا، ويبلغ طول مجراه 57 كم في سورية، ويلتقي مع نهر الأردن على بعد 6 كم جنوب بحيرة طبريا، ويصل معدل تصريفه في العام إلى 475 مليون م^3.

والى جانب الأنهار والأودية يوجد في هضبة الجولان عدد من الأنهار الصغيرة والسيول التي تجف في فصل الصيف، وتشكل روافد لأنهار اليرموك وبانياس ووادي الرقاد، وأهم هذه السيول الصغيرة هي البحيراني، الجناني، الأعوج.

---

(16) خارطة شركة ميه جولان بعنوان: منظومة تزويد مياه قطرية للزراعة (بالعبرية) عام2003

(17) ميه جولان 1978-2008 www.meygolan.co.il

الأودية:

وادي الرقاد، وادي العسل، وادي الخشب، وادي الشحار، وادي الدفيلة، وادي غرابة، وادي الدبوس، وادي الناشف، وادي الحسينية، وادي دبورة، وادي جلبيينة، وادي الهوا، وادي الصفا، وادي الدالية، وادي الشيخ علي، وادي السمك، وادي مسعود.

ثالثًا: مصادر حاجات إسرائيل المائية

بلغت حاجات إسرائيل المائية عام 2007 نحو2.1 مليار متر مكعب -من ضمنها 80 مليون م^3 للفلسطينيين و50 مليون م^3 للأردن- ومن المتوقع بحسب معطيات شركة مكوروت (أكبر شركة مياه في إسرائيل) أن تصل هذه الكمية إلى 2.8 مليار متر مكعب عام 2020. وتتزود إسرائيل بحاجاتها المائية من ثلاثة مصادر:

1. مياه من مصادر طبيعي، وتقدر بـ 1550 مليون متر مكعب.
2. معالجة مياه الصرف التي تبلغ 400 مليون متر مكعب، وتستغل للري الزراعي
3. تحلية المياه بطاقة قدرها 130 مليون متر مكعب.[18]

أما المياه الطبيعية فتحصل إسرائيل عليها من ثلاثة مصادر رئيسة، وهي:
- الخزان الجوفي الغربي -الساحل-
- الخزان الجوفي الشرقي –المرتفعات الجبلية الشرقية بالضفة الغربية لنهر الأردن-
- بحيرة طبريا

(18) موقع شركة مكوروت الإلكتروني

data year2007

www.mekorot.co.il./Heb/watersupply/consument

ومصادر المياه الرئيسية في إسرائيل باللغة العبرية، موقع وزارة البيئة الإسرائيلية الإلكتروني:

www.sviva.gov.il

إن كلًا من هذه المصادر يزوّد إسرائيل بثلث حاجاتها المائية تقريبًا، ولكن بما أن البحث يدور حول الجولان المحتل بطاقته المائية ومكانته في استراتيجية مفهوم «الأمن القومي»، سيتم التركيز على أهم مصادر إسرائيل المائية، ألا وهو بحيرة طبريا.

بحيرة طبريا

تبلغ مساحة بحيرة طبريا 170 كم^2، أما سعتها المائية فتبلغ 4.30 مليار متر مكعب في أعلى مستوياتها، (وهو ما تسميه سلطات المياه الإسرائيلية «الخط العالي» ويقع على ارتفاع 208 م عن سطح البحر) وفي أدنى مستوياتها عند «الخط الأحمر» (ويقع على ارتفاع 213 م عن سطح البحر). تبلغ سعة البحيرة 3.60 مليار م^3، وبناءً على هذا التعريف «الخط الأحمر»، تحدد السلطات الإسرائيلية قدرة بحيرة طبريا على التخزين الفعلي بـ 700 مليون م^3 -الفارق بين «الخط الأعلى» و«الخط الأحمر» - فقط.[19]

تتجدد الثروة المائية في البحيرة من المصادر المائية التي تصب فيها، وأهم هذه المصادر:

نهر الأردن الأعلى: الذي يصب في البحيرة من الطرف الشمالي حاملًا إليها ما يقارب 600 مليون متر مكعب من المياه سنويًا. وتغذي ينابيع الجولان وجبل الشيخ روافد نهر الأردن الأساسية، وأهم هذه الروافد في حوضه الأعلى:

الحاصباني: ينبع من لبنان عند بلدة حاصبيا، ويمتد بمقدار 21 كم في الأراضي اللبنانية، ثم يخرج منها إلى فلسطين/ إسرائيل، ليتصل بعدها بنهر الأردن. يبلغ معدل التصريف السنوي لنهر الحاصباني نحو 150 مليون متر مكعب، أما مساحة حوضه

---

(19) مصادر المياه الرئيسية في إسرائيل.

حايم غفورتزمان، مصادر المياه في إسرائيل (2002)، ص 56 (بالعبرية)

فتبلغ 526 كم^2، وتساوي 38 في المئة من مساحة حوض نهر الأردن الأعلى (1380 كم^2)، وتشكل المنحدرات الغربية لجبل الشيخ مصادره الرئيسة لتغذيته بالماء.

نهر بانياس: وينبع من قرية بانياس السورية في الجولان المحتل، ويبلغ طول مجراه نحو 9كم، منها 2 كم في سورية، ويبلغ تصريفه السنوي 120 مليون متر مكعب، أما مساحة حوضه فتبلغ 158 كم^2.

نهر اللدان (دان): هو أحد روافد نهر الأردن الرئيسة، وينبع من سفوح جبل الشيخ، إلى الغرب من قرية بانياس السورية من منطقة تل قاضي، ويبلغ معدل تصريفه السنوي من المياه 270 مليون متر مكعب. يلتقي اللدان مع نهر بانياس بعد 4كم من قرية منصورة الفلسطينية (المدمرة) ثم يتحد بعد ذلك مع نهر الحاصباني ليشكل الثلاثة بداية نهر الأردن.

إضافة إلى ذلك يتغذى نهر الأردن في جزئه الشمالي بـ 20 مليون متر مكعب من الوديان، و50 مليون متر مكعب من الينابيع، وتتغذى بحيرة طبريا مباشرة بـ 67 مليون متر مكعب من الأمطار المباشرة فوق البحيرة، و6 مليون متر مكعب من الينابيع المالحة (بعد التحويل)، ونحو 100 مليون متر مكعب من سيول الجولان والجليل [20].

الحوض الأوسط للنهر: ويشمل أساسًا بحيرة طبريا، ونحو 3 كم من مجرى النهر الخارج منها حتى قبيل التقائه بنهر اليرموك. ويرفد البحيرة 800 مليون م^3 سنويًّا من الأنهار التي سبق ذكرها، إضافة إلى الوديان ومياه السيول التي تصب فيها، وأكثرها من هضبة الجولان، إضافة إلى الينابيع المنتشرة حولها أيضًا، التي تستقبل المياه المنحدرة من الهضبة.

---

[20] المصدر السابق

الحوض الأدنى للنهر: ويشمل 200 كم من مجرى النهر، ويبدأ بالتقاء اليرموك مع مجرى النهر بعد خروجه من بحيرة طبريا، وينتهي بمصبه في البحر الميت. وفي هذه المنطقة يتلقى النهر القسم الأعظم من إيراداته السنوية المائية من نهر اليرموك الذي يغذي نهر الأردن بـ 475 مليون م^3 سنويًّا من المياه، وتقع ينابيعه العليا في سورية (الجولان وحوران)، وتصب فيه أودية مهمة من سورية، مثل وادي الرقاد الصغير الذي ينبع في الجولان ويسير فيه، ليصب في واد آخر، ويشكلان وادي الرقاد الكبير.

يبلغ طول مجرى نهر اليرموك 57كم، منها 47 كم في سورية، ويشكل جزء منه الحدود السورية الأردنية إلى أن يدخل فلسطين/ إسرائيل قبل التقائه نهر الأردن بقليل. بعد احتلال الجولان باتت إسرائيل تسيطر على 50 في المئة من مجرى نهر اليرموك، مقارنة بـ 10 في المئة قبل الاحتلال.

حوض بحيرة طبريا (حوض التصريف)

تمتد حدود حوض بحيرة طبريا إلى الشمال حتى حوض نهر الليطاني، وإلى الجنوب حتى حوض اليرموك، وإلى الشرق حيث حوض الرقاد، وأما جبل الجرمق (ميرون) فيشكل حدوده الغربية.

يتميز هذا الحوض من حوض الساحل وحوض الجبال، باستغلال مياهه السطحية بالأساس التي تصب على مدار السنة في نهر الأردن، إضافة إلى جودة مياهه – ملوحة منخفضة-. أما مياه الحوض الجوفية فلم يتم استغلالها إلا بكميات قليلة: 20 مليون م^3 من الجليل الأعلى الشرقي، و13 مليون م^3 من الجولان، و30 مليون م^3 من غرب بحيرة طبريا.

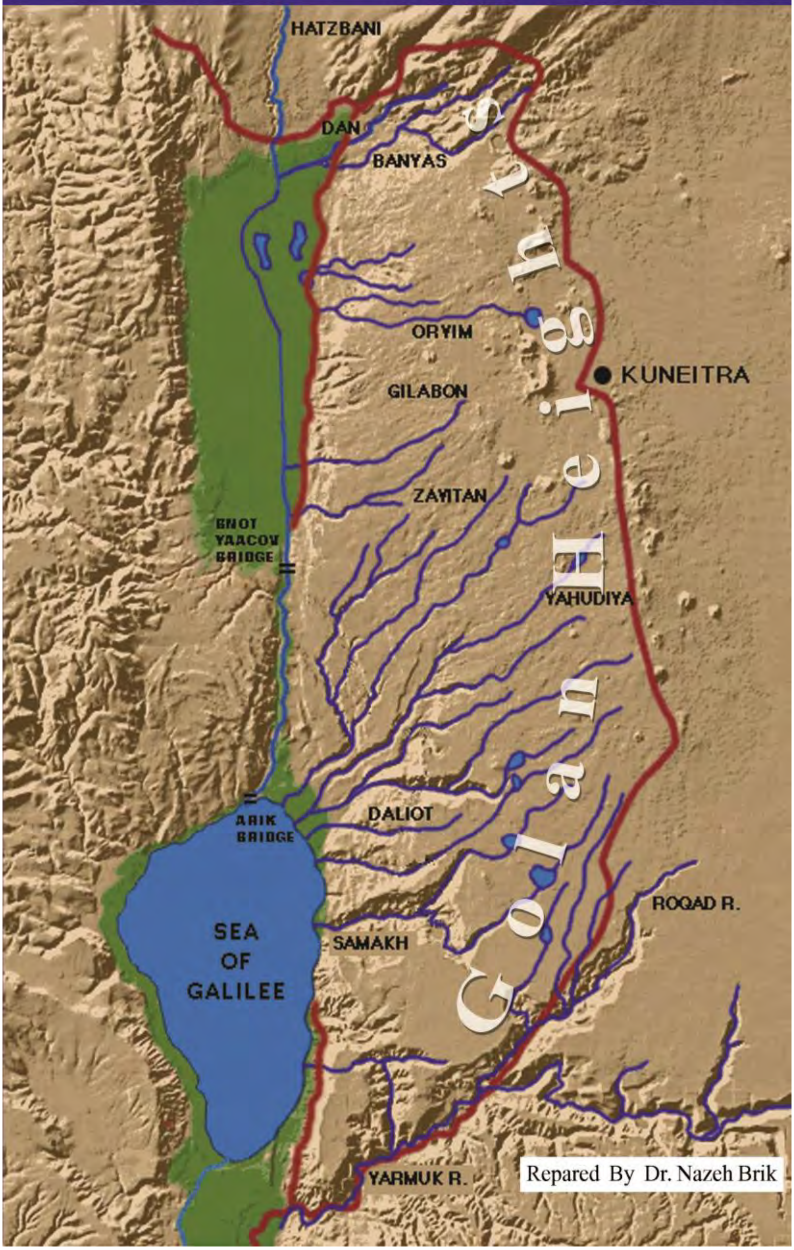
تبلغ مساحة هذا الحوض 2,730 كم^2 ، منها 660 كم^2 تقع داخل الحدود اللبنانية، وإذا أضفنا مساحة الجولان المحتل (1158 كم^2)، يتبين لنا أن ما كان يخضع للسيطرة الإسرائيلية من مساحة هذا الحوض قبل احتلال الجولان عام 1967 هو نحو 900 كم^2 ، أي ثلث المساحة الكلية فحسب.

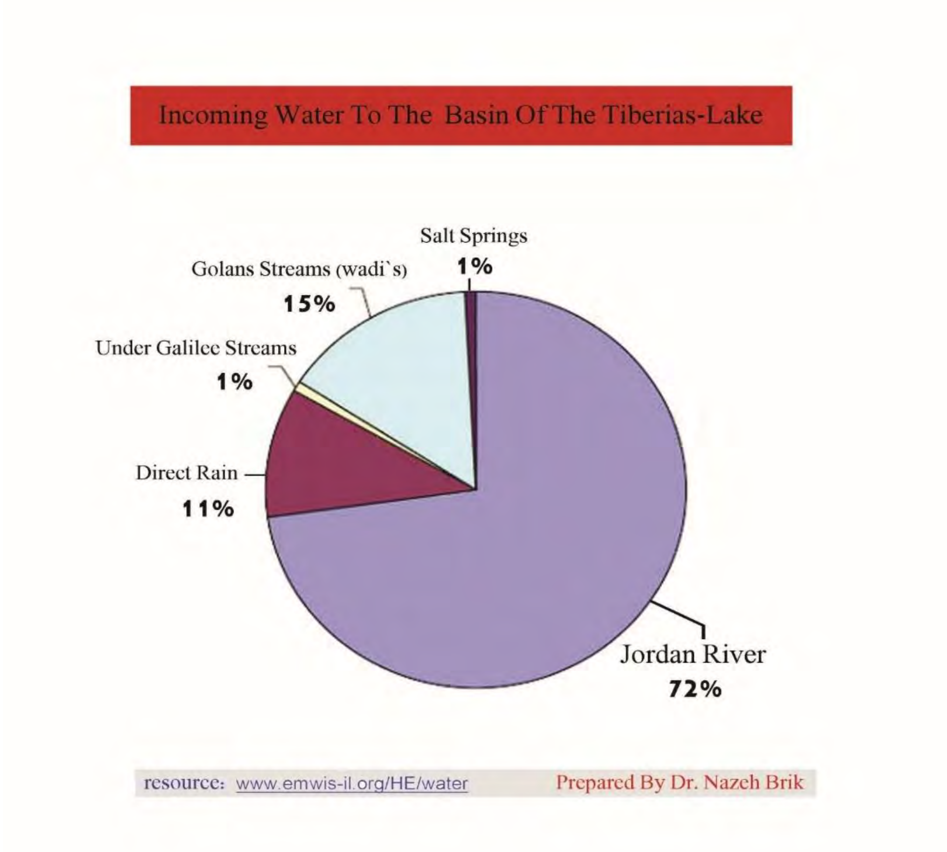
تشكل بحيرة طبريا ما يقارب 6 في المئة من مساحة الحوض الذي يزودها بمعدل مليار م^3 في السنة، يتبخر من هذه الكمية 270 مليون م^3، ويتم استغلال 250 مليون م^3 في الشمال، فيما يتم سحب 450 مليون م^3

(المشروع القطري) إلى الجنوب حتى النقب. [21]

[21] مصادر المياه الرئيسة في إسرائيل.

Water-Resources Of The Sea Of Galilee (Tiberias-Lake)





يتبين من معطيات الرسم البياني آنفًا ومعطيات بحيرة طبريا وحوضها أن 87 في المئة من مصادر مياه حوض طبريا، وهو أهم مصدر مائي لإسرائيل، مرتبط ارتباطًا مباشرًا بهضبة الجولان وجبل الشيخ. وهنا يكمن تفسير أهمية الجولان وموقعه الاستراتيجي في مفهوم «الأمن القومي الصهيوني» الذي كان -من دون شك- سببًا في احتلاله عام 1967.

رابعًا: مياه الجولان

لم تخف إسرائيل في يوم من الأيام المكانات الدفاعية والأمنية في سيطرتها على الجولان، لكن تلك المكانات كانت وما زالت بمنزلة الأداة للسيطرة على موارد المياه، ولطالما ربطت إسرائيل بين السيطرة على الأرض والسيطرة على موارد المياه، وكلاهما اقترن بالقوة العسكرية.

سرقة مياه الجولان

مباشرة وبعد استقرار الاحتلال العسكري للجولان بدأت السلطات الإسرائيلية في تنفيذ مخططاتها الاستيطانية. ويقول «أوري دورمن» وهو من مستوطني الجولان، وشغل بين عام 2003 ومنتصف عام 2008 منصب رئيس شركة «ميه جولان» المسؤولة عن تزويد المستوطنين بمياه الري الزراعي:

«وصل المستوطنون الأوائل إلى الجولان لاستكشاف المنطقة [...] الدافع للاستيطان كان قائمًا، لكن كان يجب أولًا إيجاد القاعدة الاقتصادية. ما وجده المستوطنون في الجولان بكثرة هو الأراضي [...]، لقد ارتبطت الفاعليات الزراعية الأولى للمستوطنين بواقع المصادر المائية التي كانت قائمة قبل الاحتلال [...] وعلى سبيل المثال في سهل القنيطرة استعملنا آبار المياه السورية الموجودة. كذلك وجدنا خط ماء بناه السوريون لجلب الماء من منابع مزرعة بيت جن إلى الجولان، ومن ثم يعود إلى العمق السوري. لقد استغل المستوطنون على مدار ثلاث سنوات مياه هذا الخط على طول المسافة التي يعبرها في الجولان، بعدها توقف تدفق الماء بعد أن بنا السوريون خط بديل. لكن في هذه الفترة كان قد تمَّ الانتهاء من مدّ خط ماء من بركة رام إلى أراضي المستوطنين في شمال الجولان، وفي تلك الفترة تمّ كذلك بناء أول مجمع مياه وهو مروم جولان»[22] .

---

(22) مياه جولان 1978-2008

المجمعات المائية في الجولان

في نهاية حزيران/ يونيو من عام 1967 أجرت سلطات الاحتلال أول مسح مائي (هيدرولي) للجولان، إذ اكتُشف ما يقارب مئة نبع مياه. وحتى بداية السبعينيات كان المستوطنون قد تمكنوا من استغلال 40 ألف دونم من الأراضي الزراعية، ووصلت قيمة المنتج الزراعي لهذه الأراضي 5 مليون ليرة [شيكل]إسرائيلية [23].

عملت سلطات الاحتلال على تسريع وتطوير مشروعها الاستيطاني في الجولان، وذلك؛ لكي تثبّت سيطرتها على الأرض، ليس من خلال القوة العسكرية فحسب، إنما من خلال الوجود البشري (الفيزيقي) كذلك، ولا شك في أنه يلعب دورًا رئيسًا في استراتيجية الاستعمار الاستيطاني والمفهوم الأمني بالسيطرة على الأرض والسكان الأصليين الذين تمكنوا من البقاء في أرضهم [24].

إن تطوير المشروع الاستيطاني في الجولان تطلب توفير بنية تحتية، تضمن توسيع وتطوير القطاع الزراعي الذي ما زال يشكل أهم القواعد الاقتصادية للمستوطنين.

تبلورت هذه البنية التحتية في وضع خطه شامله لتوفير مزيد من المياه للقطاع الزراعي التي تقوم على بناء مجمعات مائية، موزعة من شمالي الجولان حتى جنوبيّه، بحيث يضمن هذا التوزيع سدّ حاجات المزارعين، يضمن انتشار الاستيطان فوق أرجاء الجولان كلها أيضًا. هذا الانتشار يضمن بدوره لسلطات الاحتلال السيطرة المحكمة على الجولان.

انطلاقا من هذه الرؤية أقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية برعاية شركة «ميه جولان» حتى عام 1974 ثلاثة مجمعات مائية: في الشمال مجمع مروم جولان، وفي الوسط مجمع البطمية، وفي الجنوب مجمع حيتال، وفي التسعينيات وصل العدد إلى

---

www.meygolan.co.il

(23) المصدر السابق

(24) Brik،N. Legende und Wirklischkeit، (Hamburg: 1991)

12 مجمع مائي بقدرة استيعاب تصل إلى 34 مليون م^3، لكن بقدرة استغلال تصل -فقط- إلى 75 في المئة من قدرة الاستيعاب [25].

الانتشار الجغرافي للمجمعات المائية في الجولان

لقد أقامت سلطات الاحتلال ممثلةً بشركة «ميه جولان» التي تعود ملكيتها إلى 27 مستوطنة زراعية من مستوطنات الجولان، وتديرها مجموعة من المستوطنين، عددًا من المجمعات المائية التي تتوزع على النحو الآتي:

أ- المنطقة الشمالية: يتم تزويدها من مجمعات بركة رام (مجمع طبيعي) وماروم جولان والقنيطرة وعورفيم ومجمع بار اون، وهي مجمعات لمياه الري، إضافة إلى مجمع أورتال لمياه الصرف الصحي، وتبلغ قدرة الاستيعاب لهذه المجمعات 16 مليون م^3.

ب- المنطقة الوسط: ويتم تزويدها من مجمعات البطمية والرمثانية ويوسيفون وكطيف، وهي مجمعات لمياه الري، إضافة إلى مجمع دينور لمياه الصرف الصحي.

ت-المنطقه الجنوبية: وتتزود بمياه الري الزراعي من مجمع حيتال وبنيه يسرائيل ورِفاياه وشعبانية ومجمع ديفِش، إضافة إلى مجمع ميتصار لتجميع مياه الصرف الصحي.

تبلغ قدرة الاستيعاب لهذه المجمعات 23 مليون متر م^3، في حين حاجة المستوطنين من مياه الري تبلغ 15 مليون م^3. [26]

---

(25) ميه جولان 1978-2008 www.meygolan.co.il

(26) المصدر السابق

اسم المجمع	الإحداثيات	سنة الإنشاء	السعة (مليون م³)	العلو عن سطح البحر	عمق المياه	مساحة التعويم	طول محيط مجمع المياه	نوعية المياه
المجمعات المائية في الجولان								
الشيخ	259933/ 766373	1995	0.35	+158	7م	56 دونم	1.300م	مياه للشرب
بوطمية	282017/ 760682	1974	0.30	+ 680	7م	170 دونم	400م	مياه للشرب
بنيه يسرائيل	274319/ 751215	1980	7.50	+ 415	15م	1400 دونم	2.287	مياه للشرب
ديفِش	273087/ 758282	1984	4.00	+ 489	19م	600 دونم	1.593	مياه للشرب
حيتال	273966/ 747119	1970	5.00	+ 396	12م	1130 دونم	2.756	مياه للشرب
مروم جولان	273368/ 782950	1968	4.20	+ 940	11م	600 دونم	1.725	مياه للشرب
عورفيم	268735/ 783238	1999	2.50	+ 798	15م		1.354	مياه للشرب
القنيطرة	276444/ 781999	2006	0.84	+946			930	مياه للشرب
كاطيف	276199/ 773341	1998	0.60	+895	8م	250 دونم	1.507	مياه للشرب
رِفاياه	273090/ 753407	1983	5.00	+ 425	18م	720 دونم	1.292	مياه للشرب
رمثانية	277046/ 769924	1979	1.20	+ 810	11م	420 دونم	1.656	مياه للشرب
شعبانية	273535/ 756217	1983	1.50	+ 459	12م	380 دونم	1.279	مياه للشرب
أورطال/ دلوه	270596/ 779213	2005	0.60	+ 853	9م	200 دونم	1.307	صرف صحي
ميتصار	269411/ 740902	1994	0.60	+350	10م	200 دونم	1.500	صرف صحي

نِس	260189/ 765569	1990	0.40	+ 160	10م	50 دونم	950	صرف صحي
تسور	259867/ 763814	2000	0.48	+ 130	6.8م		1.330	صرف صحي
بيكَع	274171/ 788706	قيد التخطيط	0.90	1110 +				
معالوت هجولان	259337/ 761358	قيد التخطيط		+ 41				
دينور	276494/ 761271	قيد التخطيط	0.60	+ 620				
بار اون	274045/ 783282	قيد التخطيط	1.90	+ 954	12م			
يوسيفون	272926/ 771325	1981	0.30	+ 730	6م	150 دونم	400	مياه للشرب
كيشت	276226/ 766265	1978	0.07	+ 750	5م	50 دونم	220	مياه ري
بركة رام (مسعدة)	271820/ 793169	طبيعي	6.80	+ 940	14م	600 دونم		مياه للشرب

المصدر: מי גולן 1978-2008، שלשים שנה לאגודת המים מי גולן، קצרין 2008
[ماء جولان 1978-2008 ، ثلاثون سنة لجمعية المياه ماء جولان، كتسرين 2008 (نشرة باللغة العبرية)

إضافة إلى ذلك ولكي تسهل سلطات الاحتلال تزويد المستوطنين بالماء، قامت شركة «ميه جولان» في سنوات الثمانينيات بتنظيف خط التبلاين (T.A.P. Line) – كان هذا الخط قبل الاحتلال الإسرائيلي مخصصًا لنقل النفط من السعودية مرورًا بالجولان إلى ميناء الزهراني على الساحل اللبناني- وتحويل استعماله إلى نقل المياه داخل الجولان للمستوطنين، إذْ يبلغ قطره 30 انش وتصل قدرته على تمرير المياه إلى 3 آلاف متر مكعب/ الثانية.

تصل كمية المياه التي تستوعبها المجمعات القائمة إلى 35.5 مليون م^3، ومع الانتهاء من الخطة التي باشرت سلطات المياه بتنفيذها عام 2006، والمقرر إتمامها عام 2011، وتهدف إلى زيادة كمية المياه على الأقل بـ 10 مليون م^3 في السنة، سترتفع الطاقة التخزينية للمجمعات المائية إلى 46.6 مليون م^3. أما كمية المياه التي تستخرجها سلطات الاحتلال من الحفريات المائية فتبلغ 16.2 مليون م^3 في السنة التي يتم استخراجها من سبعة آبار، خمسة منها جنوبي مستوطنة ألونيه هبشان واثنان شمال شرق الحمه. [27]

توظيف مياه الجولان في الاقتصاد الإسرائيلي

تبلغ مساحة الجولان المحتل مليون ومئة وستون ألف دونم (1160 كم^2)، ويتوزع استغلالها الحالي كما يأتي:

1- 470 ألف دونم من المراعي، إذْ يمتلك المستوطنون نحو 15 ألف رأس بقر، و5 آلاف رأس غنم.

2- 100 ألف دونم من محميات طبيعية.

3- 100 ألف دونم مخصصة لفاعليات الجيش الإسرائيلي.

4- 84.5 ألف دونم من الأراضي الزراعية للمستوطنين.

---

(27) ميه جولان 1978-2008 www.meygolan.co.il

تستهلك الزراعة في الجولان الحصة الأكبر من المياه، إذْ تخصص سلطات المياه 700م^3 للدونم الواحد، في المقابل يحصل المزارع العربي من الجولان على 200-150م^3 للدونم فقط، أي ما يساوي 25 في المئة من حصة المزارع اليهودي.

يمارس المستوطنون التنوع الزراعي، وذلك بسبب التنوع المناخي في الجولان على الرغم من صغر مساحته، فجنوبه الحار يسمح بزراعة الأصناف شبه الاستوائية، بينما شماله ملائم لزراعة الثمريات التي تقبل الطقس البارد.

تنال زراعة الفواكه النصيب الأكبر من الأراضي المزروعة وتقدر مساحتها بـ 41 ألف دونم، أما مساحة الأراضي المستغلة لزراعة الحبوب فتبلغ 30.500 دونم، فيما تحتل الخضروات مساحة 7.400 دونم، والورود مساحة 5.600 دونم. (28)

---

(28) الموقع الإلكتروني لشركة «ميه جولان» www.meygolan.co.il

«ميه جولان»، ص.19،

- المرجع السابق نفسه.

- مقابلة مع غابي كونيال المسؤول عن قسم الزراعة في كيبوتس ماروم جولان، نشرت على الموقع الإلكتروني، www.ynet.co.il بتاريخ 9.6.2008 تحت عنوان: «حتى السوريون من الجدير لهم أن يحافظوا على الزراعة في الجولان»

الإنتاج الزراعي للمستوطنين (اليهود) في الجولان (2008)			
الصنف	الكمية بالطن	النسبة من الإنتاج الإسرائيلي الكلي	النسبة من الصادرات
التفاح	30.000	30 في المئة	
ذرة للتصنيع	20.000	23 في المئة	
أجاص	10.000	41 في المئة	
عنب للنبيذ	7.500	21 في المئة	38 في المئة من صادرات النبيذ
مانغو	7.000	32 في المئة	70 في المئة
باذنجان	3000	28 في المئة	
كرز	1000	50 في المئة	
ورود	25 مليون وردة		90 في المئة من ورود الأصيص
كيفي Kiwi	2.000		
دراق	2.000		

المصادر:

- اقتصاد الجولان، www.he.wikipedia.org (باللغة العبرية)

- مقابله مع «غابي كونيال المسؤول» عن قسم الزراعة في «كيبوتس ماروم جولان»، نشرت في الموقع الإلكتروني:
www.ynet.co.il
بتاريخ 9.6.2008 تحت عنوان: «حتى السوريون من الجدير لهم أن يحافظوا على الزراعة في الجولان» (باللغة العبرية).

- مقابله مع «إيلي مالكة» رئيس المجلس القطري الجولان، نشرت في الموقع الإلكتروني:
www.shishibagolan.co.il
بتاريخ 12.10.07 تحت عنوان: «الزراعة تتطور».

يحتل النشاط الزراعي الذي يمارسه المستوطنون في الجولان مرتبة مهمة في الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي، وهذا يبدو واضحًا من خلال الجدول آنفًا. إضافة إلى ما ورد في الجدول، تحصل إسرائيل على 85 مليون لتر حليب من أبقار المستوطنين في الجولان أي ما يعادل 7 في المئة من إنتاجها الكلي (1.185مليار لتر) و21 ألف طن من لحم الدواجن، إضافة إلى 40 في المئة من لحم الأبقار، و50 في المئة من المياه المعدنية التي تنتجها إسرائيل.

النشاط الاقتصادي للمستوطنين (اليهود) في الجولان (2008)			
الفرع الاقتصادي	**عدد الورش**	**عدد العاملين**	**الإنتاج السنوي (مليون شيكل)**
الزراعة	700	1100	500
الصناعة	24	860	700
السياحة	207	720	150
تجاره وخدمات	180	600	180
خدمات عامة وتربية		1820	80
المجموع	1111	5100	1610
المصدر: الجولان(بالعبرية) الموقع الإلكتروني www.he.wikipedia.org/wiki			

خامسًا: خلاصة

إن الأرض والماء يشكلان المادتين الأكثر أهمية في استراتيجية الفكر الصهيوني، فالأرض هي الحيّز الضروري لاستيعاب المهاجرين اليهود والزيادة السكانية، وهي شرط مادي من شروط توفير القاعدة الغذائية للسكان، أما الماء فهو أوكسجين الثقافة الزراعية.

في العام 2006 نظم «معهد العالم العربي» في باريس ندوة حول الأسباب التي أدت إلى ندرة المياه، وقدمت رئيسة المعهد الدولي للدراسات الجيوسياسية «زينة الطيبي» مداخلة عن الأزمة المائية في المنطقة، وعدتها إحدى عوامل الخلاف بين إسرائيل والجانب العربي، (وبين تركيا وكل من سورية والعراق)، وجاء في التقرير الذي نشرته صحيفة الأهرام المصرية بتاريخ 24-1-2006، أن مشكلة ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط باتت مشكلة سياسية خطرة لعدد من الأسباب، منها الخلل في توزيع المياه في المنطقة، إذْ تحصل إسرائيل على ثلثي حاجاتها المائية من مصادر خارج حدود 1948 (ثلث حاجاتها من الضفة الغربية وقطاع غزة، وثلث من بحيرة طبريا التي يشكل الجولان أهم مصادرها المائية).

خلاصة ما جاء في الندوة التركز على التحذير من تزايد خطورة المشكلة بسبب تزايد عدد السكان، ومن ثم تزايد الحاجات المباشرة (مياه الشرب والصرف المنزلي)، وغير المباشرة (الصناعة والزراعة)، ولهذه الأسباب ارتبطت مشكلة المياه بالمشكلة السياسية وبالصراع العربي - الإسرائيلي.

إن الجدلية القائمة بين الأمن المائي والأمن الغذائي، وكلاهما يأخذان حيزا مهما في صياغة مفهوم «الأمن القومي»، سيكون لها دور مهم في صياغة وتحديد «أولويات» المفاوضات «غير المباشرة»، وربما لاحقًا «المباشرة» بين إسرائيل وسورية.

يدور الحديث حول ارتباط الخروج من حال الـ "لا سلام" بين إسرائيل ودول الجوار العربي بالمياه، لكن ما لا جدل فيه أن القوة العسكرية كما كانت دائمًا، تفرض نفسها في صياغة مضمون الاتفاقات بين الأطراف المتصارعة. إنَّ اتفاق السلام الأردني- الإسرائيلي المبرم عام 1994 تضمن مسألة تنظيم المياه بين البلدين، لكن

ومما لا شك فيه أن مضمون هذه الاتفاقية هو انعكاس واضح لموازين القوة، فالطرف الأقوى – إسرائيل- هو من فرض شروطه، إذْ لم تسمح إسرائيل بأن يستغل الأردن حصته من مياه اليرموك بصورة مباشرة، إنما فرضت على الأردن تخزين حصته في بحيرة طبريا، ومن ثم يتم ضخها إلى الأردن، وهكذا فقد ضمنت إسرائيل تحكمها بأهم مصادر الأردن المائية. ولم يختلف الأمر بخصوص اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني الموقّعة عام 1993، إذْ عبرت إسرائيل جليًا للفلسطينيين، بأن لها حقوقًا لا يمكن التخلي عنها في المياه الجوفية للضفة الغربية، ونص اتفاق الحكم الذاتي على تشكيل لجنة فلسطينية-إسرائيلية مشتركة لإدارة المياه في الضفة، لكن الأمر لم يتعد النص النظري، وظلت إسرائيل تتحكم تحكمًا مطلقًا بإدارة مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية كلها. وبخصوص المفاوضات السورية-الإسرائيلية حول مصير الجولان، يبقى السؤال مطروحًا في حال التوصل إلى عقد اتفاق سلام، فيما إذا كان مضمون الاتفاق يختلف عن الاتفاقات التي أبرمتها إسرائيل مع الأردن والفلسطينيين.

إن إسرائيل وإن كانت تعبر دائمًا عن رغبتها بالسلام، فإن «سلامها» يبقى مرهونًا بالتنازلات التي يقدمها الطرف العربي، ومن ثم الاستجابة لفرض إرادتها، فإسرائيل قد تبدي شيئًا من المرونة بشأن بعض الترتيبات الأمنية وتطبيع العلاقات ومصير المستوطنات وغيرها من العناوين، لكن ملف المياه سيبقى عائقًا ما دامت الدولة العبرية تضع في أولويات أمنها القومي حاجتها المتعاظمة للمياه، ولا سيما أن هذه الحاجة تقوم على رؤيا بعيدة المدى.

يرى البروفيسور «هيلل شوفال» خبير قطاع المياه ورئيس قسم علوم البيئة في الجامعة العبرية في القدس، إن أزمة المياه المطروحة في إسرائيل مختلقة، وتحركها مجموعات لديها مصالح، بمثل المستوطنين الذين يستخدمون الأزمة تسويغًا سياسيًّا ضد اتفاق سلام [29].

---

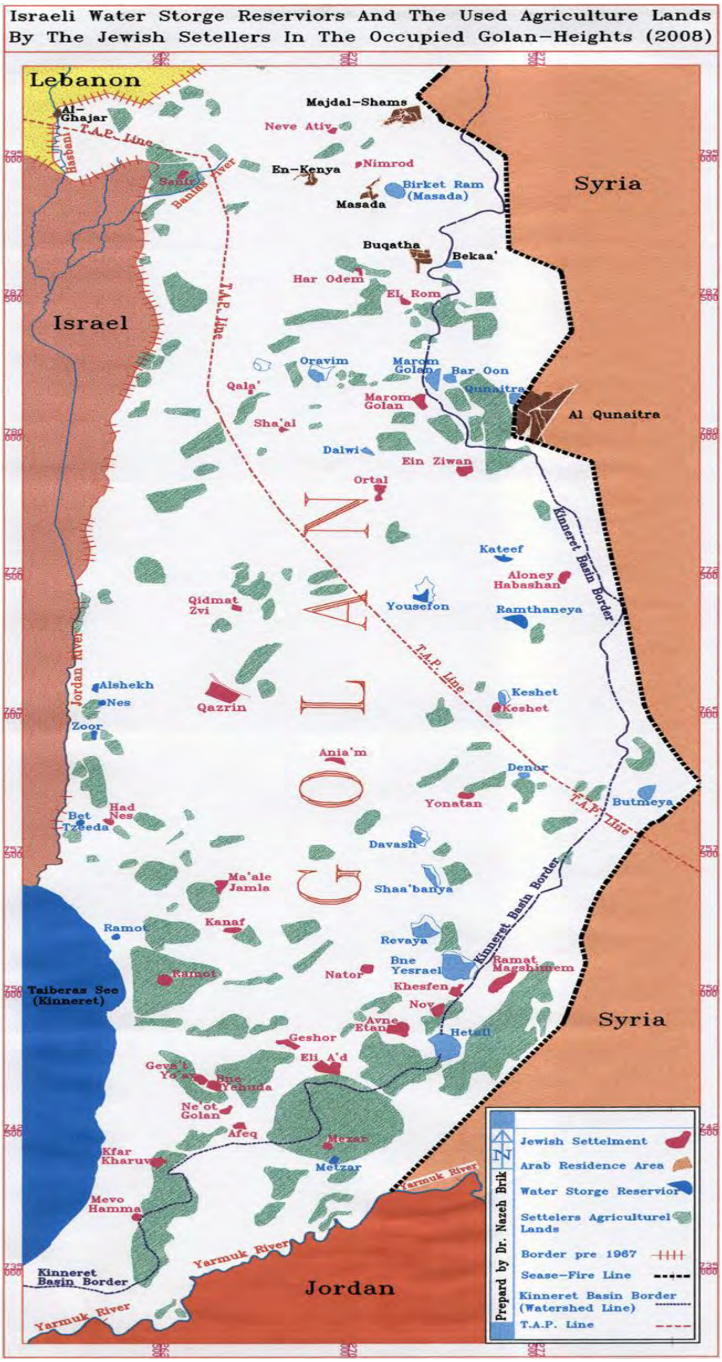
[29] هيلل شوفال: نعم لري الحدائق، ولا لتصدير الورود، على موقع الطلاب الإسرائيليين الإلكتروني: www.mypro.professor.co.il

في نهاية هذا البحث لا بدّ من الإشارة إلى أمرين:

- يعتقد الباحث أن السلطات المائية في إسرائيل تخفي كثيرًا من المعلومات الحقيقية المرتبطة بواقع المياه، ولا سيما ما يتعلق بالكميات التي تستنزفها من المصادر المائية في الأراضي المحتلة عام 1967، فمحاولات الباحث الحصول على المعلومات الدقيقة مباشرة من شركة «ميه جولان» وشركة «مكوروت»، بعد أن تبين له تضارب المعلومات في المصادر المختلفة، باءت بالفشل بذريعة أن كل ما لديهم من معلومات موجود على مواقعهم الإلكترونية.

- إن غالبية المصادر العربية التي تعاطت شأن المياه ومصادر المياه وخاصة فيما يتعلق بالأرض المحتلة تثير حالًا من الاشمئزاز من وجهة نظر البحث العلمي، وذلك لاعتمادها مصادر ثانوية فحسب، وقلما تجد بحثًا يعتمد مصادر أولية، وقلما تجد مصدرين متطابقين في المعلومات، وإن حدث ذلك فهو نتاج السرقة المستشرية في صفوف «الباحثين» العرب. إضافة إلى أن كثيرًا من الكتابات العربية التي قرأتها،

ومنها ما صدر عن مؤسسات تصنف نفسها في إطار مراكز الدراسات والبحث، كانت بعيدة عن لغة البحث العلمي، بل كانت أقرب إلى أدب الشعارات والخطابات.


Israeli Water Storge Reserviors And The Used Agriculture Lands
By The Jewish Setellers In The Occupied Golan-Heights (2008)
Lebanon
Al-Ghajar
T.A.P. Line
Hasbani
Majdal-Shams
Neve Ativ
Nimrod
En-Kenya
Birket Ram (Masada)
Masada
Syria
Banias River
Buqatha
Bekaa'
Har Odem
EL Rom
Israel
T.A.P. Line
Oravim
Marom Golan
Bar Oon
Qunaitra
Al Qunaitra
Qala'
Marom Golan
Sha'al
Dalwi
Ein Ziwan
Ortal
Kinneret Basin Border
Kateef
Aloney Habashan
Qidmat Zvi
Yousefon
Ramthaneya
GOLAN
T.A.P. Line
Alshekh
Nes
Qazrin
Keshet
Keshet
Jordan River
Zoor
Ania'm
Denor
Yonatan
Butmeya
Bet Tzeeda
Had Nes
T.A.P. Line
Davash
Ma'ale Jamla
Shaa'banya
Kinneret Basin Border
Kanaf
Ramot
Revaya
Ramot
Nator
Bne Yesrael
Ramat Magshimem
Taiberas See (Kinneret)
Khesfen
Nov
Avne Etan
Syria
Geshor
Hetall
Eli A'd
Geva't Yo'av
Bne Yehuda
Ne'ot Golan
Afeq
Mezar
Kfar Kharuv
Metzar
Yarmuk River
Mevo Hamma
Yarmuk River
Kinneret Basin Border
Jordan
Yarmuk River
N
Prepard by Dr. Nazeh Brik
Jewish Settelment
Arab Residence Area
Water Storge Reservior
Setteleers Agriculturel Lands
Border pre 1967
Sease-Fire Line
Kinneret Basin Border (Watershed Line)
T.A.P. Line

المصادر والمراجع بالعربية:

1. البرغوثي، بشير. المطامح الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة (عمان: د.ن 1986).
2. التميمي، عبد المالك خلف. المياه العربية التحدي والاستجابة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999).
3. السمان، نبيل. المياه والسلام في الشرق الأوسط (د.م، د.ن، د.ت).
4. الصايغ، أنيس. الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية، لطفي العابد (مترجم)، سلسلة كتب فلسطينية 21 (بيروت: مركز الأبحاث 1980).
5. العبد الله، حسن. الأمن المائي العربي (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث 1992).
6. الكيالي، عبد الوهاب. المطامع الصهيونية التوسّعية، سلسلة دراسات فلسطينية 3، (بيروت: مركز الأبحاث/ منظمة التحرير الفلسطينية 1966).
7. الإيديولوجية الصهيونية، ج 1، سلسلة عالم المعرفة 60، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1982).
8. المجذوب، طارق. لا أحد يشرب: مشروعات المياه في استراتيجية إسرائيل، (بيروت: د.ن 1998).
9. الموسى، شريف. المياه في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، (د.م: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1997).
10. بوستل، ساندرا. مواجهة ندرة المياه، علي حسين حجاج (مترجم)، (عمان: د.ن 1994).
11. د.م. القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع وزارة الدفاع الوطني، 1973).
12. ديفيس، أوري، أنطونيا ماكس، جون ريتشاردسون. السياسة المائية الإسرائيلية، (مترجم)، (د.م: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1980).
13. رزوق، أسعد. دراسة الفكر التوسعي الصهيوني، ط2 (بيروت: مركز الأبحاث، 1973).
14. الزعبي، الأرقم. الغزو اليهودي للمياه العربية (بيروت: دار النفائس 1992).
15. سارة، فايز. أطلس المياه: الصراع والتوافق في الشرق الأوسط، (المغرب: دار المشرق 1996).

16. شايدل، فرانتز. إسرائيل والمشكلة الفلسطينية، محمد جديد (مترجم)، (دمشق: م.ن 1970).
17. عبد الكريم، إبراهيم. المياه والمشروع الصهيوني (د.م، سلسلة دراسات، نيسان/أبريل 1983).
18. قهوجي، حبيب. استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها (دمشق: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية 1982).
19. كحالة، صبحي. المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي - الإسرائيلي (د.م: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1986).
20. محمد المسيري، عبد الوهاب. الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، ج1، سلسلة عالم المعرفة 60، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1982).

المصادر والمراجع بالإنكليزية:

1. Allan, J. A. Water، peace and the Middle East: negotiating resources in the Jordan Basin. (London, New York: Tauris Academic Studies, (Library of Modern Middle East Studies, 1996).
2. Amery, Hussein A. Water security as a factor in Arab-Israeli wars and emerging peace, (Studies in conflict & terrorism 20 January-March 1997)
3. Anderson, E.W. Water: the next strategic resource, (Londo: West view Press 1988).
4. Baskin, G. The West Bank and Israel’s water crisis (Jerusalem: Israel/Palestine Centre for Research and Information 1992).
5. Beschorner، N. Water and instability in the Middle East, Vol 273 (Adelphi paper,1992/93).
6. Bulloch, J, A. Darwish. Water wars: coming conflicts in the Middle East. (London: V. Gollancz1993).
7. Dichter, H. The legal status of Israel's water policies in the occupied territories, Vol 35, (Harvard international law journal1994).
8. Davis، U, A. Maks, J. Richardson, Israel’s water policies. (Journal of Palestine Studies 1980).
9. Fishelson, G. Changes in water supply: impacts upon the Israeli economy. The Armand Hammer Fund for Economic Cooperation in the Middle East (Tel Aviv: Tel Aviv University 1992).
10. The Middle East conflict viewed through water: a historical view. The Armand Hammer Fund for Economic Cooperation in the Middle East, (Tel Aviv: Tel Aviv University).
11. Gruen, G.E. Contribution of water imports to Israeli–Palestinian peace, (Amsterdam: Water and peace in the Middle East. Elsevier Science Publishers 1994).
12. Gleick, P, Yolles, Hatami. Water، war and peace in the Middle East. Environment, Vol 36 (1994).

13. Hof, Frederic C. The Yarmouk and Jordan Rivers in the Israel-Jordan peace treaty, Vol 3, (Middle east policy 1995).
14. Hosh, L, J. Isaac. Roots of the water conflict in the Middle East. Paper presented at the Conference on the Middle East Water Crisis: Creative Perspectives and Solutions, (Canada: University of Waterloo, May 1992).
15. Jägerskog ,A, Bromberg, Mehyar, Khateeb, Daoudy. Water and Conflict in the Middle East, 7 (Washington: Middle East Institute (MEI)، Jun 2008).
16. Lonergan, Stephen C, D. B. Brooks. Watershed: the role of fresh water in the Israeli–Palestinian conflict. (Ottawa-Canada: International Development Research Centre1995)
17. Lowdermilk, W.C. Palestine: land of promise, (USA: Greenwood Press NY 1944)
18. Lowi, M. West Bank water resources and the resolution of conflict in the Middle East. Peace and Conflict Studies Program, No. 1, (Toronto: University of Toronto 1992).
19. Water and power: the politics of a scarce resource in the Jordan River Basin. (Cambridge- UK: Cambridge University Press, 1994).
20. Naff. T, R.C. Matson. Water in the Middle East conflict or cooperation? (USA: Westview Press1984).
21. Postel، S. The Last Oasis، Facing water scarcity (1992)
22. Rabushka, A. The truth about Israel's economy, (Jewish Post & Opinion, December 1993).
23. Schiff، Z. Israel's water security lines. Policywatch (1993).
24. Shuval, H. Approaches to finding an equitable solution to the water resources shared by Israel and the Palestinians over use of the mountain aquifer. (Jerusalem- Israel: Israel/Palestine Center for Research and Information 1992).
25. Zarour, H, J.Isaac. The water crisis in the Occupied Territories, (Rabat-Morocco: 7th World Congress on Water Resources, May 1991- Champaign، IL، USA: International Water Resources Association 1991).

المصادر والمراجع بالألمانية:

1. A. Der Aufbau des Landes Israel, Ruppin (Berlin: 1919)

2. Brik,N. Legende und Wirklischkeit, (Hamburg: 1991)

المصادر والمراجع بالعبرية:

1. בר אל، ר. מאי 1995، מאזן המים לטווח ארוך ממזרח וממערב לנהר הירדן، משרד הכלכלה והתכנון، הרשות לתכנון לאומי כלכלי.

2. ברגור، י. 1993، «משק המים בישראל לקראת הרבע הראשון של המאה ה- 21» מגמות התפתחות ופיתוח משאבים בתנאי מחסור، «תוכנית אב לישראל בשנות האלפיים، חלק ו' פרק 2.1، דוח שלב א'، כרך ב'، הטכניון، הפקולטה לארכיטקטורה ובינוי ערים.

3. שוורץ، י. יולי 1996، תוכנית אב לישראל בשנות »אלפיים - ישראל 2020 - נייר רקע למדיניות משק המים ، תה«ל، תכנון המים לישראל.

4. 2002 חיים גבירצמן: משאבי המים בישראל ירושלים

اليوم الأول

الجلسة الثالثة

شهادات من الجولان وعنه، ودور أهله في الثورة السورية (النازحون والواقعون تحت الاحتلال)

شهادات حول قضية الجولان

محمد أحمد الزعبي [1]

لم يكن الجولان منسيًا في أي وقت من أوقات الصراع بين النظام والمعارضة، بل إنه يمثل بنظرنا جذر الصراع المستمر منذ انطلاق ثورة آذار/ مارس 2011 حتى هذه اللحظة، ولعل سبب ما بات معروفًا بالاستعصاء بين الصراع القديم الجديد سواء في سورية (بين النظام والمعارضة) أو عليها (بين روسيا وأميركا)، هو -في تقديرنا- الإشكالية المتعلقة بإيجاد البديل الملائم لبشار الأسد الذي ربما لن يطالب بالجولان، مع عدم إغفال الدور الروسي في سورية الذي يعد سببًا رئيسًا في هذا الاستعصاء.

أولًا: عرض بعض ما كنت شاهد عيان عليه

1.البلاغ العسكري رقم 66

تنبع أهمية التوقف عند هذا البلاغ الذي كنت الشاهد الرئيس فيه بحكم وضعي الحزبي والحكومي إبان صدور هذا البلاغ، من كونه يلقي الضوء على كثير من

[1] محمد أحمد الزعبي، من مواليد المسيفرة 18 / 05 / 1933، بروفسور ودكتور في علم اجتماع البلدان النامية، يحوز إجازة في الآداب من جامعة دمشق 1963، ودكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع من جامعة لايبزغ (كارل ماركس سابقًا) 1972، دكتوراه العلوم (هابيل) في الفلسفة من الجامعة نفسها 1985، عضو في حزب البعث من (1947 ـ 1967)، الأمين العام المساعد لحزب البعث (سورية) (1966 ـ 1967)، وزير الإعلام في حكومة يوسف زعين (1966 ـ 1967).
ألّف ونشر ثلاثة كتب جامعية متخصصة (التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، علم الاجتماع والبلدان النامية، الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية)؛ أنجز وأشرف على عدد من البحوث الميدانية المتنوعة، ونشر مئات المقالات والدراسات في عدد من المجلات والصحف المعروفة؛ ترجم عددًا من الكتب المهمة من الألمانية إلى العربية (هارالد نويبرت، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث ـ على ضوء اكتشاف أمريكا قبل 500 عام)، كما ترجم ونشر عددًا من الدراسات السوسيولوجية من الألمانية إلى العربية.

الممارسات اللاحقة لحافظ الأسد، ولا سيما انقلابه العسكري عام 1970 (الحركة التصحيحية) على رفاقه وشركائه في حركة 23 شباط/ فبراير 1966. إن قصة هذا البلاغ -وآمل أن تكون ذاكرتي ما تزال حيّة- هي:

كانت البلاغات العسكرية المتعلقة بحرب حزيران/ يونيو عام 1967 تأتي إلى مديرية الإذاعة والتلفزيون التي كان يرأسها عبد الله الحوراني من غرفة العمليات العسكرية التي كان يوجد فيها وزير الدفاع آنذاك (حافظ الأسد). شكا إليّ عبد الله الحوراني أن البلاغات العسكرية التي تصله من غرفة العمليات تنطوي على أغلاط لغوية، ومن ثم فإنه لا يمكن إذاعتها من دون تصحيح هذه الأخطاء. اتصلت على الفور بوزير الدفاع، واقترحت عليه أن أرسل لهم إلى غرفة العمليات إعلاميًا متمكنًا من الناحية اللغوية هو «أحمد إسكندر الأحمد» لكي يقوم بالتصحيح اللغوي للبلاغات العسكرية قبل أن ترسل إلى الإذاعة والتلفزيون من المسؤولين، فوافق حافظ الأسد على ذلك الاقتراح، إذ وُضع موضع التنفيذ فورًا.

استمرت البلاغات العسكرية تتوالى بصورة طبيعية وروتينية من غرفة العمليّات العسكرية إلى الإذاعة والتلفزيون إلى أن وصلنا البلاغ رقم 66، وهنا جاء السيد عبد الله الحوراني مدير الإذاعة والتلفزيون ليخبرني بأنه وصلهم بلاغ من غرفة العمليات يشير إلى سقوط مدينة القنيطرة (عاصمة الجولان) بيد الجيش الإسرائيلي، وأن إذاعته ستحدث بلبلة وفوضى وحالًا من الإحباط بين موظفي الإذاعة والتلفزيون، فيما لو أذعناه.

أخذت منه البلاغ رقم 66، ووضعته في مغلف خاص، وسلمته إلى مدير مكتبي السيد عزيز درويش، وطلبت منه أن يذهب به إلى مبنى القصر الجمهوري حيث يجتمع كبار قياديي الحزب، ويسلمهم الرسالة «البلاغ». ذهب عزيز، وسلمهم الرسالة، وبعد أن قرؤوها، اتصل بي السيد رئيس الوزراء الدكتور «يوسف زعين»؛ ليخبرني أن «الرفيق حافظ» أبلغهم بسقوط القنيطرة، وأن عليّ أن أذيع هذا البلاغ. عاد عزيز درويش بالبلاغ، وتمت إذاعته.

بعد مرور نحو نصف ساعة من إذاعة البلاغ، اتصل بي هاتفيًّا وزير الدفاع (حافظ الأسد) ليبلغني بوجود إشكالية تتعلق بالبلاغ المذكور، وعندما استوضحته عن هذه

الإشكالية قال: يبدو رفيق محمد أن القنيطرة لم تسقط بيد الجيش الإسرائيلي، فسألته: ولماذا بعثتم إلينا إذن ببلاغ سقوطها البلاغ 66؟، فقال: لقد اتصل بي ضابط من الجبهة -لم يذكر لي اسمه ولا رتبته العسكرية- وأبلغني أن القنيطرة قد سقطت، وأنا صدقته، وأرسلنا إليكم البلاغ على هذا الأساس (!!)، أردف حافظ موضحًا: واقع الحال رفيق محمد أن المدينة مطوقة من الإسرائيليين، وهي من الناحية العسكرية بحكم الساقطة، وكل ما هنالك أنهم لم يدخلوها بعد.

قلت له: مادام الأمر كذلك، فسوف نقوم هنا بإعداد بلاغ جديد لتسوية هذا الخطأ، وسأقرأ عليك نص البلاغ حال إنجازه، لأخذ موافقتك عليه، وإذاعته كواحد من بلاغاتكم العسكرية، فوافق من فوره.

قمت وعبد الله الحوراني بصياغة البلاغ الذي أخذ بعد موافقة حافظ الأسد عليه الرقم 67، وكان مضمون هذا البلاغ الترقيعي، أن قتالًا داميًا وشرسًا يدور داخل مدينة القنيطرة بين الجيشين السوري والإسرائيلي. وكان هدفنا من هذا البلاغ، إشعار الناس (كذبًا) أنه إذا ما دخلت إسرائيل القنيطرة -كما نص البلاغ 66- فقد دخلتها بعد مقاومة الجيش السوري لها، وإن لم تدخلها -كما كان واقع الحال عند إذاعة البلاغ 66- فإن مقاومة الجيش السوري هي من أخرجتها بعد أن دخلتها.

أعرف أنني بصياغة البلاغ 67 الترقيعي هذا، كنت أخرج (بضم الهمزة) حافظ الأسد من ورطته المتعلقة بالبلاغ 66، إذْ -والحق يقال- لم أكن أشك في ذلك التاريخ بوطنية هذا الرجل، بل لم يكن يخطر على بالي -يومئذٍ- ذلك الدور الطائفي القذر الذي لعبه -لاحقًا- في حياة سورية، دور ورّثه لولده بشار بعد موته عام 2000.

2. المكالمة الهاتفية بين جورج طعمة وإبراهيم ماخوس

ذهبت إلى مقر «القيادة السياسية» لحرب حزيران/ يونيو -ولم أكن من بين أعضائها- بتاريخ 11 كانون الأول/ ديسمبر2011، حيث كان يوجد كل من الدكتور «نور الدين الأتاسي» رئيس الجمهورية والأمين العام لحزب البعث/ حركة 23 شباط/ فبراير 1966، واللواء «صلاح جديد» الأمين العام المساعد لشؤون القطر السوري في

الحزب، والدكتور «يوسف زعين» رئيس الوزراء، والدكتور إبراهيم «ماخوس» وزير الخارجية، وكان هذا بعد صدور البلاغ العسكري رقم 66 الشهير، بلاغ الإعلان عن سقوط القنيطرة بيد إسرائيل قبل أن تسقط فعلًا، حين اتصل مندوب سورية الدائم في الأمم المتحدة «جورج طعمة» من نيويورك ليبلغ وزير الخارجية «إبراهيم ماخوس» بأن مجلس الأمن يناقش إصدار قرار حول الحرب بين مصر وسورية وإسرائيل (هو القرار 242)، وأنهم يريدون معرفة الحدود التي وصل إليها الجيش الإسرائيلي في سورية (في هضبة الجولان)، لأن السفير الإسرائيلي يصر على أن إسرائيل لم تحتل مدينة القنيطرة، وكان جواب «ماخوس» له وبصوت عال ومنفعل على الهاتف: «كذابين، لقد احتلوها»، ثم أغلق الهاتف، وبعد نحو عشر دقائق اتصل طعمة الاتصال مرة أخرى، مؤكدًا أن السفير الإسرائيلي ما زال يصر على أن جيشهم لم يدخل القنيطرة، وليكرر ماخوس له الجواب الأول نفسه: «كذابين احتلوها».

هذا ما سمعته بأذني ورأيته بعيني، وأتمنى ألّا يكون عامل الزمن قد لعب دورًا ما في مدى دقة نقلي من الذاكرة لهذا الموضوع، ولا سيما أن نور الدين الأتاسي وصلاح جديد قد غيبهما الموت بعد أن قضيا نحو ربع قرن في سجون الأسد (سجن المزة العسكري)، وأن «إبراهيم ماخوس» قد توفي في ديار الغربة.

ثانيًا: شهادتان حول سقوط الجولان

1. شهادة اللواء أحمد سويداني

قال لي اللواء أحمد سويداني، رئيس الأركان في الجيش السوري إبّان حرب حزيران/ يونيو 1967، والمشرف الميداني على العمليات القتالية في «الجبهة» (الجولان) إن الضباط الذين كانوا يعملون معه في إدارة العمليات العسكرية في القنيطرة، قد تركوه، وعادوا بسياراتهم إلى دمشق بعد سماعهم للبلاغ 66؛ ما يشير إلى أن هؤلاء الضباط قد أدركوا الخلفيات المشبوهة لهذا البلاغ.

بقي سويداني ـ كما أبلغني ـ مدة -لا أذكر طولها- في غرفة عمليات الجبهة وحيدًا، ثم قرر أخيرًا العودة إلى دمشق، إذ كانت الدبابات الإسرائيلية ما تزال على بعد أربعة كيلومترات من مدينة القنيطرة. (قال لي هذه المعلومات حين كنت وإياه نتجول بسيارته ليلًا في شوارع دمشق، وكان يفتح راديو السيارة وبصوت عال خوفًا من وجود تسجيل في سيارته، وكان ما يزال رئيسًا للأركان).

2. شهادة الرائد فؤاد بريك

أقدم للإخوة المشاركين في الندوة، شهادة ميدانية وصلتني قبل سنوات من الصديق «فؤاد بريك» الذي كان يرأس خلال حرب حزيران/ يونيو 1967 وحدة استطلاع أحد الألوية، إذْ بعث إليّ من المستشفى في كندا قبيل وفاته برسالة مطولة تحمل عنوان «على فراش المرض»، وكان عنوان الفقرة المتعلقة بالجولان في هذه الرسالة «حرب 1967»، وقد نشرت ما ورد في هذه الفقرة عام 2014 في عدد من المواقع، بعنوان «شهادة شهيد».

يقول فؤاد بريك في رسالته:

«أهم خلاصة استنتجتها من هذه الحرب، [هي] أننا كحزب وكأفراد قد أجرمنا بحق المجتمع، وفشلنا في القيام بواجبنا بالدفاع عن أرض الوطن. (...) ولا تزال في مخيّلتي الصورة المهينة التي تم فيها انسحاب الجيش السوري من الجولان. وكان استطلاع اللواء وحدتي العسكرية...؟

الوقت صباحًا، وآليات اللواء الذي تتبع له وحدتي تواصل انسحابها. لفت نظري وجود كثير من الصناديق المغلقة متناثرة على جانبي الطريق، طلبت من الآليات التي بإمرتي التوقف، ونزلت وتفحصت بعض الصناديق الخشبية، ففتحت أحدها ليتبين لي أنها مدافع مضادة للدبابات RBG7 مغلقة ومغطاة بالشحم، وعلى الفور طلبت من الجنود إنزال أكياس البحارة وكل الألبسة الخاصة بالجنود من المصفحات، وطلبت منهم إحراقها ووضع الصناديق (48 صندوقًا) في المصفحات. وهكذا نقلتها جميعًا إلى الموقع الجديد الذي نقلنا إليه.

في اليوم التالي زارنا في الموقع اللواء صلاح جديد؛ لأنه صدر أمر بتسريح اللواء الاحتياط، وكنت قد توليت موضوع الإشراف على أسلحة اللواء وعتاده لحين التسريح. أخبرت اللواء صلاح جديد بأني طلبت من الجنود إحراق أكياس البحارة من أجل تحميل الأسلحة المضادة للدبابات التي وجدتها في الطريق، وطلبت منه أن يستثني الجنود الذين بإمرتي من التغريم بثمن المعدات الشخصية التي فقدوها. وتم فعلًا إصدار أمر من القيادة باستثناء عناصر استطلاع اللواء من غرامة المعدات الشخصية للأفراد. وقال لي اللواء صلاح جديد، سيأتيك مندوبين عن ألوية الجبهة الجديدة ويحملون ورقة بتوقيعه أو توقيع اللواء حافظ الأسد من أجل استلام الأسلحة المضادة للدروع التي جلبتها معي، وأكمل قائلًا تعطي كل مندوب ثلث الكمية من المدافع!

بعد تسليم الأسلحة إلى الجهات المعنية في الجيش ذهبت إلى قيادة الأركان، لأضع نفسي تحت التصرف، فقابلت اللواء حافظ الأسد في مكتبه، فسلمني أمر تعييني في فرع فلسطين...»

ثالثًا: تحليل مختصر لما ورد آنفًا حول احتلال الجولان

لقد وضعت إسرائيل يدها -بصورة أو بأخرى- على هضبة الجولان السورية الحصينة والمحصنة في حرب حزيران/ يونيو 1967، ثم أعلنت ضم الجولان إليها، و تطبيق القانون الإسرائيلي المدني على سكانها العرب، تنفيذًا لقرار اتخذه الكنيست بتاريخ14 كانون الأول/ ديسمبر 1981، بضم الجولان إلى الكيان الصهيوني رسميًّا؛ وهو ما رفضه مجلس الأمن الدولي بالإجماع، عبر القرار رقم497 تاريخ 17 كانون الأول/ ديسمبر 1981، ذلك القرار الذي ضربت به إسرائيل ـ كغيره من القرارات المتعلقة بالقضايا العربية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة ـ عرض الحائط. لقد مثلت حرب 1973 المسماة بـ «التحريرية» ـ من وجهة نظرنا ـ المعبر السياسي والعسكري والإعلامي الآمن لأنور السادات للذهاب إلى القدس، ومنها إلى اتفاقية كامب ديفيد، وأيضًا المعبر السياسي والإعلامي والعسكري الآمن لحافظ الأسد، لإبرام صفقة

سياسية مع «هنري كسنجر» 1974، تقوم على انسحاب إسرائيل من تل عنتر، الذي لم يكن يبعد عن طريق درعا ـ دمشق سوى أربعة كيلو مترات، ومن إحدى حارات مدينة القنيطرة بشرط تدميرها وعدم جواز دخولها أو إعادة بنائها، بما يسمح لوسائل الإعلام المأجورة أن تطلق عليه «بطل الحرب والسلام»، و«بطل تحرير القنيطرة».

إن إطلاق اسم «حرب تشرين التحريرية» على حرب 1973، وإطلاق لقب بطلي التحرير على أنور السادات وحافظ الأسد، إنما هي ـ أيضًا من وجهة نظرنا ـ من قبيل تسمية الأشياء بأضدادها.

إن ما يؤكد صحة هذه الصورة السوداء في تاريخ الأمة العربية المعاصر، هو أن اتفاقية كامب ديفيد التي أخرجت إسرائيل من شبّاك سيناء شكلًا، قد أدخلتها مضمونًا، من الباب العريض إلى مدينة القاهرة، بل إلى مفاصل الحياة المصرية كلها، ومن خلال مصر السادات، ومن ثم مصر مبارك، ولاحقًا مصر السيسي، إلى مفاصل الحياة العربية كلها. وينطبق هذا الأمر إلى حد بعيد على الاتفاق السري الذي تم بين حافظ الأسد وهنري كسنجر الذي خرجت بموجبه إسرائيل من شبّاك تل عنتر 1973، لتدخل عاصمة الأمويين التي باتت أحياؤها وأزقتها كافة مكشوفة للمرصد الإسرائيلي الإلكتروني المتمركز فوق جبل حرمون المطل مباشرة على العاصمة دمشق، وباتت من ثَمّ؛ مواقعها الاستراتيجية وساحاتها وشوارعها كافة في مرمى المدفعية الإسرائيلية المتربعة فوق هضبة الجولان.

ويزعم الكاتب -هنا- أن القارئ الحصيف يمكنه أن يربط بسهولة بين هذه الانتصارات الوهمية لنظام عائلة الأسد واشتراك هذا النظام في حرب حفر الباطن (حرب تحرير الكويت) عام 1991، وإدخاله إلى لبنان عام 1976، وتجريده هناك القوى القومية واليسارية بقيادة «كمال جنبلاط» من أسلحتها، ومن ثم؛ محاصرته المخيمات الفلسطينية في لبنان ثلاث سنوات؛ و بين الصمت المطبق -ليس عن الطحن فحسب، وإنما عن الجعجعة أيضًا- على الاحتلال الإسرائيلي المتواصل لهضبة الجولان، وعن ضمها رسميًّا إلى الكيان الصهيوني عام 1981، وأيضًا بين كل هذا وبين عملية التوريث المسخرة والمهزلة التي أسس لها الأب قبل وفاته التي كانت

تهدف إلى إبقاء ستار السرية مسدلًا، على الأبعاد والأسرار المتعلقة بهذه المواقف الفضائح كافة، وعلى رأسها فضيحة البلاغ 66.

ويمكن للقارئ أن يصل أبعد من هذا وذاك بالربط بين مقولة نتنياهو حين عقد اجتماعًا لمجلس وزرائه في الجولان المحتل في 17 نيسان/ أبريل، في أن الجولان قد بات من أملاك دويلته «إلى الأبد»، ومقولة بشار الأسد «الأسد إلى الأبد» ليجد صلة قربى، لا من الناحية اللغوية وحسب، وإنما من الناحية السياسية أيضًا، حيث إن «أبد» بشار الأسد و«أبد» نتنياهو بعضهما يكمل بعضًا، وأن كل منهما يحتاج في «أبديته» إلى الآخر. إن مسرحية نتنياهو التي عرضها على مسرح الجولان المحتل في نيسان/ أبريل الماضي، وكتب كلماتها وزير خارجية بريطانيا (بلفور) قبل مئة عام، وأخرجها حافظ الأسد قبل خمسين عامًا، ومثلها نتنياهو في نيسان/ أبريل 2016، إنما تشير -وفق رؤيتنا- إلى أن لعبة حافظ الأسد الطائفية قد وصلت إلى خواتيمها، وأن أيام الوريث بشار باتت معدودة، ولعل هذا هو السبب الحقيقي -وفق رؤيتنا أيضًا- في خروج نتنياهو عن طوره، وعقده جلسة مجلس وزرائه فوق ثرى الجولان العربي السوري، و على بعد أمتار من قصر توأمه في « الأبدية» بشار الأسد، ذلك أن الاثنين (بشار ونتنياهو) يرتعدان خوفاً من «البديل» المقبل، وهو الشعب العربي السوري الحر المصمم على تحرير الجولان من قبضة الصهاينة، إن لم يكن اليوم، فغدًا، وإن غدًا لناظره قريب.

الجولان والثورة

فوزات أبو صالح [1]

أولا: قبل قيام الثورة

لابد عند الحديث عن موقف سكان الجولان المحتل من الثورة أن نتحدث عن الأوضاع السابقة التي أثرت في مواقف السكان منها.

كان الإضراب العام في الجولان ردًا على محاولات السلطات فرض الجنسية الإسرائيلية على السكان (بين 2/14/- 1982 و1982/7/19)، نقلة نوعية في مواقف السكان من الاحتلال الإسرائيلي وسياساته، إذْ استطاعت مجموعة قليلة ومعزولة (نحو 13 ألف نسمة في أربع قرى: مجدل شمس، بقعاثا، مسعدة، عين قنية)، برفضها أخذ الجنسية الإسرائيلية، إيصال موقفها للرأي العام العالمي اعتمادًا على قرارها الداخلي ووحدة صفها، وترجمت هذه النقلة بنهضة جماهيرية شملت الناس كلهم، وتميزت بمظاهر عدة:

1. تراجع الانتماءات التقليدية، العائلية والقروية والأمور الشخصية، ليصب الجهد جميعه في عمل مشترك للدفاع عن وجودهم.

2. مشاركة كل فئات السكان، صغار وكبار، نساء ورجال، في المظاهرات والاعتصامات وغيرها من الفاعليات.

---

[1] فوزات أبو صالح، من مجدل شمس الجولان المحتل، نازح في إثر الحرب ثم معلم في ريف حلب الشمالي، معلم للمرحلة الابتدائية ثم الثانوية في مديرية تربية القنيطرة في مدارس عدة، حائز على إجازة في التاريخ من جامعة دمشق، عائد إلى الجولان عن طريق الصليب الأحمر مع عائلته في عام 1989، معلم لمدة وحاليًا مزارع في قريته.

3. إقامة مؤسسات محلية تنظم العمل: رابطة الجامعيين والجمعية العربية للتطوير (وما تطور عنهما بعدئذ من فاعليات مثل المجمع الطبي والفاعليات الثقافية وغيرها)، الأندية الرياضية، الجمعيات الزراعية، مركز فاتح المدرس للفنون، مؤسسة قاسيون.

4. الاحتفال السنوي بذكرى الإضراب وعيد الجلاء بوصفهما مناسبتين وطنيتين.

5. وحدة نضال العرب تحت الاحتلال (في الجولان والضفة خصوصًا)، ومشاركة الجميع في فاعليات مشتركة للدفاع عن قضاياهم.

6. زيادة الوعي الوطني، ولا سيما الانتماء إلى وطن وشعب، والتفاعل مع ما يقع فيه من أحداث.

كان رد فعل السلطات الإسرائيلية مزيدًا من القمع، أما السلطات السورية فقد حاولت احتواء هذه الفاعليات، ومحاولة فرض وجودها عبر تدخلها المباشر بالفاعليات كلها، وعندما فشلت قامت بحملة دعائية ضدها، وبخاصة ضد رابطة الجامعيين والجمعية العربية للتطوير وقاسيون، متهمة كل من يعارض «التوجيهات العليا» بالعمالة، وأن الانتماء يجب أن يكون للحكومة السورية والرئيس، وأن التعامل مع المؤسسات الصهيونية يعد خيانة للوطن، وحاولت السيطرة على المناسبات العامة بعدّ أن ممثليها هم الناطقون باسم جماهير الجولان، وشجعت الخلافات العائلية والقروية، وحاولت شراء تأييد السكان بتحقيق بعض مطالبهم، بمثل زيادة أعداد الطلاب الذاهبين إلى دمشق، وفتح باب الزيارات لرجال الدين إليها. زادت هذه الممارسات حدة في التسعينيات في إثر محادثات مدريد، وبعدئذ مع ربيع دمشق، إذْ سمحت بنقل تفاح القرى إلى دمشق بين عامي 2005 و2011.

ضد ممارسات السلطة هذه، أصدرت رابطة الجامعيين بيانًا بمناسبة زيارة وفد من الجولان المحتل إلى دمشق، وادعاء بعض منه بأنهم يمثلون أهالي الجولان، طالبت فيه بأن يكون التواصل مع الوطن والزيارات إليه حق للجميع وليس لبعضهم، ويجب أن يتم التعامل مع مطالب السكان الجماعية وليس الفردية فحسب، وأن تعامل الإعلام يجب أن يكون مع من يفوضهم الجميع بذلك، وليس بحسب الرغبات الشخصية (2005/9/8)، وردًا على توجيه علي يونس (مسؤول ملف الأسرى في محافظة القنيطرة) ضد جمعية التطوير ومؤسسة قاسيون وصحيفة بانياس وأربعة من الأسرى:

« أقترح ألا يتم التعاطي معهم في الإعلام السوري لأنهم مصنفون معارضين»، صدر بيان مع توقيعات عدة، يدين هذا التصرف (في 2008/6/23). وللتذكير بأوضاع الأسرى من الجولان، فإن إطلاق سراحهم عام 1985 كان عبر صفقة جبريل، ثم عبر صفقة شاليط، وليس بجهد نظام الممانعة، إذْ احتضنتهم المقاومة الفلسطينية، وعاملتهم معاملة الأسرى الفلسطينيين، أما "حزب الله" الممانع فقد استثناهم من صفقة التبادل التي عقدها مع إسرائيل عام2004 بذريعة أنهم يحملون هوية إسرائيلية بحسب كلام زعيمه. وقد انعكس ما سبق على مواقف سكان الجولان من الثورة السورية.

ثانيًا: خلال الثورة

كانت ردة الفعل الأولية التفاعل الشبابي عبر وسائل الاتصال الجماهيرية مع الربيع العربي، إذْ صدر بيان تضامني تأييدًا لثورة الشعب في تونس ومصر، ومع بداية الثورة السورية، كان أول ردة فعل عليها بيانًا يحمل عشرات التواقيع من شباب الجولان بعنوان « أنتم الصوت ونحن صداه»: «إن أنظمة الجور والاستعباد التي قامت على الفساد والإفساد هي الاحتلال الأعظم الذي بليت به أمتنا، الانحياز الكامل لحق الشعوب في الحرية والعيش الكريم ولشعبنا ضد جلاديه، النظام ليس هو الوطن وتحرير الجولان لن يكون إلا بتحريره من قيده وليس عن طريق الممانعة الزائفة في ظل أنظمة الطوارئ، كل من يعتدي على الشعب هو عدو؛ مثله مثل الاحتلال الإسرائيلي» (25 آذار/ مارس 2011)، أما مَن تبقى مِن السكان، فقد استبشر بحصول تغيير إيجابي في وطنهم طالما حلموا به، وتابعوا كل ما يحصل في بلدهم يوميًّا.

مع استمرار الثورة وقيام التظاهرات الشعبية في مناطق مختلفة من سورية، ازداد التفاعل والحراك المحلي معها، وجرى التساؤل عن دور الجولان المحتل فيها، ونتج عن ذلك مشاركة الشباب في اعتصامات وتجمعات في الأماكن العامة، خاصة بالترافق مع تظاهرات أيام الجُمَع، وبالأسماء نفسها، وتحول أحدها إلى تظاهرة في مجدل شمس.

مع شمول الثورة مختلف مناطق سورية، ولا سيما بعد مجابهة النظام لها بالعنف، توضح الانقسام الشعبي حولها في الجولان المحتل كما في مناطق مختلفة من سورية، وتحول هذا الانقسام إلى جدل في البداية، كان يزداد حدة مع تزايد التظاهرات وتزايد قمعها، ولعبت فيه دعايات النظام وتحريضه الناس ضد الثورة دورًا كبيرًا، وبخاصة الادعاء بأنه القلعة الأخيرة عربيًّا للمقاومة ومعاداة الغرب الاستعماري الذي يشن «مؤامرة كونية» ضدها، تنفذها مجموعات سلفية، تدعمها الرجعيات العربية.

في خريف 2011، دعا بيان لمشايخ الدين في مجدل شمس إلى المحافظة على وحدة الصف، وعدم الانقسام بين مؤيد ومعارض، تلاه بيان يمثل الهيئة الدينية في الهضبة بعد «الأحداث المؤسفة الحادثة يوم الجمعة الماضي في مجدل شمس...» أي الصدام بين المعارضين والمؤيدين في ساحة البلدة، وناشد البيان الجميع الامتناع عن أي فاعليات تجنبًا للصدام والشرخ، مبينًا أننا نحتفل في عيدين «نشارك فحسب فيهما»، ليؤكد بأنهم يقفون على الحياد من المؤيدين والمعارضين (25 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

بدأ التمايز يتضح أكثر بين المؤيدين للنظام والمعارضين له مع تطور الأحداث في الوطن، إذْ أصدر «الحراك الوطني الديمقراطي» بيانًا بمناسبة ذكرى الإضراب، يؤيد المطالب الشعبية في الحرية والكرامة ويدين عنف النظام ووحشيته (13 شباط/ فبراير 2012)، وظهر أول بيان لـ «التيار الوطني الديمقراطي» عن الموقف من الثورة في الجولان المحتل وما يحصل من انقسام حولها (1 نيسان/ أبريل 2012).

بخروج وئام عماشة من السجن - نفذ وحده إضرابًا داخل السجن تأييدًا للثورة- اتخذ الانقسام مظهرًا عنيفًا لم يحصل سابقًا في الجولان، إذ اعتُدي على أسرته في بقعاثا، وأدانت القوى الوطنية في الجولان هذا الاعتداء في بيان صدر بمناسبة عيد الجلاء، ودعت فيه إلى الوقوف مع ثورة شعبنا في الوطن، كذلك دعت إلى المحافظة على السلم الأهلي بين السكان.

وأقامت «لجنة دعم الثورة السورية» ندوة بهدف توحيد الرؤى وتنظيم العمل بين المعارضين (2012/11/3)، كما أقيمت في الشهر أمسية بعنوان «فلسطينيون وسوريون مع الثورة»، وبارك التيار انطلاق الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة: «راجيًا أن

يكون خطوة لتوحيد الجهد والطاقات لإسقاط النظام وإقامة دولة الحرية والعدالة والمساواة.»، واستمر تأييد الثورة وإدانة وحشية النظام، والتأكيد على السلم الأهلي، وإدانة التشبيح والعنف الكلامي والجسدي في مناسبات مختلفة بمثل ذكرى الإضراب وعيد الجلاء، إضافة إلى أحداث أخرى محلية وفي الوطن وفي الداخل الفلسطيني، وأخيرًا ضد الاعتداء على سيارة الإسعاف التي نقلت بعض الجرحى من الداخل للعلاج، وكذا بيان استنكار زيارة «كمال اللبواني» إلى إسرائيل.

في المقابل، استمر مؤيدو النظام بإقامة حفلات التأييد له، واستغلوا المناسبات كلها لإطلاق عبارات التأييد للنظام ورئيسه، وبث الشائعات المختلفة عن عمالة المعارضة لأميركا وإسرائيل، ولم يتورعوا عن كيل الاتهامات المسيئة لكل من عارضهم من دون وازع من ضمير أو أخلاق.

اتخذت الأحداث بعدًا جديدًا مع وصول الاشتباكات بين قوات النظام والثوار إلى المناطق القريبة من خط وقف إطلاق النار مقابل مجدل شمس وبقعاثا، وانعكست بتنامي المشاعر الطائفية التي أججتها تصرفات السلطتين: السورية بحشدها سكان القرى الدرزية وزجهم في القتال ضد جيرانهم، ودعايتها بـ «حماية الدروز ضد الإرهابيين السلفيين»، والإسرائيلية بجلبها المصابين من المعارضة لمعالجتهم، وقصفها قوات الجيش، إضافة إلى تصرفات بعض دروز الداخل في الجليل الهادفة إلى «نجدة أهالينا في حضر الذين يتم الاعتداء على أراضيهم وبيوتهم».

إن التقاء السلطتين على اتباع سياسة طائفية، والتصريحات الإسلاموية للفصائل المسلحة المختلفة، أديا إلى تراجع التأييد للثورة بين عموم الناس، وتحول مؤيديها إلى أقلية.

ثالثًا: في الوقت الحالي

ثمة أقلية تؤيد الأهداف الأولى للثورة في سبيل دولة مدنية ديمقراطية تحقق الحرية والعدالة والمساواة لأفراد الشعب كلهم، ضد الاستبداد بأشكاله كافة، سواء أكان تحت غطاء الممانعة أم تحت غطاء الدين. وتحاول هذه الفئة تنظيم صفوفها، لكنها تعاني ضعف التجربة، وضغط الواقع الذي أفرزته الأحداث، ولا سيما نمو المشاعر الطائفية التي تنفخ في نارها سياسة السلطتين على جانبي الخط الفاصل بينهما -يدعي النظام أنه يحمي الدروز من تسلط السلفيين، وتدعي إسرائيل أنها ملتزمة بحماية دروز جبل الشيخ والسويداء-، واللعب على الخلافات الشخصية والعائلية والقروية داخل القرى الأربع، وفيما بينها.

وثمة أقلية مرتبطة بالنظام وتتبع سياساته، تحاول فرض نفسها على المجتمع، والتحدث باسمه بادعائها تمثيل الوطن، وتحاول جر المجتمع إلى تبني موقفها عبر الاستقواء بالسلطة، والتهديد بسيفها، يساعدها ما يحدث على أرض الواقع في الداخل السوري من اصطفاف طائفي، ومن تشتت المعارضة، واستقواء النظام بروسيا وإيران.

من تبقى موقفهم سلبي، «مع الحيط الواقف» لأسباب عدة: دعاية النظام بأنه يحقق مصالح الناس بتسويق إنتاجهم من التفاح، وتعليم أولادهم في الجامعات السورية، وخوفهم على أقاربهم في الداخل من التعرض للانتقام، وإغراءات بمناصب ومكاسب شخصية، إضافة إلى عمق المؤثرات التقليدية التي تبرز إلى السطح في الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها المجتمع، وتوجه سلوكنا وقت الأزمات، ولا سيما نمو المشاعر والسلوك الطائفي من القوى الفاعلة داخل سورية وخارجها.

رابعًا: أحداث بارزة

إضافة إلى ما سبق، لابد من ذكر أحداث بارزة عدة في سياق الحديث عن الثورة والموقف منها لم يعرفها الجولان سابقًا، وهي انعكاس لسياسة النظام ودعاياته، ارتدت سلبًا على مواقفنا:

1- اصطفاف جديد بين أهالي الجولان: قبل الثورة انقسم الناس بين أقلية مؤيدة لأخذ الجنسية الإسرائيلية، وأغلبية معارضة لها، اما بعد الثورة فقد تحول الانقسام إلى من يؤيد النظام ومن يعارضه، واللافت هنا أن كثيرين من أنصار الاحتلال ساروا في تظاهرات التأييد للنظام ودعموها (لكي يبيضوا نحاساتهم؛ كما يقول المثل الشعبي)، نسينا وقوفنا ضد سياسات الاحتلال، وبات البديل الأهم الوقوف مع النظام الممانع.

2- تحول الخلاف في الرأي الذي كان يحل بالحوار، إلى عداء وعنف كلامي وجسدي تنبذه الأخلاق والتصرفات المعتادة، ومثاله الأبرز هو الاعتداء على أسرتي «محمود عماشة» و«علي أبو عواد» في بقعاثا.

3- في هذا الجو المشحون بالتوتر والتفرقة استشهد «عماد أبو صالح»، أحد شباب نازحي الجولان، في إثر سجنه وتعذيبه، بتلفيق تهمة له بأنه يساعد «الإرهابيين» ويأخذ مساعدات لهم من إسرائيل، والسبب الحقيقي هو نشاطه في مساعدة النازحين إلى جرمانا. وحاول بعضهم ابتزاز أهله ماليًّا بذريعة الحصول على معلومات عنه، على الرغم من موته تحت التعذيب قبل شهور من إعلام أهله بموته. وقد برر آخرون ما حدث من دون أي اعتبار للضمير والأخلاق.

4 – استشهاد عدد من الشباب الفلسطيني على الأسلاك شرقي مجدل شمس في ذكرى النكبة ثم في ذكرى النكسة عام 2011، إذْ استغل النظام و«مجموعة جبريل» حماستهم، وحرضوهم على اختراق الأسلاك بأمل العودة إلى مدنهم وقراهم في فلسطين، وكانت النتيجة التضحية بهم بهدف حجب الأنظار عما يحدث في الداخل السوري. وحصل هذا أمام نظر السكان، وعبر عن الواقع الأليم الذي وصلنا إليه.

النتيجة الأبرز لما حدث ويحدث على سكان الجولان المحتل، هي استمرار التراجع في موقفهم تجاه وضعهم تحت الاحتلال الذي اكتسبوه في الثمانينيات من خلال تصديهم لسياساته، وبخاصة وحدة مواقفهم كمجتمع يحرص على انتمائه الوطني لبلده سورية ولشعبه. تراجع موقفهم إلى أقلية طائفية تحرص على وجودها الفيزيائي، وسط سلطتين تدعيان التنافس على حمايتها. هذه هي النتيجة الأبرز للسلطة المستبدة، سلطة تعتمد في بقائها على استغلال الخلافات بين مكونات مجتمعها، وتعميقها، لكي تؤبد سيطرتها عليه، وما الحديث عن المقاومة والممانعة والعلمانية إلا ورقة التين التي تستر بها [2].

- خاتمة:

ما حدث ويحدث لدينا هو انعكاس لما يحدث في الداخل، في البداية استخدم النظام شبيحته للوقوف معه ضد محيطهم الاجتماعي داخل كل عائلة وقرية أو حي، متبعًا ثنائيته المعتادة منذ الثمانينيات؛ من معه هو الوطني ومن ضده هو العميل والخائن، وصولًا إلى العنف الكلامي والجسدي، ثم التركيز على التحريض الطائفي، إذْ استطاع النظام والقوى المختلفة التي تتدخل في سورية، تحويل المطالب الشعبية في الحرية والكرامة ضد الاستبداد إلى صراع طائفي بين السنة والشيعة، تحقق فيه مختلف القوى في المنطقة والعالم وإسرائيل بخاصة، مصالحها على حساب الشعب، بهدف تدمير سورية بلدًا وشعبًا. وهكذا تراجعت لدينا مكاسب الإضراب وإيجابياته، وأهمها وحدة الصف ضد مشروعات الاحتلال وسياساته ليحل مكانها التمزق والتفرقة.

[2] إن هذا الحديث يشمل قرى الجولان الأربع، ويستثني قرية الغجر، لأن لها وضعًا خاصًّا منذ بداية الاحتلال حتى الآن.

الجولان والمياه

فوزات أبو صالح

أولًا: أهمية المياه في حياة المجتمع

ارتبطت الحضارات القديمة بمصادر المياه، فاستقرت قرب الأنهار الكبرى كما في مصر وبلاد الرافدين، ومع تزايد أعداد السكان، وثبات مصادر المياه، باتت الموارد المائية مدخلًا للصراع، وأحد مكونات السياسة الدولية بسبب أهميتها في حياة الإنسان والزراعة والصناعة. وارتبط الأمن القومي بالأمن الغذائي المرتبط بدوره بالأمن المائي في كثير من البلدان، ومما يفاقم المشكلة عالميًّا:

1. عدم وجود تشريعات دولية ملزمة حول كيفية التصرف بالمياه خاصة بين الدول التي تتشارك في مصادره، كما حدث ويحدث حول نهر النيل ونهري دجلة والفرات، ونهر الأردن ومصادره.

2. الاستخدام المفرط للمياه، وإساءة التصرف بما هو موجود منه، خاصة طرق الري القديمة.

تعاني مناطق عدة نقصًا في المياه، ولا سيما في العالم الثالث ومنه منطقة الشرق الأوسط، وهذه بعض الإحصاءات من تقارير عالمية:

أ. 80 في المئة من الأمراض في العالم الثالث تسببها المياه الملوثة، ويموت بسببها سنويًّا نحو عشرة ملايين إنسان.

ب. في غرب آسيا سيعاني 90 في المئة من السكان ندرة في المياه.

ج. يعاني حاليا 50 مليون عربي نقص في المياه المصلحة للشرب، و80 مليونًا يعانون التلوث وغياب الصرف الصحي، ومن المتوقع أنه في عام 2025 ستكون الدول العربية كلها تحت خط الفقر المائي المقدر حاليا بـ 800 متر مكعب سنويًّا.

د. 60 في المئة من الموارد المائية العربية تنبع من مناطق خارجية (تركيا، أثيوبيا وإسرائيل)، علما بأن 70 في المئة من المساحة هي صحراوية أو شبه صحراوية.

وهكذا فإن أعدادًا متزايدة من السكان تتصارع على امتلاك واردات متناقصة من المياه.

1. في الفكر الصهيوني: وضعت الحركة الصهيونية مخططات عدة لكي تشمل دولتهم الموعودة السيطرة على الأنهار وأحواضها التي تصل إلى فلسطين: جنوب لبنان، جبل الشيخ، حوران والجولان، وعدوا ذلك هدفًا أساسًا لإنشاء دولتهم، وظل هدفًا مستقبليًّا لإسرائيل تحققه بحسب توفر الأوضاع الملائمة التي حققوها عام 1967، ويتبين من ذلك أن السيطرة على مصادر المياه هو أحد الأسباب الرئيسة لاحتلال الجولان والضفة الغربية. وكانت إسرائيل قبل الاحتلال قد عطلت المشروعات العربية للاستفادة من نهري اليرموك والأردن.

2. حاجات إسرائيل المائية: بحسب المصادر الإسرائيلية لعام 2007، بلغت حاجاتها 2.1 مليار متر مكعب، تعطي منها 80 مليونًا للفلسطينيين، و50 مليونًا للأردن، ثلاثة أرباع هذه الكمية تحصل عليها من بحيرة طبريا والمياه الجوفية من الساحل والضفة الغربية، والباقي من تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي.

وتبلغ مساحة بحيرة طبريا 170كم^2، سعتها العليا 4.3 مليار متر مكعب (208م تحت سطح البحر)، والدنيا 3.6 مليار (213م تحت سطح البحر). إن الفرق بين السعتين 700 مليون، وهي الكمية المستفاد منها. تتغذى البحيرة من مصادر عدة: نهر الأردن وروافده، الحاصباني بانياس واللداني، ومن الأمطار مباشرة، ومن الينابيع والوديان التي تصب فيه من جانبيه، وخاصة من نهر اليرموك. ويعد جبل الشيخ والجولان المصدران الأساسان للبحيرة، إذ إن 87 في المئة من مصادر مياهها يأتي منهما.

المياه في هضبة الجولان واستغلالها:

ترتفع الهضبة شمالًا عن سطح البحر 2200 م في جبل الشيخ لتصل إلى 200م عند الحمة، تميل نحو الغرب باتجاه الحولة ووادي الأردن بنسبة 12.5 في المئة، وفي الجنوب تميل باتجاه وادي اليرموك حيث تتصرف مياهها هناك، وتتراوح كمية الأمطار السنوية بين 1300و1000مم شمالًا، وبين 900 و700 في الوسط، وبين 600 و400 في الجنوب، حيث يسقط فيها سنويًّا ما معدله 250 مليون متر مكعب، إضافة إلى الينابيع والمياه الجوفية، ويجري في الهضبة أو بقربها نهرا اليرموك وبانياس، وتسيل مياه الأودية فيها شتاء باتجاه الجنوب والغرب. يتبين مما سبق أن غنى الجولان بالمياه كان سببًا رئيسًا في احتلاله.

بعد احتلال الجولان، ولمصلحة الاستيطان، استخدمت السلطات الإسرائيلية الآبار السورية في سهل القنيطرة، واستغلت المياه الواصلة إليها من «بيت جن» قبل أن يتم تحويلها عن المنطقة المحتلة بعد ثلاث سنين. وتم استغلال خط التابلاين الذي يمر في الجولان بعد تنظيفه (قطره 30 إنشًا، ويمرر ثلاثة آلاف متر مكعب/ ثا) لنقل المياه.

شمالي القنيطرة، تم سحب مياه بركة رام قرب قرية مسعدة جنوبًا، ليستفيد منها المستوطنون، وبنوا أول مجمع للمياه في باب الهوى قرب تل عرام، أضيف إليها حتى عام 1974 مجمع البطمية (الذي أخفى القرية تحته) قرب الرفيد، ومجمع حيتل في الجنوب، حتى التسعين أصبح عدد المجمعات 12، تستوعب 35.5 مليون متر مكعب، أربعة في الشمال مع مجمع صرف صحي، ومثلها في الوسط، وخمسة في الجنوب، وخططوا لإضافة أربعة مجمعات جديدة تضيف عشرة ملايين متر مكعب.

استغل المستوطنون مياه الجولان الجوفية، نحو 12.6 مليون متر مكعب (حتى عام 2008) من سبعة آبار، خمسة منها جنوبي القنيطرة واثنان شمال شرقي الحمة.

حتى بداية السبعينيات، استفاد المستوطنون من مياه الجولان، فزرعوا ما مساحته 40 ألف دونم من الأراضي في الهضبة، وكانت قيمة إنتاجها 5 ملايين ليرة إسرائيلية، وزادت مساحة الأراضي المزروعة بعدئذ إلى 84.5 ألف دونم (فواكه وحبوب وخضار

وورود). كما استغلت المياه للشرب مياه معدنية (50 في المئة من مياه الشرب المعبأة في إسرائيل من مياه الجولان). ومن المهم مقارنة ما يخصص للدونم من مياه للزراعة عند اليهود وقدره 700 متر مكعب، بينما يخصص بين 150 و200 للمزارعين العرب في الجولان.

باستثناء الأراضي المستغلة للزراعة من مساحة الجولان المحتل وتقدر بـ 1150 كم^2، فقد تم استغلال 470 ألف دونم مراعٍ للأبقار والأغنام والدواجن (15 ألف رأس بقر، وخمسة آلاف غنم تعطي لحومًا وحليبًا، و40 في المئة من لحوم أبقار الجولان). وخصص 100 ألف دونم للجيش، وترك 100 ألف دونم كمحميات طبيعية. وأسهم هذا في تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي باستغلال موارد الجولان. عدا ما أسهمت به جوانب أخرى بمثل السياحة.

كيف تتعامل إسرائيل مع من بقي من السكان السوريين في الجولان؟

كما قلنا سحبت مياه بركة رام الواقعة ضمن أراضي السكان الزراعية لمصلحة المستوطنين. ومن الجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية تخصص 700 كوب من الماء للدونم في المستوطنات، بينما تخصص للعرب بين 150 و200 كوب، وقد استصلح السكان أراضيهم البعلية، وأقاموا جمعيات زراعية لريها.

بعيد الاحتلال، حفرت عدة آبار وسط أراضي السكان الزراعية، وبعضها قرب الينابيع التي يستفيدون منها منذ القديم (قرب نبعي المشيرفة).

كما عرقلت محاولات السكان لحفر برك داخل أراضيهم، ولبناء خزانات لجمع مياه الأمطار فيها، إذْ يحتاج حفر بئر أو بناء خزان حديدي إلى رخصة، ومن لا يحصل عليها يغرم.

خاتمة:

إن الأرض والمياه هما العنصران الأهم في الفكر الصهيوني، فالأرض لاستيعاب المهاجرين اليهود، وهي شرط ضروري لتوفير الغذاء للسكان، والماء هو «أكسجين» الزراعة.

إن ندرة المياه في الشرق الأوسط باتت مشكلة سياسية خطرة، سببها الرئيس هو الخلل في توزيع المياه في المنطقة، إذ تحصل إسرائيل على ثلثي حاجاتها المائية من مصادر خارج حدودها عام 1948(الجولان والضفة الغربية وغزة)، خطورتها ناجمة عن تزايد عدد السكان، وتزايد حاجاتهم المختلة للماء، وهذا ما يجعل الأمن القومي مرتبطًا بالأمنين الغذائي والمائي.

ما زالت القوة العسكرية العامل الأساس في صياغة الاتفاقات بين الدول حول المياه، يتضح هذا في اتفاقية إسرائيل مع السلطة الفلسطينية عام 1993، إذْ تتحكم بمصادر المياه في الضفة وغزة، وكذلك الاتفاقية مع الأردن عام 1994، إذ فرضت على الأردن تخزين حصته من مياه اليرموك في بحيرة طبريا قبل ضخها للأردن.

إن رغبة إسرائيل بالسلام مرهونة بالتنازلات التي يقدمها العرب، وبخاصة ما يتعلق بالمياه. وفي رأي خبير المياه في الجامعة العبرية، فإن أزمة المياه مختلقة في إسرائيل، تحركها مجموعة مصالح من مثل المستوطنين الذين يستخدمون الأزمة تسويغًا سياسيًّا لمعارضتهم أي اتفاق للسلام.

لابد في النهاية من الإشارة إلى نقطتين:

أ. أعتقد أن إسرائيل تخفي كثيرًا من المعلومات فيما يتعلق بالمياه، وبخاصة ما تستنزفه من المصادر المائية في المناطق المحتلة، بسبب تضارب المعلومات بين المصادر المختلفة.

ب. إن المصادر العربية حول المياه في الأراضي المحتلة معظمها لا تعتمد على مصادر أولية بل ثانوية، ولا تعتمد لغة البحث العلمي بل هي أقرب إلى لغة الخطابات والشعارات.

أوضاع أهالي الجولان النازحين ومشاركتهم في الثورة السورية

مازن عدي [1]

أولًا: النازحون من أهالي الجولان، أرقام وإحصائيات

من المسائل المعتم عليها معرفة أوضاع أهالي الجولان المحتل الذين نزحوا بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967 الذين يشكلون النسبة الأعظم من سكانه قبل الهزيمة؛ أي نحو 94 في المئة، بقي منهم حينئذ نحو 7 آلاف فقط، ونزح 130 ألف نسمة من بين 153 ألف نسمة، هم سكان الجولان عامة قبل الاحتلال الإسرائيلي، وكانوا متوزعين في مدينة القنيطرة على 163 قرية، فضلًا عن 108 مزارع .

وسيطرت إسرائيل آنذاك على 139 قرية و61 مزرعة، وكان من بين 130 ألف نازح نحو 9 ألاف نازح من الإخوة الفلسطينيين الذين اضطروا إلى النزوح للمرة الثانية.

لقد جاءت الثورة السورية لتكشف كثيرًا من الخفايا بل إن السوريين بدؤوا من خلالها باكتشاف أنفسهم وقراهم ومدنهم، لكن قضية الجولان المحتل ونازحيه -يشكل 70 في المئة من مساحة الجولان، ويملك مخزونًا مائيًا يقدر بمليار ونصف مليار متر مكعب- تشكل إحراجا كبيرًا للنظام الأسدي، وهو المسؤول الأول عن خسارة أهليه أراضيهم وممتلكاتهم وتشريدهم، إضافة إلى إسرائيل. وكان يمنع ويطمس أي تعبير مستقل لهم قادر على جعل مسألة استعادة الجولان مسألة حاضرة سياسيًّا، وفي متن المهمات الوطنية .

---

[1] مهندس استشاري، كاتب ومحلل سياسي، معارض سياسي لعقود لسلطة الأسد (الأب والابن).

كان قبل الثورة عضوًا قياديًا في هيئات المعارضة الديمقراطية التنظيمية والإعلامية (حزب الشعب، التجمع الديمقراطي، إعلان دمشق). مقيم في باريس منذ عام 2012 ، وعضو مؤسس لحركة ضمير (2016)

ثانيًا: العائدون بعد اتفاق فصل القوات

وظف النظام الأسدي قضية الاحتلال الإسرائيلي الأراضي السورية توظيفًا خبيثًا، عبر ممارسته ديماغوجيا «معركة التحرير»، و«التوازن الاستراتيجي»، والابتزاز ومدّ اليد لتلقي الدعم والمساعدات، بما يخدم تدعيم أركان حكمه، في الوقت الذي شهدت فيه حدود الجبهة مع إسرائيل هدوءًا مميزًا خلال عقود، وفي هذا السياق جعل النظام الأسدي من مدينة القنيطرة المدمرة «بقرة حلوبًا»، بعد أن أعادتها إسرائيل بوصفها منطقة عازلة وفق اتفاق فصل القوات الموقع في 31 أيار/ مايو1974)، من دون أن يعيد إعمارها، غير مكترث بإعادة سكانها النازحين أو توفير الحد الأدنى لهم من مقومات الحياة، اذ بقيت نسبة العائدين إلى الجولان محدودة لا تتجاوز 10 في المئة من عدد النازحين، ولم يتجاوز عدد النازحين العائدين إلى القرى التي انسحبت منها إسرائيل بمثل الحميدية وبريقية وبير عجم والرفيد والقحطانية والصمدانية والأصبح وصيدا ستين ألفًا، وأنشئ فيها 12 مجموعة سكنية.

ثالثًا: إلى أين نزح 800 ألف جولاني؟

لا يوجد إحصاء واضح اليوم لعدد السكان من أهالي الجولان النازحين، فالأرقام المسجلة الرسمية لا تعكس تمامًا واقع الحال، وتتعدد الأرقام بتعدد المصادر، أقلها تقدرهم بـ 550 ألف نسمة، وأخرى تقدرهم ب 800 ألف نسمة، وهي النسبة المرجحة.

بدأ النزوح منذ التاسع من حزيران/ يونيو 1967 في إثر الهجوم البري الإسرائيلي، والانسحاب الكيفي للجيش السوري بإمرة وزير الدفاع الفريق حافظ الأسد، وكان نزوح الأهالي إلى المناطق المجاورة للجولان المحتل بمثل سعسع وحينة، إضافة إلى قرى حوران بمثل إزرع وتل شهاب ومزيريب، واتجه بعض النازحين إلى ريف دمشق ودمشق بمثل قطنا وعرطوز والقدم والحجر الأسود والكسوة والبويضة وحجيرة وسبينة والذيابية والسيدة زينب، كما نزح بعضهم إلى مخيم اليرموك ويلدا وجرمانا ودوما والدويلعة وجوبر وبرزة وركن الدين ومخيم الوافدين في عدرا، وصولًا إلى حمص.

ضمت محافظة القنيطرة ومحافظتا دمشق وريفها العدد الأكبر من النازحين، فكانوا بعدئذ جزءًا من أحزمة الفقر في هذه المناطق. ومن ثم جزءًا مهمًا من حواضن الثورة فيها.

رابعًا: الجولان أنموذج في التعايش

يشكل سكان الجولان أنموذجًا في التعايش السوري المتنوع إثنيًا ودينيًا ومذهبيًا؛ عربًا وشركسًا وتركمانًا وأرمنًا وأكرادًا، أما دينيًا ومذهبيًا فهم مسلمون بتلاوينهم السنية والدرزية والشيعية والعلوية، ومسيحيون من الأرثذوكس والكاثوليك والبروتستانت.

يشكل العرب غالبية السكان، ويتوزعون مذهبيًا كالآتي: سنة ومسيحيون ودروز وعلويون ومرشديون وإسماعيليون وشيعة. بأن السنة يشكلون نحو 85 في المئة من إجمالي السكان بمن فيهم غير العرب بمثل الشركس والتركمان والأكراد. أما الشيعة فهم قلائل، وعاشوا في القنيطرة ومعظمهم من أصول لبنانية. ومثلهم الإسماعيليون الذين لم تزد أعدادهم على العشرات. وكان العلويون والمرشديون يقطنون ثلاث قرى هي عين فيت وزعورة والغجر، وقد نزح أهالي قريتي عين فيت وزعورة، بينما بقي سكان قرية الغجر تحت الاحتلال. وينقسم المسيحيون في الجولان بحسب مذاهبهم إلى الأرثوذكس والكاثوليك والموارنة والبروتستانت، وانتشروا في خسفين وفيق والقنيطرة وعين قنية ومجدل شمس وعين الشعرة وحينة وعرنة .

أما الدروز فقد أقاموا في القرى العالية الواقعة على منحدرات جبل الشيخ، وتوزعوا في بعض القرى السهلية في القطاع الشمالي، وتركزوا، تحديدًا في مجدل شمس وبقعاتا وعين قنية ومسعدة وسحيتا وقلعة جندل وعرنة وحرفا وبقعسم وعين الشعرة وريمة وخربة السودا وحضر وحينة ومزرعة المقروصة.

ويتوزع البدو على مناطق الجولان كافة، ويتركزون في القطاعين الأوسط والجنوبي. وتعد العشيرة الأكبر بينهم هي عشيرة الفضل وشيوخها آل الفاعور ومركزها بلدة واسط، وتليها عشيرة النعيم ومركزها بلدة كودنة، وهناك مجموعات عشائرية أخرى جاءت من فلسطين، ولا سيما بعد حرب 1948، وعاشت في الجولان ومحيطها،

واندمجت مع السكان بمثل الشمالنة في بلدة البطيحة، والغوارنة في قرية الحسينية، والزنغرية في فيق والصنابر، والهيب في الصنابر، والخوالد في خان الشيح، وهؤلاء في معظمهم عملوا في الأرض إما مزارعين أو مرابعين لدى المالكين الكبار.

خامسًا: النظام يضيق على النازحين

- 5استغل النظام السوري الأوضاع الصعبة التي عاناها النازحون، ولا سيما في السكن والبحث عن فرص العمل، ومتابعة التعليم، بهدف تجنيد أكبر عدد ممكن منهم في جهازه الحزبي أو في أجهزة استخباراته، لضمان ولائهم وتبعيتهم، ولاستخدامهم في مؤسساته القمعية. وكانت صدمته بهم كبيرة شأنهم في ذلك شأن أهالي حوران عندما كانوا أوائل المتمردين على سلطاته وسياساته.

سادسًا: مناطق نزوح الجولانيين حواضن الثورة

شارك النازحون من أبناء الجولان في درعا بالانطلاقة الأولى لانتفاضة حوران في 2011/3/18، وبعد ثلاثة أيام في 2011/3/21 انطلقت تظاهرات مدينة الحجر الأسود المتاخمة لدمشق حيث توجد كتلة كبيرة من أبناء الجولان، واستمرت فيها التظاهرات أربعة أيام متوالية نصرة لدرعا، وكانت تردد شعارات «نحنا فداك يا درعا، حرية حرية، الشعب السوري ما بينذل، واحد واحد الشعب السوري واحد، الشعب يريد». وسرعان ما انتقلت التظاهرات إلى معظم مناطق ريف دمشق بما فيها مناطق وجود نازحي الجولان التي سبقت الإشارة إليها. وفي 2011/3/24 أصدر أبناء الجولان الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي بيانًا وقعه 94 شخصًا من النساء والرجال بتأييد مطالب الثورة، واستمروا بالتظاهر، وإقامة الوقفات الأسبوعية التضامنية، يهتفون الشعارات نفسها «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد، الشعب يريد إسقاط النظام».

سابعًا: مجزرة جديدة الفضل

-7تعرض المتظاهرون ضمن الكتل السكانية لأبناء الجولان النازحين في ريف دمشق لقسوة شديدة؛ إطلاق نار ، شراسة في القمع، اعتقالات، وتصاعد القمع من استهداف الناشطين إلى قمع عموم الحاضنة الشعبية، وجاءت المجزرة المروعة في جديدة الفضل المجاورة لعرطوز التي استمرت أربعة ايام استباح خلالها جيش الأسد وشبيحته المنطقة، قتلوا 566 مدنيًا عزلًا، بينهم عشرات الأطفال والنساء ذبحًا بالسكاكين، وتم إحراق الكثير من الجثث، وحشية ثأرية غير مسبوقة من نازحي الجولان من سوريين وفلسطينيين لوقوفهم مع الثورة منذ انطلاقتها، وجاءت هذه المجزرة إيذانًا بمرحلة دموية ليس لها حدود أو ضوابط جرى تعميمها على مراحل و بصمت دولي مشين على جرائم ضد الإنسانية ترتكبها السلطة الأسدية بدعم من حلفائها الإقليميين والدوليين وعلى رأسهم إيران وروسيا (حصلت في 2011/4/21 وبالتزامن معها مجزرة ساحة الساعة في حمص).

ثامنًا: العقوبات الطائفية نصيب مناطق نزوح الجولانيين

تعرض القسم الأعظم من نازحي الجولان في ريف دمشق ودمشق الموجودين بكثافة في الأقسام الجنوبية إلى المآل نفسه الذي سارت عليه مئات ألوف السوريين المقيمين بالملايين في أنحاء ريف دمشق (الغوطة الشرقية من دوما إلى مرج السلطان، والغربية من داريا والمعضمية وخان الشيح حتى الزبداني، والقسم الشمالي من عدرا إلى القلمون وبعض أحياء دمشق مثل جوبر واليرموك والقدم)، فالانتفاضة السلمية التي وُوجهت من النظام السوري بالحديد والنار، واضطرت إلى حمل السلاح دفاعًا عن النفس، وتمكنت من طرد قوات النظام وميليشياته إلى خارج مناطقها على مراحل. خلال عامي 2012 و 2013 تعرضت إلى قصف وحشي وحصار وتجويع ومعارك كَر وفر ،وارتكاب مجازر وتهجير، وكان نصيب نازحي الجولان كبيرًا في ذلك -نذكر بالمجازر الوحشية في الحجر الأسود والمخيم بتاريخ 2 آب/ أغسطس 2012 في رمضان حيث سقط 20 شهيدًا في قصف على حي الجاعونة بالمخيم قبل الإفطار

بعشر دقائق، و كذلك المجزرة التي طالت 30 مدنيًا ذبحًا بالسكاكين من سكان البويضة بالقرب من السيدة زينب بريف دمشق يوم 2012/9/21، كما شهد الحجر الأسود يوم 19 أيلول/ سبتمبر 2013 مجزرة بالمدفعية، ذهب ضحيتها 20 شهيدًا، واستهدفت صواريخ أرض- أرض جميع الأحياء الجنوبية مرات عدة.

نال ثوار الجولان من انتقام «مافيا» الأسد كما كل ثوار سورية، شرف القتل والاعتقال والتعذيب، والمجازر والعقوبات الجماعية بالجملة، أتت غالبًا بنكهة طائفية سوقها النظام قبل الثورة، إذ حصدت يوم 11 تشرين الأول/ أكتوبر2013، 150 مدنيًا نُحروا قتلًا في بلدات الذيابية والحسينية والسيدة زينب بالرصاص الميداني لميليشيا «أبي الفضل العباس»، ليس باسم الله بل بالتكبيرات المذهبية الشيعية تحت ذريعة حماية الأماكن المقدسة في السيدة زينب وما حولها، والسعي إلى تفريغها من السكان، وجعلها قاعدة للإيرانيين وميليشياتهم من جماعة «أبي الفضل العباس» و ما يسمى بـ «حزب الله».

تاسعًا: الدور العسكري لنازحي الجولان

لقد كان شأن الفصائل المقاتلة التي تشكلت من أبناء نازحي الجولان في ريف دمشق والمنطقة الجنوبية شأنها كشأن الفصائل الأخرى الشريكة لها في هذه المناطق، فبعد أن كانت تتبع كلها عسكريًا ما يسمى «الجيش الحر» حصل لها ما حصل لغيرها في إثر تجفيف الدعم المقدم للجيش الحر ، ودعم الفصائل التي تشكلت تحت راياتٍ مظهرها إسلامي، فأعلن بعضها الولاء لهذه الفصائل المدعومة إقليميًا، وارتهن إلى حد كبير بالجهة الداعمة، ومع تشديد الحصار الذي استمر أشهرًا أو سنوات - بحسب كل منطقة من مناطق جنوبي دمشق بعد تهجير مئات الألوف من سكانها- وتقليص الدعم وخذلان هذه الفصائل عسكريًّا وسياسيًّا وإنسانيًا، وضعت هذه الفصائل أمام خيارات صعبة، واضطرت في معظمها إلى القيام بانسحابات أو توقيع هدن مع النظام الأسدي -بعضها برعاية الأمم المتحدة- و أخضعت المناطق الثائرة

معظمها مجددًا للاحتلال الأسدي، ولا سيما على صعيد السيطرة على مداخل هذه المناطق ومخارجها.

من جانب آخر كانت ثمة مشاركة لثوار الجولان في تشكيلات «الجبهة الجنوبية»، وهي تنضوي تحت الجيش الحر ، ولعبت هذه الجبهة دورًا كبيرًا بين عام 2014 ومطلع عام 2015، واستطاعت الامتداد على سفوح جبل الشيخ، وشكلت تهديدًا جديًا لنظام الأسد بقدرتها على الزحف إلى دمشق، ووصلت على تخوم ريف دمشق الجنوبي الغربي، ما أدى إلى استنفار حلفاء النظام، لمساندته من جهة، وممارسة الضغوط والخذلان من غرفة العمليات الجنوبية «موك» المشرفة على تموينها من جهة أخرى، ما أدى لاحقًا إلى تجميد دورها العسكري «بإرادات دولية»، وتعرض كثير من ضباطها للاغتيالات. وما تزال «الجبهة الجنوبية» تشكل قوة عسكرية احتياطية تتبنى الرؤية الوطنية الديمقراطية، وتلتزم بمضامين ثورة الحرية والكرامة التي انطلقت في آذار/ مارس2011، وهي القوة العسكرية الأهم في جنوب سورية على الرغم من المحاولات المتكررة لزرع المجموعات المتشددة الإسلامية في المناطق الجنوبية التي بقيت معزولة.

إذن؛ تتكثف المعاناة عند أهالي الجولان، فهم حاضنة موضوعية للثورة السورية بأبعادها الديمقراطية والاجتماعية والوطنية، ويدفعون الثمن أكثر من مرة من مجرمي العالم، رعاة الإرهاب الحقيقي من حكام اسرائيل ومن طغم الأسد وخامنئي وبوتين، وشأنهم في ذلك شأن باقي الشعب السوري الذي شرد أكثر من نصفه، وتعرض للويلات، ودفع ثمنًا باهظًا في سبيل حريته وكرامته وحقوقه .

أهالي الجولان لن يتخلّوا عن حقهم في عودة الجولان إلى وطنه الأم حرًا ومعافى، وعودة نازحيهم إلى ديارهم وبناء سورية الحرة الديمقراطية، سورية دولة المواطنة والعدالة.

الثورة السورية ومقاومة الجولان المحتل

منير فخر الدين [1]

«إذا كانت رجولتك مشروطة بغشاء بكارتي فهي حتمًا معدومة بزواله». (الجولان المباع/المحتل 24-8-2012 هكذا رفعت الناشطات لافتة في تجمع أسبوعي تضامني في «مجدل شمس» لنصرة الثورة السورية. انتشرت الصورة على «الفيسبوك» وفي مواقع إنترنت محلية، وأثارت موجة كبيرة من البلبلة في البلدة. وفي إحدى صفحات الفيسبوك علق مجهول: «الصورة جعلتني أشعر بأن عصر الانحطاط قد جاء، وأن هؤلاء الأشخاص عندما تتمعن وتفكر من هم، تلاحظ أنهم من نفس الطينة. ها قد وصلنا إلى مرحلة تسمح الرجال للنساء برفع لافتات وقحة، فإذا باعوا وطنهم هانت عليهم بناتهم. لقد طفح الكيل لأنهم يعكسون صورة غير جيدة عن بلدنا، وأعتقد أن مرض العرعور وصل إلينا». وبالطبع ثمة من شوّه الصورة، ورسم عليها بمساعدة فرشاة برنامج «الرسام» في «ويندوز»: «جماعة غشاء البكارة يستنكرون تفجير جرمانا»، ومن ثم نشرها على صفحات «الفيسبوك» المحلية، وثمة من رد على هذه الاعتداءات بالنقد اللاذع والنافي في آن معًا.

---

[1] أستاذ مساعد في الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت .

هل تتفكك سورية؟

على هامش رسالة إلكترونية مهنية، تساءل زميل من أميركا ـ وهو باحث عربي الأصل، متخصص بتاريخ سوريا العثمانية. «كيف تسير الأمور في مجدل شمس وسورية تنهار وتتفكك؟».

في الحقيقة، وعلى الرغم من الدمار والتفكك والحرب الطاحنة التي يشنّها النظام ضد قوى الثورة وحاضناتها الأهلية، فجأتني الجملة التقريرية في السؤال، بأن «سورية تنهار»، وكأنّي لا أصدق أنّ سورية تنهار، فأكّدت له أنّ الناس هنا لا يوافقونه الرأي، فكل طرف متيقّن من نصره، وسيكون انتصاره حفظا لسورية من الانهيار، فأبدى تفهمه مواسيًا وقائلًا إنه سعيد لأن الناس ترى أملًا في نهاية الطريق.

الفاجعة من منظور زميلي المذكور، هي أنّ سورية-المخيلة قوية ومنيعة لدى الطرفين، وأنّ كلّ طرف على يقين مطلق بأنه سيحفظ سورية من براثن الطرف الآخر، لكن هذا التمسك بالمثال المطلق، ونفي الآخر، لا يفشل في منع المأساة فحسب، بل يدفع إليها حتمًا، على منوال التراجيديا اليونانية الكلاسيكية.

لا أقول قولي هذا لأساوي بين الأطراف المتنازعة، فالتراجيديا موقف وأداة، تستعمل أو لا تستعمل بحسب السياق، وليست حقيقة مطلقة بذاتها. ولا أقول هذا القول لأحدد ماهية أحداث الثورة وأُقيّمها ـ على الرغم من أنّ موقفي منها سيكون واضحا للقارئ ـ بل بكلّ بساطة أستخدم الثورة منهجيًّا عدسة، لها مزايا ودقة خاصة، لتبيان جوانب من الحياة السياسية-الاجتماعية في الجولان المحتل. وأرى أساسًا أنّ الثورة يجب أن تُفهم بوصفها فكرة ذات أبعاد وآثار عدة في السياق المحلي الذي تتفاعل معه. وحال الجولان المحتل جيد لتبيان هذه النقطة.

شأن الجولانيين اليوم شأن السوريين جميعهم، فهم مضطلعون بانقسام عميق وخطِر، لكنّهم بخلاف بقية السوريين لا يقعون مباشرة تحت سطوة العنف، ولا يتعرضون للموت أو خطره أو التواطؤ المباشر في القتل، على الرغم من توتر الأجواء بينهم توترًا غير مسبوق في تاريخهم المحلي. إنهم على بعد من الثورة؛ بعد جسدي فيزيائي، لكنهم في صلبها وحيثياتها على صعيد الوجدان والتأثر السياسي، ما يؤكد

الطبيعة المثالية للثورة بوصفها فكرة ومفهومًا اصطلاحيًا. يبقى أن نرى كيف تكتسب الفكرة-المصطلح أبعادًا واستعمالات ودلالات عدة في السياقات المختلفة.

جمعة جولانية للنساء

إن المادة الإثنوغرافية المعروضة آنفًا تكشف هذا الأمر. وهي جزء من نشاط أسبوعي يعقده مناصرو الثورة في الجولان المحتل مساء كل يوم جمعة، يرفعون فيه اسم الجمعة المختارة من التنسيقيات المحلية في الوطن، يعتمدون مبدأ صاغوه منذ الأيام الأولى للثورة، وهو أنّ الحراك في الجولان صدىً للحراك في الوطن[2]، لكنّ الجمعة المذكورة آنفًا خرجت على هذا التقليد، فقد قررت مجموعة من الناشطات الشابات إعادة ما اعتبرنه جوهرًا للثورة والحرية الحقيقية – من وجهة نظر نسوية – فرفعن لافتات «اغتصبوك لأن الثورة أنثى»، ولافتات أخرى تهاجم السيطرة الاجتماعية للرجل على المرأة، ومفهومات الشرف التقليدية المحافظة، باعتبار أن الحرية كل لا يتجزأ. واللافت في الأمر أنّ التعليقات المعادية لهذا الخطاب النسوي، والمعادية للثورة في آن معًا، رأت في هذا الخطاب النسوي فسادًا بمثل فساد الثورة تمامًا، وله الطبيعة ذاتها.

إذن؛ لم ير المعادون في الخروج على تقليد الجُمَع هذا ـومثل هذه الشعارات النسوية لم نرها مطلقًا في الحراك في سورية حتى الآن ـ أي شيء ذا دلالة خاصة، بل إن أحد الناقدين رأى في تلك اللافتات جزءًا طبيعيًا مما وصفه بـ «مرض العرعور»، من دون تمييز بين حدث وآخر، وموقف وآخر في الثورة.

وتدل هذه الأمور على أن الثورة فكرة تتفاعل بدلالات مختلفة في النسج والعلاقات والشبكات الاجتماعية المختلفة، وتشكل شبكات التواصل الاجتماعي في

(2) أنظر الملحق 1.

الإنترنت بعدًا مندمجًا فيها، من خلال أنماط جديدة-قديمة من الحراك السياسي وأفعالالاأفعال، فكرة يجب أن تُدرس وتحلل لا أن تفترض سلفًا.

وقد يفسّر هذا الأمر مفارقة عميقة في الواقع الجولاني لا بدّ من التطرق إليها في هذا السياق، فعلى الرغم من أنّ الطرفين كليهما يرجعان جذر المأساة إلى إسرائيل، بوصفها جزءًا من المؤامرة العالمية مع النظام أو ضده، إلا أن أحدًا منهما لا يصطدم معها مباشرة ـ على الأقل الآن ـ باستثناء حالة نادرة، تجلت بمحاولة عبور المتظاهرين الفلسطينيين إلى «مجدل شمس» اختراقًا للأسلاك الشائكة وقوة الاحتلال، وذلك في يوم النكسة عام 2011، إذ رشق الشباب الجولانيون قوات الاحتلال بالحجارة، واعتُقلت منهم مجموعة من الناشطين؛ معارضين وموالين، ولكن للاطلاع على تاريخ المواجهة مع الاحتلال، أرفق بهذا المقال إضاءة على تاريخ الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

إنّ تفسير انحسار المواجهة المباشرة مع الاحتلال يحتاج إلى مقال منفرد، لكن في الأحوال جميعها يمكن استخلاص عبرة محددة من هذا الأمر، مفادها أنّ الصدام بين القوى الوطنية اليوم، والصدام في سورية، حدثّان داخليّان في العمق، يتعلقان بشبكات العلاقات القائمة داخل المجتمع الجولاني والسوري عمومًا، وهذا لا يمكن فهمه من منظور نظرية المؤامرة الخارجية. إن الثورة بوصفها فكرة تؤثر في هذه العلاقات والنسيج الاجتماعي بصورة استثنائية، والنتائج التي تخرج لا تكون من طبيعة أحداث الثورة وحدها، بل من طبيعة تلك العلاقات أيضًا. وهذا ما أرمي إليه باستخدام الثورة عدسةً لرؤية ديناميات المجتمع كمنظور، أي يمكن أن نرى في سياق معيّن تفاعلت معه الثورة فكرة، نتائجَ تدلّ على ذلك السياق وتوضّحه.

محافظة اجتماعية ومحافظة سياسية

في العام 1982 أغلقت إسرائيل معبر القنيطرة أمام الطلاب الجامعيين الجولانيين الذي التحقوا بجامعة دمشق، تطبيقًا منها لقانون الضم، ومحاولة لسلخ الجولانيين عن وطنهم الأم، ومعاقبتهم على رفض مشروعها. لكن الجولانيين ردّوا بطريقة خلاّقة بمساعدة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ولاحقا من خلال العلاقات السورية-الروسية في ترتيب منح تعليمية بديلة على نطاق أوسع في الاتحاد السوفياتي (سابقًا). من بين عشرات الطلاب الذين التحقوا بالجامعات السوفياتية التحقت مجموعة صغيرة من الطالبات، حينئذ فرض رجال الدين الحرم الديني والقطيعة الاجتماعية على أهليهن، وحاربوا الظاهرة بكل ما أوتوا من قوة معنوية في المجتمع، لكن هذا لم يمنع الشّابات من الاستمرار في عملية التحرر والالتحاق بالجامعات، بما فيها الجامعات الإسرائيلية، وبعد عام 1991 التحقن على نطاق واسع بجامعة دمشق بمعاهدها وكلياتها المختلفة.

أسهم التعليم العالي من جهة، واستيعاب سوق العمل لمهن عدة من جهة أخرى في إحداث ثورة حقيقة في واقع المرأة الجولانية الشابة، ما أثار - وما يزال - أعمق مشاعر القلق والامتعاض لدى المجتمع المحافظ، كما أثار المشاعر المزدوجة عند قطاعات واسعة من المجتمع.

لا شك أنّ حدث يوم الجمعة في 24 آب 2012، من أشد التعبيرات المباشرة عن هذا التحول، بل يمكن اعتباره أول حدث في البلدة يتم فيه التعبير عن موقف نسوي جذري من المواطنة وقضايا الأمة الأوسع. فهل من رابط بين المحافظة الاجتماعية والمحافظة السياسية؟ أو بين الثورة الاجتماعية والثورة السياسية؟

لا أعتقد أنّه بإمكاننا الإجابة عن هذا السؤال ببساطة، بمثل ما فعل صحافي هاوٍ زار المنطقة؛ إذ وصف رجال الدين بالموالين، والعلمانيين بالمعارضين. فهناك قطاعات واسعة حداثية وغير محافظة اجتماعيًا، لكن المسألة السياسية لا تعنيها. وعلى أي حال لا يمكن التقدم هنا من دون تحديد معنى واضح ومنهجي لكلمة «محافظة». إذا كانت المحافظة الاجتماعية سهلة التعريف نوعًا ما، كما في نقاش علاقات النوع الاجتماعي آنفًا، فما المحافظة السياسية؟ هل دعم النظام محافظة سياسية؟ وهل المحافظة تعني الالتزام بما هو قائم وموروث فحسب، وعدم السعي

إلى التغيير بوصفه ـ أي الالتزام بالقائم ـ قيمة بحد ذاته؟ هل يمكن أن يفسّر ذلك لماذا تصبح المحافظة السياسية رديفًا للمحافظة الاجتماعية، والثورة السياسية رديفا للثورة الاجتماعية؟

سأقبل الموقّتا هذا التعريف، لكن يجب أخذ الحيطة مرة أخرى من إرجاع المواقف السياسية إلى التجربة أو الموقف الاجتماعي إرجاعًا ميكانيكيًّا. ادعائي بأنّ الثورة فكرة تستطيع أن تتولد على نطاق نسبي وجزئي وانتقائي، وليس بالضرورة كليّ، أي أنهّا تستطيع أن تتولد وتفعل في بعض المواقف والملفات دون أخرى؛ هو تدمير للقديم وبناءِ للجديد، أمر ينطبق كذلك على المحافظة. لكن الحيطة لا تعني تدمير العلاقة برمّتها، أي إنّها لا تعني عدم وجود إمكان للربط القوي بين الموقف السياسي والموقف الاجتماعي.

في هوية الجولان

أعود مرة أخرى إلى بداية الثمانينات، لقراءة وثيقة مؤسِّسة في التاريخ السياسي للجولان، وهي وثيقة سياسية بامتياز، تتعلق بهوية الجولان، الأرض والإنسان، والموقف من الاستعمار والموقف من الأفراد الذين ضعفوا أمام إغراءات الاحتلال وضغوطاته، وقبلوا الهوية الإسرائيلية (المواطنة). وأقصد هنا «الوثيقة الوطنية» من آذار/ مارس 1981[3].

قرأ المحللون هذه الوثيقة إلى يومنا هذا من منظور محدّد، وهو دورها في مواجهة سياسة «الأسرلة»، وفرض الحرم الديني والاجتماعي على من يقبل المواطنة الإسرائيلية، ويعترف بالاحتلال واقعًا شرعيًّا أو يحاول تشويه الموقف الوطني للجولانيين.

---

(3) انظر الملحق 2.

لكن الوثيقة تبدأ من تعريف ماهية الوطن والانتماء، وفي هذا التعريف أجد مادة «اجتماعية-ثقافية» مهمة تمّ إهمالها في التحليل السياسي، على الرغم من كونها مولّدةـ في وعي الفاعلين التاريخيين أنفسهم ـ للموقف السياسي.

تتحدث الوثيقة عن «قدوم» من أصلاب أجداد وامتزاج الدّم بالأرض، وفي الوقت ذاته تتحدث عن مواطنة سورية أصيلة. المخيلة في رأيي واضحة هنا، ولا تناقض جوهريًا فيها، فهي مخيلة سورية اليوم بمثل سلالة تجمع كل السلالات الأصيلة المتخيلة -عائلات- أعراق تعود كلها إلى الأصل الواحد ذاته، وترتبط بهذه الأرض عينها. إنها أقرب إلى نسخة شعبية عن مخيلة «أنطون سعادة» والحزب القومي السوري، عن وحدة الشعب/العرق والأرض؛ منها إلى مخيلة «ساطع الحصري» للأمة في وحدة اللغة والتاريخ. الفارق البيّن في مخيلة انطون العلمانية هو مكانة الدين الصميمية، فهو مصدر الأخلاق العليا التي تقضي بصون الأصل والوطن. فالأجداد-الدين-الوطن، ثلاثة مركبات مختلفة تمامًا، لا علاقة بينها أو منطقية بديهية، إنما علاقة تركيب وجداني مفهوماتي فحسب. فمن خلال التربية على الحب الصادق، وتهذيب المشاعر والإحساسات والسلوك، يمكن أن تفعل كمركب بديهي بسيط، يحدث في قلب المرء وعقله في آن معًا، أشبه بمفهوم وجداني. لكن تبقى المفارقة مرة أخرى قائمة: الفكرة لا تفعل في الواقع على نطاق شمولي، بل هناك غياب لها دومًا، ومن ثم نقاط لتفكيكها.

تغيب الفكرة في البعد الزمني، وكذلك في الحيّز، وتنافسها أفكار أخرى. فلو عدنا إلى الوراء في الزمن لاكتشفنا حداثة المركب المذكور (أجداد-دين-وطن)، أي إنّ أجداد الأمس القريب لم يكن لديهم خيال المواطنة أو الشعب السوري لأجداد اليوم. مخيلة الوطن السلالية إذن ليست «التقاليد»، بل تقاليد مولدة حديثًا، بمثل الوعي الحداثي بالأمة تمامًا. ولو نظرنا في الحيّز لرأينا فارقًا بين ما يُقال في البيت وما يُقال في المكان العامّ المقدّس، وبين ما يقال في المكان العام الدنيوي. وتغيب كذلك فكرة الوطن-السلالة اجتماعيًا، على صعيد الحياة اليومية والخيارات الثقافية والسياسية المتوفرة للناس، فلا يمكن فهم الثقافة والمجتمع وأنماط السلوك أو اشتقاقها جميعًا انطلاقا من تلك المخيلة بالذات.

وثمة مشروع إسرائيلي مستمر عنيد، يروّج إلى فصل الدين واعتباره وحده منظم الأصول والسلالات المتخيلة للدروز؛ -العرق هو في هذه المخيلة: أجداد-دين للمستعمَر، مقابل أجداد-دين-أرض للمستعمِر- فيتحدث عن الدروز بوصفهم أقلية قومية - من نوع القوميات التي لم تتمكن من السيادة السياسية- منفصلة عن العرب، ويمكن أن تتحالف مع الجماعة العرقية\القومية اليهودية. لكن الفكرة/الفِكَر المنافسة والمتحدّية، الأكثر وعيًا بمعايير الحداثة والمدنيّة، وبمنزلقات تحالفات الشعبوية والاستعمار من جهة، وتحالفات الشعبوية والاستبداد والنظام الشمولي من جهة أخرى، هي فكرة الانتماء الحزبي، والانتماء القومي، والوعي بتاريخية المجتمع، والإيمان بالتقدم والحرية. فهذه كلها تنافس مفهوم الأصل والجماعة السلالية المتخيلة، وقد ظهرت في الجولان المحتل منذ بداية المواجهة مع الاستعمار الإسرائيلي، وما تزال، ولكن هذه الفِكَر -العلمانية الكونية- تكتسب طابعًا وطنيًا اكتسابًا تركيبيًا أيضًا، وتحتاج إلى عمق شعوري.

فالحرية لا تعني بالضرورة الانتماء القومي أو الوطني، إلا بأثر قرار شعوري وجداني يقوم على المحبة والالتزام بفكرة الارتقاء بالأحاسيس وتهذيبها في اتجاه معين، والتواصل مع الآخرين، واكتساب هوية مشتركة وطابع جمعي تشتق منه إحساس الفرد بهويته.

الهويات والديمقراطية

لعل هذا الفهم للهوية والموقف السياسي يساعدنا في بدء بلورة موقف مختلف من مأزق الانقسام الأهلي والوطني في سورية من دون أن نتخلى عن الثورة، بل مع الدفع إليها. ربما علينا أن نعترف بأنّ الصدام ليس بين شرٍّ مطلق وخيرٍ مطلق، بل بين مفهومات وجدانية مختلفة لماهية الانتماء، ولا بد من القبول بوجود اختلاف عميق في الطابع الثقافي للمجتمع، ووجود أبعاد سياسية جوهرية له. إنّ ما يميّز العالم الجنوبي عامة هو أنّ الطابع الثقافي والصراعات التي تدور حوله تؤثر في النظام السياسي للبلدان بصورة أكثر تقلبًا من الدول الصناعية الليبرالية المتقدمة، التي تبدو فيها هذه القضايا

وكأنها حسمت تاريخيًّا، واستقرت إلى حد كبير، على الأقل في المنظور القريب من حياة النظام الرأسمالي، ولا شيء ثابت في منطق التاريخ الجدلي. وهذا واقع الحال لدينا، فالمشروعات الثقافية للأصوليات الدينية والشعبوية تكاد تتعارض جوهريا مع النظام الديمقراطي، وهي بلا شك سوف تؤثر في شكل أي نظام مستقبلي في طور النشوء، وآليات عمله. وهذا من دون شك مؤلم للمشروعات الثقافية التحررية، لكن هذا الألم جوهري، ويجب القبول به، فهو في رأيي مرافق لفعل ولادة فكرة التحرر، وإن كانت مضرجة بالدماء عمليًا ورمزيًا. إن الصراع المقبل للحفاظ على المولود سيكون خطِرًا، لكنّنا بتنا على أرض أكثر صلابة تحت القشرة المتصدعة، هذا هو على الأقلّ حال أول فعل نسويّ سياسيّ جذريّ في الجولان المحتل، وسيكتب له التقدم حتمًا، بما أنّه موجود كمفهوم وجداني لدى قوة اجتماعية صاعدة. وكذلك هو حال الثورة ضد الطغيان والقمع البوليسي المتوحش للأنظمة الشمولية، وحال مقاومة الاستعمار.

من تاريخ المقاومة الجولانية

في العام الماضي ألقيت محاضرة عن الجولان المحتل بدعوة من رابطة المرأة العربية في فيينا، وهي منظمة تحتضنها الجالية السورية هناك، وفي نهاية المحاضرة خاطبني أحد الطلبة السوريين معاتبًا: «إننا في الجولان المحتل لا نقاوم الاحتلال عسكريًّا، وإنّ أبطال الجيش السوري ما برحوا ينتظرون منا الطلقة الأولى على العدو، ليرد العدو، ويعطي بذلك الذريعة للبواسل ليهاجموه ويحرروا الأرض السليبة». سمعت هذا الكلام وضحكت؛ في البدء ظننت أنّ لدى لشّاب روح نكتة عالية، لكنه ما لبث أن أكمل الكلام بجدية: «والله والله الجندي السوري ليروح يقتل مئة إسرائيلي... وأنت عارف انو سورية تحت الضغط الغربي وما فيها تباشر هي بالهجوم على إسرائيل». حينها أدركت أني أمام ببغاء لدعاية النظام سقيمة المنطق.

كان بجانبي أحد أقارب الشهيد «هايل أبو زيد» عضو حركة المقاومة السرية الذين بادروا في مطلع الثمانينات، وهم في مقتبل العمر، بتنظيم أعمال مقاومة مسلحة تمثلت

بتفجير مخزن أسلحة لجيش الاحتلال. أسرت المجموعة في عام 1985، وحكمت عليهم محكمة عسكرية للاحتلال في عام 1986 بأحكام تتراوح بين 4 و27 عاما. ولم يسأل عنهم النظام إلا من باب الدعاية التي تفيده في الاستمرار بالحياة. ولكن اشتهر أمرهم في الجولان المحتل وفلسطين، ودافع عنهم 13 محاميًّا فلسطينيًّا آنذاك، إذ اعترضوا على الاحكام الجائرة نظرًا إلى أعمارهم اليافعة. والسبب في تلك الأحكام، أنهم أثاروا غضب المحكمة بسبب رفضهم الوقوف للقضاة، وأنشدوا النشيد الوطني السوري في القاعة، رافعين شعار عدم الاعتراف بشرعية القضاء الإسرائيلي، وعدم قبول الاحتكام إلى القانون السوري، على مرأى من أهليهم وممثلي الصليب الأحمر ووسائل الاعلام العالمية الذين حضروا إلى مبنى المحكمة.

وفاء نذكر أصحاب الأحكام الطويلة الجائرة منهم:

- **هايل حسين أبو زيد**، حكم عليه بـ 27 سنة حبس، وأطلق سراحه في عام 2005 اشتراطيًا، نظرًا لمرضه الشديد، وذلك بعد عشرين عامًا من الأسر، وتوفي في العام نفسه.
- **سيطان نمر الولي**، حكم عليه بـ 27 سنة حبس، وأطلق سراحه اشتراطيًا بسبب مرضه الشديد في عام 2008، تزوج في عام 2010، وتوفي في العام 2011 بعد معاناة طويلة مع المرض.
- **بشر سليمان المقت**، حكم عليه بالمدة إياها مثل زميليه، وأطلق سراحه في العام 2009 ضمن اتفاق توصلت إليه حركة «حماس» مع قوات الاحتلال فيما عرف بـ«صفقة شريط الفيديو» المتعلق بالجندي شاليط.
- **عاصم محمود الولي**، حكم عليه بـ 27 سنة حبس، وأطلق سراحه في عام 2009 ضمن «صفقة شريط الفيديو» آنفة الذكر.
- **صدقي سليمان المقت**، حكم عليه بـ 27 سنة حبس، وتحرر أخيرًا بعد انقضاء فترة حكم كاملة.

دخل هؤلاء الأسر وهم فتية يدافعون ببطولة نادرة عن الحق السيادي السوري في الجولان المحتل، وهذه المثالية أقوى من محض طلقة رصاص أو تفجير مخزن أسلحة، إلاّ أن أحدًا من النظام السوري لم يحرّك ساكنًا للدفاع عنهم أو تحريرهم، فقبعوا في الأسر، واحتضنتهم الحركة الأسيرة الفلسطينية.

انضم إلى الحركة الأسيرة الجولانية عشرات الشبان والشيوخ منذ اليوم الأول للاحتلال، وكانت خلايا العمل السري في مطلع السبعينيات هي المثال الأول لحركة المقاومة التي أطلقها «هايل أبو زيد» ورفاقه. في حال الرعيل الأقدم من الأسرى، كانوا قد اضطلعوا بأعمال استخباراتية وأسهموا، بمثل ما تفيد الذاكرة الشعبية، في نقل معلومات للمخابرات السورية والمصرية كان لها دور في حرب تشرين عام 1973. وهناك عشرات المعتقلين السياسيين الذي دخلوا المعتقلات الإسرائيلية فرادى قبل هذه الحركات المنظّمة وبعدها، لكن في هذه الحالات جميعها على الإطلاق لم يتم تحرير أسير أو معتقل واحد بأي جهد مباشر من النظام السوري؛ إذ تحرر الرعيل الأول بعملية تبادل أسرى حققتها منظمة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة» في عام 1985، فيما عرف بـ«صفقة جبريل»، وتحرر عدد من أسرى حركة المقاومة السرية وغيرهم في عمليات تبادل أسرى حققتها حركة حماس من مثل الأسير المحرر «وئام عماشة» في «صفقة شاليط». بالفعل، تذكّرت حركات المقاومة الفلسطينية أسرى الجولان، واحتضنتهم، وحررتهم، أمر لم يفعله النظام. وقد كان لذلك بعد رمزي بأن منح أسرى الجولان وأسرى عرب آخرين منسيين من أنظمتهم «العميلة» و«الممانعة» سواء بسواء، الجنسية الفلسطينية، وعوملوا معاملة الأسرى الفلسطينيين من وزارة الأسرى في السلطة الفلسطينية، من حيث تقاضي مخصصات معيشية في أثناء الأسر وبعد التحرر.

قد يقول قائل إن النظام كان حليفًا لهذه المنظمات، وهو الذي يقف وراءها سرًّا، وإن سورية القوية الشرسة تقع تحت مراقبة الغرب، لذا لا يمكنها أن تقاوم إلا من خلال أطراف ضعيفة، لكن يؤخذ بشدة على حليفها الأهم، والأكثر مباشرة بلا مواربة «حزب الله» أنه استثنى أسرى الجولان من صفقة التبادل الشهيرة عام 2004، بل إن

أمين عام الحزب طعن في سوريتهم، مبرّرًا استثناءهم من التبادل بأنهم حملة هوية إسرائيلية.

مما لا شك فيه ثمة محطات غامضة في تعامل النظام مع هذا الملف، أوقعت الأسرى في الحيرة، وفضلوا الصمت مدة طويلة إلى أن طفح الكيل لدى جزء منهم، فبدؤوا يحذرون في تصريحاتهم وكتاباتهم من الوقوع في مصيدة خطاب الولاء للنظام، وأدركوا أنه يريد منهم شيئًا واحدًا فحسب لكي يعترف بوجودهم على أقل تقدير، لا أن يحررهم، وهو أن يكيلوا المديح الكاذب للنظام المستأبد، وذهب منهم فريق إلى إعلان النقد الصريح، وسحب الشرعية عن النظام الشمولي القمعي.

كان أول من كسر هذا الصمت وآليات خطاب النظام في ملف الأسرى، هو «هايل أبو زيد» نفسه؛ لقد كان لأوضاع خروجه من السجن وحالته الصحية الخطرة وقع شديد على نفوس الجولانيين، فهو أوّل من رأى سماء الحرية من مجموعة المقاومة السرية بعد عشرين عامًا في الأسر، وخرج في حال طوارئ، والموت يتهدّد حياته. حاول النظام استغلال القضية اعلاميا، واستقبلت أسماء الأسد أخته التي تقيم مع زوجها في دمشق، وهو أسير جولاني فرّ من السجون الإسرائيلية إلى ما وراء خط إطلاق النار، وصار عضوًا في مجلس الشعب بالتعيين من النظام، واستقبلها كذلك بشار الأسد. ونشرت صحيفة «تشرين» مقابلة مع «أبو زيد» أجراها علي الأعور بتاريخ 2005/02/28، وقصة هذه المقابلة تقول الكثير.

لقد قوَّل الأعور «أبو زيد» فيها ما لم يقله، فجعله يمتدح صحيفة «تشرين» على عشرات المقالات التي نشرتها عن الجولان وعن «أبو زيد» نفسه، وينتهي بمديح السلطان: «في النهاية اسمحوا لي أيضًا أن أوجه التحيات لأسرة صحيفة تشرين الغراء انطلاقًا من التزاماتها الوطنية والقومية... بدءًا برئيس تحريرها د. خلف الجراد، ومرورًا بمديري وأمناء التحرير الأعزاء ومحرريها الأخوة الأوفياء، ومعهم وسائل إعلامنا المحلية

والتلفزيون السوري. وكل الوفاء والولاء والاعتزاز والتقدير أحمله لقيادتنا السياسية الحكيمة، وعلى رأسها قائد الوطن السيد الرئيس بشار الأسد»[4].

وهذا الكلام لم يقله «هايل أبو زيد»، بل نشر على الفور في أحد مواقع الإنترنت المحلية، النص الكامل للأسئلة التي طرحها الأعور، ولإجابته الكاملة عليها، ليبين التحريف الحاصل، وقد غاب عن كلامه بصورة مدروسة «قيادتنا السياسية الحكيمة» و«قائد الوطن» و«الولاء» و«التقدير»، إضافة إلى أنه لم يذكر السادة في هيئة «التحرير» في الصحيفة [5].

لم يأخذ كل الأسرى على الإطلاق موقف «هايل أبو زيد وسيطان الولي وياسر خنجر ووئام عماشة» وعشرات الأسرى المحررين القدامى، الذين لبّى معظمهم نداء القوى التحررية من الشعب السوري، وأعلنوا دعمهم للثورة، ثمة فريق مازال مقتنعًا بأنّ النّظام هو نظام ممانعة ضدّ إسرائيل وأميركا، وهو مستعدّ للذهاب أكثر إلى إنكار جرائم النظام تمامًا، والدّعوة إلى صبّ مزيد من النار والدمار على «الأعداء المندسّين».

ما من شكّ لدي في أنّ هؤلاء ضحّوا من أجل فكرة الوطن والحرية والكرامة، وعانوا الأسر الظالم، لكن المأساة أنّهم يرفضون الاعتراف بأن النظام الذي يدافعون عنه لا يمكن له أن يدرك حقيقة معاناتهم وتضحياتهم، فهو ببساطة يقف على طرف الجلاد في ظاهرة العامة للاعتقال السياسي والقمع، ولأنّ في ذمته عشرات آلاف الشهداء السوريين، الآلاف منهم عُذبوا بوحشية وقُتلوا أو اختفوا في المعتقلات والأسر.

---

(4) للمزيد انظر الرابط:

http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/28332

(5) للمزيد انظر الرابط:

www.jawlan.org/prisoners/hailabuzeid/hailabuzeid.htm

في تكوين الهوية: صناعة التقاليد والحداثة

منير فخر الدين

أولًا: الأدوات

تعلق في بيوت الجولانيين نسخ مؤطرة من الوثيقة الوطنية التي أصدرتها جماهير الجولان المحتل عام 1981، عشية قرار الكنسيت الإسرائيلي بضم الأرض السورية المحتلة، وبسط سيادة القانون الإسرائيلي عليها. وقد أسهمت الوثيقة في توحيد صفوف الجولانيين، ورفع مستوى استعدادهم للمواجهة، فخاضوا في إثر إعلان قرار الضم إضرابًا مفتوحًا، بدأ في 14 شباط/ فبراير 1982، ودام نحو نصف عام، نجحوا خلاله في إحباط جزء من المخطط الاستعماري.

ونصت الوثيقة على عقد سياسي فريد من نوعه، قوامه فرض الحُرم الديني والاجتماعي التام على كل من يقبل بالجنسية الإسرائيلية، بوصفه جنى على نفسه بالانسلاخ عن جنسيته الأصيلة الموروثة، العربية السورية، والمتأصلة بوفائه لأهله وتعاليم دينه. إنّه عقد سياسي في مجتمع أهلي قروي محافظ دينيًّا وطائفيًّا، ليس بـ«حفظ الملكية» كما في الفلسفة الليبرالية للعقد الاجتماعي، بل لحفظ الهوية و«الجنسية»؛ فالانتماء بحكم الوثيقة يورث بالولادة إلى دوائر محيط بعضها ببعض، تشكل ما رآه الوعي الشعبي الوطني نظام الطبيعة ذاتها: العائلة ومن حولها البلد ومن ثم الدين فالوطن والأم. إنها قوة الحُرم السسيولوجية بالطبع، لا «نظام الطبيعة» المتخيل على النحو المذكور، ما جعل الوثيقة أداة ناجحة في صمود الجولانيين، وإفشال مخطط الأسرلة.

إن الحرم -من حيث المنطلق الأيديولوجي مناقض- أو منافس مبدئي لمفهوم المواطنة الحديثة، فهو يعد الرابطة الأهلية صاحبة السيادة العليا على الإنسان، لا الجمهور ومؤسسات الدولة المتمخضة عنه، لكن تجربة الجولانيين مع الحرم تعطي أمثلة عدة في شفافية الحدود ونفاذها بين الأهل والجمهور، وبين الشعبي والحداثي.

والنقطة الأساس -هنا- ليست في افتراض الوثيقة التطابق التكاملي لسلطة الأهل والدين وفكرة الوطن -في غياب شبه تام لمؤسسات الدولة الوطنية-، أو في كونها تتنكر للتواتر الدفين بين مبدأ المواطنة ومبدأ سلطة الأهل، بل إن النقطة الأساس هي أن نتائج تحريم «الجنسية» لم تنهِ الناس عن الخروج على الإجماع الأهلي «الموروث» فحسب، بل في أمر آخر مغاير أيضًا: في تمكين نشوء تجربة شائقة للغاية في صنع إحساس بهوية وطنية حديثة ومستقلة، شكلت بديلًا تاريخيًّا حاسمًا من مشروع الهوية الطائفية الإسرائيلي.

إن قيام الحرم على مسألة حداثية بامتياز، وهي مسألة الهوية القومية والانتماء الوطني، ألزم مشاركة سياسية واسعة لقطاعات اجتماعية جديدة وقديمة، كانت بعيدة عن مركز القرار. بمعنى آخر، إن الحرم بوصفه أداة اجتماعية سياسية، له بعد ديمقراطي أهلي وتجريبي، فقد استلزم الدعم، وتحول إلى حقل سياسي، أي حقل للمشروعات السياسية واختباراتها، ولطقوس جديدة .

إن ما يعتم هذا البعد للحرم (الديمقراطي والتجريبي) هو فهم سلطة الحرم، نظريا أو أيديولوجيا بأنها وصاية الخاصة (النخب الروحانية و/أو العائلية) على العامة، ومن ثم تبدو القاعدة الشعبية كأنّها محض متلقٍّ لقرار علوي.

وثمة عامل آخر هو الوقوع في الخلط المفهومي بين الحرم الديني والحرم الاجتماعي، فالآخر يحتاج إلى مشاركة اجتماعية واسعة، والناس عادة يختارون ذاك الفهم الجزئي أو هذا الخلط المفهومي، لإعفاء أنفسهم من عناء النشاط. وقد يكون ذلك منهم خيار عزوف تكتيكيًا ومبررًا أحيانًا، لكنه يقترب من العادة البليدة التي يصعب الخروج عنها أيضًا.

على وجه العموم، فإن مفهومات المجتمع عن الحرم تتغير بتغير الواقعين الاجتماعي والثقافي، أي بتأثير الحداثة الرأسمالية الاستعمارية، والسلطة القضائية المتمخضة عنها، وبتأثير الخيارات المختلفة التي يتخذها الناس لمواجهة أو مواكبة الواقع المركب. وتحدث التغيرات بسرعة، ولا تسير بسلاسة، بل تنتج صراعات وتوترات تمس المجتمع في العمق، وتدور على معنى الأخلاق وماهية العلاقات الاجتماعية. فقد لحق حرم الجنسية الناجح -في وقت سابق- بمحاولات مستمرة للهيئة الدينية، بأقل

نجاح مشهود، لمواجهة تبلور نزعة مساواة المرأة في العمل والتعليم وقيادة السيارة والسفر وغيرها من التغيرات الثقافية، أو قل خيارات مواكبة الحداثة والرأسمالية وسلطة القانون لدى شريحة آخذة في الاتساع من شابات وشبان وعائلات مصغرة جديدة . وفي حال فريدة -حدثت في الآونة الأخيرة- استعمل الحرم بحذر ونجاح في مشروع استعادة الأملاك العامة لبلدة مجدل شمس، من أفراد تسلطوا عليها من دون إذن الأهالي، لتُوزع بالعدل على أبناء البلدة كلهم، وفق سلم أولويات يفضل الأكثر حاجة من بينهم. تأكد البعد الديمقراطي الشعبي للحرم مرة أخرى، فحين ينعقد الإجماع والمصلحة العامة حوله، ينجح. وحين يتحول إلى أداة سياسية لمصلحة أيديولوجية لفئة على حساب أخرى، وإن كانت تلك التي تقود دفة الهوية الدينية للمجتمع، وتتكلم باسم القيادة الروحانية والأخلاقية اللازمة للناس – فإن الناس ينأون بأنفسهم عنها، إن لم يعترضوا عليها وجهًا لوجه.

2ـ التعبيرات

في ساحة مجدل شمس، كبرى بلدات الجولان المحتل، يظهر التكوين المفكك والاختلاف على المعاني العميقة للانتماء الوطني: أيكون الوطن استمرارًا لتقاليد الأجداد المحلية؟ أم يكون قطيعة وإعادة خلق للفرد والمجتمع جزءًا من أمة تستدخل وتتجاوز التقاليد؟ ففي وسط الساحة هناك أوّل تمثال في البلدة أقيم في العام 1987 للفنان الجولاني «حسن خاطر» باسم «المسيرة»، وهو يعرف باسم «تمثال سلطان باشا الأطرش»، رموزه تعكس التواتر المذكور، وتصوغه بلغة إثنوغرافية دقيقة التفصيلات، وإن كانت غايته بيان الوحدة والتكامل والانسجام بين المكونات المختلفة للأمة، بوصفها مسيرة واحدة وصيرورة في التاريخ. في مركز التمثال يقف «سلطان باشا الأطرش»، قائد الثورة السورية الكبرى ضد الانتداب الفرنسي (من 1925 إلى 1926)، بلباسه الحوراني التقليدي، يحمل سيفه في حركة تعكس الثقة بالنفس والثبات، وإلى جانبه صورة مثقف مدنيّ اللباس -أو غربيّ- يضم كتبًا إلى صدره، ولا تقل نظرته ثقة عن الباشا. وحول هاتين الشخصيتين ثمة شخصيات ترمز إلى قوى اجتماعية أخرى، تتركب منها صيرورة الأمة، مسيرةَ كفاح ضد الاستعمار

، واستشهاد ثم تقدم نحو العلم والرفاه والسلام: شيخ محلي يحمل بندقية تدلّ على المشاركة المحلية في الثورة السورية الكبرى، وأم ثكلى تحمل جسد شهيد شاب عار في لوحة تحاكي رائعة مايكل انجلو Pietà «بييتا»، لكنها تمزج القداسة بالثورة (الأم الثكلى في المسيرة تصرخ صرخة تجيّش الضمير الإنساني؛ من أجل الحراك ضد الظلم، بينما مريم العذراء في «بييتا» تحمل جسد ابنها الشهيد بوجه يعكس فضيلة التحمل للألم والقبول المطلق بمشيئة الرب وسيلة للخلاص). وعلى الجهة الخلفية للتمثال يقف ولدان وفتاة بوجوه سعيدة وهمم نشطة، يحملون الحقائب المدرسية وسنابل القمح: الوعد السعيد الذي تخوض الأمّة الآلام، وتقدم التضحيات في سبيله.

ليس في رغبة الفنان حدث الانسجام الحميم للتقاليد والحداثة، للقداسة والدنيوية، بل في رغبة الجمهور أيضًا الذي احتفى بالتمثال احتفاء يتذكره الجميع، إنه أوّل تمثال من نوعه في البيئة المعمارية والثقافية المحلية: غربي وحداثي المنشأ من ناحية اللغة الفنية، لكنّه بات منذ اللحظة الأولى لتشييده أحد أكثر التعبيرات الأصيلة عن الهوية الوطنية المقاومة للاحتلال والاستعمار الإسرائيلي. لقد شارك الناس في تشييده وتدشينه، والاحتجاج على محاولة خبيثة لتفجيره بحماسة قل نظيرها. لكن على الرغم مما ذكر؛ يبقى الحقل الرمزي للمجتمع حقل اختلاف سياسي، فالإحساس بالتماهي والهوية لا يلغي الاختلاف والتباين الاجتماعي، إنما يرجئها، أو يحوّل أشكالها وتفاعلاتها .

ثمة أكثر من نقد لتمثال المسيرة، تجسد لاحقًا في تماثيل منافسة؛ الأول تضمّن نقد المسيرة ذات البعد الطائفي للهوية الوطنية، وإبراز سلطان الأطرش وحده من بين القادة الوطنيين. وانطلاقًا من هذا النقد صنع الفنان نفسه بطلبٍ من مؤسسة ثقافية محلية في بلدة بقعاثا تدعى «قاسيون»، تمثالًا آخر باسم «قاسيون»، يجمع بين خمسة قادة وطنيين، ليرمز إلى الوحدة الوطنية (ضمنيًا، الوحدة بين الطوائف) هم: حسن الخراط، وإبراهيم هنانو، وسلطان الأطرش، وصالح العلي، وفوزي القاوقجي (الأخير للإشارة إلى فلسطين مركب أساسًا من مركبات الهوية الوطنية العربية السورية).

والنقد الثاني هو إهمال تمثال المسيرة للبعد الزعامي المحلي للثورة، وتقديم الشخوص المحليين من دون أسماء (فالشخص الوحيد المحدد بهويته الشخصية في تمثال المسيرة هو سلطان الأطرش)، وقد تمخض عن هذا النقد عمل ثالث، للفنان نفسه، بطلب من آل أبو صالح، ولا سيما الفرع المتزعم منهم أي آل «كنج أبو صالح»، وهو تمثال «أسعد كنج ورفاقه المجاهدين» في ساحة أخرى من ساحات مجدل شمس (وأسعد كنج كما هو معروف كان قائد اقليم البلان في الثورة الكبرى من عام 1925إلى 1926، بقيادة سلطان الأطرش) .

الأهالي المتحدون في هيئة سياسية واحدة متينة، الذين يشعرون بهويتهم الوطنية من خلال مماهاة لطيفة شفافة تكاد لا تلحظ بين شعورهم القومي والوطني وشعورهم الطائفي والديني؛ تبنّوا تمثال «المسيرة» واحتضنوه -مع العلم أن المبادرة جاءت من الفنان نفسه، وتبنتها رابطة شبابية تقدمية التفكير للطلاب الجامعيين. وبادر المجتمع المدني الذي حمل راية النهضة للأمة واتخذ لنفسه موقفًا أبويًّا ورعويًّا وتسوويًّا من الطوائف بوصفها تحتاج إلى تدخّله لتتصالح وتتآخى؛ بادر إلى «المسيرة»، وكان وراء «قاسيون»، بينما وضعت منظومة القيم العائلية التي تدافع عن تاريخها وموقعها المتآكل في التكوين الوطني الحديث بصمتها الخاصة في تمثال «أسعد كنج ورفاقه المجاهدين».

إن الأهالي والمجتمع المدني والأعيان، وهي القوى الاجتماعية التي تشكل الجمهور السياسي الجولاني، تتنافس وتشترك في تكوين الهوية الوطنية؛ فمن منها سيهيمن ويتصدّر المسيرة؟ ربما تماثيل مقبلة ستكشف لنا الأمر. أما ما هو أمر واقع وواضح للعيان الآن، فهو أن هذه القوى تصطف في معسكرين: معسكر داعم للنظام (إما من منطلق طائفي معلن، أو من منطلق الخوف، أو من منطلق «معاداة الإمبريالية، أو مكافحة «الارهاب»، ومعسكر مناصر للثورة (إما من منطلق مناهضة الدموية والقتل، أو من منطلق الإيمان بالمواطنة العلمانية، أو من منطلق الإيمان بالمثل الليبرالية، أو ربما من منطلق الطائفية أيضًا). وفي الأحوال جميعها لا بد من الاعتراف بأنّ «المسيرة» – تكوين الوطن والأمة – لم تثمر بعد، ولم يصل الوعد السعيد.

اليوم الثاني

الجلسة الرابعة

استعمالات النظام السوري لقضية الجولان وفلسطين/ خطاب «الممانعة والمقاومة»

الجولان في السياسات الأسدية

ميشيل كيلو[1]

ما إن استولى البعث على السلطة، وأبعد عنها أطرافًا ناصرية ومستقلة رئيسة، لعبت دورًا حاسمًا في انقلاب الثامن من آذار/ مارس لعام 1963؛ حتى تبنى سياسات أرساها على ركيزتين: المزايدة على القيادة المصرية من خلال تبني سياسات اشتراكية- تأميمية، تناولت الصعيدين: الصناعي والزراعي، وأحدثت تبدلات طبقية- اجتماعية قصدها إثارة الإيحاء بأن سورية حسمت أمرها ثوريًا، بينما تتسم مواقف عبد الناصر وقيادته بالتردد والوسطية، والمزايدة على مصر قوميًا، وبصورة خاصة في المسألة الفلسطينية.

بهذين التوجهين، سعى البعث إلى انتزاع قيادة النضال القومي من عبد الناصر شخصيًّا، وإضعاف رمزيته، بوصفه قائدًا معترفًا به لما سمي آنذاك «الثورة العربية»، لذلك؛ وسع صراعه معه إلى المجال الاجتماعي، لتأليب الجماهير المصرية والعربية عليه، وجعلها ترى فيه رجلًا من الماضي وسياسيًّا تتجاوزه «ثورة البعث السورية». وفي الحالين، طرح عسكر البعث أنفسهم قيادة بديلة من قيادة عبد الناصر المصرية التي اتسمت مواقفها بحساسية عالية، بل مرضية تجاه دورها القيادي للعرب، وعدّت الاقتراب منه أو منافستها عليه خطًّا أحمر لن تسمح لأحد بانتزاعه منها، وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي عدّت جوهر المسألة القومية، إلى جانب قضية الوحدة العربية التي ارتبط نجاحها وفشلها بقدرتها على تحرير فلسطين واستعادة هويتها العربية.

---

[1] كاتب وسياسي سوري، من مواليد 1940، ترأس مركز حريات للدفاع عن حرية الرأي والتعبير في سورية، تعرض للاعتقال مرات عدة، ترجم كتباً في الفكر السياسي.

الانقسام السوري المصري

بعد تغطية المجال الاجتماعي بقوانين «اشتراكية» وضعت يد الانقلابيين على وسائل الإنتاج معظمها، بما في ذلك الفردية والعائلية منها، أعلنت قيادتهم أنها قررت بدء المواجهة مع إسرائيل، طيا لصفحة من السياسات العربية اتهمت بالخيانة والتعاون مع العدو الصهيوني ضد فلسطين وشعبها. قال الناطقون باسم عسكر السلطة السورية إنهم قرروا اعتماد استراتيجية مجابهة عسكرية شاملة ضد العدو، تقوم على ممارسة ردع يومي ضده، يرد على كل ضربة إسرائيلية لسورية والعرب بما يقابلها، والهدف: استنزاف قدراته وردعه ريثما يحين موعد تسديد الضربة القاضية إليه.

وبالفعل، بدأت بعد ذلك سلسلة صدامات عسكرية أتت أغلب الأحيان من الجانب الإسرائيلي الذي لم تمثل ردود البعث عليها أي تحد له، ورأى فيها فرصة مفتوحة لاحتلال المنطقة المحايدة على الحدود السورية مع فلسطين، وللاستيلاء على المياه السورية، وساعده في تحقيق ما أراده ما ساد العلاقات السورية-المصرية من انقسام فاقمه فشل محادثات إعادة الوحدة بين البلدين، وانفجار حرب كلامية ضارية بين قيادتيهما، أسهمت في عزل الجيش السوري عربيًّا من جهة، ومكنت إسرائيل من الوقيعة بمن أرادت ضربه على الجانب العربي من جهة أخرى، مع العلم بأن اختيارها كان قد وقع على عبد الناصر منذ عام 1954، عدو البعث، الذي أمر مؤسس الدولة الصهيونية واستراتيجيها الأكبر «دافيد بن غوريون» بإعطاء أولوية مطلقة للقضاء عليه بأي ثمن، وحاول ذلك خلال العدوان الثلاثي عام 1956، الذي لعب جيشها دورًا رئيسًا فيه، إبان ما عرف دوليًّا بحرب السويس.

قرر البعث المواجهة، وهو ينفذ تطهيرًا شاملًا للجيش السوري، أطاح بعدد كبير من ضباطه المهنيين غير الحزبيين أو السياسيين، ووضع في مواقعهم مئات من صف الضباط أو الضباط المجندين من المراتب الدنيا، اختار معظمهم من العلويين، فأضعفت هذه السياسة الجيش السوري إلى درجة حولته من طرف، مهمته قتال العدو الاسرائيلي وحماية وطنه والعرب، إلى جهة مهمتها الرئيسة حماية نظام انقلابي، هرب إلى الأمام في القضية القومية والفلسطينية، لا ليحرر فلسطين أو يوحد العرب، بل

ليحكم قبضته على شعبه؛ عدوه الداخلي الذي تبين بعد كل معركة مع إسرائيل أنه عاجز عن حمايته.

واصل العسكر الانقلابي في هذه المدة التهييج الإعلامي ضد مصر وقيادتها الخائنة المتهاونة التي تفوت على العرب سانحة يتيحها لهم، هي تحرير فلسطين، بينما كان السوفيات يحذرون يوميًا بلسان كبار قادتهم من النتائج الكارثية للانقسامات والخلافات العربية، وينصحون بتوحيد مواقف وسياسات العرب، ويحثون على أهمية التنسيق العسكري لحماية بلدانهم، وتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك التي عقدت عام 1954، ويعارضون عبر تصريحات معلنة فتح الجبهات لأن فتحها يفضي إلى حرب يهزم فيها العرب، أي إنهم كانوا يعارضون سياسات البعث العربية وخطته المزعومة لتحرير فلسطين، خطة قدمها الرئيس أمين الحافظ عام 1965 إلى مؤتمر قمة عربي في القاهرة، وسط حملة إعلامية ضارية اتهمت جميع القادة العرب، وبخاصة منهم قادة مصر بالخيانة والتهاون، لأنها لا تحرر فلسطين، وتحجم عن مشاركة البعث السوري في إنجازه، على الرغم من الفرصة المؤكدة لإنزال هزيمة نهائية بالعدو الذي تثبت تصريحاته أنه ضعيف وعاجز عن المواجهة، مع أنه كان قد أسقط خلال معركة جوية واحدة وقعت في أيار/ مايو من عام 1967 ثلاث عشرة طائرة سورية.

تجاهلت قيادات دمشق تحذيرات حليفتها موسكو، ولم تهتم لعلاقات أميركا الخاصة مع إسرائيل، ولماذا تهتم إن كانت ترى أن معركة تحرير فلسطين هي مع أميركا، بالنظر إلى أن اسرائيل ليست -ولا يمكن أن تكون- غير قاعدة من قواعدها، تفتقر إلى القوة الذاتية أو إلى القدرة على الصمود في أي حرب، فإن وقعت هزيمتها، وهي وشيكة، نزلت الهزيمة بعدو العرب الحقيقي: أميركا، الدولة الإمبريالية التي تعاني أزمة خطرة، أنتجها طردها من مناطق كثيرة في العالم، وما تمر به رأسماليتها من أزمات عصية على الحل؛ وينجزه الاتحاد السوفياتي من تقدم كاسح في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. بهذه الرؤية المؤدلجة، لم ير عسكر النظام السوري وساسته التحول النوعي في دعم أميركا العسكري لإسرائيل، والخطط التي توافقت عليها مع السعودية، وتستهدف إخراج مصر بالقوة من اليمن في مرحلة اولى، ومحاصرتها،

وعزلها، وتسديد ضربة إسرائيلية إليها تطيح نظامها في مرحلة تالية، تنفذ بمعدات عسكرية يفتقر أي جيش عربي إلى ما يعادلها.

خطة الجنرال «ويلر» الأب الروحي لحرب حزيران/ يونيو

درب الجيش الأميركي الإسرائيليين على هذه الضربات في صحراء «نيفادا»، التي تشبه صحراء سيناء المصرية، لتنفيذ خطة عسكرية وضعها رئيس أركان حرب جيش واشنطن الجنرال «ماكسويل ويلر»، تقوم على شن هجمات مكثفة ومتلاحقة بالدبابات والطائرات على نقاط محددة من جبهة العدو، تبدل في مدة قصيرة موازين القوى الميدانية، وتحقق اختراقات عميقة فيها، بواسطة حرب حركة صاعقة تنجزها المدرعات والمشاة المحمولة جوًا وبرًّا، ما إن تفضي إلى انهيار النقاط المستهدفة كي يجد العدو نفسه أمام أحد احتمالين: التطويق والتدمير أو الاستسلام والانسحاب من مواقعه فيها.

في تلك الأجواء التي اتسمت بتوترات وصراعات عربية، تفاقمت هذه الصراعات يوميًّا بالمزايدات الكلامية والسياسات المتهورة، وأضافت إلى انقسام النظم العربية إلى «تقدمية» يؤيدها الاتحاد السوفياتي، و«رجعية» مدعومة أميركيًّا؛ انقساما نوعيًّا أضعف الطرف التقدمي عبر إثارة معركة بين مكونيه السوري والمصري، ليس موضوعها ما تذرعت به: «فلسطين»، بل هو إحداث تحول في علاقات نظم العرب وأوضاعها، تحول يسقط الزعامة الناصرية للعالم العربي، ويحل محلها زعامة قومية جديدة هي قيادة البعث السورية، التي تعمدت ممارسة سياسات تفاقم الانقسامات والعداوات العربية، لتزيح «عبد الناصر» من الوعي الشعبي السائد عن مكانه القيادي القومي، أو تجره إلى معركة ليس مستعدًا لها، فتترك له أحد خيارين: البقاء بعيدًا عن المعركة مع العدو وما يضمره من التسليم بنهاية دوره زعيمًا يقود معركة الأمة ضد إسرائيل، وفي سبيل وحدة العرب، أو الانخراط في معركة مفتوحة على احتمالات حربية، ليس متهيئًا لخوضها، سيتلقى خلالها ضربات خطة الجنرال «ويلر» المعلنة.

وقد تحدثت مجلة لبنانية بصراحة عن خطة المرحلتين العسكريتين، وتحققت الأولى منهما بالفعل في اليمن، إذْ تلقت خيرة وحدات جيشه ضربات أنهكتها وقوضت قدرتها على مقاتلة جيش إسرائيل، وانضوت في هجمة أميركية دولية أعطت نتائج إيجابية أسقطت أصدقاء الاتحاد السوفياتي في حركة عدم الانحياز والحياد الإيجابي: «كوامي نيكروما» في غانا، و«سيكوتوري» في غينيا، و«سوكارنو» في إندونيسيا، بينما قالت الصحافة الغربية إن النجاح ضد هؤلاء لن يكتمل من دون ضرب عبد الناصر، والقضاء عليه، للتخلص من ركائز بلدان عدم الانحياز والحياد الإيجابي وقادتها، التي اكتسبت بمرور الوقت واشتداد الصراعات الدولية طابعًا معاديًا للغرب والرأسمالية عامة، وللولايات المتحدة خاصة.

ولعل ما زاد من احتدام هذه الصراعات تراجع سياسة الوفاق الدولي التي اعتمدها «جون كنيدي» بعد اغتياله، وصعود نائبه «ليندون جونسون» إلى سدة الرئاسة في واشنطن بنهج معاكس، ما وسع الانخراط الأميركي في حرب فيتنام، وعمل على تنظيف الجبهة المعادية لأميركا وراء خطوطها الخلفية في البلدان الصديقة لموسكو، وأسقط قياداتها الأكثر وطنية وراديكالية.

ولا عجب أن «جونسون» عُدّ الأب الروحي لحرب حزيران/ يونيو، باعتراف «اسحاق رابين»، رئيس أركان جيش العدو الذي قاد الحرب عام 1967 ضد الدول العربية، وقال إنهم تدربوا على سيناريوهاتها طوال عشرة أعوام، وناموا واستيقظوا وهم يعدون أنفسهم للانتصار فيها، وإنهم انتظروا فرصة ملائمة لشنها، فرصة قدمها لهم القادة السوريون، لإيمانهم بصواب ما قاله «موشي دايان» وزير حرب العدو في الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967، إذ أشار قد الحرب بساعات إلى أنها ستكون سباقًا بين الجيشين المصري والإسرائيلي نحو قناة السويس.

هل كانت سياسات المجابهة البعثية في الأوضاع الكارثية التي عرضت بعض جوانبها؛ وليد المصادفة وحدها؟ وهل فات أصحاب القرار في البعث أن الظرف الداخلي والعربي والدولي ليس مهيئًا لخوض معركة مع إسرائيل، ناهيك على إحراز انتصار عليها وتحرير فلسطين؟ ولماذا تجاهلوا تحذيرات السوفيات، وبنوا حساباتهم على موقف يجعل من القضاء على عبد الناصر هدف أميركا والسعودية، انتصارًا لهم

وليصيروا معه قادة الأمة العربية، وأصحاب المشروع القومي/ الوحدوي الوحيد؟ وهل من المعقول والمفهوم أن يشن البعث حملة تخوين يومية على عبد الناصر، تتهمه بالعمالة للعدو، لأنه لا ينتهز فرصة تحرير فلسطين، التي يتيحها له؛ فإن كان جادًا في القتال إلى جانبه من أجل تحقيق هدف قومي تحريري، يتطلب بلوغه أعلى درجات التنسيق والثقة بين دمشق والقاهرة، وليس إشاعة أجواء سياسية عسكرية عدائية، ونصب فخاخ توقع مصر في حبائل العدو؟.

في هذه الأجواء العربية والدولية، وما يضاف إليها من تبعات انقلاب العسكر البعثي من حملات قمع واسعة طاولت أعدادا كبيرة من مواطنات ومواطني سورية، وما رافقها من سياسات اشتراكية وقومية، أثارت معارضة شعبية متزايدة الاتساع لنظام كانت إسرائيل تعلن أنه لا يمثل خطرًا عليها، وأميركا تصرح إنه لا يهدد النفط وممراته، ولا يستطيع ممارسة قدر من الانحياز للاتحاد السوفياتي يبدل توازنات العلاقات الأميركية-الروسية في البلدان العربية أو الشرق الأوسط.

لا عجب من أن مؤسسة إسرائيل العسكرية التقطت السانحة التي أتاحها لها البعث، والجو الدولي الملائم، وأعلنت بلسان رئيس أركان جيشها «إسحق رابين» يوم الثاني عشر من أيار/ يونيو من عام 1967 أنها ستجتاح سورية، وتحتل دمشق، وتسقط نظامها.

عندما تعالت استغاثات نظام التحرير الفوري لفلسطين، وأخذ يطالب «خائن» العرب «جمال عبد الناصر» بتطبيق ميثاق الدفاع العربي المشترك، سأل الأخير القيادة السوفياتية إن كان ثمة حقًا حشود إسرائيلية على الحدود السورية كافية لغزو دمشق، وما إن أكدت موسكو وجود الحشود، حتى بادر بإرسال جيشه إلى سيناء، في خطوة أراد لها أن تكون احترازية ورادعة للحرب من جهة، ومؤكدة لدوره القومي القيادي من جهة أخرى.

وعلى الرغم من إلماحه في واحدة من خطبه الأولى إلى رفضه الحرب، إلا أنه تجاوز خطًّا أحمر، واقترف غلطة قاتلة وضعته في مواجهة مع إسرائيل، التي خططت للإيقاع به منذ عام 1954، وها هي فرصته في متناول يدها، وها هو -أخيرًا- في الفخ الذي سيستحيل عليه الخروج منه، في ظل إعلانات دمشق عن تصميمها المطلق على

خوض الحرب، وتصريحات قادة جيش إسرائيل عن أولوية ضرب القاهرة على احتلال دمشق، لأن القاهرة هي قوة العرب الرئيسة، وعدو سيكون لاختفائه نتائج بعيدة المدى في ما يتعلق بمصير العالم العربي وإسرائيل.

طيراننا في مهمة تدريبية

بانتقال بؤرة الصراع إلى الجبهة المصرية، سارعت اسرائيل إلى شن الحرب عليها فجر يوم الخامس من حزيران/ يونيو، من خلال ضربة جوية أبادت طيرانها وهو على الأرض. وبما أن قيادة عسكرية مشتركة مصرية / سورية/ أردنية شُكِّلت على عجل قبل أيام قليلة من نشوب الحرب، فقد أمر قائدها المصري الطيران السوري بتنفيذ غارات على مطارات العدو التي توجد طائراتها معظمها في الجو، فرد وزير دفاع البعث «حافظ الأسد» في برقية رسمية: «طيراننا في مهمة تدريبية». وبعد سويعات دمرت إسرائيل طيران الأسد وهو على مدارج مطاراته، مصفوفًا بانتظام؛ طائرة بجوار أخرى.

بعد ثلاثة أيام أعلن عبد الناصر استقالته من رئاسة الجمهورية، وفي اليوم الخامس، أصدر «حافظ الأسد» أمره الشهير بانسحاب الجيش الكيفي من الجولان، بذريعة أنه عاجز عن مواجهة إسرائيل بمفرده، وأن مصر المهزومة هي التي تتحمل المسؤولية عن قراره.

هكذا، تناسى الوزير التحريري ما كان يعلنه قبل أيام عن حتمية الانتصار الذي ستحرزه قواته على العدو وهي تندفع إلى داخل فلسطين. بعد انهيار الجيش وانسحابه من دون قتال من الجولان، انتظرت إسرائيل ثلاثة ايام قبل إرسال جيشها إليه، لاعتقادها أن في الأمر خدعة أو خطة حربية ما، وأن الجيش المرابط في تحصينات الهضبة لم يصب بأذى، ويستطيع القتال والصمود أشهرًا بما لديه من ذخائر وتموين، وحماية طبيعية، وبما سيواجهه جيش إسرائيل من مصاعب تفرضها تضاريس المنطقة شديدة التعقيد، وما فيها من طرق إجبارية يصعب اختراقها.

انتهت سياسات تحرير فلسطين البعثية منذ الهزيمة التي أدت إلى انسحاب جيش البعث من الجولان، وتسليمه من دون قتال، وحلت محلها سياسات جوهرها

المحافظة على النظام، ركناها تفادي معركة مع الاحتلال، لخطورتها على النظام، والقضاء على أي معارضة داخلية منظمة أو قوية، بذريعة أن المعارضة ستضعفه وتحول دون امتلاكه ما يكفي من قوة لتحرير الجولان، وستكون بالضرورة حليفًا موضوعيًّا للعدو، ترتبط بالقضاء عليه استعادة الارض المحتلة.

بعد هزيمته، واجه النظام السوري مسألتين جوهريتين هما:

1. كيف يحكم سورية، وما الذي عليه فعله للتخلي عن ادعاءاته القومية عمليًا مع المحافظة عليها لفظيًّا؟.
2. ماذا سيكون موقع الجولان من إعادة إنتاج السلطة وتوطيدها؟.

أولًا: كيف يحكم سورية، وما الذي عليه فعله للتخلي عن ادعاءاته القومية عمليًا مع المحافظة عليها لفظيًّا؟.

واجه البعث معضلة حقيقية تتصل بقدرته على التمسك بوعوده حول الوحدة والحرية والاشتراكية في ظلِ افتقاره إلى القدرة على تحقيقها وتخليه الفعلي عنها. وطرحت الهزيمة عليه سؤالًا محرجًا هو: «إذا كان غير قادر على حماية وطنه من الاحتلال وتحرير ما سقط، كيف سيكون قادرًا على تحقيق أهداف تعاديها إسرائيل بمثل توحيد الأمة العربية، وحرية المواطن والوطن، وبناء نظام اشتراكي معادٍ للرأسمالية كنظام دولي هي جزء منه؟»

كان من الواضح بعد تخلي السلطة عن الجولان في سياق محاولاتها المحافظة على نظامها؛ أن البعث يواجه تحديًا يفرض عليه خيارات خطِرة، منها إنهاء انفراده بالسلطة، ووضع برامج لمشروع وطني ديمقراطي يفعل قدرات المجتمع السوري، ويوجهها نحو مواجهة حقيقية مع الاحتلال، انطلاقًا من أوضاع داخلية مغايرة

للأوضاع السياسية والاجتماعية التي يأخذ بها، لا تتفق مع خياراته، ويعني اعتمادها انهيار مشروعه الخاص.

أثار هذا الواقع خلافات داخل السلطة الحاكمة وأجهزتها حول النظام المطلوب قيامه في ظل الهزيمة، خلافات حسمها انقلاب عسكري نفذه عام 1970 «حافظ الأسد» وزير دفاع عام 1967، الذي أمر الجيش بالتخلي عن الجولان لإسرائيل، ووجد الآن حلًّا تحاشى الرد على الاسئلة التي تطرحها ضرورات تحرير الأرض؛ هو السلطوية، وجوهرها إقامة نظام يعيد إنتاج المجتمع بدلالة السلطة ولمصلحتها، ويجعل منها المجال العام، والحقل السياسي الوحيد في البلاد، ويعززها بصورة دائمة وفي المجالات جميعها، بوضع جميع موارد البلاد، وثرواتها، وممتلكات السوريين في متناول يدها، وتحت تصرفها، ليخلق وضعًا تزداد فيه استقلالية النظام عن المجتمع، وتبعية المجتمع له، وتتعاظم قوة السلطة بقدر ما يتفاقم ضعفه، وتلتحم صفوفها بالتلازم مع تفكيك صفوفه، في حين تمارس سياسة تمنعه من الاهتمام بالسياسة وممارستها، ليكون حضورها راهنًا وشاملًا، وغيابه كليًّا ودائمًا، وقدرتها بلا حدود، وقدرته معدومة، وأخيرًا، لتنقسم سورية إلى عالمين: عالم السلطة الخارج على أي قانون أو دستور أو عرف أو عقد، والمتلاعب بالقيم الوطنية والقومية والإنسانية جميعها، والمنفلت من أي قيد أو رقابة، الذي يخترق عالم شعبه المحروم من حقوقه، وهو من يجري وراء رغيف لا يني يبتعد عنه، ليس بين مفرداته كلمة الجولان، أو بين هواجسه تحريره، ما دام تحريره يمكن أن يطيح بالنظام، العازف عزوفا كليا -منذ الهزيمة فصاعدًا-عن استفزاز المحتل، والمقلع -للسبب نفسه- عن القيام بأي تغيير في أوضاعه وعلاقاته مع الشعب من شأنه تمكينه من استعادة أرض الوطن.

في ما بعد؛ وانطلاقًا من حسابات سلطوية تتصل بتنظيف يد الأسد من جريمة تسليم الجولان، دخل النظام في شراكة مع مصر، لا تمس البتة أوضاعه الداخلية بل توطدها، لخوض حرب ضد الاحتلال، وصفها السادات بـ«حرب تحريك لا تحرير»؛ ألصق الأسد هزيمة حزيران/ يونيو بخصومه في الحزب والدولة، وكانوا في السجن منذ عام 1970، وعلى رأسهم الأمين القطري اللواء «صلاح جديد»، وتنصل من مسؤوليته الشخصية عن تسليم الجولان، وشرع يسوق نفسه بطلًا خاض حربًا تحريرية ظافرة

هي حرب تشرين من عام 1973، متجاهلًا أن الجولان ما زال محتلًا حتى اليوم، وأن بقاءه محتلًا صار واحدة من ركائز سلطته التي تعايشت مع المحتلين، وقدمت لهم ضمانات أمنية بعيدة المدى، يجسدها الهدوء المطلق على الحدود مع الأرض المحتلة، واستبدال الصراع مع من كانت تسميه «العدو» بالصراعات العربية/ العربية، بدءًا بغزو لبنان عام 1976، ولو كان «العدو» ضده لما اقدم على هذا الغزو، فليس من العقلانية أن يحتل بلد لديه أراض محتلة أيضًا أراضيَ بلد آخر، إن كان ما يفعله يهدد محتل أرضه أو لا يحظى بموافقته؛ مرورا بتطويق منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على احتوائها، وتقييد حريتها واستقلاليتها، وانتهاء بتنظيم انقلاب ضد رئيسها «ياسر عرفات».

من ثم أراد بتحالفه مع إيران الانضواء إلى سياقات غير عربية تمكنه من تعزيز قبضته على عدد من البلدان العربية، وإضعاف العراق وإخراجه من المجال العربي، وما ترتب عليه من منع قيام جبهة شرقية ضد إسرائيل، والضغط على الخليج، وابتزازه ماليًّا وسياسيًّا، بمشاركته تأسيس كيان عسكري إيراني/ أسدي احتلالي داخل لبنان هو «حزب الله»، البديل من مقاومة قائمة لإسرائيل هي «المقاومة الوطنية اللبنانية»، التي أسسها الحزب الشيوعي اللبناني بالتحالف مع قوى يسارية وعلمانية ووطنية، كان من الصعب سيطرة النظام الأسدي عليها، وتحقيق أهدافه الإسرائيلية من خلالها، لذلك قضى عليها بواسطة الحزب؛ الورقة التي لطالما ضغط بها على لبنان، واستخدمها في خوض تجاذبات محدودة ومنضبطة مع «العدو»، وزرع المجال القومي بأشكال متنوعة من التناقضات، أراد بها إمساك أوراق تحول نظامه إلى مركز تتمحور حوله البلدان القريبة، ويعمل على تهميش العراق ومصر، وإقامة قطب سوري/ سعودي بديل، ليس من همومه تشكيل قوة عسكرية تستطيع تحدي الاحتلال، وتفرض انسحابه من الجولان، أو إضعاف قبضة الأسد على جواره، أو دعم أميركا لسيطرته عليها، ولاسيما بعد نجاحه في عزل العراق عربيًّا بمساعدة الخليج، وإخراج مصر من العالم العربي بعد معاهدة كامب ديفيد، وتحكمه بلبنان، وهجماته ضد منظمة التحرير، وعلاقاته مع الأردن.

وعوضًا عن المغامرة بنظامه من أجل الجولان، أقام الاسد تقسيم عمل استراتيجي مع الاحتلال لحمته وسداه الإقلاع عن تحديه أو التصدي له، وغطاه بسياسات لم تكن أولويتها العدو الصهيوني، بل تصفية عملائه العرب، ما أدخله في صراعات عربية/ عربية لا نهاية لها، وزعم بأن حسمها هو شرط لازم لخوض معركة مع «العدو» تحرر الأرض السورية.

نقل النظام بذلك تناقضاته العدائية إلى المجال العربي، وحول تناقضه مع العدو الى خلاف بارد مؤجل الحل إلى زمن لا يعرفه أحد. لذا، انخرطت الأسدية في تشابكات بعيدة عما كان يسمى «الصراع العربي/ الإسرائيلي»، واكتملت متطلبات الأمن الاستراتيجي طويل الأمد حول اسرائيل، التي أنجزت تعاقديًّا مع مصر والأردن، وواقعيا وعمليًّا مع «سورية الأسد»، التي تطلق لسانها في ممارسة ديماغوجية تحرير جنوب لبنان، في حين بقي الاحتلال في الجولان بعيدًا عن أي إزعاج، بمثل ما قال «اسحاق رابين» رئيس وزراء إسرائيل عام 1976 خلال زيارة المستوطنات الجولانية، عندما طالبه سكانها بالأمن، فنهرهم قائلًا بحق: «أنتم هنا أكثر أمنًا من سكان تل أبيب».

شطبت السلطوية الأسدية تحرير الجولان من جدول أعمالها، وعاقبت كل من ذكره في كتاب أو مقالة، بل منعت صحفها من إيراد أي خبر عنه، وزجت في السجون من خالف أوامرها. وتجاهلت كل ما كان يذكر في وعودها وشعاراتها بمشروع وحدوي/ اشتراكي، بما فيها وعد الحرية، وتفرغت لمعارك وغزوات حربية ودامية ضد العرب عامة وشعبها خاصة، حتى إن أستاذنا «إلياس مرقص» قال بعد تسليم الجولان بأعوام: «سلم الأسد مفتاح آسيا الاستراتيجي لإسرائيل، فسلمته السلطة في سورية، على أن يحكمها كبلاد محتلة، وقد فعل».

والحق أن السلطوية الأسدية قلبت دعوة الوحدة العربية إلى أداة لابتزاز الدول العربية الأخرى، والضغط عليها، ولخوض معارك ضدها، سممت علاقات العرب ببعضهم بعضًا، وحولتها إلى موضوع لتناقضات ومشاحنات لا حصر لها، لذلك لم ينج أي نظام عربي من تهمة الخيانة، وبخاصة منها نظام البعث العراقي، الذي عد خطرًا داخلي الأبعاد لا بد من الإجهاز عليه، وبدلًا من أن تشفع له شراكة المبادئ

واللغة والأهداف، صار العدو الأول، ولم يتوقف البعث الاسدي عن التآمر عليه، فتنكر لشعار مشهور رفعه طوال مدة حكمه، يقول إن العربي لا يقتل العربي أو يتحالف مع أعدائه ضده، لكنه تحالف مع إيران، وساعدها بكل ما كان بحوزته من سلاح ومال، لكي تربح حربها معه.

ثانيًا: ماذا سيكون موقع الجولان من إعادة إنتاج السلطة وتوطيدها؟.

استخدم النظام الاحتلال لابتزاز مجتمعه والضغط عليه، ولكبت أنفاسه، وإفقاره، وأكل حقوقه. وجعل تسليم الجولان والقبول باحتلاله أداة ضبط بواسطتها، وتحكم بداخله، واستعملها لتسويغ موجات القمع المتلاحقة التي تعرض لها سوريون كثر اتهمم بالعمالة «للعدو»، بذريعة مناهضة سلطته، وإضعاف قدرتها على مواجهة العدو وتحرير الجولان. بالتلازم مع ذلك، حُذف الاحتلال بوصفه مسألة راهنة من وعي السوريين، ومنعت المطالبة بمقاومته بما هي مزايدات، هدفها الحقيقي معارضة النظام وإحراجه وطنيًا وشعبيًّا، وبلبلة إعداداته «السرية» للتحرير.

وبذلك، تلازم تقسيم العمل الاستراتيجي مع إسرائيل في الخارج، أمر مكن الأسد من خوض معاركه في المجال العربي، مع سياسات داخلية جعلت النظام طرفًا لا تجوز معارضته، ولا يحق لأي مواطن انتقاده، فاكتملت بهذا التلازم الشروط التي فتحت الباب لمعاركها الكلامية في الخارج الإسرائيلي، والقاتلة في الداخل السوري. هاتان السياستان المتكاملتان لعبتا دورًا خطِرًا في إعادة إنتاج السلطوية، وتغاضى العدو عن نقاط ضعفها الكثيرة، ومكنت الأسد من احتلال موقع تحكمي في علاقاته مع البلدان العربية، ولاسيما بعد نشوب الحرب بين إيران والعراق، وخروج مصر من العالم العربي بعد كامب ديفيد. ما خلق توازنًا عربيًّا طرفاه النظامان الأسدي والسعودي، يمتلك الثاني منهما المال، الذي احتاجه الأول، وحصل عليه بطرق ابتزازية غالبا، فأتاحت له تمويل مشروعات قومية وتنفيذها، تمثلت باحتلال لبنان، والعدوان على فلسطين والعراق، والاحتماء بإسرائيل، المستفيد الرئيس من هذه المشروعات، بما أتاحته لها من حدود آمنة، وأوضاع مستقرة، وتطور اقتصادي وتقني

مفتوح، وهيمنة استراتيجية على البلدان المجاورة لها، مكنتها من مواصلة استيطان فلسطين، وكبح تطورها نحو دولتها الحرة والسيدة.

قال «مناحيم بيغن» رئيس وزراء اسرائيل الأسبق إن بلاده عقدت اتفاقات تعاقدية مع مصر والأردن، وأقامت سلام أمر واقع مع النظام السوري، وتبين أن هذا السلام أكثر خدمة وأمنا بالنسبة إليها من معاهدات كامب ديفيد ووادي عربة، وذكر بأن الأسد قطع تمامًا دابر العمليات الإرهابية من حدوده مع الجولان، حتى بعد أن ضمته إسرائيل رسميًّا عام 1981، بينما جرت عمليات مسلحة عدة جاء منفذوها من مصر والأردن. وألمح بيغن إلى أن اسرائيل ستحمي نظم الأقليات العربية، وبخاصة منها النظام السوري، لكونه مصلحة استراتيجية بالنسبة إليها، ولأن استقراره واستمراره مرتبط بموقفها منه، وبالتزامه بسلام الأمر الواقع، أي ببقاء الجولان محتلًا.

أليست مظلة الحماية التي تفردها إسرائيل على بشار الأسد خير دليل على حجم التداخل بين مصالح إسرائيل وبقاء نظامه، وعلى تمسك «العدو» بالنظام الذي قال عنه أحد كبار رجال الاستخبارات الأميركية عام 1974: «إنه قدم خدمات استراتيجية لإسرائيل سيستمر تأثيرها لنصف قرن قادم».

لم يمتلك النظام في أي يوم استراتيجية وطنية لتحرير الجولان، لأن استراتيجية -كهذه- كانت ستضطره إلى إعادة النظر في السلطوية، وسترغمه على إعادة تعريف علاقاته مع المجتمع، وتجعله طرفًا في صراع مع المحتل. أمسكت مصر بقراراته، وخاضت معاركه اليومية بمفردها على جبهة السويس بين عامي 1967 و1973، لكن النظام السوري ظل بعيدًا عنه، بينما حال بين الصراع مع العدو وبين اتخاذ أبعاد وطنية شاملة، وعده شأنه الخاص الذي لا علاقة للمجتمع السوري به. بعدئذ، حين نسق مع السادات قبل الأسابيع الأولى معركة تشرين وخلالها، فإنه له يفعل ذلك تطبيقًا لاستراتيجية تحرير وطنية يحتل الجولان مركزها، وتعرف السياسات السورية انطلاقا منها أو بدلالتها، لذلك ظل الاحتلال بعد ما سمي حرب «تشرين التحريرية» وتعززت السلطوية، وتم القفز على مسألته، التي غدت محرمًا لا تجوز مقاربته، وانصرف النظام إلى مشكلات أخرى، طوت صفحة الصراع مع إسرائيل وفتحت صفحات صراعات

عربية/ عربية لم توقف بعد ذلك، على الرغم من تحرش إسرائيل المتكرر بالنظام، وقصفه مواقع حساسة بالنسبة إليه، وقيامها بطرده من معظم لبنان عام 1982.

لم تكن حرب تشرين جهدًا أفاد من قدرات المجتمع والدولة، بذلك لم يتحقق أي تنسيق عسكري مع منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية المعادية للصهيونية بمثل العراق، إذ لم يجر أي تواصل معه إلا بعد انهيار هجوم الجيش الأسدي، وتوغل جيش إسرائيل في الأرض السورية، وتوجهه نحو دمشق. ويعود الفضل في وصوله السريع إلى الجبهة إلى توقف الهجوم الإسرائيلي، الذي وجد نفسه أمام جيش جديد في مواجهته، فتحصن في التلال التي احتلها، واكتفى بصد هجماته المعاكسة.

واليوم بعد أن دمر الأسد الصغير سورية بيتًا فبيتًا وشارعًا فشارعًا، وجعل شطب سورية من معادلات القوة بيد جيشه، وبيد من استدعاهم لغزو سورية، من دول ومرتزقة من إسرائيل؛ عملاقًا يستحيل تحديه في أي مدى منظور؛ انتقل من تسليم الجولان إلى تسليم سورية لكل من يظن آن بوسعه حمايته، من إسرائيل إلى إيران وروسيا وعشرات تنظيمات الإرهاب والمرتزقة، وطرح على الشعب والثورة تحديات اراد بها جعل بناء دولة وطنية حرة ومستقلة لمجتمع موحد ضربًا من المحال، بعد أن قوض ركائزها بنظامه السلطوي الذي أقامه بفضل تخليه عن الجولان، وامتناعه عن القيام بأي جهد حقيقي لتحريره.

موقع فلسطين والجولان في البنية السياسية السورية في الحقبة الأسدية

ياسين الحاج صالح [1]

وفقًا لعقيدته المشرعة، يتحدد الشكل السياسي والقانوني للنظام السياسي في سورية بمقتضيات المواجهة مع العدو القومي «إسرائيل»، وبهدف هذه المواجهة، وهو تحرير فلسطين. محتوى الدولة أو مضمونها هو «القضية»، وليس الشكل المعلوم، وهو مزيج من حال استثناء، ومن أجهزة أمنية إرهابية، ومن حكم أبدي وراثي، غير ما أوجبه هذا المحتوى العام.

قضية فلسطين أداة في حكم خاص

وبالنظر إلى أن لقضية فلسطين عمق شعبي حقيقي، يمتد في وقائع الاقتلاع والتمييز والتشتيت الذي وقع على الشعب الفلسطيني من جهة، ويحيل من جهة ثانية إلى أصول هويتية وإثنية ودينية، فإن نخبة ضعيفة الشرعية مثل النخبة البعثية والأسدية، ستجد من انتحال هذه القضية ما يدر عليها شرعية محدودة الكلفة. كان التمييز بين وجهين من العداء لإسرائيل: الوجه المطل على قضايا الهوية والدين، والوجه المطل على مقاومة الاستعمار والعنصرية؛ مألوفًا في الأوساط التقدمية العربية منذ خمسينات

---

[1] كاتب سوري معارض وسجين سياسي سابق. ولد في الرقة 1961 واعتقل 16 سنة منذ 1980 بسبب نشاطه الجامعي الحزبي. يعنى بالشؤون السورية وقضايا الثقافة والعلمانية ونقد الإسلام المعاصِر ونقد نقده.
صدرت له كتب عدة، إضافة إلى مقالاته في صحيفة الحياة وفي القدس العربي وأوراقه في مجلتي الآداب وكلمن. شارك في تأسيس موقع الجمهورية منذ 2012، وهو عضو مؤسس في هامش -البيت الثقافي السوري في إسطنبول.

القرن العشرين، لكن نوعية الشرعية التي يطلبها أمثال الحكم الأسدي ستحول دون ترسيخ هذا التمييز وبناء السياسة عليه. على العكس من ذلك، منذ ثمانينات القرن العشرين ضاع التمييز بين الوجهين على نحو يوازي تنامي العناصر الهوياتية الموروثة في تكوين النظام الأسدي على حساب العناصر الاجتماعية والسياسية المتصلة بمفهومات الشعب والمواطنة والدولة الوطنية، وبمناهضة التمييز والعنصرية والاستعمار. لك تكف الدولة الأسدية عن كونها قوة عقلنة اجتماعية وفكرية وسياسية في الداخل السوري أو في الإطار الإقليمي فحسب، بل توافق تكوينها وتطلعاتها مع انتشار العلاقات الأهلية والتفكير الهوياتي وتعممهما، يرافقهما دومًا الخوف والكراهية والشك والكلام المزدوج.

وما تقوله هذه المداخلة هو أن القضية العامة، قضية فلسطين ومواجهة المحتل الإسرائيلي انقلبت إلى أدوات في خدمة حكم خاص أقلي، تكمن قضيته في مكان آخر، في بقائه الأبدي وشغله موقع التحكم بالموارد العامة. هذه القضية هي ما تشرح بنية الدولة الأسدية، وليس الصمود والمواجهة والممانعة غير قلبٍ إيديولوجي لهذه البنية.

النظام السوري وتحولاته إلى احتلال داخلي

أعلنت حال الطوارئ والأحكام العرفية في سورية منذ الساعة الأولى للانقلاب البعثي الأول عام 1963، واستمرت من دون انقطاع حتى عام 2011، إذْ أبدلت بما هو أسوأ: «قانون مكافحة الإرهاب».

ما يقوله هذا الواقع هو أن سورية عاشت 53 ونيف، أكثر من جيلين كاملين، في ظل أوضاع استثناء سياسية وقانونية، أتاحت إطلاق يد نخبة السلطة في الدولة والمجتمع والموارد العامة، وتكونت بمحصلتها طبقة جديدة، تعدّ البلد ملكًا لها، وذات كمون فاشي كبير. وخلال هذه السنوات خسرت سورية الجولان قبل نحو نصف قرن من دون أن تسعف أوضاع الاستثناء في تجنب هذه الخسارة أو الرد عليها.

وبعد فشل حرب 1973 توقفت مواجهة العدو على الجبهة السورية، وانصرف حافظ الأسد إلى ترسيخ حكمه في الداخل السوري.

حتى منتصف سبعينات القرن العشرين، كانت الإيديولوجية المشرعة الخاصة بمواجهة إسرائيل والأوضاع القانونية والسياسية في البلد، ووقائع السياسة في سورية والمشرق العربي، وبخاصة تفجر حربين كبيرتين خلال 6 سنوات، تتساوق بقدر معقول، لكن منذ منتصف السبعينيات، انفصلت هذه العناصر بعضها عن بعض، وصارت الإيديولوجية مصممة لإسكات أي أصوات اعتراض داخلية، وهو ما تحرسه بالعنف أجهزة الأمن التي تحرس حصانتها هي ذاتها أوضاع الاستثناء، ولم تعد الأولوية العليا للنظام عامة أو غيرية، صارت هي النظام نفسه، وسلطانه الخاص. وأخذت وقائع السياسة والدولة تتمركز حول حافظ الأسد شخصيًا، وحول «الدور الإقليمي لسورية» الذي سينسب أكثر فأكثر لحاكمها، وظهر هذا الدور بعد التدخل السوري في لبنان بضوء أخضر أميركي إسرائيلي، يبدو أنه بني على فهم لتكوين النظام وتطلعاته، وكان حصار «تل الزعتر»، ومن ثم المذبحة، واغتيال كمال جنبلاط، وضرب الحركة لوطنية اللبنانية؛ الترجمات الأولى الباكرة لما يستطيع هذا التكوين القيام به.

الوجه غير الظاهر للدور الإقليمي تمثل في إغلاق الملعب السياسي الداخلي في سورية تمامًا، والتصرف كقوة احتلال أجنبية حيال المجتمع السوري. ظهر هذا على نحو واضح بين أواخر سبعينيات القرن الماضي ومطلع الثمانينيات، وتوج بمذبحة حماة التي وقع ضحيتها عشرات الألوف من أبناء المدينة، وكان الغرض منها انتقاميًا وإذلاليًا وتأديبيًا: تلقين درس لا ينسى.

«تأسرل» النظام و«فلسطنة» السوريين

هذه وقائع معروفة على نطاق واسع، لكن القضية التي أريد بناءها عليها هي أنه في هذا الوقت -مطلع الثمانينات- أخذ النظام السياسي في سورية يتحول تحولًا نوعيًا كبيرًا نحو قوة احتلال، أو نحو قوة إسرائيلية في سورية، وجرت «فلسطنة» واسعة للسوريين، بمن فيهم الفلسطينيون السوريون.

لم يكن ما وصلنا إليه خلال عقد واحد من الحكم الأسدي وأقل من عقدين من الحكم البعثي هو مواجهة إسرائيل ومساندة فلسطين وأهلها، بل العكس تمامًا: «تأسرل» النظام و«فلسطنة» عموم المحكومين. ومثلما قامت إسرائيل جوهريًّا على الإبادة السياسية للفلسطينيين، أي تحطيم تعبيراتهم وإرادتهم السياسية، وردِّهم إلى سكان بلا حقوق جمعية، وغرباء في أرضهم، عملت «إسرائيلنا» الداخلية على الإبادة السياسية لفلسطينييها الخاصين؛ السوريين واللاجئين الفلسطينيين، وتحطيم أي منظمة سياسية معارضة، والعمل على البقاء في الحكم إلى الأبد على نحو يذكر بالشعار الإسرائيلي: «إسرائيل وجدت لتبقى»، والداعشي: «باقية وتتمدد».

لم يجر تحرير الفلسطينيين أو مساعدتهم في التحرر، فما جرى هو «فلسطنة» السوريين، بما في ذلك النظر إليهم غرباء في وطنهم.

وبينما تحولت الدولة في مستدار الثمانينات إلى ملك خاص، وصارت تسمى فعلًا «سورية الأسد»، وجرى الاستيلاء على المجتمع نفسه بأسوأ مما أمكن لأي مستعمر أجنبي أن يفعل، فإن تعزيز ذلك؛ بالاستيلاء على الاقتصاد الوطني، والمواد العامة، لن يكتمل إلا في سنوات حكم بشار. الوقائع معروفة للمتابعين، فقد جرى تحرير الاقتصاد وفق الصيغ الليبرالية الجديدة، وتحت شعار "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وكان ذلك تعبيرًا عن تصاعد نفوذ البرجوازية الجديدة التي تشكلت من المجموعات القائدة منها، مما يسمى في سورية «أبناء المسؤولين»، والمقصود شريحة «مجايلة» لبشار الأسد، تستثمر أموالًا جناها الآباء من الاستئثار طوال جيل كامل بالسلطة العمومية. كانت جرت خصخصة الدولة علنًا عبر التوريث في عام 2000، وأخذت الدولة المخصخصة تستولي على الموارد العامة عبر «القرايب والحبايب» ومحاسيبهم.

وما سبقت الإشارة إليه من كمون فاشي في هذه البرجوازية الجديدة متولد من اجتماع الثروات الكبيرة المراكمة بهذه الطريقة مع الحكم السلالي والأبد، مما يميز الممالك المطلقة والحكم الإقطاعي.

«سورية الأسد» أنموذج في السلطانية والسيطرة الاستعمارية

لم يكن عدم وجود مضاد للإمبريالية والصهيونية في هذا التكوين -على نحو ما توهم نفسها وغيرها تحليلات يسارية غربية لا تعرف شيئًا عن سورية- مضمون هذه التحولات فحسب، وإنما المضمون الفعلي لها خلال جيل واحد هو رفد فلسطنة المحكومين بنكوص اجتماعي وسياسي شديدين، كانت الدولة الأسدية مضخته والقوة الطليعة فيه. قام حكم حافظ الأسد منذ الثمانينات على «البيعة» و«تجديد البيعة»، أي على الولاء والتبعية، بوصفها علاقة سياسية أساسًا، وعلى «الأبد»، وهو ما حمل في أثنائه تحويل سورية إلى ملك وراثي في السلالة الأسدية، وعلى «الفتنة» كشكل هوياتي حصري للصراع الاجتماعي.

هذا الأنموذج يجمع بين السلطانية القديمة وبين أشكال السيطرة الاستعمارية والشمولية الجديدة، وهو يدل في تقديري على استحالة انبعاث السلطانية القديمة من دون مناهج حديثة، مستعارة من التجربة الاستعمارية وتجربة الدولة الشمولية، لكنه يستطيع أن يكون أسوأ من إسرائيل حيال الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه تطورت في أوساط نخبة النظام وحوله إيديولوجية تحديثية ثقافية من الصنف الذي كان رائجًا في إسرائيل حول علاقة النخبة الصهيونية بالعرب، وحتى باليهود العرب (المزراحيين)، ومن الصنف الذي ميز الظاهرة الاستعمارية أصلًا في كل وقت. لكن هذه الإيديولوجية ربطت حبالها في سورية مع واقع الإبادة السياسية المديد، وما تمخضت عنه من رد السوريين إلى جماعات أهلية متخوفة، وهو ما حرصت على تحقيقه الدولة السلطانية المحدثة التي يمكن تعريفها بأنها احتكار للفتنة، تنتجها وتديرها وتوزعها بالمقدار الملائم لبقائها الأبدي.

وظهر هذا الطابع إلى العلن في مواجهة الثورة السورية بعد أكثر بقليل من عقد واحد من تحول البلد إلى ملك وراثي.

والعبرة التي يمكن استخلاصها من مسار الثورة السورية تحيل إلى «الفلسطنة» الواسعة للسوريين وترجمة منزع الإبادة السياسية المحفور في تكوين النظام منذ أواخر سبعينات القرن العشرين إلى الإبادة الجسدية لمئات الألوف وتدمير بيئات الحياة، والتهجير واسع النطاق على نحو يذكر بتهجير الفلسطينيين وقت إقامة إسرائيل عام

1948. فـ «داريا» التي هُجِّر جميع سكانها جميعهم، وتقاطعت في صنع مصيرها حسابات أمنية استراتيجية تخص تأمين النظام، واقتصادية تتصل بالاستيلاء على الأراضي، وعقدية ترتبط بتطلعات إيران لتشييع مناطق من العاصمة وحولها، «داريا» تظهر الوجه الإسرائيلي للدولة الأسدية أكثر من غيرها.

تمتع إسرائيليونا الأسديون تجاه فلسطينييهم السوريين والفلسطينيين بميزات إسرائيلية لا ريب فيها: احتكار سلاح الطيران وأسلحة الدمار الشامل، ضمانة البقاء من قوى كبرى راعية، والحيلولة دون هزيمة النظام عسكريًا، واستخدام «الفيتو» المتكرر لمصلحته من الدولة الراعية، لكن في الجوهر، تسهيل «فلسطنة» محكوميه، وإبادتهم سياسيًا.

ونجد عناصر تسهم في تفسير هذا الواقع المستغرب الذي التقت فيه المصالح الأميركية بالروسية، عناصر متصلة بالضبط بالتحول الإسرائيلي للدولة الأسدية على مدار ثلاثة عقود قبل الثورة السورية. ويذكر الأمر بإجماع القوتين الكبريين على دعم إسرائيل وقت قيام كيانها عام 1948. يريد الأميركيون أوضاعًا مستقرة أو يمكن التحكم في مآلاتها، وليس في سقوط الدولة الأسدية بيد السوريين ما يعد بذلك. ويريد الروس منصة وثوب إلى الإقليم، وشغل موقع مؤثر في التفاعلات الشرق أوسطية، والعالمية بالتبعية.

وما يمكن الخلوص إليه هو أن سياسة الدولة الأسدية تجاه فلسطين تنبع من تكوينه ونوعية أولوياته، وأن قضية فلسطين أداة صالحة لحجب التحول الاستعماري المديد الذي أسهم في تدهور سورية اجتماعًا واقتصادًا وسياسة وثقافة، ثم في تفجرها، وفي التعفن العام في المجال العربي.

وضمن هذا التصور، لا يختلف وضع الفلسطينيين السوريين جوهريًا عن إخوانهم السوريين، لكنهم تعرضوا لفلسطنة مضاعفة إن جاز التعبير، فصار كثير منهم لاجئين للمرة الثانية أو الثالثة، وتقطعت السبل بكثيرين آخرين.

أرى -ملاحظة منهجية- أننا بحاجة إلى القطيعة مع المقاربات التقليدية للدولة والعلاقات بين الدول في منطقتنا، فلا تصلح مفهومات مثل الدكتاتورية والدولة الأمنية مدخلًا لفهم دولنا القائمة، كأننا أمام دول وطنية معاصرة تعاني مشكلات نقص النمو

و«التمأسس» والحريات العامة. وليس التصور التقليدي، القومي العربي للصراع العربي الإسرائيلي مدخلًا لفهم العلاقات بين كيانات المنطقة. ولا من باب أولى الفهم الإسلامي عن صرع إسلامي يهودي، أو إسلام يهودي صليبي، بحسب لغة السلفية الجهادية.

لدينا من جهة تحول سلطاني محدث، يعيد تأهيل علاقات وممارسات ومعان قديمة في إطار جديد، ويعرض أوجه شبه واسعة بظاهرتي الاستعمار والدولة الشمولية.

من جهة ثانية؛ ثمة نظام شرق أوسطي يقوم على الإبادة السياسية، أو على نسخ بنية العلاقة الإسرائيلية- الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في بلداننا، فإسرائيل آلت إلى أن تكون الشكل القياسي للدولة في «الشرق الأوسط».

الثورة السورية تنقل واقع الجولان إلى العلن

«سورية الأسد» بوصفها عينة أنموذجية لدولة الإبادة السياسية هي مزيج بين السلطانية والاستعمار، مع الطائفية كشكل خاص للعنصرية، وهي تتعامل مع محكوميها بمنطق يمزج بين الاستتباع التقليدي ومنطق «فرق تسد» الاستعماري. وهي لم تستثن الجولانيين من هذا المزيج، فمن لم تستطع استتباعهم من الواقعين تحت احتلال عدواني عنصري من مواطنيها المفترضين، خونتهم وشككت فيهم، وألبت مستتبعيها عليهم.

ويبدو أن الثورة السورية كانت هي الحدث الذي نقل تمايز الموقع والموقف في الجولان إلى العلن، وأضفى الشرعية والصفة العامة والثورية على معارضي الدولة الأسدية في الجولان المحتل، فالثورة هي الحدث التاريخي الذي أتاح لمعارضي الأسدية امتلاك الكلام والاجتماع، أي السياسة، وهذا في القسم المحتل من إسرائيل، وفي القسم المحتل من الأسديين.

لكن المفارقة أن واقعة الاحتلال الإسرائيلي هي التي وفرت للجولانيين -بخلاف عموم مواطنيهم- حماية من الموت العنيف، وتدمير بيئاتهم الاجتماعية.

في عام 2012 راجت «نكتة حمصية» تقول: إن حمصيًا استيقظ من النوم على صباح هادئ، فظن نفسه في الجولان المحتل.

اليوم الثاني

الجلسة الخامسة

الجولان والقانون الدولي

الجولان في القانون الدولي

ناصر سابا [1]

بمناسبة البحث في قضية الجولان واحتلاله، لابدّ من أن نستعرض -بإيجاز شديد- نظرية القانون الدولي، ومن ثم؛ بعض القوانين الخاصة بالحروب ووجوب حماية المدنيين، لنصل إلى مفهوم الاحتلال والاحتلال الإسرائيلي والقرار الشهير الصادر عن مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 والتذكير بما دار حوله في حينه، وملاحظة العجز في تطبيق القانون الدولي من منظمة الأمم المتحدة تجاه ما يجري في سورية اليوم من جرائم بشعة.

وما أشبه أمس باليوم، إذ يؤكد التحليل التاريخي بأن القانون الدولي لم يتوقف عن كونه قانون قابلًا للتطبيق أو للخضوع من دول ذات سيادة، وبهذا المعنى تطرح مشكلات القاعدة الأساس في هذا القانون.

المشكلة الأولى التي تضفي طابعًا قانونيًا هي: هل القانون يستطيع أن يكون موجودًا، القانون بوصفه مجموعة قواعد ملزمة هل نستطيع تصور إمكانية تطبيقه على دول ذات سيادة؟!

ما الأساس أو السند القانوني لطابعه الملزم؟ ولماذا يجب على الدول ذات السيادة إطاعته؟

ثمة مشكلة أخرى تخص العلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني الداخليين، وهنا يطرح بالضرورة موضوعة التراتبية (التدرج) ما بين المعايير الدولية والمعايير القانونية الداخلية، أي تفصح عن الخلافات بين المعايير كنظام قانوني دولي ونظام قانوني سيادي.

---

(1) مستشار قانوني سوري، يقيم حاليًا في فرنسا.

نقاشات واسعة تتواجه فيها المبادئ الأساسية لهذه النظرية الخاصة بالقانون الدولي وهي مفتوحة على كل المشكلات المشار إليها.

إن الخلاف ما بين أصحاب هذه النظرية _مؤلفين ومشرعين_ أفضت إلى ولادة مفهومات متعددة للقانون الدولي، عدا مسألة وجود القانون الدولي، فالتطبيق غير مؤكد وغالبًا ما يكون متناقضًا.

أمام هذه الحيرة والتردد لا نستطيع أن نتوصل إلى مفهومات موحدة بل إلى أفكارٍ عامة، فاستمرار الحروب والانتهاكات المتكررة لهذا القانون هي التي تغذي الشكوك حول طابع القانون الملزم، في الواقع لا يوجد شك في أن القانون الدولي موجود، لكن هل له طابعه الخاص؟.

لا قانون دولي بدون هيئات دولية لتطبيقه فوق الدول

الاعتراضات العامة على القانون الدولي كلها بالأصل مشتقة من المفهوم العام للقانون، فالقانون يتشكل من قواعد ملزمة، وكي يكون ملزمًا، يجب أن تشير نصوصه إلى كيفية ذلك.

الحل واضح، فالمجتمع يحكم بالقانون، والقانون يجب أن تطبقه هيئة تملك صلاحيات أو سلطات عليا.

مشروع يشرّع القاعدة القانونية، وقاض يحسم الخلافات المتعلقة بتطبيق القانون وشرطي ينفذ العقوبة إذا دعت الحاجة بالإكراه المادي للذين يخالفون هذا القانون.

من هذه المقدمة المنطقية، يمكن أن نستنتج _من دون صعوبة_ الخلاصة الآتية: إن وجود القانون الدولي مشروط أيضًا بوجود منظمة أو هيئة فوق الدول تنبثق عن المجتمع الدولي، ومثل هذه الهيئة متعارضة بصلاحياتها مع سيادة الدولة.

لا نستطيع أن نرى في المجتمع الدولي مُشرعًا وقاضيًا وشرطيًّا ينفذ، وبغياب هذه الثلاثية الضرورة، يصبح القانون الدولي وهًما أو أسطورة.

قانون الحرب وحماية السكان المدنيين:

إن قانون الحرب يستند على الأقل على مبادئ، وليس على اتفاق يصعب تحقيقه بين حسابات متناقضة ما بين المتحاربين.

المخرج الذي تبحث عنهُ كل جهة _هو حكمًا_ النصر على الطرف الآخر، وكل منهما تضع أو تحشد الإمكانيات لتحقيق ذلك، وفي هذه الحال يجب على الجميع احترام الحياة الإنسانية؛ ومن هنا جاءت الضرورة للقانون الدولي عبر المعاهدات التي تركز على ممارسات المتحاربين الذي يوجب عدم اتساع دائرة العنف، «قانون جنيف المخصص لحماية المدنيين وضحايا الحرب»، (اتفاقا جنيف لعامي 1949 و1977)، إضافة إلى أن اتفاقي لاهاي من قبل لعام 1899 الثالث، و1907 الرابع، وفي كليهما تنص المادة (22) على القاعدة الأساسية:

«ليس لدى المتحاربين الحق في استخدام الوسائل التي تدمر العدد تدميرًا كاملًا»، ودائمًا هنا لا حدود لاستخدام القوة، إضافة إلى أنّ هناك نصوص تتعلق باستخدام الغازات السامة، وذلك منذ اتفاق لاهاي (1899)، واتفاق واشنطن (1922)، وثمة نص يتعلق بالحرب البيولوجية وفق إعلان جنيف (1925).

ما يتعلق بالقلق الخاص بحماية السكان المدنيين يجب أن يقود أيضًا إلى قيود صارمة لحماية هؤلاء السكان، والامتناع عن الأعمال التي تستهدف تغيير البيئة والمنشآت التي تحتوي أشياء خطرة، وهناك منع خاص لعمليات الحصار للتجويع طرقًا في الحروب.

الضمانات والحقوق المقدرة للأفراد تكون مختلفة جدًا، بحسب ما يتعلق بالتفريق بين مقاتلين وغير مقاتلين.

وهناك نصوص تتعلق بالعصابات «القوية» والمرتزقة، أمّا تعريف المرتزق فليس سهلًا أيضًا، لكن المقاتل المرتزق -أيًّا كانت صفته- مدان بالاشتراك بجريمة حرب، لأنه تم تجنيده للقتال في صراع مسلح من أجل الربح الشخصي، فلا هو جزء من القوات المسلحة، ولا هو مواطن في البلد الذي يقاتل فيه، ولا حتى مقيمًا، ومن ثم؛ جُيّش مرتزقًا بصفة أساسية.

وهناك اتفاقات عدة تتعلق بأسرى الحرب. أمّا النقطة المهمة في اتفاقات جنيف، فهي ما يتعلق بحماية المدنيين؛ ففي الصراع الدولي قد جاءت النصوص وافية في البروتوكول الأول من الاتفاق، وفيما يتعلق بالصراع الداخلي فقد شملها البروتوكول الثاني عندما يكون هذا الصراع من أجل أسباب سياسية واضحة (اتفاق جنيف لعام 1949)، لكن اتفاق جنيف لعام 1977 كان أكثر تحديدًا وشمولية.

ففي حال الاحتلال لا يجوز لسلطات الأمر الواقع (السلطة المحتلة) فرض عقوبات على المواطنين أو الإقدام على عمليات تهجير جماعي أو فردي للأشخاص في الأراضي المحتلة، إضافة إلى أنّ هناك منع من القيام بتدمير الممتلكات التي تعود للمواطنين، فرديًا أو جماعيًا أيضًا، احترام الشيوخ والنساء والأطفال وحمايتهم، وثمة نص خاص بحماية الصحافيين، وتوفير الأوضاع الملائمة لعملهم.

وفي ظل أوضاع الصراعات الراهنة، فإن الحكومات باتت أكثر انشغالًا بالتهديدات الواسعة ضد المدنيين؛ فهناك منع الهجمات على المدنيين وبث الرعب، ولا سيما عندما تكون هذه الهجمات عشوائية، لا تميز بين هدف عسكري ومدني، ومن ثَمّ؛ فإن هذه الهجمات تكون انتقامية ويعاقب عليها القانون الدولي، إضافة إلى أنّ هناك منع لأي هجمة تستهدف المنشآت المدنية التي تتعلق بحياة السكان، وبخاصة المياه والكهرباء، ومنع خاص يتعلق بالمستشفيات والأفران والمرافق الحيوية التي تخص حياة المدنيين، ومنها السدود والجسور... إلخ.

أي احترام ينبغي توقعه للتعليمات والأوامر الخاصة بالقوانين الإنسانية في الصراعات المسلحة؟!

في الإجراءات التقليدية للقوة التي تحمي تطبيق القانون التي عجزت -حتى الآن- عن إضافة جريمة الحرب التي تحدث عادةً في الصراعات الداخلية؛ لأن هذه الجريمة بقيت محصورة في الصراعات بين الدول، وليس في الصراع الداخلي، حتى كيفية التحقق من حصولها يجب أن تمر عبر الدولة التي قامت بهذه الجريمة!! وبموافقتها.

وما تزال -حتى يومنا هذا- نقطة ضعف أساسية، لا بل نقصًا كبيرًا يمس الاتفاقات والقوانين الخاصة بالقانون الدولي.

مفهوم الاحتلال، والاحتلال الإسرائيلي للجولان، والقرار الشهير الصادر من مجلس الأمن رقم242

إن الاحتلال العسكري وفق منطوق القانون الدولي يعني وجود قوات عسكرية أجنبية على جزء أو كامل أراضي دولة أخرى، ومن دون هذا الوجود العسكري على هذا الجزء لا يعد بأن هناك احتلال، ومفهوم الاحتلال العسكري يتجاوز معنى الوجود العسكري، إذْ يستتبع وضعية قانونية للأراضي المحتلة، وينظر إليها بصورة خاصة، ويترتب عليها نتائج تحت عنوان «أراض محتلة» لمصلحة الجهة المحتلة والصلاحيات المنطوية بها قطعًا محدودة ومحددة، وعلى الرغم من حال الحرب التي لم تنته بين البلدين، فإنها تنشئ سلطة واقعية، وافق القانون الدولي بعدّها -موقتًا- سلطة أمر واقع.

لكن هذه السلطة لا تستطيع أن تمارس سلطتها أو حكمها بصورة تعسفية، المسألة تم حسمها والنص عليها في الاتفاقية الرابعة اتفاقية لاهاي 1907، وفي اللائحة الملحقة تنص على بعض الصلاحيات التي سمح بها لمصلحة الدولة المحتلة.

وفي القرار الأممي ذائع الصيت لمجلس الأمن رقم 242 (1967) -سنأتي على ذكره- فقد أوضح المجلس وبقوة بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وأن الممارسات الإسرائيلية التي أقدمت عليها إسرائيل بعد الحرب في الأراضي السورية المحتلة كانت موضع إدانات مرات عدة من الأمم المتحدة، وعدّت الشعوب ضحية الاحتلال الأجنبي مثل الشعوب الخاضعة للسيطرة الاجتماعية.

ففي كانون الأول/ ديسمبر 1981، قرر الكنيست الإسرائيلي ضم الجزء المحتل من الجولان الواقع غربي خط الهدنة، وتطالب إسرائيل رسميًا بالاعتراف بضم الجولان إلى أراضيها، وهذا أمر مناف للقرارات الدولية وللقانون الدولي.

وقد أكّد مجلس الأمن -في قراره- أنّ الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة، واعتبر قرار اسرائيل لاغيًا وباطلًا ومن دون فاعلية أو أثر قانوني على الصعيد الدولي، وطالبها -بوصفها قوة احتلال- بأن تلغي قرارها فورًا.

ومع ذلك؛ لم يفرض مجلس الأمن العقوبات على اسرائيل بسبب قرار ضم الجولان، ومن الناحية العملية أدى «قانون الجولان» إلى إلغاء الحكم العسكري، ونقل الصلاحيات إلى السلطة المدنية العادية، لم يتغير الوضع القائم تغيرًا ملموسًا، بقيت السياسة التي تطبقها اسرائيل على ما هي عليه منذ 1967، غير عابئة بالإدانات كلها.

حول القرار الشهير 242 _ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967

صدر هذا القرار عن مجلس الأمن بالإجماع، وبدأت الجمهورية العربية المتحدة بالتحرك الديبلوماسي، وبعثت وزير خارجيتها إلى كل من موسكو والجزائر وجدة _العربية السعودية، للتداول في أمر إزالة آثار العدوان، ومصر الجمهورية العربية المتحدة لا تفهم أن إزالة آثار العدوان عودة إلى الحال التي كانت سائدة قبل الخامس من حزيران/ يونيو، خلافًا لما أعلنته إسرائيل على لسان وزير خارجيتها، بأن العودة إلى ما قبل الحرب غير مقبولة مطلقًا، علمًا بأن وزير الإعلام المصري في حينه صرّح بأن انسحاب اسرائيل من الأماكن المحتلة أمر غير قابل للتفاوض، وإذا قرأنا نص قرار مجلس الأمن 42 أمكننا إدراك التناقض بين الأقوال والأفعال وبصورة خاصة عدم مصداقية التزامنا غدًا بما نقوله اليوم؟! وهو أمر عاد علينا بأوخم العواقب.

-في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر عقد مجلس الأمن سلسلة من الاجتماعات الجدية بغية الوصول إلى قرار يوافق عليه أعضاء مجلس الأمن جميعهم.

تقدمت وفود هذه الدول بمشروعات عدة متباينة، لكن كلها تشكل تراجعًا بالنسبة إلى مواقف تلك الوفود والمشروعات التي تقدمت بها في الدورة الطارئة للجمعية العمومية.

الواقع أن أغلبية المشروعات، ما عدا المشروع الأميركي، كانت تفصل بين الانسحاب من الأراضي المحتلة وبين حل القضية الفلسطينية كليًّا، وكان على الدول العربية رفض مشروع الولايات المتحدة الأميركية، وتعد المشروعات الأخرى التي

تفصل موضوع الانسحاب عن موضوع ما سمي ب «حدود آمنة ومعترف بها» هو الحد الأدنى المقبول سياسيًا.

وهنا نجد في مشروع قرار الولايات المتحدة العبارات المحددة التي وردت في المشروع البريطاني، والمشروع الأميركي تضمن بالتحديد سحب القوات المسلحة من أراض احتلتها، وإنهاء حال الحرب، والاعتراف بحدود آمنة بعيدًا عن التهديد باستعمال القوة، والنقطة المهمة التي وردت في متن المشروع البريطاني «أراضٍ احتلتها بدلًا من الأراضي التي احتلتها، أي حذف «ال التعريف» وبحدود آمنة».

-القرار البريطاني 242

في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، قدّم اللورد كارادون مندوب بريطانيا في مجلس الأمن، مشروع قراره إلى المجلس قائلًا بأن القرار كان وليد مشاورات أجراها مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن جميعها، وأنه لا يمكن إدخال أي تغيير عليه، مهما كان ذلك التغيير ضئيلًا، فالقرار إما أن يقبل برمته أو يرفض، وقد قبل القرار بإجماع الدول الأعضاء في مجلس الأمن مع إعلان الاتحاد السوفياتي وفرنسا والهند ومالي أنهم يفهمون مشروع القرار البريطاني بأنه يعني سحب القوات الإسرائيلية من أراضي سيناء وغزة والقدس القديمة والأراضي السورية والأردنية جميعها، بينما تمسّكت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بالنص الإنكليزي الذي لم يضع «أل التعريف» لكلمة أراضي.

لقد خرج العرب بشعور لا يقبل لتأويل بأن اسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأميركية قد كسبتا الجولة في معركة هيئة الأمم المتحدة وفق المبدأ الأساسي الديبلوماسي المتعارف عليه، فالديبلوماسية تعكس دائمًا ميزان القوى العسكرية والسياسية، وكلاهما إلى جانب اسرائيل!!

قرار مجلس الأمن رقم 242 تاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967:

إن مجلس الأمن، إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، ويؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمان.

وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقًا للمادة الثانية من الميثاق:

أولًا: يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

1- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في القتال الأخير.

2- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وخالصة من التهديد أو أعمال القوة.

ثانيًا: يؤكد أيضًا الحاجة إلى:

1- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

2- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

3- ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثالثًا: يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيّم ويجري اتصالات مع الدول المعنية، بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهد في تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقًا للنصوص والمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا.

رابعًا: يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرًا إلى مجلس الأمن حول تقدم جهد الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

القرار 338، هو قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ويدعو إلى وقف إطلاق النار على الجبهات كافة، والدعوة إلى تنفيذ القرار 242، وتجميع أجزائه، وقد دعا القرار في فقرته الثالثة إلى بدء وقف إطلاق النار فوريًّا، ومن خلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

الجولان حاضرًا ومستقبلًا

إذا أخذنا بالمكانة ما جرى خلال خمسين عامًا ماضية منذ عام 1966، السنة التمهيدية للهزيمة النكراء التي حدثت عام 1967، نلاحظ أن حقائق غابت عن الذاكرة الوطنية السورية إلى ما وصلت إليه اليوم؛ فهي خطة مرسومة ومبرمجة للإجهاز على سورية وتدميرها.

فانتزاع الجولان من عالم النسيان وإخراجه من البرد الأسدي وتحريره من دوامة المفاوضات العبثية إلى أمانة هذه القضية، يطرح على شعبنا هذه المسؤولية في وضعها بالتداول الوطني، وعدم التسليم بالوضع الراهن، والاستمرار بإغفالها.

فإخراج الجولان وانتزاع قراره هو إخراج سورية وانتزاع قرارها الوطني الذي لا يجوز المساومة عليه بعد هذه التضحيات ونهر الدماء الذي ما يزال ينزال ينزف في سورية الحبيبة.

إن جوهر الثورة الحرية والكرامة هو انتزاع القرار الوطني واستلام الشعب قراره وتقرير مصيره.

وهنا يجب التنبيه على قضية في غاية الخطورة، هي الانزلاق في مسألة المقارنة ما بين إجرام النظام ووحشتيه والعدو الصهيوني وتصرفاته، لأن ما يجب إدراكه هو أن حماية العدو هي التي وفرت للنظام هذه الحماية والرعاية والسكوت عن اجرامه.

وما يجبتجب الإشارة إليه والتركيز عليه مجمل النقاط الآتية:

أولًا: إن قضية الجولان قضية وطنية بامتياز؛ لأنها بالأساس قضية أرض محتلة تاريخيًّا من العدو الصهيوني، وهناك قرارات دولية بشأنها، وعملية تحريرها بالطرق المشروعة كلها مسؤولية وطنية لا تخص أهالي الجولان وحدهم، إنما الشعب السوري كامله.

ثانيًا: هي -في الوقت نفسه- قضية سيادية، تخص السيادة الوطنية على الأرض السورية، ومن ثَمّ؛ تخص الشعب السوري، وهو الذي يقرر بشأنها ممثليه الشرعيين المنتخبين من الشعب، وهم الذين يقررون الوسائل المشروعة لتحريرها؛ وفقًا للقوانين الدولية المتعارف عليها.

ثالثًا: المسألة اليوم، أن ثمة احتلال قديم يكاد أن يمضي عليه نصف قرن، واحتلالات راهنة تقودها إيران (الملالي)، وتقوم بعمليات تهجير قسري، وإقامة مستوطنات خاصة حول دمشق، وإيران اليوم خطر داهم، كما هي اسرائيل خطر دائم، لهم هدف واحد معًا أرضًا وشعبًا. التقسيم ثم التوزيع، والكل حصته بحسب المخطط الذي يحلمون به.

رابعًا: يجبيجب التنبه لما يخطط للجبهة الجنوبية، وما يتم تنفيذه، وما يطرحه النظام حول «سورية المفيدة».

وما يتم تنفيذه على الأرض من إيران والميليشيات الطائفية المستوردة من كل حدبٍ وصوب، وما إجراءات التهجير القسري التي تجري أمام عيون العالم إلّا شاهد على المؤامرة الكونية التي تستهدف سورية أرضًا وشعبًا، بعد أن تحول النظام إلى ميليشيات تابعة إلى قلعي سليماني.

ووجه الخطورة الآخر في الجنوب هو تنفيذ خطة فصله عن «سورية المفيدة» سورية النظام والميليشيات التي تسعى إلى الإحاطة بدمشق، وربما الجنوب بالجولان المحتل، وعمل ترتيبات خاصة بذلك.

سادسًا: نعود إلى طرح القضية الأساس التي نحن بصدد إثارتها ألا وهي مسألة الجولان، وما يجبيجب علينا كي تبقى حية وننقذها من عالم النسيان، وكيفية وضعها ضمن السياق الوطني الجاري اليوم على أرض سورية.

المهمة الأولى: هي الداهمة، العمل على ربط المسألة من الناحية العملية بجبهة الجنوب، وتصليب الموقف الوطني حولها، وعدّها قضية وطنية عامة لكل السوريين، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تغيب عن أدبيات المعارضة سواء كأرض محتلة أو قضية نازحين يعانون مثل باقي السوريين، ولهم حقوق يجب أن تتوفر لهم بمثل ما عليهم واجبات شأنهم في ذلك شأن الشعب السوري.

المهمة الثانية: هس التركيز على مناسبات وتواريخ تتعلق بقضية الجولان المحتل، ولا سيما فتح ملف الهزيمة، ودور النظام ورأسه في هذا الأمر، ومصادرة القضية كليًا، واللعب والتلاعب فيها، واستمرار أمنه بهذا الدور.

هناك جملة من التواريخ التي يفترض أن نحيي ذكراها، وبخاصة ذكرى الهزيمة، وتسليم الجولان، والانسحاب الكيفي للجيش والبلاغ الشهير (66) الذي أعلن فيه سقوط القنيطرة.

نقطة مهمة جدًا على الصعيد الدولي هي التذكير بيوم خاص، يوم الغضب لأهل الجولان وللشعب السوري حول قرار ضم الجولان الذي أصدره الاحتلال الاسرائيلي (قرار الكنيست في كانون الأول/ ديسمبر 1981).

-حقوق السيادة لا يجوز لأحد التنازل عنها أو المساومة عليها، أو البت فيها إلّا من الشعب، فهو صاحب الحق الأول والأخير.

-النظام علّم الناس بأن هذه الأمور هي من حقه واختصاصه، ولا يجوز لأحد أن يتدخل أو كي يبدي رأيًا فيها، وجرى التسليم القسري بها.

انتهت هذه المرحلة ودخلنا عصر الشعوب وحقها في تقرير المصير

المكانة القانونية للجولان المحتل ومواطنيه السوريين في القانون الدولي

نزار أيوب [1]

مقدمة

تظهر مراسلات القادة الأوائل للحركة الصهيونية أطماعهم في الجولان وجنوب لبنان، وذلك في سياق مرحلة الإعداد والتنفيذ الفعليين لمشروع الاستعمار الاستيطاني الاحتلالي في فلسطين.[2] المشروع الصهيوني يقوم -بالأصل- على السيطرة على الأرض، وتطهيرها من

[1] حاز شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، وهو محام ينشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ومتخصص في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. عمل محاميًا وباحثًا قانونيًا مع مؤسسة «لحق» الفلسطينية في رام الله في المدة بين عامي 2000 و2013. له عدد من الدراسات التي تعنى بالوضع القانوني للأراضي العربية المحتلة (فلسطين والجولان) منذ عام 1967، ولاسيما المكانة القانونية لمدينة القدس ومواطنيها الفلسطينيين. يعمل حالياً مديراً للمرصد – المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل، وقد اعتمد بين عامي 2014 و2015 مستشاراً وباحثاً لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) في مجال التجارة الدولية والقوانين الدولية والداخلية (الإسرائيلية والفلسطينية) التي تحكم عملية التجارة الفلسطينية.
شارك في عشرات المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية للحديث عن واقع الجولان وفلسطين تحت الاحتلال، وقدم ورقة بحثية بعنوان: «النزاع المسلح في سوريا: التّدخلُ الدوليّ الإنسانيّ ومساءلةُ مرتكبي الجرائمِ الأشدّ خطورةً – مدخل قانوني عام» في المؤتمر العلمي السنوي الرابع في قضايا التحول الدّيمقراطي حول: «العنفُ والسياسةُ في المجتمعاتِ العربيّةِ المعاصرةِ» الذي نظمه المركزُ العربيُّ للأبحاثِ ودراسةِ السياساتِ، تونس، أيلول/سبتمبر 2015.

[2] تضمنت هذه الوثائق والتصريحات مواقف وآراء القادة الصهاينة التي دعت إلى ضرورة احتواء «أرض إسرائيل» على المناطق الواقعة بمحاذاة الحدود الشمالية والشرقية لفلسطين وهي مفارق مياه الليطاني عند جبل الشيخ/ حرمون، وإلى الشرق سهول حوران والجولان بدعوى حيوية تلك المناطق للدولة التي كان يجري العمل على إقامتها، لما تشكله من مصدرا غنيًّا بالمياه إضافة إلى خصوبة تربتها. انظر:

- د.خلف الجراد، الجولان في الاستراتيجية الصهيونية، التاريخ، 13تموز/يوليو 2010.

http://www.altareekh.com/article/view/2934الجولانفيالاستراتيجيةالصهيونية

- مجموعة من المؤلفين، التوسعية الصهيونية، الموسوعة الفلسطينية، 28 أيلول/سبتمبر 2013.

http://www.palestinapedia.net//التوسعية-الصهيونية

السكان الأصليين «التطهير العرقي»، والسيطرة على ممتلكاتهم وسرقتها والتصرف فيها، ومن ثم؛ تدمير التجمعات السكنية، وطمس المعالم الحضارية للأراضي المحتلة، وبناء المستوطنات على أنقاضها، واستقطاب المستوطنين اليهود وتوطينهم فيها.

باشرت إسرائيل بعد إقامتها بتحقيق السياسات التوسعية للحركة الصهيونية، فكانت تلجأ إلى انتهاك اتفاقيات الهدنة التي وقعتها مع مصر والأردن ولبنان وسورية

ففي الجولان كانت تتعمد مهاجمة المناطق المنزوعة السلاح باستمرار، لغاية أن تكللت هذه الاعتداءات بعدوان حزيران/ يونيو 1967 الذي أفضى إلى هزيمة العرب، واحتلال إسرائيل الجولان السوري، وشبه جزيرة سيناء المصرية، وباقي الأرض الفلسطينية، بحيث باتت فلسطين التاريخية بأكملها تحت سلطتها.

انتهجت القوات الإسرائيلية خلال الحرب سياسة استهداف المناطق السكنية في الجولان، وقصفها على نحو منهجي ومتعمد، ما تسبب بعواقب مأسوية طالت الأرض والإنسان. إذ احتلت إسرائيل الجولان، واقتلعت الغالبية العظمى من سكانه من أراضيهم وبيوتهم، ودمرت مئات البلدات والقرى والتجمعات السكانية التي كانوا يقطنونها، وشيدت على أنقاضها المستوطنات اليهودية، أسوة بما فعلته في فلسطين عام 1948.

أفضت سياسة التطهير العرقي التي انتهجتها سلطة الاحتلال الاسرائيلي إبان الحرب وبعدها إلى تشريد نحو 130,000 شخص (يفوق عددهم في الوقت الحالي 400,000 نازح داخل بلدهم)(3). كما أقدمت على تدمير ما يزيد على 300 بلدة وقرية ومزرعة، وشيدت المستوطنات اليهودية على أنقاضها (34 مستوطنة).

(3) Syria: Forty years on، people displaced from the Golan remain in waiting، The Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC)، October 2007.

http://www.internal-displacement.org/assets/library/Middle-East/Syria/pdf/Syria-Overview-Oct07.pdf

في حزيران/ يونيو 2017 ينقضي خمسون عامًا على احتلال الجولان. وهدف البحث هو استعراض المكانة القانونية للجولان المحتل ومواطنيه السوريين في القانون الدولي.

الجزء الأول يستعرض الأوضاع التي واكبت الاحتلال الإسرائيلي للجولان، ويوضح مدى عزم الحركة الصهيونية على إدراجه ضمن حدود الدولة العبرية المستقبلية، والاحتلال عام 1967، وما واكبه من سياسات تمثلت بالتهجير القسري للسكان المدنيين، وتدمير أماكن سكناهم، والاستيلاء على الأرض والمياه، وتشييد المستوطنات، وضم السلطة للجولان.

يركز الجزء الثاني من البحث على سياسات المحتل في ضوء القانون الدولي (القانون الدولي الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان)، ومحاولات إسرائيل استغلال حال النزاع المسلح المستمر في سورية لتعزيز سيطرتها على الجولان، ونيل اعتراف دولي بدعوى أن سورية دولة «فاشلة»، وهي عبارة عن كيانات مقسمة ومنفصلة، وعليه مطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان أمرًا واقعًا.

أولًا: الاحتلال وتغيير المشهد

1- الجولان قبل الاحتلال

يشكل الجولان 1 في المئة من سورية بمساحه إجمالية 1860 كم^2، وقع منها تحت الاحتلال الإسرائيلي إبان عدوان حزيران/ يونيو 1967 نحو 1250 كم^2. تم خلال حرب تشرين/أكتوبر 1973 استرجاع 50كم2 من مدينة القنيطرة ومحيطها، وما زال نحو 1200كم^2 خاضعة للاحتلال [4].

بلغ عدد سكان الجولان (محافظة القنيطرة) قبيل الاحتلال نحو 153 ألف نسمة، بضمنهم 15 ألف نسمة لم تحتل أراضيهم في منطقة خان أرنبة. بينما سكان الجزء المحتل من الجولان بلغ آنذاك نحو 138 ألف نسمة، تعرض منهم 131 ألف نسمة للتهجير القسري وبقي 7 ألاف نسمة يعيشون في ستة قرى واقعة في أقصى شمال الجولان المحتل وهي قرى بقعاثا، وعين قنية، ومسعدة، ومجدل شمس، والغجر، وقرية سحيتا التي نُقل سكانها إلى قرية مسعدة عام 1971، ودُمرت بالكامل، وأُعلنت منطقة عسكرية مغلقة.[5]

2- الاحتلال والتهجير القسري

في الخامس من حزيران/ يونيو 1967 هاجمت القوات الإسرائيلية سورية ومصر والأردن، فاستولت -خلال خمسة أيام- على شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. وبعد انتهاء العمليات القتالية وبسط قوات الاحتلال سيطرتها العسكرية على الجولان، واصلت تهجير من تبقى من السكان السوريين، وبدأت الاستيلاء على الأرض والموارد الطبيعية وتشييد المستوطنات.

---

(4) حامد الحلبي، الجولان المحتل: لمحة تاريخية (الجولان لتنمية القرى العربية، الجولان المحتل، 1996)، ص1.

(5) المرجع نفسه، ص10-11.

استندت التغييرات التي أقدم عليها المحتل إلى جملة من الأوامر العسكرية، أصدرها القادة العسكريون الذين تعاقبوا على حكم المنطقة وإدارتها. فبموجب البلاغ العسكري بشأن المساحات المغلقة الصادر في 1967-06-14 أُعلن الجولان مساحة مغلقة، وحظر على الأشخاص أيًّا كانت هويتهم الدخول إليها أو الخروج منها. ما من شك في أن هذا البلاغ العسكري استهدف المحافظة على الوضع القائم في الجولان بعد الاحتلال، ومنع عودة السكان المهجرين قسرًا إلى أماكن سكناهم في الجولان.

وجاء الأمر العسكري (رقم1) لقطع الطريق على عودة السكان المهجرين، إذ أعلن الجزء المحتل من الجولان كله مساحات مغلقة، يحظر على الأشخاص الدخول إليها أو الخروج منها من دون الحصول على تصريح مسبق من القيادة العسكرية.[6] أما الأمر العسكري (رقم 39) المتعلق بإغلاق القرى التي أجبر سكانها على مغادرتها، فهدفه تعزيز هذه السياسة، إذ نص على أن القرى التي اقتلع سكانها منها جميعها بمنزلة «قرى متروكة»، وحظر على سكانها العودة أو الدخول إليها، على أن يعاقب كل من يخالف هذا الأمر بالسجن لمدة خمس سنوات أو بغرامة مالية كبيرة[7].

---

[6] كذلك الحال بالنسبة لمدينة القنيطرة التي كان يقطنها حوالي 50 ألف شخص، وكانت بمنزلة مركز للجولان، حيث أعلن القائد العسكري عن المساكن التابعة لسكان مدينة القنيطرة التي أضحت خالية تماماً من السكان بعد الاحتلال مساحات عسكرية مغلقة لا يسمح بدخول السكان إليها، وخروجهم منها إلا بموجب رخصة خطية صادرة عنه، وذلك طبقاً للأمر العسكري (رقم 13) الصادر في 1967/7/4.

[7] ولضمان فاعلية سياسة الطرد والتهجير صدر في 9/17 /1967 الأمر العسكري (رقم 57) القاضي بمنع التسلل، وحظرت بموجبه عودة السكان إلى أماكن سكنهم ومنازلهم في الجولان.

3- الاستيلاء على الأرض

انتهج القادة العسكريون طريقتين أساسيتين للاستيلاء على الأرض، وهما: السيطرة على الأرض بوصفها «متروكة»، والسيطرة على الأرض بإعلانها «أملاكًا حكومية».

أ- الاستيلاء على الأرض بدعوى أنها «متروكة».

تعبير الأرض «المتروكة» موجود في صلب تفكير الزعماء الأوائل للحركة الصهيونية الذين كانوا يروجون لادعاء مضلل حول أن ارتباط العرب بأرضهم ليس قويًّا، وأن غالبيتهم ستتقبل مبدأ التخلي عن الأرض إذا عرضت عليهم بدائل في أماكن أخرى في الدول العربية [8]. لكن سرعان ما تبين عدم صواب هذا الادعاء، إذ رفض معظمهم التنازل عن أراضيهم وممتلكاتهم سواء من بقوا في أراضيهم أو من شتتوا عنها.

ولذلك، لجأت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1948 إلى استخدام طرق وأساليب مختلفة للاستيلاء على أراضي العرب وممتلكاتهم. ففي آذار/ مارس 1950، أقر الكنيست «البرلمان» الإسرائيلي قانون أموال الغائبين الذي عين بمقتضاه قيمًا على هذه الأموال. كما أقر الكنيست قانون سلطة التعمير والإنشاء (نقل الأملاك) لسنة 1950، أنشأ بموجبه سلطة تعمير إسرائيل، وأوكلت إليها مهمة شراء أراضي العرب الذين اقتلعتهم إسرائيل من فلسطين، الذين أطلق عليهم وصف الغائبين، ووضعها بموجب قانون أموال الغائبين تحت سيطرة القيم على الأموال المنقولة وغير المنقولة وتصرفه. ووفقًا لقانون أموال الغائبين (مادة 1 – فقرة ب)، فإن كل من ترك مكان إقامته إلى بلاد في حالة حرب مع إسرائيل يعد غائبًا [9].

بعد احتلال الأراضي العربية عام 1967، أصدر القادة العسكريون عشرات الأوامر العسكرية التي تراعي القوانين آنفًا، وذلك لتنظيم سياسة الاستيلاء على الأرض. فالأمر

---

[8] رجا شحاذة، قانون المحتل- إسرائيل والضفة الغربية (بيروت 1990)، ص45.

[9] سلطة الإنشاء (نقل الأراضي) القانون رقم 62، لسنة 5710 عبرية– 1950 ميلادية. تتكون سلطة الإنشاء من ممثلين عن الصندوق القومي اليهودي وعن عن دولة إسرائيل. والصندوق القومي اليهودي هو عبارة عن شركة شبه حكومية، يستحوذ على حوالي 94% من «أراضي إسرائيل» وهي مسجلة باسمه.

العسكري (رقم 58) الصادر في الضفة الغربية في 23 تموز/يوليو 1967، نص على أن الغائب هو من ترك أرض الضفة الغربية قبل حرب حزيران/ يونيو العدوانية عام 1967، أو في أثنائها أو بعدها. واستنادًا إلى ذلك، فإن الفلسطيني الذي كان إبان الحرب مقيمًا في بلد ليس في حال حرب مع إسرائيل من مثل أوروبا أو أميركا هو بحكم الغائب، ومن ثم فإن ممتلكاته المتروكة وضعت تحت تصرف القيم على أموال الغائبين.

انتهجت سلطات الاحتلال في الجولان سياسات مماثلة لتلك التي انتهجتها في فلسطين، إذْ أصدرت الأوامر العسكرية الكفيلة بالسيطرة على الأراضي الموجودة ضمن حدود القرى والمدن التي تم تهجير السكان السوريين منها كافة، لتعلن بذلك عن الممتلكات الحكومية والخصوصية المنقولة وغير المنقولة «أموالًا متروكة» [10].

واكب إعلان سلطات الاحتلال عن الجولان المحتل منطقة مغلقة صدور الأمر العسكري رقم (20) لسنة 1967، الذي عدّت بموجبه الممتلكات الخصوصية المنقولة وغير المنقولة (العقارات والنقود والأوراق المالية) بمنزلة «أموالًا متروكةً». وتم بموجب ذلك تعيين شخصية معنوية، أوكلت إليها المسؤولية عن هذه الأموال، وأجيز لها التصرف بها وتأجيرها، والارتباط بعقود وشراء الأموال المنقولة وبيعها. وقد استخدم المسؤول عن «الأموال المتروكة» صلاحياته لتمكين الشركات الإسرائيلية والمستوطنين من السيطرة على الأراضي كافة، واستملاكها والتصرف بها [11].

(10) الأمر كذلك بالنسبة إلى القرى الخمس التي تمكن أكثرية سكانها من البقاء فيها، فقد استولت سلطات الاحتلال على مساحات واسعة من الأرض التي كانوا يستخدمونها قبل الاحتلال.

(11) ينص الأمر العسكري رقم (20) بشأن الأموال المتروكة – الممتلكات الخاصة على الآتي:

المادة 2 – يعمل قائد المنطقة على تعيين مسؤول عن الأموال المتروكة.

ب-الاستيلاء على الأرض بدعوى أنها «أملاكًا حكومية»

يمثل الاستيلاء على الأراضي بإعلانها أملاكًا حكومية، أي تابعة للحكومة السابقة، إحدى أبرز الأدوات التي تستخدمها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للسيطرة على أراضي العرب، داخل إسرائيل، وفي الأراضي المحتلة عام 1967. أصدر القائد العسكري في20 تموز/ يوليو1967 الأمر العسكري (رقم 21) بشأن الأموال الحكومية، ووضع بموجبه الأموال المنقولة وغير المنقولة في الجولان التي تعود ملكيتها للدولة السورية؛ تحت تصرف شخصية اعتبارية خاضعة لهذه السلطات، لتتولى المسؤولية عن إدارتها، والتصرف بها، إذْ أجيز لها اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لذلك.

يندرج الأمر العسكري رقم 21 ضمن سلسلة من التشريعات العسكرية الهادفة إلى الاستيلاء على موارد الجولان المحتل وثرواته كافة، وهو من المشروعات الكفيلة بتخصيص الأراضي والممتلكات التي تعود ملكيتها للحكومة والسكان السوريين، وتوزيعها على الشركات الإسرائيلية والمستوطنات، وبموجب هذه التغييرات القانونية التي أحدثتها سلطات الاحتلال، جرى الاستيلاء على الأرض والمياه والغابات في الجولان المحتل.

المادة 3 – (أ) يعد المسؤول شخصية معنوية ويجوز له الارتباط بعقود والتصرف بالأموال وإدارتها وتأجيرها لمدة طويلة أو قصيرة، وشراء المنقولات وبيعها.

المادة 4 – (أ) يناط كل مال متروك بالمسؤول اعتباراً من الموعد الذي أصبح فيه مالاً متروكاً ويخول المسؤول صلاحية تقلد حيازته واتخاذ كل تدبير يراه لازماً لذلك.

(ب) كل حق كان يتمتع به مالك المال المتروك أو المتصرف به ينتقل تلقائياً إلى المسؤول حين إناطة المال المتروك، ويكون المسؤول في حكم مالك المال المتروك.

(ج) إن عدم معرفة هوية مالك المال أو المتصرف به لا تحول دون صيرورة الأموال «أموالاً متروكة ».

بعد انتهاء حقبة الحكم العسكري، وضم الجولان (فرض سريان القوانين الإسرائيلية)، بات تنظيم استيلاء دولة الاحتلال على الأراضي التي لم تكن مملوكة من أحد، أو التي كانت مسجلة باسم الحكومة السورية ينفَّذ وفقًا للقوانين الإسرائيلية (12).

4-الاستيلاء على مصادر المياه

يتميز الجولان بجمال تضاريسه وخصوبة تربته، فضلًا عن مناخه المتوسطي (مناخ البحر المتوسط) ذي الفصول الأربعة؛ الشتاء البارد الماطر، والصيف الجاف الحار، وفصلي الربيع والخريف الانتقاليين. ويلاحظ ازدياد كميات الأمطار والثلوج كلما اتجهنا شمالًا مع ازدياد الارتفاع، وتتراوح كميات الأمطار في الجنوب بين (400–500 مم)، وفي الوسط تصل إلى (800 مم)، وتبلغ (1500مم) على جبل الشيخ شمالًا، ما يجعله غنيًا بالمياه والينابيع والأنهار، وأهمها: نهر اليرموك، بانياس، الحاصباني، الوزاني (13).

كانت مصادر المياه -وما زالت- عاملًا أساسيًا في رسم حدود الدولة العبرية، وتحقيق سياساتها التوسعية في مراحل لاحقة بعد إقامتها، خصوصًا باتجاه شمال وشمال شرق فلسطين (سوريا ولبنان) (14)، إذ تضمنت المذكرة التي بعث بها الزعماء الصهاينة في شباط/ فبراير 1919 إلى مؤتمر الصلح الذي عُقد في باريس تصورًا متكاملًا

---

(12) من أبرز قوانين الأراضي المعمول بها في إسرائيل: أنظمة الطوارئ بشان فلاحة الأرض البور واستعمال مصادر المياه غير المستغلة سنة 1948، قانون وضع اليد على الأراضي في حالات الطوارئ لسنة 1950، قانون أملاك الغائبين لسنة 1950، قانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة 1950، قانون صندوق أراضي إسرائيل لسنة 1953، قانون وضع اليد على الأراضي (تعليمات مؤقتة) لسنة 1956، قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960، قانون أساسي أراضي إسرائيل لسنة 1960، قانون الأراضي – لسنة 1961، قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة 1969.

(13) الحلبي، الجولان المحتل، ص1.

(14) د.نزيه بريك، الجولان والمياه: دراسة حول العلاقة بين الاحتلال ومصادر المياه، ص6-8

لحدود دولتهم المستقبلية، وأكدت أهمية جبل الشيخ بالنسبة إلى هذه الدولة لكونه مصدرًا غنيًّا بالمياه، وأن سلخه عن هذه الدولة من شأنه أن ينزل بها ضربة حقيقية [15].

من جملة العوامل الأساسية لاحتلال الجولان هي أطماع إسرائيل في الاستحواذ على مصادر المياه الغنية التي يتميز بها، وقد استخدم القائد العسكري صلاحيات الحكم الموكلة إليه من سلطة الاحتلال ليعلن أن مصادر المياه كافة خاضعة لسلطته، فأصدر الأمر العسكري رقم 120 بتاريخ 24 آذار/ مارس1968، و عين بموجبه مسؤولًا، وضعت جميع مصادر المياه تحت سلطته، وخولت له الصلاحيات المتعلقة بأعمال المياه كافة، وحظر على أي شخص القيام بأي عمل يتعلق بالمياه، إلا بموجب ترخيص صادر عن المسؤول، ووفقًا لشروط الترخيص.

حدد الأمر الفاعليات التي قد تؤثر في مصادر المياه بأعمال الحفر، تحويل المياه، استخراجها، ضخها، نقلها وتصريفها وإنشاء مشروعات المياه وإنشاء وبناء السدود والمنشآت الأخرى عليها أو على مقربة منها، حفر القنوات، البحيرات، الخزانات وسائر مجامع المياه، استعمال المياه للري أو لأي غاية أخرى، وكل عمل أخر قد يؤثر على مصادر المياه أو يغيرها.

وحظر الأمر على أي شخص القيام بأي أعمال تتعلق بالمياه إلا بموجب ترخيص صادر عن المسؤول، ووفقًا لشروط الترخيص، وأجاز لكل شخص مقيم في الجولان يوم صدور الأمر بمواصلة استخرج المياه، واستهلاكها لأغراض الشرب والزراعة بالكميات والشروط نفسها التي كانت قبل الاحتلال، ما لم يأمر المسؤول بخلاف ذلك.

يستدل من نص الأمر العسكري 120 على إمعان دولة الاحتلال في الاستيلاء على مصادر المياه جميعها، مع السماح للسوريين الذين بقوا في الجولان -بعد الاحتلال-

---

(15) المرجع نفسه، ص7.

بمواصلة الاستفادة بمصادر المياه التي كانت بحوزتهم قبل الاحتلال، وذلك وفق الشروط والكميات نفسها التي يستهلكونها.

5- الاستيطان الإسرائيلي في الجولان

بدأت سلطات الاحتلال بتشييد المستوطنات على أنقاض القرى والمزارع التي تم تهجير سكانها منها أو بمحاذاتها بعيد انتهاء الأعمال القتالية، وأقيمت أولى المستوطنات عام 1967 (مروم غولان)، وهي تقع غربي قرية المنصورة المدمرة، ويبلغ عدد المستوطنات في الجولان حاليًا 34 مستوطنة منتشرة من جنوبه حتى شماله، ويقطنها أكثر من 24000 مستوطن، أكبر مستوطنة هي «كتسرين» المقامة على أراضي قرية قصرين السورية في وسط الجولان، إذْ يقطنها نحو 8000 مستوطن.

للاستيطان الإسرائيلي في الجولان أهداف وأبعاد اقتصادية، فبعد الاحتلال مباشرة بدأت سلطات الاحتلال بإجراء الدراسات لتحديد الأساليب الأمثل لاستغلال ثروات الجولان التي تم الاستيلاء عليها وسرقتها، وبحكم أن أرض الجولان متنوعة وغنية على الرغم من صغر مساحتها، فقد راعت سياسة التخطيط الاستيطاني هذا التنوع. وتعتمد المستوطنات على الزراعة والصناعة والسياحة بصورة رئيسية، وهنالك مركزان صناعيان في مستوطنة كتسرين ومستوطنة بن يهودا الواقعتين في وسط وجنوبي الجولان.

أقيمت في شمال الجولان المستوطنات التي اعتمدت على زراعة الأشجار المثمرة التي تتلاءم مع المناخ الذي يتميز بالطقس البارد ووفرة مياهه، ويلاحظ انتشار زراعة التفاحيات واللوزيات والكرز في هذه المناطق، إضافة إلى التصنيع الزراعي الذي يقتصر على بعض المعامل المختصة بعصر قسم من الإنتاج الزراعي وتجفيفه، أما المستوطنات الكائنة في الجولان الجنوبي الذي يتميز بمناخه الدافئ وبحرارته

المرتفعة، فهي تعتمد على زراعة أصناف مختلفة من الخضار والفواكه الاستوائية كالمانغو والأفوكادو والموز، إضافة الى زراعة الحبوب والقطن[16].

إن طبيعة الجولان وتنوع المحاصيل الزراعية فيه على مدار السنة بفضل مناخه أعطته أهمية اقتصادية ندر مثيلها، ويذكر أن مساحات واسعة تستغل مراعٍ طبيعية، نتيجة وفرة النباتات والحشائش التي تشكل علفًا وفيرًا للماشية.

للصناعة دور مركزي في اقتصاد المستوطنات، فثمة عشرات المصانع والمعامل المتخصصة بمجالات عدة، بمثل إنتاج الأدوات الكهربائية والإلكترونية، وأدوات التدفئة والصناعات التحويلية التي يتم إنتاجها وتصديرها إلى الخارج. وتشتهر بعض مستوطنات الجولان بتصنيع النبيذ بأنواعه المختلفة، نظرًا لجودة الكرمة، إذْ تصدر أجود النبيذ إلى الدول الأوروبية، وأميركا الشمالية، وكندا، وأستراليا.

أما قطاع السياحة في الجولان الجنوبي فيشغل حيزًا كبيرًا ضمن سياسة التخطيط، وذلك بفضل عشرات المواقع الأثرية والتاريخية والسياحية والطبيعة الخلابة من الأودية وشلالات المياه، فعلى سبيل المثال، تستقطب منطقة الحمة الواقعة في أقصى جنوبي الجولان التي تشتهر بجودة المياه الكبريتية والحارة مئات آلاف من السياح سنويًّا من إسرائيل والخارج، وكذلك موقع التزلج الواقع في الشيخ أقصى شمالي الجولان.

تنتج المستوطنات في الجولان السلع الرئيسية الآتية: النبيذ الذي يلبي 21 في المئة من حاجات السوق المحلية الإسرائيلية ويشكل 38 في المئة من صادرات النبيذ، ولحوم الأبقار التي تغطي 40 في المئة من حاجات السوق الإسرائيلية، والتفاح ويغطي 30 في المئة، والكرز الذي يغطي 50 في المئة، إضافة إلى تعبئة المياه المعدنية (مي عيدن) التي تغطي 50 في المئة [17].

(16) مجلس مستوطنات الجولان: http://m.e.golan.org.il/399/

(17) مجلس مستوطنات الجولان:

http://m.e.golan.org.il/399/

تستغل سلطة الاحتلال واقع النزاع المسلح المتواصل في سورية لتوسيع المستوطنات، وتعزيز اقتصادها. ففي عام 2014، اتخذت حكومة الاحتلال قرارًا باستحداث 750 مزرعة جديدة في الجولان، إذْ رصدت ما يزيد على 100 مليون دولار لاستصلاح 30 ألف دونم للأغراض الزراعية بمحاذاة المستوطنات القائمة بين عامي 2014-2018[18].

6- ضم الجولان

انتهجت سلطة الاحتلال سياسات لضم الجولان منذ عام 1967 (الضم بالأمر الواقع - De Facto Annexation). وفي الوقت الذي كان القادة العسكريون يحكمون الجولان بواسطة الأوامر العسكرية، سمح للمؤسسات الإسرائيلية الحكومية المختلفة من مثل سلطة أراضي إسرائيل، وسلطة المياه، ولجان التخطيط والبناء وغيرها، بممارسة نشاطها، وأنشئت محكمة مدنية إسرائيلية – محكمة الصلح – التي كان مقرها قرية مسعدة.

وفي 14 كانون الأول/ ديسمبر صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون ضم الجولان «قانون تطبيق القانون الإسرائيلي على هضبة الجولان» الذي تقدمت به آنذاك الحكومة التي كان يترأسها «مناحيم بيغين». ويقضي قانون الضم بتطبيق القانون والإدارة التابعين لدولة الاحتلال على الجولان على أن يباشر بذلك من تاريخ مصادقة الكنيست عليه. وأنيطت بوزير الداخلية الإسرائيلي مهمات تنفيذ القانون، بأن أعطيت له صلاحية إصدار الأنظمة الإدارية الكفيلة بذلك.

لم يتوان مجلس الأمن عن إصدار قرار يدين هذا الفعل المخالف لأسس القانون الدولي ومبادئه، إذْ تبنى بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1981 القرار رقم 497 الذي اعتبر بموجبه قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها واداراتها في مرتفعات الجولان

---

(18) صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية:

http://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L-4475879،00.html

السورية المحتلة لاغيًا وباطلًا ومن دون فاعلية على الصعيد الدولي. لم تكترث إسرائيل لقرار مجلس الأمن، ولم توله أي اعتبار، لتواصل تنفيذ سياسة الضم عبر تطبيق قوانينها كافة، وبسط سلطاتها وإداراتها على الجولان، وهي معمول بها حتى الوقت الراهن.

تصنف إسرائيل في صدارة المستفيدين من استمرار النزاع المسلح في سورية، وهي من أشد المروجين لتقسيمها إلى دويلات، إذ ترى في ذلك فرصة تاريخية لجعل الجولان من حصتها. وقد اختارت الحكومة الإسرائيلية يوم 17 نيسان 2016، وهو الذكرى السنوية لجلاء المستعمر الفرنسي عن سورية، لعقد جلستها في إحدى مستوطنات الجولان، وذلك لأول مرة منذ ما يزيد عن 49 عامًا على بدء الاحتلال، إذْ أعلنت خلالها أن «الجولان جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل»، وأنه «سيبقى إلى الأبد في يدها» [19].

7- محاولات فرض الجنسية الإسرائيلية على العرب السوريين وإعلان الإضراب المفتوح

لجأت سلطات الاحتلال لفرض الجنسية الإسرائيلية على السكان السوريين في بداية عام 1980، وذلك باستخدام مختلف أساليب التخويف والضغط، بالمساس بمصادر عيشهم، والحد من حريتهم في التنقل، وتهديدهم بالفصل من أماكن عملهم وبالحرمان من تلقي الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية. ومارست قوات الاحتلال سياسة دهم البيوت، وتهديد كل من يرفض قبول الجنسية الإسرائيلية بالفصل من العمل، وبقطع مصادر المياه العائدة إليهم، والمخصصة لري المزروعات بمثل التفاح والكرز، وبتهديم البيوت، وبإغلاق الحوانيت.

في 17 كانون الثاني/يناير من العام 1982 قام وزير الداخلية الإسرائيلي بإصدار أنظمة إدارية تقضي بفرض الجنسية الإسرائيلية على سكان الجولان العرب، وتوزيعها

---

(19) الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية:

http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2016/Pages/Cabinet-communique-17-April-2016.aspx

(لا يوجد اسم للكاتب في المراجع السابقة، ولا تاريخ للنشر، ولا عنوان للمقال المختار، وهي صحف بالعبرية، ولا يمكن لي فهم فحواها..)

عليهم خلال مدة أقصاها الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1982. وقد تصدت الغالبية العظمى من السكان لهذه الممارسات عبر اتخاذ عدد من الخطوات، بما في ذلك تنفيذ جملة من الإضرابات التحذيرية التي استمر كل منها ثلاثة أيام، حتى عُقد اجتماع جماهيري في قرية مجدل شمس في التاسع من شباط/ فبراير 1982، ضم مواطني أربع قرى هي مجدل شمس، ومسعدة، وبقعاثا، وعين قنية، إذْ تقرر التوجه إلى حكومة الاحتلال ببيان يعبر عن استنكارهم وإدانتهم الشديدين لقانون الضم، مطالبين بإلغائه، وأمهلوها مدة أقصاها 15 يومًا للرد.

تجاهلت دولة الاحتلال البيان الذي وجهه سكان الجولان، واتخذت خطوات تصعيدية حين اعتقلت في 13 شباط/ فبراير 1982 عددًا من الناشطين السياسيين المناهضين للاحتلال بموجب أوامر اعتقال إدارية مدتها ستة أشهر، ما دفع بأهالي القرى الأربعة إلى عقد اجتماع جماهيري مساء اليوم نفسه في مجدل شمس، تم خلاله تداول الموضوع عدة ساعات، تقرر في إثرها الإعلان عن إضراب شامل ومفتوح (لمدة غير محددة)، وذلك لحين إلغاء سلطات الاحتلال قانون الضم، والتراجع عن نيتها في فرض الجنسية الإسرائيلية عليهم.

فور الإعلان عن الإضراب المفتوح، انتهجت سلطات الاحتلال سياسة العقوبات الجماعية بحق السكان العرب، فأعلنت القرى الأربعة بمنزلة منطقة عسكرية مغلقة مستندة بذلك على أحكام المادة 125 من أنظمة الطوارئ لعام 1945. وبحلول 31 آذار/ مارس فرضت قوات الاحتلال نظام منع التجول على القرى الأربعة، وذلك لغاية 2 نيسان 1982، إذْ حظر على السكان الخروج من منازلهم، أو فتح الستائر والنظر إلى الخارج، وانتشر آلاف الجنود في القرى كافة، وبدؤوا اقتحام البيوت، وتوزيع الجنسيات الإسرائيلية على العرب، وتسليمها لهم باليد، مستخدمين طرق شتى لإجبارهم على قبولها. وقوبلت هذه الممارسات برفض المواطنين الذين كانوا يلقون بالهويات إلى الشوارع، وبعد انتهاء قوات الاحتلال من مهمة التوزيع غادرت القرى في صبيحة 3 نيسان، وخرج المواطنون إلى الشوارع، وجمعوا الهويات وأحرقوها في الساحات الرئيسية للقرى، وأرسل قسم منها بطرود بريدية إلى الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي.

فشلت السلطات الإسرائيلية بكسر الإضراب نتيجة مقاومة العرب السوريين لسياساتها، وقد أعلن السكان عن فك الإضراب في 20 يوليو/تموز 1982 أي بعد خمسة أشهر وستة أيام، وذلك في إثر تعهد السلطات الإسرائيلية بالتراجع عن قرار فرض الجنسية الإسرائيلية، وعدم إلزام السكان على الخدمة في جيش الاحتلال أو الأجهزة الأمنية التابعة لها تحت أي ظرف كان. وعلى الرغم من تعهد سلطات الاحتلال بعدم فرض الهوية الإسرائيلية على السكان، إلا أنها نقضت التعهد لاحقًا، إذْ تم فرض الهوية الإسرائيلية عليهم، وبات الوضع القانوني لهؤلاء مماثلًا لوضع العرب الفلسطينيين من سكان القدس المحتلة، المتمثل بمنحهم الإقامة الدائمة مع فارق واحد، هو حق سكان القدس الفلسطينيين يحملون الجنسية الأردنية إضافة إلى وثيقة سفر إسرائيلية تحدد جنسية المقدسي بأنه أردني، في حين تنص وثائق السفر الإسرائيلية التي بحوزة سكان الجولان السوريين على أن جنسيتهم غير معروفة.

ثانيًا: السياسات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي

أحدث القادة العسكريين الذين تعاقبوا على حكم الجولان حتى نهاية 1981 تغييرات إدارية وقضائية جذرية بواسطة نظام متكامل من التشريعات (الأوامر) العسكرية التي من شأنها تعزيز سيطرة المحتل على الجولان، بعد أن تم تهجير معظم سكانه السوريين وتدمير أماكن سكناهم. ولعبت التشريعات العسكرية دورًا مفصليًا على صعيد تنظيم سياسة المحتل في الاستيلاء على موارد الجولان بمثل الأرض والمياه من أجل تشييد المستوطنات، ونقل المستوطنين إليها، فضلًا عن تنظيم العلاقة مع السكان السوريين الذين بقوا في الجولان. بعد ضم الجولان في 14 كانون الاول/ديسمبر 1981، استبدلت التشريعات بالقوانين الإسرائيلية، ما أفضى إلى تنصل دولة الاحتلال من التزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي الذي ينص على أن الاحتلال حالة الموقّتة.

يستعرض هذا القسم الممارسات الإسرائيلية تجاه الجولان ومواطنيه السوريين في ضوء القانون الدولي، وذلك استنادًا إلى الأحكام والقواعد التي تحكم حالات الاحتلال الحربي، والمنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

1- القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتطبيقاتهما الجولان المحتل

أ- القانون الدولي الإنساني

تسري أحكام القانون الدولي الإنساني وقواعده بشقيها العرفي والتعاقدي على النزاعات المسلحة، وفي أوقات الاحتلال الحربي، ما يعني وجوب تطبيقها على الجولان المحتل، إلا أن إسرائيل تتنصل من هذا الالتزام بدعوى أن الجولان «جزء من إسرائيل»، والقوانين الإسرائيلية هي واجبة التطبيق، وليس القانون الدولي الإنساني.

إذن؛ إسرائيل بوصفها قوة احتلال ملزمة باحترام اتفاقية «لاهاي»، وتطبيق أحكاها الخاصة بقواعد الحرب البرية لعام 1907 وأعرافها التي تمتلك صفة قانونية ملزمة بمواجهة الدول كافة، بصفتها جزءًا من القانون العرفي، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لعام 1949 على الجولان المحتل (وقعتها إسرائيل عام 1951)، وتنص على مبدأ سريان الاتفاقية خلال المنازعات المسلحة، والاحتلال الحربي بإعلانها: «...علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، وإن لم يعترف أحدهما بحالة الحرب»[20].

حددت المادة الرابعة (فقرة 1) الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية بأولئك: «... الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع مسلح أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها». ويستثني هذا النص مواطني الدول غير الأطراف في النزاع المسلح (المواطنين الأجانب المتواجدين في الإقليم المحتل)، ومواطني دولة الاحتلال، سواء الذين تم نقلهم ويتواجدون في الإقليم المحتل بصورة دائمة أو الموقّتة كالمستوطنين[21].

---

(20) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة الثانية الفقرة الأولى.

(21) Commentary ، IV Geneva Convention ، Ibid ، P. 21.

هنالك قاعدة أساس في القانون العرفي تنص على أنه «إذا انتقلت سلطة القوة الشرعية بصورة فعلية إلى يد قوة الاحتلال، يتعين على هذه الأخيرة، قدر الإمكان، تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك» [22].

وعززت اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لسنة 1949 هذه القاعدة، بأن نصت على أن «تبقى التشريعات الجزائية الخاصة بالأراضي المحتلة نافذة، ما لم تلغها دولة الاحتلال أو تعطلها إذا كان فيها ما يهدد أمنها أو يمثل عقبة في تطبيق هذه الاتفاقية. ومع مراعاة المكانة الأخير، وبضرورة ضمان تطبيق العدالة على نحو فاعل، تواصل محاكم الأراضي المحتلة عملها فيما يتعلق بجميع المخالفات المنصوص عنها في هذه التشريعات.

ويجوز لدولة الاحتلال إخضاع سكان الأراضي المحتلة للقوانين التي تراها لازمة، لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية، وتأمين الإدارة المنتظمة للإقليم، وضمان أمن دولة الاحتلال وأمن أفراد وممتلكات قوات أو إدارة الاحتلال وكذلك المنشآت وخطوط المواصلات التي تستخدمها».

يستنتج مما سبق ذكره وجوب سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الجولان المحتل، واقتصارها على حماية السكان السوريين دون غيرهم طالما بقي الاحتلال قائما. ويتوقف العمل بأحكام عند انتهاء الاحتلال، أو في حالة ضم الإقليم المحتل أو في حالة اندماجه ضمن إقليم دولة الاحتلال أو إقليم دولة أخرى، شريطة أن يكون ذلك بموجب تسوية سياسية غير قسرية تم قبولها، والاعتراف بها من المجتمع الدولي، وبخلاف ذلك فإنه يفترض مواصلة تطبيق أحكام الاتفاقية [23].

تكتسب اتفاقية جنيف الرابعة صفة ملزمة تجاه إسرائيل كدولة احتلال متعاقدة في الاتفاقية، وذلك ما أكدته الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 9 حزيران/

---

[22] اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قواعد واعراف الحرب البرية لسنة 1907، المادة 43.

[23] Commentary ، IV Geneva Convention، Ibid، P. 63

يونيو 2004 بخصوص إقامة إسرائيل للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس وحولها، إذ أجمع القضاة على مبدأ سريان أحكام الاتفاقية على الأرض الفلسطينية بهدف توفير الحماية لسكانها المدنيين. هذا الرأي الاستشاري بشأن تطبيق الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة ينطبق على الجولان المحتل أيضًا.

لاقى رفض إسرائيل تطبيق الاتفاقية الرابعة على الجولان المحتل معارضة من المجتمع الدولي والدول المتعاقدة، إذْ أكدت القرارات المتعاقبة الصادرة عن الأمم المتحدة لزوم تطبيق إسرائيل -بصفتها سلطة احتلال- أحكام القانون الدولي الإنساني وقواعده، بما في ذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الجولان المحتل، وانتقدت الإجراءات المتخذة من سلطات الاحتلال بمواجهة سكانه المدنيين، كذلك أدانت الدول المتعاقدة التغييرات التي أحدثتها إسرائيل، وعدّتها باطلة وغير مشروعة، وطالبت بإلغائها، وكررت التأكيد في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2001 ضرورة سريان الاتفاقية على الجولان المحتل، كذلك عبر عن الموقف نفسه كل من منظمة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.[24]

ب. القانون الدولي لحقوق الإنسان

تجمع الدول معظمها وفقهاء القانون الدولي على مبدأ سريان المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال الحربي، إذ إن عالمية وشمولية حقوق الإنسان تحتم سريان القانون الدولي لحقوق الإنسان في أوقات السلم والحرب. وعلى الرغم من القرارات الدولية التي تؤيد هذا التوجه، هنالك بعض الفقهاء والدول ممن يقولون بأن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان يقتصر على أوقات السلم، ولا ينطبق على النزاعات المسلحة وحالات

---

(24) The ICRC Statement to the High Conracting Parties to the Fourth Geneva Convention 1949، December 5، 2001.

الاحتلال الحربي لأن هذه المسألة تدخل ضمن اختصاص ومهمات القانون الدولي الإنساني [25].

أكد مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان الذي عُقد في 25 حزيران / يونيو 1993 بمشاركة ممثلين عن 171 دولة؛ تثبيت هذا المبدأ بتبنيه إعلانًا «إعلان فيينا» يعترف بالطبيعة العالمية لقضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا السياق، شدد المؤتمر على ضرورة توافق ممارسات وأعمال الدول المشاركة في النزاع المسلح مع قواعد القانون الدولي الإنساني وأحكامه، ومع المعايير الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بحيث يتم احترام كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتطبيقهما إبان هذه النزاعات، وفي حالات الاحتلال الحربي الناتجة عنها.

أكدت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان أيضًا مبدأ سريان القانون الدولي لحقوق الإنسان في أثناء النزاعات المسلحة، بقبولها ادعاء قبرص بشأن انتهاك تركيا خلال غزوها للجزيرة عام 1974 لمعايير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعدّت ممارسات تركيا بحق مواطني شمال الجزيرة القبرصية منافية لالتزاماتها التعاقدية بموجب الاتفاقية [26].

شددت محكمة العدل الدولية في الفتوى الخاصة بتشييد اسرائيل للجدار في الضفة الغربية على مبدأ سريان المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية، ودعت إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، إلى احترامها وتطبيقها، وفي مقدمتها العهد الخاص

---

(25) Adam Roberts، Prolonged Military Occupation: The Israeli – Occupied Territories 1967 – 1988، in International Law and The Administration of Ocuupied Territories، (Ed.by، Emma Playfair، Oxford 1992)، pp.53 – 54.

للمزيد: UNGA Res. 2443 (XXIII) (19 Dec. 1968)، UNGA Res. 2546 (XXIV) (11 Dec. 1969)، UNGA Res. 2727 (15 Dec. 1970).

(26) Cyprus V. Turkey، European Commission of Human Rights، Vol 13 (1979)، p.85 (decision on admissibility) reprinted in International Law Report، Vol 62، (1982) and p 75.

بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989[27].

ينبغي أن تكون حقوق الإنسان محمية دائمًا، وفي الحالات كلها، بما في ذلك في الجولان المحتل. لقد ألزمت إسرائيل نفسها بعدد من اتفاقيات حقوق الإنسان، إذ تعهدت إسرائيل خلال التوقيع على إعلان برشلونة بأن «تتصرف بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبما يتوافق أيضًا مع التزامات أخرى بموجب القانون الدولي.[28] إضافة إلى أن إسرائيل قد صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR لعام 1966، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ICESC لعام 1966، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري CERD، واتفاقية حقوق الطفل CRC لعام 1989. وعلى الرغم من أن إسرائيل قد أبدت تحفظات على بعض المواد الواردة ضمن اتفاقيات حقوق الإنسان هذه، إلا أنها وقعت عليها؛ وبهذا تكون ملزمة باحترام وحماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في هذه الوثائق. ولقد بيّنت إسرائيل -نظريًا- التزامها بحماية حقوق الإنسان من خلال دمج حقوق الإنسان داخل قوانينها الداخلية بموجب القانون الأساسي، وهو قانون كرامة الإنسان وحريته، 1992. ولكن على الرغم من ذلك فشلت إسرائيل بأداء مسؤولياتها التي تقرّها القوانين المحلية والدولية.

---

(27) فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص إقامة إسرائيل للجدار في الأراضي الفلسطينية، 9 حزيران/يوليو 2004، الفقرات بين 123 و137.

(28) إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو- متوسطي في 27 و 28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995.

2- التهجير القسري للسكان المدنيين

يندرج التهجير القسري للسكان المدنيين ضمن سياق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. إن التهجير القسري الممنهج لسكان الجولان، وتدمير بلداتهم وقراهم، والاستيلاء على أراضيهم، وتشييد المستوطنات، يمثل انتهاكًا خطِرًا لأحكام اتفاقية «لاهاي» التي تنص على مبدأ احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وعدم جواز مصادرة الملكية الخاصة[29].

تنص المادة 49 (فقرة 1) من اتفاقية «جنيف» الرابعة على حظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين، أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيًّا كانت دواعيه، هذا الحظر يعد مطلقًا، ولا يجوز الانتقاص منه تحت أي ظرف.

تتذرع دولة الاحتلال بأن سكان الجولان غادروا المنطقة هربًا من العمليات القتالية وذلك للتنصل من مسؤولياتها تجاههم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أنه ليس لهذا الادعاء ما يسنده في القانون. فنص المادة 49 واضحًا بهذا الشأن، ولا مجال لتأويله على أي نحو يستدل منه جواز ترحيل السكان المدنيين أو نفيهم إلى خارج الإقليم المحتل. إذْ يجوز لدولة الاحتلال أن تخلي، كليًا أو جزئيًا، منطقة محتلة معينة، إذا اقتضى ذلك أمن السكان، أو لأسباب عسكرية قهرية. ولا يجوز أن يترتب على عمليات الإخلاء نزوح الأشخاص المحميين إلا في إطار حدود الأراضي المحتلة، ما لم يتعذر ذلك من الناحية المادية، ويجب إعادة السكان المنقولين على هذا النحو إلى مواطنهم بمجرد توقف الأعمال العدائية في هذا القطاع[30].

يدرج نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 أعمال النقل القسري في سياق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ويصنفها بمنزلة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. إذ يعد الإبعاد أو النقل القسري للسكان، ونقل

---

(29) اتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة بقواعد واعراف الحرب البرية لعام 1907، المادة 46.

(30) اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، المادة 49 (الفقرة 2).

الأشخاص المعنيين قسرًا من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر، من دون مبررات يسمح بها القانون الدولي [31].

الممارسات الإسرائيلية تجاه الجولان هي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالتهجير القسري الممنهج للسكان المدنيين، وتشريد العائلات وتشتيتها، ما ينتهك حق الشعوب بتقرير المصير على أرضهم، والتصرف بمواردها الطبيعية والاقتصادية، وحق الملكية، والحق في الجنسية، والحقوق الثقافية والاجتماعية، وحرية الحركة والتنقل، والحق في المسكن، والحق في الحياة الأسرية، والحق في جمع شمل العائلات، والحق في الحياة الكريمة، والحق في التعليم والمحافظة على الهوية، فضلًا عن سياسة التمييز التي تنتهجها سلطة الاحتلال ضد ما يزيد على 25.000 من السكان السوريين الذين بقوا في الجولان.

3- الاستيلاء على الأرض

الاستيلاء على الأرض غير مشروع إلا عندما تقتضي الضرورة العسكرية أو مصلحة سكان الإقليم المحتل ذلك، لذا، فإن استيلاء سلطة الاحتلال الاسرائيلي على الأرض في الجولان بعد تهجير سكانها، وتهديم أماكن سكنهم من أجل بناء المستوطنات، وإحلال المستوطنين اليهود محلهم، هو مخالف لأحكام القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تملي على دولة الاحتلال ضرورة احترام الملكية الخاصة والعامة، وعدم الاستيلاء عليها أو مصادرتها إلا في حالات محدودة، وبما يتوافق مع قواعد هذه الاتفاقيات.

تمنع المادة 46 من معاهدة «لاهاي» الرابعة المتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها لسنة 1907 من حيث المبدأ مصادرة الممتلكات الخاصة، أما المادة 53(2) من الاتفاقية فتجيز الاستيلاء على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي بحوزة الدولة التي يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية، إلا أنه يجوز لقوة الاحتلال أن تستولي

(31) نظام روما الأساسي، المواد 7 و8.

على الممتلكات الخاصة والشخصية في حال تطلبت الضرورة العسكرية أو مقتضيات الأمن ذلك، شرط دفع التعويضات الملائمة لأصحابها، والمحافظة عليها، وإعادتها إلى أصحابها عند إقرار السلم [32].

تعد دولة الاحتلال بمنزلة مسؤول إداري ومنتفع من الممتلكات والمباني والمؤسسات الحكومية التي تملكها الدولة المعادية بمثل الأرض والغابات والموارد والثروات الطبيعية. ومن هذا المنطلق، يجبيجب عليها إدارتها وصيانتها والاستفادة منها وفق قواعد الانتفاع، وذلك لتغطية نفقات الاحتلال ولمصلحة السكان المدنيين [33]، ولذلك، فإن استخدام الأوامر العسكرية ولاحقًا القوانين الإسرائيلية للاستيلاء على الأرض والموارد الطبيعية من أجل الاستيطان يعد مخالفًا للقانون الدولي الإنساني.

4- الاستيلاء على مصادر المياه

تمت عملية الاستيلاء على مصادر المياه على شكل مخالف لأسس ومبادئ القانون الدولي خاصة اتفاقيات «لاهاي» المتعلقة بقواعد الحرب البرية لسنة 1907 التي تنص صراحة على وجوب احترام الملكيات والأعيان الخاصة والعامة، وعدم مصادرتها من دولة الاحتلال بصفتها المسؤول الإداري للمؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية الموجودة في الإقليم الخاضع للاحتلال، وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات وإدارتها وفقًا «لقواعد الانتفاع» [34]. طبقا لأحكام اتفاقيات «لاهاي» تستطيع دولة الاحتلال التدخل في الحياة الاقتصادية في الإقليم الذي تحتله (بمثل مصادرة الممتلكات الخصوصية، الاستيلاء

---

(32) اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907، المادة 53.

(33) اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907، المادة 55.

(34) المادة 55 من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907.

على الممتلكات المنقولة العامة، أو استعمال الممتلكات غير المنقولة التابعة للدولة صاحبة السيادة على الإقليم المحتل) في الحالات الآتية:

1. للإيفاء بحاجاتها العسكرية ومستلزماتها الأمنية (متطلبات العمليات والتحركات العسكرية لقوات الاحتلال ضمن الإقليم المحتل)؛
2. لتغطية النفقات نتيجة الاحتلال الحربي.
3. حماية السكان المدنيين في الإقليم المحتل وتوفير مصالحهم ورفاهيتهم.

من الواضح أن القيود التي أوجدتها أحكام «لاهاي» على ضبط ممارسات قوات الاحتلال كانت غاية في الدقة والوضوح، حين أجازت التدخل أو التعاطي مع الممتلكات الخاصة أو التابعة للدولة المعادية بمقتضى الشروط المذكورة آنفًا فحسب، إذ حظرت على دولة الاحتلال أي تدخل أو نشاط اقتصادي في الإقليم المحتل بصورة منافية للاشتراطات التي جاءت في صلب هذه الاتفاقيات، بمثل تحقيق مكاسب اقتصادية لمصلحة دولة الاحتلال أو مواطنيها أو اقتصادها الوطني.

5- الاستيطان

الاستيطان الاسرائيلي في الجولان المحتل مناف للقانون الدولي. وأكدت الأمم المتحدة في قراراتها المتتالية على عدم مشروعية بناء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي العربي المحتلة ومن ضمنها الجولان، وطالبتها بالكف عن نقل المستوطنين وتوطينهم فيها.

أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أبرز قراراتها بهذا الشأن على ما يلي:

- أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، غير قانونية وأنها تشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- تطالب إسرائيل بأن تقبل الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، على الأرض الفلسطينية

المحتلة، بما فيها القدس، وعلى الجولان السوري المحتل، وأن تلتزم بدقة أحكام الاتفاقية، وبخاصة المادة 49 منها؛

- تطالب بالوقف التام لإنشاء المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم ونشاط الاستيطان الإسرائيلي برمته في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل [35].

تشييد المستوطنات ونقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل مناقض للمبادئ الدولية كلها، ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تحظر على المحتل توطين سكانه في الأراضي المحتلة [36]، وهو ما أعادت التأكيد عليه الكثير من القرارات الدولية المتتالية بشأن نفي أي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وتطالب بإلغاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، وتفكيكها، بما في ذلك في الجولان السوري والقدس الشرقية [37].

بناء المستوطنات يمس بحقوق الشعوب المحتلة، المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بصفته ينتهك حق تقرير المصير، وحق المساواة، وحق الملكية، والحق بمستوى لائق للحياة، وحق حرية التنقل. وفيما

---

[35] قرار الجمعية العامة 66/52، المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل لسنة 1997.

[36] اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49 (الفقرة 6).

[37] بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1971 اتخذت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة القرار رقم 2851 (الدورة 26) طالبت بموجبه إسرائيل بأن تلغي الإجراءات جميعها، وبأن تكف عن كل السياسات والتصرفات بمثل ضم أي جزء من الأراضي العربية المحتلة، وإقامة مستوطنات إسرائيلية في تلك الأراضي، ونقل أقسام من سكانها المدنيين إليها. انظر أيضًا:

- قرار مجلس الأمن رقم 446لسنة 1979 الذي أكد أن الاستيطان، ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي؛
- قرار مجلس الامن رقم 465لسنة 1980 الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات.
- قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 46لسنة 1991؛
- قرار الجمعية العمومية رقم 52/ 66 المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل.

يلي أهم النصوص الواردة في القوانين والمعاهدات الدولية التي تحظر الاستيطان، وتمنع المساس بالحقوق والأملاك المدنية والعامة في البلاد المحتلة، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

أ. اتفاقية لاهاي لسنة 1907:

- المادة 46: لا يجوز للدولة المحتلة مصادرة الأملاك الخاصة.
- المادة 55: دولة الاحتلال ليست مسؤولًا إداريًا ومنتفعًا من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية التي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال، وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات، وإدارتها وفقًا لقواعد الانتفاع.

ب. **معاهدة جنيف الرابعة لسنة 1949:**

- المادة 49 (فقرة 6): لا يحق لسلطة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي التي احتلتها، أو القيام بأي إجراء يؤدي إلى التغيير الديمغرافي فيها.
- المادة 53: لا يحق لقوات الاحتلال تدمير الملكية الشخصية الفردية أو الجماعية أو ملكية الأفراد أو الدولة أو التابعة لأي سلطة في البلد المحتل.

ما من شك في أن سياسات الاستيطان وإجراءاته كافة غير مشروعة في القانون الدولي، وهي باطلة ولا قيمة قانونية لها، لأنها تخالف المعايير الدولية التي تحكم حالات الاحتلال الحربي التي من المفترض أن تكون موقتة. إضافة إلى أن سياسة الاستيطان منافية للقانون الدولي، إذ تنتهك القانون الدولي الإنساني الذي يسري وقت الاحتلال الحربي، وتحظر على قوات الاحتلال استخدام الأراضي الواقعة ضمن الإقليم المحتل لغير الأغراض العسكرية، وتحظر عليها الانتفاع بمصادر المياه أو استغلالها وتوظيفها في خدمة اقتصادها أو تحويلها إلى داخل أراضيها، حتى وإن كان الغرض من وراء ذلك الإيفاء بحاجات سكان دولة الاحتلال.

6- مشروعية ضم الجولان في القانون الدولي

هنالك مبدأ مستقر في القانون الدولي «مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة العسكرية»، وعليه، يحظر القانون الدولي استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لاكتساب أراض الغير، ما يحول دون قيام دولة الاحتلال بالضم الكلي او الجزئي للإقليم المحتل لأنه ينتهك السيادة الإقليمية وحق تقرير المصير بالنسبة للشعوب [38].

تنص اتفاقية «جنيف» الرابعة على عدم حرمان الأشخاص المحميين الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأي كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة [39].

قرار مجلس الأمن رقم 497 شدد على رفض ضم إسرائيل للجولان، وعدم مشروعية الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير وضع الجولان السوري بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، ونقل السكان، والتشريعات التي تستهدف ضم الجولان، وعدها غير صحيحة إجمالًا، ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع.

وأكد القرار الذي تم تبنيه بالإجماع على أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعد فرض إسرائيل قوانينها وسلطاتها وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة لاغيًا وباطلًا ومن دون فاعلية قانونية على الصعيد الدولي. وطلب منها بصفتها قوة احتلال، أن تلغي قرار الضم فورًا، وأعلن أن أحكام اتفاقية جنيف المعقودة بتاريخ 12 آب/أغسطس 1949 جميعها، والمتعلقة بحماية المدنيين وقت

---

(38) فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، الفقرة 115.

(39) اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، المادة 47.

الحرب ما زالت سارية المفعول على الأراضي السورية المحتلة من إسرائيل منذ حزيران/ يونيو 1967.

صعدت الحكومة الإسرائيلية سياسات الاستيطان والاستثمارات في الجولان المحتل منذ بدء الاحتجاجات السلمية في سورية في آذار/ مارس 2011، التي ارتقت إلى مستوى النزاع المسلح في منتصف 2012، وذلك لفرض أمر واقع يفضي إلى اعتراف دولي بسيادتها على الجولان. لكن هذه المحاولات لم تتكلل بالنجاح، إذ رفض المجتمع الدولي الاعتراف بسلطة إسرائيل على الجولان بصفته أرضًا سورية محتلة، وبعد يوم واحد من إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية خلال اجتماع الحكومة الذي انعقد في إحدى مستوطنات الجولان يوم 17 نيسان/أبريل 2016 أن الجولان سيبقى بأيدي إسرائيل إلى الأبد، جاء الرد من الاتحاد الأوروبي واضحًا إذ أعلنت مسؤولة العلاقات الخارجية لدول الاتحاد «فيديريكا موغريني» عن رفض دول الاتحاد الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان لكونه إقليمًا محتلًا[40].

كذلك أجمع أعضاء مجلس الأمن الدولي الخمسة عشر خلال جلسة المجلس الدورية التي عُقدت في نيسان/ أبريل 2016 أن الوضع القانوني للجولان لم يتغير، وأشار السفير الصيني الذي أدار الجلسة إلى أن قرار مجلس الأمن رقم 497 الذي ينص على عدم مشروعية وبطلان فرض إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قوانينها وإجراءاتها التشريعية والإدارية على الجولان[41].

وصرح الناطق باسم الإدارة الأميركية «جون كيربي» بأن إدارة الرئيس «باراك أوباما» لا تعترف بأن الجولان جزء من إسرائيل، وأن مستقبل الجولان يجب أن يحدد

(40 http://www.presstv.com/Detail/2016/04/20/461650/EU-Mogherini-Israel-Golan-Heights-Hezbollah.

(41) http://www.aljazeera.com/news/2016/04/rejects-israel-claim-syria-golan-heights-160426195853040.html

بمفاوضات بين سورية وإسرائيل، لكن الوضع السائد في سورية لا يسمح بذلك في الوقت الحالي [42].

خلاصة واستنتاجات

إن أطماع الحركة الصهيونية -ولاحقًا إسرائيل- في الجولان وموارده حقيقة، لا يمكن تجاهلها أو إنكارها في ضوء السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه هذا الإقليم ومواطنيه السوريين، قبل الاحتلال وبعده. فعقب انتهاء العمليات القتالية، وإتمام قوات الاحتلال سيطرتها على الجولان، والتهجير القسري لمعظم مواطنيه السوريين، وتدمير البلدات والقرى والمزارع التي كانوا يسكنونها كافة، بدأت سلطة الاحتلال بتنفيذ المشروعات الاستيطان «الكولونيالي» الإحلالي التي أعدتها في مراحل متقدمة.

ضمن هذا السياق، استولي على الأرض لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي والمستوطنين، في نحو مخالف للقانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولإضفاء مشروعية على هذه الأفعال، أوكلت سلطة الاحتلال للقادة العسكريين الذين تعاقبوا على حكم المنطقة صلاحية إصدار الأوامر العسكرية، وعدّها بمنزلة الأساس الذي يوفر الغطاء القانوني لمختلف هذه الإجراءات.

غير أن السياسات الإسرائيلية وما يرتبط بها من إجراءات وممارسات تجاه الجولان وبحق مواطنيه السوريين، تفتقر إلى الأسانيد القانونية، وهدفت إلى تمكين دولة الاحتلال في التحلل التزاماتها الدولية بوصفها قوة احتلال، وبالحصيلة هي بحكم الباطلة، ولا قيمة قانونية لها، لعدم مراعاتها للقواعد التي تحكم حالات الاحتلال الحربي بصفتها ذات طابع موقتة. فالسياسات الإسرائيلية تتنافى مع قواعد القانون الدولي المعاصر وأحكامه بشأن عدم مشروعية اكتساب الأرض بالقوة وإلحاقها بدولة الاحتلال، وتنتهك المعايير الأساسية للقانون الدولي الإنساني التي تسري في حالات الاحتلال الحربي، وفي مقدمتها اتفاقية «جنيف» الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لسنة 1949، واتفاقية «لاهاي» لعام 1907 التي تحظر على

[42] http://www.haaretz.com/israel-news/1.715143

قوات الاحتلال استخدام الأراضي الواقعة ضمن الإقليم المحتل أو إذا اقتضت الضرورات العسكرية ذلك.

استنادًا لسياسات وممارسات دولة الاحتلال تجاه الجولان ومواطنيه السوريين والتي تم استعراضها ومناقشتها في سياق البحث، فأنه لا بد من الإشارة إلى الاستنتاجات الآتية:

- تندرج سيطرة إسرائيل المستمرة منذ خمسة عقود على الجولان السوري ضمن حالات الاحتلال الحربي غير المشروع الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي التي تحظر اكتساب أقاليم الغير، وإلحاقها وضمها باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.
- بطلان السياسات الإسرائيلية كافة، وما يرتبط بها من إجراءات وممارسات، لتغيير المكانة القانونية للجولان المحتل ومواطنيه السوريين، لأنه يعد جزءًا من سورية.
- وجوب سريان القانون الدولي الإنساني والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على الجولان على الجولان ومواطنيه السوريين.
- مساءلة دولة الاحتلال عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية:

1. الحلبي، حامد. الجولان المحتل: لمحة تاريخية (الجولان لتنمية القرى العربية، الجولان المحتل، 1996).
2. شحاذة، رجا. قانون المحتل- إسرائيل والضفة الغربية (بيروت 1990).

المراجع باللغة الإنكليزية

Roberts, Adam. Prolonged Military Occupation: The Israeli – Occupied Territories 1967 – 1988, in International Law and The Administration of Ocuupied Territories, (Ed. by, Emma Playfair, Oxford 1992).

اليوم الثاني

الجلسة الختامية

التقرير الختامي لندوة الجولان السوري المنسي، وموقعه في سورية المستقبل

التقرير الختامي لندوة

«الجولان السوري المنسي وموقعه في سورية المستقبل»

التي عُقدت في 2 و3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 بإسطنبول

بمناسبة الذكرى الـ 99 لوعد بلفور والذكرى الـ 49 لاحتلال الجولان من إسرائيل، عقد «مركز حرمون للدراسات المعاصرة» ندوة بعنوان: «الجولان السوري المنسي، وموقعه في سورية المستقبل» في مدينة إسطنبول خلال يومي 2 و3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. شارك في الندوة 26 من المثقفين والأكاديميين من سورية وفلسطين ولبنان والأردن، كذلك كان من بين المشاركين خمسة من أبناء الجولان السوري المحتل، إضافة إلى عدد من الضيوف.

افتتح الندوة الدكتور «حازم نهار»، المدير العام لمركز حرمون للدراسات المعاصرة، بكلمة بعنوان: «الجولان يحكم سورية»، تحدث فيها عن أهمية هذه الندوة ومبررات عقدها، إذْ أكد أن من غير الممكن فهم ما يجري في سورية حاليًا من دون فهم مسألة الجولان. كذلك تحدث عن كون الجولان في مركز السياسة الخارجية لنظام الأسد الوظيفي، مؤكدًا في هذا السياق أن الأمور في سورية لن تنتهي ما لم يتحدد مصير الجولان. وفي تعرضه لسياسات النظام تجاه الجولان وأهله بيّن الدكتور نهار أن تلك السياسات تقوم على أربعة أعمدة هي: الظلم، والتجهيل،

والتهجير، والمتاجرة بقضية الجولان. وفي حديثه عن الجولان بوصفه المحدد الرئيس للموقف الإسرائيلي- الأميركي من رحيل النظام السوري أكد أن استمرار الصراع يخدم مصالح إسرائيل التي لا تريد انهيار نظام الأسد، إضافة إلى أن خسائر "حزب الله" في الحرب السورية تخدم تلك المصالح، فضلًا عن أن استمرار تلك الحرب ينهي أي مطالبة سورية باستعادة الجولان. وبعد أن بين زيف ادعاءات المقاومة والممانعة، سواء ادعاءات الأنظمة «القومية» أم ادعاءات فريق «اليسار» بصنوفه، اختتم الدكتور نهار كلمته بتأكيد المفهوم الإيجابي لشعار «سورية أولًا» كدولة وطنية ديمقراطية هي مقدمة ضرورية ولازمة من أجل فلسطين والجولان في آن معًا.

عرض في الجلسة الافتتاحية فلم وثائقي قصير، تناول جغرافية الجولان وتاريخه، وأطماع إسرائيل فيه منذ البداية، مرورًا بالانسحاب العشوائي من القنيطرة وتسليم الجولان خلال حرب عام 1967. كذلك بين الفيلم وضع الجولان في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ومواقف أهالي الجولان المؤكدة على الانتماء السوري، وتأييدهم للثورة السورية. واختتم الفيلم بعرض مشاهد من ذلك الجزء الغالي من الوطن الذي يعد «جنة الله في الأرض». وفي ختام الجلسة استعرض المشاركون معرضًا للصور حول الجولان المحتل.

تضمنت الندوة خمس جلسات. تناولت الأولى الدور الإسرائيلي في المنطقة وتوافقه مع أدوار الأنظمة العربية، وتحدث فيها المشاركون عن دور إسرائيل الوظيفي ضمن استراتيجية السيطرة الإمبريالية، مؤكدين في هذا السياق على أن المشروع الصهيوني يهدف في الأساس إلى منع تقدم المنطقة العربية، وأن التغييرات الجذرية تجاه الديمقراطية في المنطقة ستدخل في صدام مع الدولة الصهيونية. وأشار المتحدثون إلى الدور الأميركي المساند لإسرائيل وتأثير ذلك في موقفها من الثورة السورية، ذلك الموقف الذي يعلن النأي بالنفس عن المسألة السورية، ولكنه في الواقع يدافع عن النظام ويعمل على استمرارية الصراع، بينما تهيئ الولايات المتحدة البيئة الملائمة لتقدم إسرائيل في مختلف المجالات. وأكد المتحدثون في هذه الجلسة أن من مصلحة إسرائيل بقاء الوضع على ما هو عليه من دون تغيير أطول مدة ممكنة، ولا سيما أن أي تغيير جذري في سورية سيعني العمل الجدي لاستعادة الجولان. وجرت خلال

الجلسة مقارنة بين الاستبداد والاحتلال، ومناقشة «الديمقراطية» الإسرائيلية لمواطنيها اليهود، مع اضطهاد الشعب الفلسطيني وأبناء الجولان المحتل.

أما الجلسة الثانية فتناولت واقع الجولان المحتل وأهله، إذْ بيّن المتحدثون تحولات الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية، وكيف وظّفت إسرائيل تحولات الثورة لمصلحة أمنها وأغراضها، مؤكدين أنها كانت تخشى من شعارات الحرية والكرامة التي أطلقها الثوار السوريون، بينما استفادت من التحول نحو الشعارات المتطرفة والصراع المسلح المتعدد الأطراف، إذ تستفيد إسرائيل من تحول سورية إلى دولة فاشلة، ما يسوّغ لها استمرار احتلال الجولان. وبيّن المتحدثون تطور العلاقة بين الجولان وفلسطين، إذْ أشاروا إلى أزمة الهوية لدى أبناء الجولان المحتل وتقارب أوضاعهم مع أوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وجرى استعراض العلاقة بين الاحتلال ومصادر المياه. وعرض اثنان من أبناء الجولان (لم يتمكنّا من الحضور) من خلال تسجيلين مصورين، الواقع الحالي للجولان المحتل، وأهم التحولات الاستراتيجية في السياسة الإسرائيلية تجاه سكانه.

في الجلسة الثالثة قدم الدكتور محمد الزعبي، وزير الإعلام إبان حرب حزيران/يونيو 1967، من خلال تسجيل مصور، شهادته عن البلاغ 66 الذي أعلن فيه حافظ الأسد احتلال إسرائيل للقنيطرة قبل أن تقترب منها القوات الإسرائيلية، وكذلك شهادته حول بعض القضايا الأخرى المتعلقة باحتلال الجولان. كذلك عرض اثنان من أبناء الجولان المحتل، من خلال تسجيل مصوّر أيضًا، شهادتهما حول أوضاع سجنهما في السجون الإسرائيلية وما حدث بعد الخروج منها. وتحدث أحد أهالي الجولان المحتل عن تركيبة سكانه وتشابه تلاوينها مع مثيلاتها في بقية أنحاء سورية، وأثر ذلك في مواقفهم من الثورة السورية. بينما عرض أحد المتحدثين في الجلسة أوضاع أهالي الجولان النازحين ومشاركتهم الفاعلة في الثورة منذ بدايتها.

وخُصصت الجلسة الرابعة للحديث عن استغلال النظام السوري قضيتي الجولان وفلسطين وطبيعة «خطاب المقاومة والممانعة» الذي أنتجه النظام؛ إذْ جرى استعراض لتاريخ العلاقات الإقليمية لنظام حافظ الأسد، ابتداءً من علاقته بعبد الناصر والمزايدة بينهما حول القضية الفلسطينية ثم دخول لبنان، إذْ طويت صفحة الصراع مع إسرائيل

وفتحت صفحة الصراع مع العرب، ثم هزيمة 1967 وتسليم الجولان، ثم الموقف من الحرب العراقية الإيرانية. وأكِّد أن حرب 1973 لم تكن حرب تحرير، بل حرب تحريك، إذْ خاض النظام الحرب من دون أن يكون لديه أي استراتيجية وطنية. وخلصت المناقشات الى أن نظام الأسد نظام معاد للمجتمع كله وليس لفئات معينة، وأن اهتمامه انصب على الجيش الذي هو بالنسبة إليه أهم من الوطن، بل هو وسيلته لاستمرار السيطرة على المجتمع. إضافة إلى أن انتحال النظام قضية فلسطين جلب له شرعية محدودة التكلفة، وبهذا انتقلت القضية العربية العامة، قضية فلسطين ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، إلى أدوات في خدمة حكم خاص أقلي، يسعى لبقائه الأبدي. وليست شعارات الصمود والمواجهة والممانعة إلّا غطاء أيديولوجيًا لبنية النظام الحقيقية.

ودار موضوع الجلسة الخامسة والأخيرة حول علاقة الجولان بالقانون الدولي، إذْ تناولت الأوراق الجولان المنسي في القانون الدولي، والنقاش المقترح حول المفاوضات مع إسرائيل، والوضع القانوني للجولان تحت الاحتلال، وسياسة إسرائيل في نظر القانون الدولي، وقد تطرقت أوراق ومناقشات الجلسة لأعمال إسرائيل تجاه الجولان، وممارستها التهجير القسري في 1967، ومن ثم؛ الاستيلاء على الأرض بدعوى أنها «متروكة» وأملاك غائبين أو أنها «أملاك حكومية»، فاستولت إسرائيل على مصادر المياه، وأقامت مستوطنات في الجولان يبلغ عددها حاليًا 34، مستوطنة منتشرة من جنوبه حتى شماله، ويقطنها أكثر من 24000 مستوطن. وتسعى إسرائيل لفرض الجنسية الإسرائيلية على العرب السوريين. وعلى الرغم من أن القانون الدولي ينص على «مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة العسكرية». ويحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لاكتساب أراضي الغير، فإن إسرائيل لا تبالي بالقانون الدولي، طالما أنها تحظى برعاية ودعم مطلق من الولايات المتحدة، وليس القرار 242 الذي مضى عليه 49 عامًا حتى الآن، سوى مثال على أن إسرائيل دولة فوق القانون.

تناول أحد المتحدثين في هذه الجلسة مفاوضات النظام مع إسرائيل؛ من أجل استرجاع الجولان التي عقد آخرها في عهد الأسد الأب في جنيف، في آذار/ مارس 2000، إذ جرى نقاش حول ما سمي بالعرض الذي كان يحمله كلينتون، بحضور إيهود باراك، ورفض الأسد القبول به؛ كي يستمر الدور الوظيفي لاحتلال الجولان، ويستمر حال الـ "لا حرب" والـ "لا سلم" مع إسرائيل، وتطرقت المناقشات إلى موقف الأسد الأب من انسحاب إسرائيل من لبنان صيف عام 2000، وأن النظام لم يكن راغبًا في هذا الانسحاب؛ لأنه يفقده الدور الوظيفي في استمرار لعبة المقاومة التي ستغدو بلا معنى في حال انسحاب إسرائيل من جنوبي لبنان. ودارت مناقشات حول المفاوضات السرية بين النظام وإسرائيل عامي 2007 و2008 في تركيا التي لم تسفر عن أي نتيجة، وبقي الجولان محتلًا، ينتظر انتصار إرادة شعبية سورية وطنية حقيقية تعمل بإخلاص لتحريره.

ساد الندوة جو من الشفافية والصراحة والتبادل الحر للآراء، من موقع الشعور بالمسؤولية الوطنية تجاه هذه القضية الجوهرية من قضايا الشعب السوري.

الملحقات

الملحق 1

بيان لسوريين من الجولان المحتل

«أنتم الصوت ونحن صداه»

يا شعبنا السوري العظيم؛

كثيرة هي المحن التي ابتُلِيَت بها شعوب مشرقنا العربي، الذي عرف أصنافًا شتى من الاحتلال والتفتيت والقهر على أيدي الدخلاء والأغراب، لكن البلاء الأعظم الذي ميّز نصف القرن المنصرم، ممثلًا بأنظمة الجَور والاستعباد، كان مِن غير ريب، الأكثر وطأة ووبالًا على أوطاننا وشعوبنا.

إنّ استعراض خطايا الديكتاتوريات العربية وموبقاتها لهو ضرب مِن ضروب العَبث لا أكثر؛ كونها -مِن الأساس- قامت على الفساد والإفساد المنظّمين ضمانًا لديمومة سيطرتها على رقاب العباد والبلاد، وما الإجراءات الترقيعية التي تلجأ إليها بين الفينة والأخرى إلا ذرّ للرماد في العيون، فهي أكثر العارفين أن أي مسعى جدّي لإحداث تغيير فعلي في الواقع المعيش لا يعني إلا أمرًا واحدًا ووحيدًا هو إعدام نفسها بنفسها.

بَغيُ الأنظمة العربية وفجورها وبلطجتها وعنفها الفائض على كل حدّ، جعل الكثيرين منا يخالون أنّ تجرّع الذل صار عند العرب عادة؛ لتأتي ثورة البوعزيزي في تونس وبعدها مصر وما أعقبهما مِن ثورات وانتفاضات في ليبيا واليمن وغير بلد عربي، فتقلب الموازين رأسا على عقب، بعد تسلّم الشباب دفة القيادة، مستفيدين مِن توقهم العتيق لحرية لم يعرفوها، ومما وفّرته لهم وسائل الاتصال من قدرة على الانتشار وسرعة الوصول.

وأمام ما تشهده الميادين العربية مِن ثورات على أنظمة البؤس التي تمادت في استهتارها بشعوبها، متخطّية كل عُرف ومنطق، مع تسجيلها عجزًا فاضحًا في توفير حدّ أدنى مِن شروط النهوض بشعوبها والعيش الكريم، إن لم نقل إنّ همّها، مِن الأساس، كان إقصاء المواطنين عن حقهم في تقرير مصيرهم والمشاركة في صنع حاضرهم ومستقبلهم. وأمام ما نشهده مِن إجرام وإرهاب وحقد تمارسه هذه الأنظمة بحق شعوبها، نعلن على رؤوس الأشهاد، انحيازنا الكامل لحق الشعوب في الحرية والعيش الكريم، ورفضنا أشكال الظلم والقهر والإرهاب كافة، كائنًا ما كان مصدره.

ولأننا جزء لا يتجزأ مِن وطننا السوري ونسيجه الاجتماعي، لنا ما له وعلينا ما عليه، نعتقد جازمين أن الوضع السوري لا يشكل استثناء عن مثيله العربي، وأنه الأجدر بالحرية ونفض غبار الذل والإرهاب الذي يُمارس بحقه، معلنين أن كل مَن يعتدي على شعبنا السوري، قتلًا أو بطشًا أو اعتقالًا أو تعذيبًا أو تشريدًا أو نهبًا هو بمنزلة عدوّ، لا يختلف عن الاحتلال الإسرائيلي قيد أنملة، كائنا مَن كان هذا الأحد.

وجودنا تحت الاحتلال الإسرائيلي ليس معناه بأي حال وقوفنا على الحياد. إننا في مطلق الأحوال امتداد طبيعي وحتمي لشعبنا السوري، ولشرائح واسعة منه، تعدّ أنّ استمرار الوضع الراهن وتكريسه أمرا واقعا، كان له كل الأثر في الوصول إلى الحضيض الذي نحن فيه، وأنّ إسرائيل كانت المستفيد الأكبر من كل ذلك.

إن واجبنا الوطني والإنساني والأخلاقي يحتم علينا الانحياز الكامل لشعبنا ضد جلاديه، وأن نكون صدىً صدّاحًا لصوته، مع وضع أنفسنا بتصرّفه، وتقديم كل ما عزّ في سبيل حريته وكرامته وعيشه الكريم، فلم يعد مقبولًا بأي شكل التصرف بالوطن ومقدراته على أنهما مشاع ومزارع خاصة، يعيث بهما الفاسدون، ويتوارثها الأبناء عن الآباء.

وإذ نتخذ هذا الموقف، فإنه ليس إلا تعبيرًا صادقًا عن التصاقنا بهموم شعبنا السوري وتطلعاته المشروعة نحو استعادة حريته ومكانته التي تليق به بين الأمم، وما هو إلا التزام بروح «وثيقتنا الوطنية»، وما تمليه علينا ضمائرنا وأخلاقنا وارتباطنا العميق بوطننا السوري، غير مدّعين أي صفة تمثيلية لأيّ كان، إلا لأنفسنا.

نعلم يقينا ما قد تشكّل هذه المبادرة لسكان يعيشون في أرض محتلة مِن حساسية؛ لكن ثقتنا مطلقة بحصانتنا الوطنية وموقفنا الواضح الرافض للاحتلال الإسرائيلي وأبعاد المشروع الصهيوني على أرضنا. فالنظام ليس هو الوطن بأي حال؛ حتى لو حاول تصوير نفسه على هذا النحو. إن منبع تحركنا ينطلق مِن مسؤولية تاريخية وقناعة أكيدة أنّ «العيب على مِن يصنع العيب»، وليس على مَن ينتقده أو ينفض الغبار عنه. نحن صمدنا في أرضنا وقاومنا محتلنا بصدورنا العارية، دافعين الغالي والنفيس للمحافظة عليها سوريّة كما ورثناها عن آبائنا وأجدادنا، لكن إبقاءنا تحت الاحتلال ليس معناه أن نكون شياطين خُرسًا على ما يمارسه النظام السوري بحقّ شعبنا مِن انتهاكات، فالاحتلال والقهر -هنا- صنو للذل والبطش والقمع هناك، وازدواجية الأحكام والمعايير ليست مِن شيمنا وأخلاقنا بشيء.

إن التلطّي خلف أنظمة الطوارئ وتأييدها؛ بذريعة المقاومة والممانعة والصراع مع العدو، أثبتت زيفها وعجزها عن استرجاع حبة واحدة مِن تراب الجولان، مبيحة سماء الوطن وبحره وبرّه للعدو يجوبه في أربع جهاته، ومشرعة أبوابه لأنواع شتى من الفساد والإفساد والنهب المنظم! ويقيننا، أنّ تحرير الجولان لن يكون ممكنا إلا بتحرير الوطن مِن قيده. فشعب محتل، مقموع ومقهور داخل وطنه لن يقوى على تحرير أرضه مِن أعدائه.

مِن هنا، فإننا نضم صوتنا إلى صوت شعبنا في الداخل السوري، متوجهين إلى النظام بأوضح العبارات، أن يبادر اليوم قبل الغد إلى إعادة الحق إلى أصحابه، والمباشرة برفع قانون الطوارئ، وإطلاق الحرّيات العامة وسراح جميع معتقلي الرأي ورفع القيود عن الإعلام، وإلغاء المحاكم الاستثنائية ونتائج الاستطلاع الاستثنائي الجائر لعام 1962، تمهيدًا لانتقال سلمي وهادئ للسلطة، يجنّب الوطن ما لا تُحمد عقباه. سياسات مدّ الأيدي من الشعب وفصائل المعارضة الوطنية في الداخل التي قابلها النظام بالاعتقال والبطش والترهيب، وبث بذور الفرقة بين مكوّنات المجتمع السوري، تقطع كل الشك بكل اليقين أن النظام غير معني إلا بإبقاء إحكامه على السلطة وتسلطه على رقاب العباد، فحكم الشعب عبر أجهزة الأمن تارة، والالتفاف على مطالبه بمرسوم هنا أو رشوة هناك تارة أخرى، لن يوقفا سيرورة التغيير وحركة التاريخ.

وبما أنّ ردّ النظام على احتجاجات شعبنا السلمية ومطالبه المشروعة جاء دمويًّا على نحو ما شهدناه، محوّلًا صدور السوريين أهدافًا لرصاص اقتُطِع ثمنه مِن جيوبهم ومِن أمام أفواه أطفالهم بذريعة محاربة إسرائيل؛ فإننا نعلنها على الملأ، وليسمعها القاصي والداني، أنّ «كل مَن يقتل شعبه خائن»، وأنّ كل نقطة دم سورية تُراق، سوف تكون حجّة على مهرقيها، ولعنة تطاردهم ولو بعد حين. إنّ قدرنا هو العيش بحرية وكرامة، ومنطق الحياة يؤكد أن الشعب أبقى مِن حكّامه، فوطن حرّ ديمقراطي وعلماني، يتساوى تحت سقفه الجميع، وليس فيه مكان لجَور ولا ظلم ولا طائفية بغضاء هو ديننا وديدننا، وهو جوابنا الأخير.

عاشت سورية حرة كريمة لجميع أبنائها.

سوريون مِن الجولان المحتل

آذار/ مارس 2011

الملحق 2

الوثيقة الوطنية للمواطنين السوريين في مرتفعات الجولان السورية المحتلة

نحن المواطنين السوريين في المرتفعات السورية المحتلة، نرى لزامًا علينا أن نعلن لكل الجهات الرسمية والشعبية في العالم أجمع، ولمنظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وللرأي العام العالمي وكذلك الإسرائيلي، ومن أجل الحقيقة والتاريخ، بصراحة ووضوح تامين، عن حقيقة موقفنا من الاحتلال الإسرائيلي ودأبه المستمر على ابتلاع شخصيتنا الوطنية، ومحاولته ضم الهضبة السورية المحتلة حينًا، وتطبيق القانوني علينا حينًا آخر، وجرّنا بطرق مختلفة إلى الاندماج بالكيان الإسرائيلي والانصهار في بوتقته، ولتجريدنا من جنسيتنا العربية السورية التي نعتز ونتشرف بالانتساب إليها ولا نريد منها بديلًا، التي ورثناها عن أجدادنا الكرام الذين تحدّرنا من أصلابهم وأخذنا عنهم لغتنا العربية التي نتكلمها بكل فخر واعتزاز، وليس لنا لغة قومية سواها. وأخذنا عنهم أراضينا العزيزة على قلوبنا، وورثناها أبًا عن جد منذ وجد الإنسان العربي في هذه البلاد قبل آلاف السنين- أراضينا المجبولة بعرقنا وبدماء أهلنا وأسلافنا، إذْ لم يقصّروا يومًا في الذود عنها وتحريرها من كل الغزاة والغاصبين على مر التاريخ، التي نقطع العهد على أنفسنا أن نبقى ما حيينا أوفياء ومخلصين لما خلفوه لنا منها وألا نفرّط منها بشيء منه مهما طال زمن الاحتلال الإسرائيلي، ومهما قويت الضغوط علينا من السلطة المحتلة لإكراهنا أو إغرائنا لسلب جنسيتنا، ولو كلفنا ذلك أغلى التضحيات.

وهذا موقف من البديهي والطبيعي جدًا أن نقفه، وهو موقف كل شعب يتعرض كله أو جزء منه للاحتلال، وانطلاقًا من شعورنا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا تجاه أنفسنا وأبنائنا وأجيالنا المقبلة أصدرنا هذه الوثيقة:

هضبة الجولان المحتلة هي جزء لا يتجزأ من سورية العربية.

الجنسية العربية السورية صفة حقيقية ملازمة لنا لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

أراضينا هي ملكية مقدسة لأبناء مجتمعنا السوريين المحتلين، وكل مواطن تسوّل له نفسه أن يبيع أو يتنازل أو يتخلّى عن شبر منها للمحتلين الإسرائيليين يقترف جريمة كبرى بحق مجتمعنا، وخيانة وطنية لا تغتفر.

لا نعترف بأي قرار تصدره إسرائيل من أجل ضمّنا للكيان الإسرائيلي، ونرفض رفضًا قاطعًا قرارات الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى سلبنا شخصيتنا العربية السورية.

لا نعترف بشرعية المجالس المحلية والمذهبية، لكونها عُيّنت من الحكم العسكري الإسرائيلي، وتتلقى تعليماتها منه، ورؤساء وأعضاء هذه المجالس لا يمثلوننا بأي حال من الأحوال.

إن الأشخاص الرافضين للاحتلال من خلال مواقفهم الملموسة، الذين هم من قطاعاتنا الاجتماعية كافة، هم الجديرون والمؤهلون للإفصاح عما يختلج في ضمائر ونفوس أبناء مجتمعهم.

كل مواطن من هضبة الجولان السورية المحتلة تسول له نفسه استبدال جنسيته بالجنسية الإسرائيلية، يسيء إلى كرامتنا العامة وإلى شرفنا الوطني وإلى انتمائنا القومي وديننا وتقاليدنا، ويعد خائنًا لبلادنا.

قررنا قرارًا لا رجعة فيه وهو: كل من يتجنس بالجنسية الإسرائيلية، أو يخرج عن مضمون هذه الوثيقة، يكون منبوذًا ومطرودًا من ديننا ومن نسيجنا الاجتماعي ويحرَّم التعامل معه، أو مشاركته أفراحه وأتراحه أو التزاوج معه- إلى أن يقرّ بذنبه ويرجع عن خطئه، ويطلب السماح من مجتمعه، ويستعيد اعتباره وجنسيته الحقيقية.

لقد اعتمدنا هذه الوثيقة، مستمدين العزم من تراثنا الروحي والقومي والإنساني الأصيل الذي يحضنا على حفظ الإخوان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوفاء العميق للوطن.

جماهير الجولان السوري المحتل

آذار/ مارس 1981

فهرس الأعلام والموضوعات

إ

إبراهيم ماخوس 224

ا

اتحاد العمال الصهيوني.............189
اتفاق السلام الأردني 210
اتفاق فصل القوات .... 160، 244
اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني 211
اتفاقية جنيف الرابعة 325، 326، 327، 330، 334، 336
اتفاقية لاهاي301، 326، 330، 332، 335

أ

أحمد إسكندر الأحمد 222
أحمد المير 152
أحمد سويداني 224
أدولف هتلر.......................31
أدوي ديكل.......................109

آ

آرثور روبين 188

أ

أرسطو...........................94
أرض الميعاد ....26، 27، 32
أريئل شارون 165
أرييه بار أون .... 141، 145، 146

إ

إرييه غولان.................... 56
إزرع.......................... 244

أ

أسامة محمد 120

إ

إسبانيا 30
إسحق رابين ...... 108، 111، 278
إسرائيل 13، 15، 16، 17، 18، 19، 23، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 50، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 77، 82، 84، 86، 87، 88، 92، 96، 99، 100، 101، 102، 103، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 122، 123، 124، 125، 127، 128، 131، 134، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 152، 153، 154، 157، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 169، 170،

171، 172، 173، 174، 175، 176، 178، 179، 185، 186، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 197، 198، 201، 209، 210، 211، 212، 214، 215، 223، 224، 226، 227، 231، 233، 234، 235، 238، 240، 241، 243، 244، 249، 254، 255، 259، 263، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 289، 290، 291، 292، 294، 301، 302، 303، 306، 309، 310، 311، 314، 315، 316، 317، 318، 320، 321، 322، 325، 326، 327، 328، 329، 333، 334، 336، 337، 338، 339، 340، 343، 344، 345، 346، 347، 350، 351، 353

إسطنبول ......37، 78، 287، 343

أ

أسعد كنج ....116، 269

إ

إعلان النقاط السبعة 79

أ

أفرايم هليفي.................. 43

أفيغدور ليبرمان................ 56

ا

الاتحاد السوفياتي 15، 72، 83، 85، 137، 168، 255، 275، 276، 277، 303

الإخوان المسلمين........42، 176

الأردن 14، 31، 51، 79، 81، 145، 146، 187، 188، 189، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 211، 237، 238، 239، 241، 282

الأرض "المتروكة............. 314

الإضراب الكبير ....114، 119

الإعلان الإنجليزي- الفرنسي 79

الأعوج...................... 193

الأمر العسكري (رقم 21) 316

الأمر العسكري (رقم 39) 313

الأمر العسكري (رقم1) 313

الأمر العسكري رقم (20) 315

الأمر العسكري رقم 120....... 318

الأمم المتحدة 14، 154، 162، 182، 183، 224، 248، 297، 301، 303، 304، 309، 327، 329، 333، 335، 336، 352

الانتداب الفرنسي 267

البحيراني 193

أ

ألبرت ماندلر.............. 147

ا

البطمية.......... 202، 203، 239
البلاغ العسكري رقم 66..221، 224
التوراة................ 26، 27
الثورة السورية 12، 13، 15، 18، 19،
37، 39، 43، 45، 51، 54، 56،
57، 80، 99، 100، 102، 103،
107، 111، 121، 122، 140،
153، 170، 173، 179، 219،
231، 232، 243، 251، 267،
291، 292، 294، 344، 345
الجزائر 30
الجلاء 167، 174، 230، 232، 233
الجليل 153، 157، 166، 174،
189، 197، 233
الجمهورية العربية المتحدة...... 302
الجناني 193
الجولان 3، 9، 11، 12، 13، 14،
15، 16، 17، 18، 19، 25، 35،
38، 41، 47، 60، 74، 91، 97،
100، 101، 102، 105، 107،
108، 109، 110، 111، 112،
113، 114، 115، 116، 117،
118، 119، 120، 121، 122،
123، 124، 125، 126، 127،
128، 129، 130، 131، 132،
133، 134، 135، 137، 138،
139، 140، 141، 142، 143،
144، 145، 146، 147، 148،
149، 150، 151، 152، 153،
154، 155، 156، 157، 158،
159، 160، 161، 162، 163،
164، 165، 166، 167، 168،
169، 171، 172، 173، 174،
175، 176، 177، 178، 179،
181، 186، 189، 190، 191،
192، 193، 195، 196، 197،
200، 201، 202، 203، 204،
205، 206، 207، 208، 209،
210، 211، 219، 221، 222،
224، 225، 226، 227، 228،
229، 230، 231، 232، 235،
236، 237، 238، 239، 240،
241، 243، 244، 245، 246،
247، 248، 249، 251، 252،
253، 256، 258، 259، 260،
261، 262، 265، 267، 271،
273، 279، 280، 281، 282،
283، 284، 285، 286، 288،
294، 295، 297، 301، 302،
305، 306، 307، 309، 310،

311، 312، 313، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 329، 330، 331، 333، 334، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 343، 344، 345، 346، 347، 349، 351، 352، 353
الحاصباني .. 195، 196، 238، 317
الحجر الأسود ......13، 246، 247
الحرب العالمية الأولى29، 76، 80، 110
الحركة الوطنية 37، 137، 138، 139، 140، 141، 155، 158، 159، 160، 162، 164، 169، 170، 172، 173، 176، 177، 178
الحمة .... 191، 239، 320
الحميدية 244
الحولة ....192، 239
الخليج العربي .... 30، 33، 81
الدحاديل 13
الدولة العثمانية............ 28، 29
الدولة المارونية 114
الدويلعة 13
الذيابية .... 14، 248
الربيع العربي 38، 39، 41، 60، 135، 231
الرفيد 239
الساميون 26
السعودية .... 12، 205، 275، 302
السلاح الكيماوي ..... 41، 55، 57
السودان 30
السيدة زينب .... 14، 248
الشرق الأوسط 33، 37، 39، 42، 44، 46، 47، 50، 76، 78، 80، 81، 110، 113، 146، 147، 149، 182، 184، 185، 186، 210، 214، 237، 241، 278، 293، 304، 305
الشريف حسين .... 78، 79، 80
الشمالنة 246
الطبالة 13
العبيرو 27
العراق 24، 33، 42، 44، 45، 46، 47، 49، 50، 79، 157، 161، 282، 286
العسالي 14
الغجر...... 116، 138، 236، 245
الغيتو 28
الفرات 181
القدس87، 125، 127، 137، 145، 150، 151، 152، 166، 177، 179، 181، 211، 226، 287، 309، 324، 327، 328، 333، 334

القدم 14
القرار البريطاني 242 303
القرار رقم 497 321
القرار رقم497 226
القنيطرة 102، 113، 115، 137، 138، 142، 147، 148، 151، 158، 171، 174، 187، 201، 204، 222، 223، 224، 225، 227، 229، 230، 239، 243، 244، 245، 255، 307، 312، 313، 344
الكنيست 54، 117، 145، 164، 166، 226، 301، 307، 314، 321، 323
الكومونويلث 61
الكونغرس............. 56، 110
اللاذقية..................... 53
اللورد كارادون 303

أ

ألمانيا .... 29، 31، 55، 181

ا

المزراحيين 291
المغرب ....30، 33، 214
المقاومة الوطنية اللبنانية 282
الموساد الإسرائيلي 43
النازية 95
النظام السوري 11، 12، 13، 15، 16، 17، 18، 19، 38، 56، 101، 111، 114، 122، 149، 150، 152، 246، 247، 261، 271، 275، 280، 285، 288، 344، 345، 350
الهند.................. 29، 30
الهولكوست 26
الوثيقة الوطنية 162، 256، 265، 352

أ

ألوف بن.................... 43
أليكس فيشمان 48

ا

اليمن .... 44، 91، 275، 277

إ

إليوت أبرامز 47

أ

أمارجي..................... 121

آ

آموس هرئيل 47

أ

أميركا 12، 17، 24، 25، 30، 33، 34، 35، 44، 47، 76، 78، 80، 81، 83، 84، 86، 252، 275، 277، 282

أنتوني غيدنز 93

ا

انشل بابر..................... 45

إ

إنغلز........................ 27

إنكلترا ......28، 29، 31، 33، 35

أ

أنور السادات ....161، 227

أوباما 43، 44، 52، 56، 57، 83، 337

أوروبا 26، 27، 29، 30، 32، 33، 73، 315

أوسلو...................... 89

آ

آيال زيسر .. 138، 140، 144، 155

إ

إيران 15، 41، 44، 49، 50، 55، 81، 108، 247، 282، 284، 286، 292، 306

إيطاليا 156

إيغال كيبنس ....138، 141

إيهود أولمرت .... 43، 53

ب

بازل 29

بالمرستون 28

بانياس147، 188، 192، 196، 230، 238، 317

بحيرة طبريا 186، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 200، 210، 211، 238، 241

بحيرة طبرية 110

براندايز 78

بركة رام 201، 203، 205، 239، 240

بريجنسكي.................. 49

بريطانيا 28، 46، 56، 76، 78، 79، 81، 95، 228، 303

بشار الأسد 42، 51، 52، 108، 228، 262، 263، 285

بشر سليمان المقت........... 260

بقعاثا 138، 229، 232، 235، 268، 312

بلاد الشام 33
بن غوريون .... 187، 189، 274
بنيامين نتنياهو16، 38، 42، 45، 51، 55
بوابة الميدان 13
بول وولفويتز................... 47

ت

تركة الرجل المريض............ 30
تركيا 183، 185، 186، 210، 238، 328، 347
تل أبو الندى 191
تل أبيب108، 109، 145، 156، 179، 283
تل الأحمر 191
تل الحريقة 191
تل الشيخة 191
تل العرام 191
تل القصعة 191
تل المنفوخة.................... 191
تل بير عجم 191
تل صدر العروس 191
تل عريم 191
تل وردة 191
تونس ... 41، 91، 231، 309، 349

ث

ثائر أبو صالح ..... 137، 153، 172

ج

جبل الجرمق................. 197
جبل الشيخ 138، 174، 175، 178، 187، 188، 192، 196، 234، 238، 239، 245، 249، 309، 317، 318
جديدة الفضل ....13، 247
جريمة الكيماوي 56
جمال عبد الناصر 95، 156، 158، 159، 278
جمعية الجولان للتنمية......... 123
جورج بوش ....40، 53
جورج تينيت 53
جورج طعمة .... 223، 224
جون بولتون 47
جون كنيدي 277
جون كيربي 337
جون كيري 55
جيمس وولسي................. 15

ح

حازم نهار..............11، 343
حافظ الأسد 24، 113، 151، 176، 222، 223، 226، 227، 228، 244، 279، 281، 289، 291، 345
حامد عمار.................. 150
حاييم ليسكوف 144

حاييم وايزمان 78
حرب الأيام الستة144، 145، 179، 190
حرب تشرين 114، 127، 128، 139، 159، 177، 227، 261، 282، 286، 312
حرب تشرين التحريرية.... 114، 227
حرب فيتنام 277
حرمون11، 37، 99، 187، 188، 192، 227، 309، 343
حزب البعث .... 23، 24، 221
حزب الله15، 18، 41، 42، 53، 103، 107، 231، 248، 261، 282، 344
حسام السعد 99
حسن الخراط 268
حسن نصر الله............... 17
حضرموت 181
حلب......... 37، 52، 112، 229
حماة................ 102، 289
حمص.............. 244، 247
حنة أردنت 69
حوران187، 189، 238، 244، 246، 309
حي التضامن 14

خ

خالد فارس 59
خان أرنبة.................. 312
خليل السكاكيني 123
خيم درعا.................. 14

د

داريا .... 247، 292
داعش .... 44، 56، 95
دافيد أليعزر 144
دايفد وورمسر 46
دجلة 237
درعا........ 14، 111، 227، 246
دمشق13، 14، 16، 23، 37، 53، 55، 56، 99، 102، 113، 133، 137، 141، 151، 152، 156، 158، 167، 173، 177، 179، 187، 189، 215، 221، 224، 225، 227، 229، 230، 243، 245، 247، 248، 249، 255، 262، 275، 278، 286، 306
دوري غولد 88
دوغلاس فايث............ 46، 47
دولة درزية 114، 116، 149، 153، 157
دولة يهودية 26، 27، 28، 29، 31، 32، 45، 46
دير الزور............... 53، 56
ديفيد لويد جورج 76
ديفيد هارفي 69

ر

رامي مخلوف ....37، 57، 101
ربيع دمشق ....23، 230
رفيق الحريري............12، 17
روبرت كاجان 47
روتشيلد 29
روزا لوكسمبورغ 68
روسيا . 35، 43، 49، 50، 51، 221
رياض الترك 52
ريتشارد بيرل ....46، 47
ريف دمشق 13، 244، 246، 247، 248، 249

ز

زالمان خليل زاده............. 47
زينة الطيبي................. 210

س

سانت جان دي مورين 78
سايكس/ بيكو.................. 30
سايكس-بيكو............78، 89
سحيتا ....138، 312
سدر نحاس 141
سعد الله ونوس............. 11
سلامة كيلة 23
سلطان باشا الأطرش 267
سميح شقير 120
سمير القنطار 56
سورية 3، 9، 11، 12، 13، 15، 16، 17، 19، 23، 25، 30، 36، 37، 41، 42، 43، 44، 45، 47، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 80، 91، 99، 100، 101، 102، 103، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 116، 120، 124، 131، 132، 135، 138، 139، 140، 142، 143، 145، 146، 147، 149، 154،151، 155، 156، 157، 158، 161، 163، 168، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 193، 196، 197، 210، 221، 223، 224، 231، 232، 234، 236، 249، 252، 253، 254، 257، 258، 259، 261، 273، 275، 278، 279، 280، 281، 283، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 294، 297، 305، 306، 312، 321، 337، 341، 343، 344، 345، 347، 350، 351، 352
سوكارنو 277
سويسرا...................... 29
سيرغي لافروف 55
سيطان نمر الولي 260
سيكوتوري 277

سيناء 35، 74، 161، 227، 276، 278، 303، 310، 312

ش

شاحاك 46
شبعا 14
شركة مكوروت 194
شكسبير.................... 26
شمعون بيرس 167
شمعون بيريز 40

ص

صادق جلال العظم 150
صدقي سليمان المقت......... 260
صفقة شاليط.......... 231، 261
صلاح جديد..... 223، 226، 281
صيدا 187

ط

طرنجة 192

ع

عاصم محمود الولي 260
عاموس جلعاد 42
عبد الستار القاسم .... 141، 161
عبد الكريم الجندي 156
عبد الله تركماني 107
عزيز درويش............... 222
عشيرة الفضل 245
عشيرة النعيم 245
عصائب الحق 44
عصمت سيف الدولة 46
علي أبو عواد 235
علي فرزات 121
عماد أبو صالح 235
عمر أميرالاي .... 120، 121
عيحا 158
عين قنية............... 138، 229

غ

غالب أبو مصلح .... 155، 157
غرامشى 68

ف

فاتح المدرس 113، 120، 123، 230
فرنسا 28، 30، 46، 51، 67، 76، 77، 153، 297
فلاديمير بوتين .... 51، 57
فلسطين 18، 19، 24، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 36، 38، 60، 74، 76، 77، 97، 101، 115، 116، 117، 118، 119، 122، 123، 124، 125، 126، 172، 186، 187، 188، 189، 190، 192، 195، 197، 214، 226، 235، 238، 245، 261، 268،

273، 274، 275، 276، 277،
279، 284، 287، 288، 290،
292، 309، 310، 314، 315،
317، 344، 346
فؤاد بريك 225
فوزات أبو صالح ....229، 237
فيديريكا موغريني" 337
فيشته 91

ق

قانون أموال الغائبين 314
قانون سلطة التعمير 314
قرار التقسيم 31
قرار مجلس الأمن 42 302
قمة مكسيكو ..... 182، 183، 184
قناة السويس.............35، 277

ك

كارتر 33
كامب ديفيد60، 83، 89، 96، 128،
161، 226، 227، 282، 284،
285
كانت59، 60، 61، 62، 63، 64،
73، 74، 89، 90، 91، 93، 94،
100
كتسرين .... 190، 205، 319
كليمنسو 80
كلينتون 347
كمال أبو صالح 115
كمال أبو لطيف .... 156، 158
كمال اللبواني 233
كمال جنبلاط 115، 156، 227،
289
كمال كنج أبو صالح .... 156، 158
كوامي نيكروما 277
كيبوتس دان 145
كيفونيم 46

ل

لاري هانوير 103
لبنان 12، 35، 41، 44، 46، 48،
50، 53، 74، 79، 102، 114،
116، 147، 149، 156، 157،
158، 161، 165، 187، 190،
195، 227، 238، 282، 283،
284، 286، 289، 309، 345،
347
لواء إسكندرون .... 173، 175
ليبيا............ 30، 48، 91، 349
ليفي أشكول .... 146، 155
ليندون جونسون 277

م

ماجد فؤاد أبو جبل........... 118
ماجد كيالي 37
مارغريت تاتشر............... 81

ماركس27، 59، 67، 68، 73، 89، 90، 92، 93، 221
مازن عدي 243
ماكسويل ويلر 276
مبادىء النقاط الأربع.......... 79
مبادئ محكمة لاهاي.......... 184
مبادئ هلسنكي.............. 184
مجدل شمس 113، 115، 119، 127، 137، 138، 152، 153، 158، 159، 167، 174، 181، 229، 231، 232، 233، 235، 245، 251، 252، 254، 267، 269، 323
مجلس الأمن 47، 48، 53، 148، 224، 226، 297، 301، 302، 303، 304، 305، 321، 334، 336، 337
مجمع أورتال................ 203
مجمع حيتال...........202، 203
مجمع دينور 203
مجمع مروم جولان 202
محادثات مدريد 230
محمد أحمد الزعبي 221
محمد خالد قطمة.......155، 157
محمد علي باشا ...... 28، 30، 33
محمد ملص 120
محمود عماشة 235
مخيم اليرموك ....13، 244
مدرسة المنفعة............... 62
مراسلات الحسين مكماهون 78
مرصد جبل الشيخ.......159، 177
مروان قصّاب باشي 121
مسرح عيون................ 124
مسعدة 138، 205، 229، 239، 312، 321
مشروع القرن الأمريكي 47
مشروع آيونيدس 189
مشروع جونستون 189
مشروع لودر ميلك 189
مصر 28، 29، 30، 31، 35، 42، 46، 81، 90، 139، 161، 165، 224، 227، 237، 273، 275، 278، 279، 281، 282، 283، 284، 285، 310، 349
مضاء المغربي 122
معن البياري 51
معهد العالم العربي............ 210
مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان 328
مؤتمر مدريد للسلام 110
مؤسسة عبد المحسن القطان ... 123
مؤسسة قاسيون ....123، 230
مؤسسة قاسيون الثقافية 123
موسكو 51، 52، 56، 275، 278، 302
موسي هيس................ 29

موشيه دايان 140، 143، 144، 145، 148، 179
موشيه معوز 140، 146، 155، 157، 179
ميشيل أوبرين 56
ميشيل كيلو 273
ميناء الزهراني 205
ميناء عدن 30
ميه جولان 193، 201، 202، 203، 205، 206، 207، 212

ن

نابليون بونابرت 28
ناصر سابا.................. 297
نزار أيوب 309
نزار قباني 16
نزيه بريك.............. 181، 317
نص تفاحة 122
نعوم تشومسكي.................. 55
نهر اللدان 196
نهر اليرموك 192، 193، 197، 238، 317
نهر عيشة 13
نور الدين الأتاسي .... 223، 224
نيوكوس بولانز.................. 68

ه

هآرتس..... 41، 42، 43، 45، 48
هايل حسين أبو زيد 260
هربرت ماركوز 95
هزيمة 1967 ..... 128، 169، 346
هزيمة حزيران 60، 83، 100، 138، 150، 243، 281
هضبة الجولان 191، 192، 193، 321
هنرى كيسنجر 80
هنري كيسنجر .... 81، 86
هيرتزل 29
هيغل 63، 64، 65، 66، 67، 73، 74، 89، 90، 91، 92، 93، 95
هيلل شوفال 211

و

وادي البقاع 15
وادي الحسينية.................. 194
وادي الخشب 194
وادي الدالية 194
وادي الدبوس.................. 194
وادي الدفيلة.................. 194
وادي الرقاد........ 192، 194، 197
وادي السمك.................. 194
وادي الشحار 194
وادي الشيخ علي 194
وادي الصفا 194
وادي العسل.................. 194
وادي الناشف.................. 194

وادي النيل.................. 181
وادي الهوا.................. 194
وادي جلبيينة............... 194
وادي دبورة................ 194
وادي سعار................. 192
وادي عربة.................. 89
وادي غرابة................ 194
وادي مسعود............... 194
واشنطن 53، 54، 56، 276، 277، 299
وخط بارليف............ 159، 177
وعد بلفور 30، 59، 74، 75، 76، 78، 95، 96
وليام كريستول.............. 47
وليد المعلم.................. 57
وئام عماشة............ 232، 261

ي

ياسر خنجر............ 113، 125
ياسر عرفات............. 46، 282
ياسين الحاج صالح...... 121، 287
يديعوت أحرونوت 37، 56، 87، 144، 321
يوسف زعين..... 221، 222، 224
يوسيفون..................... 205
ييغال ألون 140، 146، 147، 149، 155، 156

هذا الكتاب

كان شعار «الممانعة» مرفوعًا خلال العقود الثلاثة الأخيرة من جانب فريقين رئيسين في المنطقة العربية؛ الأول هو فريق الأنظمة «القومية» وما يلحق بها من حركاتٍ اتخذت لنفسها لقب «المقاومة»، والثاني هو فريق «اليسار» بأصنافه الشيوعية والقومية.

تعامل الفريق الأول مع مفهوم «الممانعة» بوصفه دجاجة تبيض مالًا ومصالحَ ومساعداتٍ وعلاقاتٍ ومقايضاتٍ. أما حركات «المقاومة»، فلم تكن في الحقيقة أكثر من مذهبيات مغرقة في انغلاقها وطاردة أو نافية لأي مشروع سياسي ديمقراطي لبناء الدولة، وهي في العمق مشروعُ تفتيتٍ للهويات الوطنية.

أما الفريق الثاني، فإنّه يضّمُ طيفًا واسعًا من «اليسار» المشوّه الذي استمر رافعًا شعارات «الممانعة» و«المقاومة» من دون التفكير في الأسباب العميقة للهزيمة. ولذا لم تخدم شعاراته المرفوعة سوى تجذير الهزيمة وتوسيعها، وإلقاء استحقاقات حقوق الإنسان والديمقراطية إلى الهامش.

المؤلفون

تيسير مرعي
ثائر أبو صالح
حازم نهار
حسام السعد
خالد فارس
سلامة كيلة
عبد الله تركماني
فوزات أبو صالح
ماجد كيالي
مازن عدي
محمد أحمد الزعبي
معن البياري
منير فخر الدين
ميشيل كيلو
ناصر سابا
نزار أيوب
نزيه بريك
ياسر خنجر
ياسين الحاج صالح

السعر: 15 دولارًا

ISBN 978-605-226-000-5
9 786052 260005

ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع
Maysaloon for printing, publishing and distribution